

بیورلدی و مطبعهٔ عامره‌ده طبع ایدلمش بولنمشدر

Arab O. 113.
OOK 34

سایه ترقیاتوایه حضرت پادشاهیده علوم ومعارفك تعمیمنه چالیشان ارباب عرفان اره‌سنده عاجزلری دخی بر خدمت موجب المفخرتده بولنمق امنیهٔ خالصه‌سیله «رغبت کتبخانه‌سی» نامیله مجدداً بر کتبخانه تأسیس ایلدم. شو تشبث عاجزانه‌م حسن امل ونیته مستند اولمسیله هرحالده مقرون مؤفقیت اوله‌جغنی امید ایتمکله متسلی ایسه‌مده محتاج عرض وایضاح اولدیغی اوزره علوم ومعارفك تعمیمی قضیهٔ معتنابهاسنه عائد اولان بو مثللو تشبثاتك موفقیتنه اقترانیله اساس مقصد اولان خدمات مفتخره‌نك کماهی المطلوب ایفا ایدیله‌بیلمسیچون تشویق وترغیبه وکتبخانه‌نك حسن صورتله طانتدیریلوب ترقیسنه لزوم کورلدیکندن ذات عالیلری کبی معارفمندان عصرك دخی بوبابده هردرلو تشویقاتی دریغ ایتمیه‌جکلری آشکاردر.

کتبخانهٔ عاجزانه‌مده درسعادتده نشر ایدیلان الجمله کتب متنوعه‌ایله نظارت جلیلهٔ معارفجه تدریسات

مکتوب وتلغراف آدرسی: باب عا

Arab O. 113.
OOK39

كافيه شرحى وافيه

مصنفك كندى خطيله

محرر در

منزية على الاصل وانه غير جائز ولانه كان في اواخرها حروف وهي
علامة للتثنية والجمع تصلح ان يكون اعرابا بقلب بعضها الى بعض فجعل
اعرابها بالحروف لان الحروف بغير الحركة اخف من الحروف مع الحركة
واما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الثاني فلان حروف الاعراب
ثلثة ومحل الاعراب ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعرابها
حالة الرفع بالواو وحالة النصب بالالف وحالة الجر بالياء لالتبس
المثنى بالمجموع لاسيما حالة الاضافة الا ترى انك لو قلت رايت زيدك
لم يعلم انه مثنى او مجموع ولو جعل اعراب المثنى كذلك دون الجمع
لبقي الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب الجمع كذلك دون المثنى
لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت هذه الحروف على المثنى والمجموع بان
جعلوا اعراب المثنى حال الرفع بالالف لان الالف يقع ضمير المرفوع
للمثنى نحو يضربان وضربا واعراب المجموع حال الرفع بالواو لو
وقوع الواو ضمير المرفوع للمجموع نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابها
بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء
وكسروا النون في المثنى وكسروا ما قبل الياء وفتحوا النون في
الجمع واتبعوا النصب فيهما الجر دون الرفع لمناسبة النصب الجر
دون الرفع من حيث ان كل واحد منهما فضلة في الكلام ومن

حيث قرب المخرج لان الفتح من اقصى الحلق والكسر من وسط الفم
والضم من الشفتين اعلم ان الالف والياء في المثنى للاعراب
وكل واحد منهما مع فتح ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة التثنية
والواو والياء في الجمع للاعراب وكل واحد منهما مع كسر ما قبل الياء
مع النون وبدونها علامة المجموع فالنون في حالة الاضافة بمنزلة التنوين
وفي غيرها علامة فقط وليس النون عوضا عن الحركة لان هذه الحروف
عنده نفس الاعراب **قوله** التقدير فيما تعذر اه اعلم ان الاعراب
تقديري ولفظي اما الاعراب التقديري ففي موضعين احدهما ان
يتعذر فيه الاعراب لفظا والثاني ان لا يتعذر فيه الاعراب لفظا لكن
يستثقل اما الاول ففي موضعين احدهما الاسماء المقصورة وهي
اسماء في اخرها الف مفردة نحو حبلى وعصا وفتى تقول جاءني فتى ورايت
فتى ومررت بفتى وانما تعذر فيه الاعراب لفظا لكون الالف
في آخره وامتناع قبول الحركة فان قيل لا نسلم وجود الالف في فتى
لوجوب حذفه لالتقاء الساكنين قلنا وجوده في حالتي اللام والا
ضافة فظاهر واما في حالة التنكير فمقدر فلهذا لم يجر الاعراب
على ما قبله والثاني الاسم المفرد والجمع المؤنث السالم المضاف الى ياء المتكلم
نحو غلامي وغلماني ومسلماتي وانما الاعراب لفظا لوجوب حركة

مثل الاسم المفرد جمع المكسر جمع المؤنث السالم تعذر فيه

ما قبل

ماقبل الياء بالكسرة لاجل الياء، وجر منع اعرابه لفظا اما الرفع والنصب
فظاهر لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين واما الكسرة
فكذلك لامتناع تحرك الحرف بحركتين متماثلتين لايقال لم لايجوز ان يكون
هذه الكسرة كسرة الاعراب مع كونها للياء، لانا نقول هذه الكسرة موجودة
قبل التركيب المقتضي للاعراب وكسرة الاعراب متاخرة عن التركيب
فتكون غير كسرة الاعراب ولانا نقول هذه الكسرة لاجل ذات الاسم
المضاف الى ياء المتكلم وكسرة الاعراب لاجل الغير الذي هو سبب الاعراب
وما بالذات مقدم على ما بالغير فهذه الكسرة غير كسرة الاعراب وانما
قال مطلقا للخلاف فيه لانه قال بعضهم اعراب مثل غلامي تقديري
في حالتي الرفع والنصب دون حالة الجر واختيار المص انه تقديري
في الاحوال الثلثة كما ذكرنا واما المستثقل ففي موضعين احدهما الاسماء
المنقوصة وهي اسماء في اواخرها ياء ماقبلها كسرة فان اعرابها تقديري
رفعا وجرا دون النصب تقول جاءني قاض اصله قاضي ومررت
بقاض اصله بقاضي استثقل الضمة والكسرة على الياء فحذفتا فالتقى
ساكنان فحذفت الياء، دون التنوين لكون التنوين للعلامة وهي
التكن بخلاف الياء، فصار جاءني قاض ومررت بقاض وتقول
في المنصوب رايت قاضيا لخفة الفتحة على الياء، والثاني جمع المذكر السالم

مرجوب الكتب حال الجزم
اعراب مثل غلامي
اعراب المستثقل
ولقائل ان يقول لانم اعرابه تقديري وانما يكون كذلك ان لو كان الذكر
تقدير الحرف في الحرف وجوابه منع ان
المراد من كون اعرابه تقديريا ان حق
اعرابه ان يكون بالواو حال الرفع وبالم
يكن بالواو وكان بالياء، كان الواو مقدرة
ان الياء، واقعة موقع الواو كسر
كلمة منصوبة بخلاف ياء المتكلم فانه لعدم استقلاله
تلفظ المص لانه لا ذوق للاسم عارض بواسطة
وضع فقط كقولك جاء غلامي الرجل وضع
التكن كقولك جاء قاضي القوم وترك التنوين
اولها فانه كان اخر منصوبا بالاول
وقال بعضهم جمع المذكر السالم الاضافي
الذي

اذا اضيف الى ياء المتكلم فان اعرابه تقديرى رفعا ونصبا
والجرّ تقول جاءنى مسلمىّ اصله مسلموىٌ اجتمعت الواو والياء
سبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء
فى الياء تخفيفاً وابدلت ضمة ما قبل الواو كسرة للياء فصار مسلمىّ
واما النصب والجرّ فلفظى لانه من الواجب ان يكون بالياء
وهما كذلك واذا عرفت ان الاعراب التقديرى فى اى صورة
فاسواه لفظى لا يقال قوله فاسواه لفظى مكرر لانه ذكره من
قبل بقوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف اه لانا نقول قوله
فالمفرد المنصرف اه متناول للفظى والتقديرى لان اعرابهما
بالضم والكسر والفتح قد يكون لفظياً وقد يكون تقديرياً
قوله غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقا
مهما اى غير المنصرف اسم معرب يكون فيه علتان من تسع علل
او علة واحدة من هذه التسع تقوم مقام العلتين والعلل التسع
ما ذكره فى البيتين وانما قال هذا القول تقريب لان فى عدد العلل
خلافاً فقال بعضهم انه تسعة وقال بعضهم انه اثنتان الحكاية والتركيب
وقال بعضهم انه احد عشر وهى التسع المذكورة وشبه الف التأنيث
بخوارطى ومراعات الاصل بخواحمر بعد التنكير فقال القول بانها تسعة

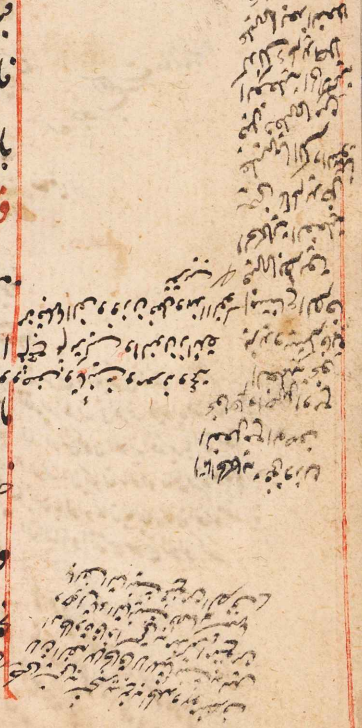

تقريب وهو اقرب مما ذكره غيره او يكون المراد به ان ذكر العلل التسع
منظومة تقريب على فهم المبتدى وزائدة في البيت منصوبة على
انها حكاية عن الحال في مثل قولنا يمنع الاسم الصرف النون زائدة
اذ لا عامل ههنا ينصبها على الحال ولا يمكن رفعها بان يكون خبر المبتدا
وهو النون لان الجملة وهي قولنا النون زائدة ليست بسبب
منع الصرف ولا بان يكون صفة للنون لكونها نكرة والنون
معرفة اللهم الا ان يحكم بزيادة اللام في النون ويدل عليها
ذكر بقية الاسباب في البيتين نكرة واعلم ان كل واحدة من
هذه العلل التسع فرع لشيء فالعدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف
والتأنيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم تقول قائمة والتعريف فرع
التنكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل والعجمة فرع العرب لان
لغة كل قوم اصل بالنسبة اليهم ولغة غيرهم فرع على لغتهم والجمع فرع
الواحد والتركيب فرع الافراد واما الف والنون المزيدتان فاختلف
فيه فقال البصريون انه انما يمنع الصرف لمشابهته الفي التأنيث وح لم يقل
انه فرع لشيء وقال الكوفيون انه يمنع الصرف بالاصالة لا للمشابهة وح
يكون فرعا على ما زيد عليه ووزن الفعل فرع لوزن الاسم فكما ان الاسم
اصل والفعل فرع وكذلك وزن الاسم اصل ووزن الفعل فرع

والفرق بين الواحد والاحد ان الاحد اسم لفرد لا يشاركه في ذاته والواحد عن شاركه

والفرق بين المفرد والواحد ان المفرد قد يكون حقيقيا وقد يكون اعتباريا كاسم الجنس فانه فرد وقد يقع على افراد الجنس والواحدة لا يقع الا على الواحد الحقيقي

كقوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فاذا هم
قوله صفة الليل والنهار زائدة

لعدم الاحتياج

فلما فرغ المص عن ذكر العلل او ردا مثلتها عا رتب ذكر العلل بقوله نحو عمر
واحر اة نعمر غير منصرف للعدل والتعريف واحر للوصف ووزن الفعل
وطلحة للتانيث اللفظي والعلمية وزينب للتانيث المعنوي والعلمية
وابراهيم للعجمة والعلمية ومساجد للجمعية المكررة ومعدى كرب للتركيب
والعلمية وعمران للالف والنون المزيدتان والعلمية واحمد لوزن الفعل
والعلمية قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين اى وحكم غير المنصرف ان لا
يدخله كسر ولا تنوين التمكن اذ كان الكسر مخصوصا في الاسم بالجر لو
كان منصرفا وهذا لو سميت امرأة بمسلمات كان حالها في الاعراب
حال كونها منصرفة قبل التسمية كحالها غير منصرفة حال التسمية وانما يمنع
الكسر لانه ليس علامة للجر فقط لكونه مشتركا بين النصب والجر وعلامة
النصب لا تحذف من غير المنصرف وانما كسر حال الجر ايضا لان غير المنصرف
يجعل جره كنصبه كما يفعل في سائر المواضع لكونه معربا حال الجر وانما لم
يحذف التنوين لانه لا يمنع غير المنصرف من التنوينات الا تنوين
التمكن وهو الفارق بين المنصرف وغير المنصرف وهذا التنوين ليس
للتمكن بل للمقابلة فلا يمنع وانما لم يدخل غير المنصرف الكسر والتنوين
لانه لما شابه الفعل من وجهين منع منه ما منع من الفعل وهو الكسر
والتنوين وانما قلنا انه شابه الفعل من وجهين لان في الفعل فرعيتين

كما في كل اسم غير منصرف علتان بكل واحدة منهما فرع لشيء كما ذكرنا وانما
قلنا ان في الفعل فرعيتين لان الفعل فرع الاسم من جهة كالمشتقات
كونها مشتقا من الاسم فان ضرب ويضرب مشتقان من الضرب ومن جهة
الافادة لان الفعل يتوقف في الافادة على الاسم والاسم لا يتوقف على
الفعل في الافادة قوله ويجوز صرفه للضرورة او للتناسب اي ويجوز صرف
غير المنصرف لاجل الشيئين احدهما ضرورة الشعر لان الضرورة ترد
الاشياء الى اصولها واصل غير المنصرف ان يكون منصرفا ومثال احد
ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع والثاني تناسب
الكلام كقوله سلاسلا واغلالا فان سلاسلا غير منصرف للجمع و
لزوم الجمع لكنه صرف لتناسب الكلام لانه لما كان ما قبله وما بعده منونا
صرف وتنون ايضا للتناسب لان التناسب مقصود مهم عندهم
قوله وما يقوم مقامهما الجمع والف التانيث اي وما يقوم مقام العلتين
الجمع والف التانيث المقصورة نحو جيء والممدودة نحو حمراء وانبياء وانما
ذكره هنا لانه قال من قبل غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة
منها تقوم مقامهما فاحتاج هنا الى بيان العلة التي تقوم مقام العلتين
اثنتان احدهما الجمع وانما قام الجمع مقام العلتين لان كونه جمعا بمنزلة
علة واحدة وكونه على صيغة منتهى الجموع اي على صيغة غير صيغة الجمع السالم

ما العلة التي تقوم مقام العلتين

يمتنع جمعها جمع التكسير بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتين لا يقال لو
كان الجمع سبا وصيغة منتهى الجموع سبا اخر لكان مثل حمر غير منصرف للجمع
والصفة لانا نقول لانم ذلك لجواز ان يكون الجمع مع صيغة
منتهى الجموع علة تامة لمنع الصرف ولا يكون مع الصفة كذلك والثانية
الفا التانيث وانما قام الفا التانيث مقام العلتين لان التانيث
بمنزلة علة ويكون التانيث لازما للكلمة غير مفارق عنها بمنزلة علة اخرى
فكان فيه علتين قوله فالعدل خروجه عن صيغة الاصلية الى اخره اى العدول
خروج الاسم عن صيغة الاصلية الى صيغة اخرى وهو عارض بين احدهما
تحقيقي والاخر تقديري والمراد بالعدل التحقيقي انه اذا نظر الى الاسم المعدول
وجد فيه قياس غير منع الصرف بدل على ان اصله شيء اخر كثلاث و
مثلث ورباع ومربع واحاد وموحد وثناء ومثنى وتحقيق
العدل فيه انه اذا نظر الى ثلث ومثلث وجد فيه قياس غير منع الصرف
يدل على ان اصله شيء اخر وذلك انه من الاعداد والاعداد من الواحد
الى العشرة واحد واثنان وثلثة واربعة فاحاد وموحد معدولان عن
واحد واحد وثناء ومثنى عن اثنين اثنين وثلاث ومثلث عن ثلثة
ثلثة ورباع ومربع عن اربعة اربعة لان المراد من كل واحد منها
العدد المكرر ففيها غير منصرفة للعدل والصفة كما في قوله اولى اجنحة

مثنى وثلث ورباع واما ما فوق الاربعة بعني خماس ومخمس وسداس ومسدس
الى عشار ومعشر هل يقال ام لا ففيه خلاف والاصح انه لا يقال لضعف
الرواية واما تحقيق العدل في آخر فلانه افعل التفضيل وقياس افعل التفضيل
اذا لم يكن مع لام التعريف ولا مع الاضافة وجب ان يكون على صيغة
افعل من وهنا آخر ليس مع لام التعريف ولا مع الاضافة فوجب ان يكون
على صيغة آخر من فلما قيل آخر علم انه معدول عن آخر من وتحقيق
العدل في جمع ان جمع جمع جمعاء تانيث اجمع وجمعاء على وزن فعلاء
وفعلاء غير صفة فقياسه ان يجمع على فعالى او فعلاوات كما يجمع صحراء
على صحارى او صحراوات فقياس جمعاء ان يجمع على جمائى او جمعاوات
فلما قيل جمع ولم يقل جمائى ولا جمعاوات علم انه معدول عن جمائى
او جمعاوات قوله او تقدير اى العدل التقديري انه اذا نظر الى
الاسم لم يوجد فيه قياس يدل على ان اصله شئ آخر غير انه وجد غير منصرف
ولم يكن فيه الا العلمية فقدر فيه العدل حفظا لقاعدتهم وهي ان الاسم لم يمنع
الصرف الا اذا كان فيه سببان او واحد مكرر ومثناه غير فانه اذا نظر
اليه لا يوجد فيه قياس يدل على ان اصل شئ آخر غير انه وجد غير منصرف
ولم يوجد فيه سوى العلمية فقدر العدل فيه لامكان تقدير العدل وامتناع
تقدير غيره فيه حفظا لقاعدتهم قوله واما قطام فغيه للكال وذلك انه عند

بني تميم غير منصرف للعلمية والتانيث فلم يوجد الضرورة تقدير العدل فيه والذي
يمكن ان يقال في توجيهها ان فعال مبني عند اهل الحجازي واما عند بني تميم فان
لم يكن في اخره راء فهو معرب غير منصرف فان كان في اخره راء نحو حضار وبوار
فمبني وليس فيه الا سببان وهما العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء
فقدر فيه العدل للضرورة ليحصل موجب البناء فلما قدر العدل فيما اخره راء
قدر في غيره لاطراد الباب وضعف هذا ظاهر لعدم الاحتياج الى تقدير العدل
فيه وانا وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروءة على المص ولم يكن فيها
لفظة قطام فسألت قارئها عنها فقال حذفها المص عند قراءة بعض المشتغلين
عليه لعدم مطابقتها لمقصوده قوله الوصف شرطه ان يكون وصفا في الاصل
فلا تضره الغلبة الاسمية فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود
وارقم للحية وادهم للقيد ~~وضعف من افعى للحية واجدل للصقر واحيل~~
~~للطائر~~ اي شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا في الاصل
فلا تضره الغلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ولا تؤثره الوصفية العارضية
فلاجل ان شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا في الاصل صرف
اربع في قولنا مررت بنسوة اربع فان اربعا فيه وزن الفعل والصفة
فلو كان الوصف العارضي مانعا من الصرف لكان اربع غير منصرف
للعلتين وليس كذلك فلم يكن غير منصرف علما ان الوصف العارض مانعا

من الصرف ولا يقال ان وزن الفعل المانع من الصرف منتف في اربع
لان شرطه ان لا يقبل التاء التأنيث وهو منتف لقبوله التاء لانا
نقول ان التاء التي في اربعة ليست للتأنيث بل علامة للتذكير والمراد بالتاء
تاء التأنيث ولا جل ان غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية لا تصرفها
امتنع صرف اسود وارقم للحية وادهم للقيد وبيانه ان اسود صفة
في الاصل ثم جعل اسما للحية وكذلك ادهم صفة في اصل الوضع لشيء فيه
سواد ثم جعل اسما للقيد فاسود وارقم وادهم صفات في الاصل فطرأ
بسبب العارض فلو كانت غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية مؤثرة
في تأثير الوصفية الاصلية لكان اسود وارقم وادهم منصرفا لكنه غير منصرف
فلم تؤثر غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية **قوله** وضعف منع افعى للحية
اه اعلم ان في افعى للحية واجدل للصقر واخيل للشقراق مذهبين احدهما
منع الصرف لتوهم الجنسية في افعى وكون الاجدل مشتقا من الجدل
وهو القوة وكون الاخيل من الخيلاء فيمتنع من الصرف لوزن الفعل
والصفة وعليه قول حسان بن الثابت رضي الله عنه وعلي بالامور شهيد
فما طائر يمر فيخطئ عليك باخيل والمذهب الثاني الصرف لعدم العلم
بكونها صفات في اصل الوضع واصل الاسم الصرف وهذا قال وضعف
منع صرف افعى واجدل واخيل **قوله** التأنيث بالتاء شرط العلمية

سمي بذلك لانه يعبر به عن عبارة المتن والشرح مطلقا

اي بالحية التي هي اسم للحية

اي بالحية التي هي اسم للحية

اي بالحية التي هي اسم للحية

اى شرط التانيث بالتاء فى منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما
لكان ذلك التانيث معرضا للزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر
هو اللازم ولهذا صرف قائمة فى قولنا مررت بامراة قائمة مع تحقق الوصفية
والتانيث بالتاء فيها من غير العلمية وانما قيد التانيث بقوله بالتاء
احترازا عن التانيث بالالف كحبلى وحمراء فان العلمية ليست بشرط
فيه قوله والمعنوى كذلك اى وشرط التانيث المعنوى فى منع الصرف
ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث فى معرض الزوال
فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف جريح فى قولنا
مررت بامراة جريح مع تحقق الوصفية والتانيث المعنوى من غير العلمية
وكذلك صرف ارنب مع تحقق التانيث المعنوى فيه وزن الفعل
فيه من غير العلمية قوله وشرط تحتم تاثيره الى آخره اى وشرط وجوب تاثير
التانيث المعنوى فى منع الصرف احد الامور الثلثة وهو ان يكون
زائدا على ثلثة احرف او وسطا متحركا او العجمة لانه لو انتفى هذه
الامور الثلثة باسرها لكان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط من غير
فيكون فى غاية الخفة فغاية خفيفة تقاوم احد السببين اللذين فيه فلم
يبق فى الاسم الا سبب واحد والسبب الواحد لا يمنع الصرف فلم يجب
منع صرفه فعند تجوز صرفه لانتفاء شرط وجوب تاثير التانيث المعنوى ولا يجب

صرفه لوجود التانيث والعلمية التي هي شرط جواز منع صرفه وزينب
وجب منع صرفها لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب منع صرفه
وهو الزيادة على ثلثة احرف وسقر وجب منع صرفها لوجود العلتين
مع وجود شرط وجوب منع صرفها وهو تحرك الاوسط وماة وجوز وجب
منع صرفهما لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب منع صرفهما وهو العجمة
وانما اختص المعنوي بهذا الشرط لعدم احتياج اللفظي الى دليل لانه لا يوجد
مؤنث بالتاء ثلاثي ساكن الاوسط والفائل ان منع ذلك لوجود
مثل شاة وذات ويمكن ان يجاب عنه بانهما متحرك الاوسط تقديرا
الا انه يلزم من هذا الجواب ان يكون المراد بتحرك الاوسط الذي هو
احد امور شرط تحتم تاء شبه التانيث المعنوي تحرك الاوسط لفظا
او تقديرا ويلزم منه انه ان سمي بمثل شاة وذات مذكر وجب منع
صرفه وفيه نظر والذي يحسم مادة هذا الاشكال بكلية ان المراد بالتاء
في قولهم التانيث بالتاء شرط هو التاء المختص للتانيث والتاء في شاة
وذات ليست كذلك لانها بدل عن شيء واصل شاة شاهة فهي
ليست بمثل تاء قولهم فان سمي به مذكر الى اخره اي فان سمي بالمؤنث المعنوي
مذكر فشرطه في منع الصرف ان يكون زائدا على ثلثة احرف لانه لو كان
على ثلثة احرف لم يكن فيه تانيث ح لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى

المعنوي

ما ثبت معنوي علما

العلمية والتانيث

وهو اللفظي

الى هذا الشرط

اصله زوية قلبت الواو والياء الفا وابدلت الياء تاء

اصله شاوة حذفت التاء فبقي شوة فقلبت الواو الفا وابدلت الهاء تاء فصار شاة

اصله زاتة حذفت التاء فبقي زوة فقلبت الواو الفا وابدلت الهاء تاء فصار ذات

مرفوعة لفظا لان التاء بدل عن الحرف الاصلي وان كان في تقدير الثبات

لكونه منصرفا لانه على ثلثة احرف واوسطها ساكن

لان تصغيره يرد الشيء الى اصله

الا ذكر الموصوف

ح عجمة

الا جميعا كان على ثلثة احرف

اما من حيث المعنى فلكونه اسما لمذكر واما من حيث اللفظ فلكونه حاليا
من علامة التانيث ومن قائم مقام حرف التانيث وهو الحرف الرابع
وانما قلنا ان الحرف الرابع قائم مقام حرف التانيث لانك تصغر قدما
وعقربا بعقيرب والتصغير ترد الاشياء الى اصولها فلولا ان الحرف
الرابع بمنزلة تاء التانيث للزم الاتيان بالتاء في تصغير عقرب
واذا تقرر ذلك فقدم اذا سمي به مذكر انصرف لانتفاء شرط منع صرفه
وهو الزيادة على ثلثة احرف وعقرب وثلث من نسوة ثلث
وزينب اذا سمي به مذكر لم ينصرف لتحقق العلتين مع تحقق شرط منع صرفهما
ولهذا كان كراع غير منصرف مع كونه اسما لفحل فان قيل مما ذكرتم منع
صرف مثل كلاب اذا سمي به رجل لكونه تانيثا معنويا مثل عناق قلنا
لا نم ان التانيث في الجمع حقيقة بل لكونه بمعنى الجماعة قوله المعرفة شرطها
ان يكون علمية اي شرط المعرفة في منع الصرف ان يكون علما لان
المعارف خمسة وهي العلم والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعريف
والمضاف الى احدها معنى وما سوى العلمية غير مانع من الصرف واما
تعريف المضمر والمبهم فلان المضمر والمبهم مبنيان وباب ما لا ينصرف من
المعربات واما تعريف المعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها
فلانهما يجعلان غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على المذهبين فا

فالاولى ان لا يجعلا المنصرف غير المنصرف واذا بطل هذه الاقسام
تعين ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية هذا اذا لم يعتبر
تعريف التاكيد اما اذا اعتبر فشرط التعريف احد الامرين و
هو اما تعريف العلمية واما تعريف التواكيد وهو بتقدير اللام او
الاضافة نحو اجمع فانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره
اولى للاحتياج اليه في منع صرف بعض التواكيد وقيل التعريف
التواكيد تعريف العلمية لان الفاظ التواكيد اعلام لها واليه ذهب
ابو علي الفارسي فعلى هذا لا يحتاج الى شرط احد الامرين قوله
العجمة شرطها ان يكون علمية الى آخره اي شرط العجمة في منع الصرف
امران احدهما ان يكون علما في العجم لانها لو لم يكن علما في العجم لتصرف
العرب فيه بادخال لام التعريف او الاضافة التنوين او غير
ذلك فصار من جنس كلامهم فلم يبق العجمة فيه فلم يمنع الصرف ولهذا
لو سمي رجل بلجام لم يمنع الصرف لانتفاء الشرط وهو كونه علما في العجم
والشرط الثاني احد الامرين وهو تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة
احرف لانه لولا ذلك لكان الاسم على ثلثة احرف ساكن الاوسط
فيكون في غاية الخفة وغاية الخفة تقاوم احد السببين فلم يبق فيه الا
السبب الواحد فلم يمنع الصرف واذا تقرر ذلك فنوح اذا سمي به

اي الاقسام الاربعة

اي تعريف التاكيد

وانما قال بعض التواكيد لان جمعاء مستغن عن اعتباره

بل شرط التعريف تعريف العلمية سواء كانت العلمية في الفاظ التواكيد في غير ما سبق

نحو لجام ويصير الجام والفرند

كالتصغير والتثنية والجمع

العجمة كون الكلمة علما غير او اوضاع العربية

اللجام ليس بعلم لكم جنس

اي العجمة والعلمية

عجمة علم

منصرف لانتفاء الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف
وشرط ابراهيم اذا سمي بهما امتنعا من الصرف للعلمية والعجمة وحصول
الشرطين معا قوله الجمع شرط صيغة منتهى الجموع الخ اي شرط الجمع
المانع من الصرف ان يكون على صيغة منتهى الجموع بغير هاء والمراد
بمنتهى الجموع ان يكون على صيغة غير صيغة جمع السالم يشمل جمعها جمع
التكسير وانما قلنا يشمل جمعها جمع التكسير لانه يجوز جمعها جمع السلامة نحو
الصواحبات وهذا الجمع ثلثة امثلة احدها ان يكون بعد الف
التكسير حرفان متحركان نحو مساجد والثاني ان يكون بعده حرفان
اولهما مدغم في الثاني نحو دواب والثالث ان يكون بعده ثلثة احرف
اوسطها ساكن نحو مصابيح وانما قال بغير هاء لانه لو كانت بها نحو
ضيافة لشابه المفرد لفظا ومعنى نحو كراهية وطواعية فكان
حكمه حكم المفرد اما مشابهة كراهية وطواعية لفظا فظاهر واما
مشابهة معنى فلوقوع كل واحد منهما على كثيرين اما الجمع فظاهر
واما كراهية فلكونه مصدرا ووقوع المصدر على كثيرين واعلم
ان المراد بالهاء تاء التانيث لئلا ينتقض مثل فوارة جمع فاره
ولو قال بغير هاء وياء النسبة لكان اصوب لئلا ينتقض مثل مهالبي
فانه على صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع انه منصرف ويمكن الجواب عنه

بان المراد بصيغة منتهى الجموع في قوله على صيغة منتهى الجموع هو صيغة
منتهى الجموع بجميع الحروف الموجودة فيه وليس مثل مدائني كذلك لانه على صيغة
منتهى الجموع بغير ياء النسبة الآن هذا الجواب يغني عن قوله بغير هاء لان
الاحتراز به عن مثل صيا قلة وليس مثلها على صيغة منتهى الجموع بجميع حروفه
فيلزم من احد الامرين وهو اما الاحتراز عن مثل مدائني او ترك الاحتراز
عن مثل صيا قلة واذا كان كذلك ففي ازالة منصرف لانتفاء شرط
الجمع الخالي من الصرف لكونه مع الهاء قوله وحضاجر علم للضبع هذا جواب
عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان هذا الوزن انما يمنع الصرف للجمعية مع
صيغة منتهى الجموع بغير هاء والجمعية منتفية في حضاجر لانه علم للضبع
وجوابه ان نقول لانم ان الجمعية منتفية فيه لان الجمع المعتبر عند المحققين
هو الجمعية الاصلية وهي متحققة ههنا لانه منقول عن الجمع لانه جمع حضجر
والحضجر هو عظيم البطن فان قيل هذا السؤال غير متوجه في حضاجر و
ان لم يعتبر فيه الجمعية لان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا للجمعية اذا لم
يكن فيه علتان اما اذا كانتا فيه فمنع الصرف وان لم يعتبر فيه الجمعية
عملا بالعلتين كحضاجر فان فيه العلمية والتانيث لانه علم للضبع
والضبع مؤنث قلنا لانم ان في حضاجر تانيثا لان حضاجر علم
للجنس فهو صالح للحقيقة المشتركة بين المذكر والمؤنث كاسامة

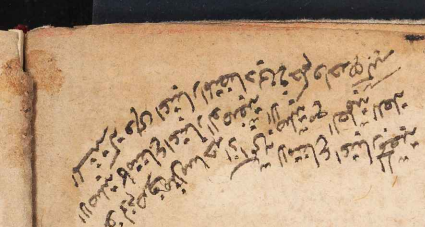

للاسد واذا كان كذلك لم يكن فيه تانيث سلمنا ان في حضاجر تانيثا
لكن لا يلزم منه ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث لان العلمية فيه
غير مؤثرة ولهذا لو نكر لكان غير منصرف ولقائل ان يقول ح يلزم ان
يقول شرط الجمع المانع ان يكون جمعا في الاصل كما قال في الوصف قوله
وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر الى اخره وهذا جواب ايضا عن اشكال
مقدر وهو ان يقال ان هذا الوزن انما لم يصرف اذا كان جمعا او منقولا
عن الجمع وهو ليس كذلك وجوابه اذا لم يصرف فيه وجهان احدهما انه لفظ
اعجمي فلما استعملته العرب حملته على الالفاظ التي هي على وزنه في العربي
وكانت الالفاظ التي على وزنه في العربي غير منصرفة فمنع صرفه ايضا
والوجه الثاني انه لما وجد غير منصرف وعلم من قاعدة كلام العرب ان هذا
الوزن لم يمنع الصرف الا اذا كان جمعا فقيل انه جمع سروالة تقديرا لحفظ
قاعدة كلام العرب اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون
عشرة بناء على الجواب الاول وان الجمع المانع من الصرف تحقيقي و
تقديري بناء على الجواب الثاني ولم يتعرض المص لهما في مواضعهما و
اما اذا صرف سراويل وهو القليل فلا اشكال لان هذا الوزن انما
يمنع الصرف لاجل الجمعية والجمعية منتفية ههنا فوجب صرفه قوله
ونحو جوار رفعا وجرا الى اخره كقاض اعلم ان مثل جوار مثل قاض رفعا وجرا

من حيث اللفظ بلا خلاف بين النحاة المحققين كما تقول جاءني
قاضٍ ومررت بقاضٍ بالتنوين وحذف الياء تقول جاءني جوارٍ ومررت
بجوارٍ بالتنوين وحذف الياء واما من حيث التقدير ففيه خلاف فقال بعضهم
انه منصرف لان هذا الجمع انما لم ينصرف اذا كان بعد الف التكسير حرفان نحو مساجد
او ثلثة احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح وليس ههنا بعد الف التكسير حرفان
ولا ثلثة احرف فيكون جوارٍ مثل كلامٍ وسلامٍ فيكون منصرفا وقال سيبويه
ومن تابعه لا نم انه ليس بعد الف التكسير حرفان فان الياء مقدرة بعد الراء
والذي يدل على ذلك انك تقول جاءني جوارٍ بكسر الراء فلولا ان الياء
مقدرة بعد الراء لكان الاعراب جاريا على الراء فتقول جاءتني جوارٌ بالرفع
واذا كانت الياء مقدرة للاعراب كانت مقدرة لمنع الصرف والجامع
كون كل واحد منهما حكما لفظيا فان قيل فما هذا التنوين عند سيبويه
فانه غير منصرف عنده قلنا انه عوض عن الياء او من حركة الياء لان اصل
هؤلاء جوارٍ جواريٌ استثقلت الضمة على الياء فحذفت فصار هؤلاء جوارٍ
فلما كانوا يحذفون الياء اكتفاء بالكسر في المفرد نحو قوله تعالى والليل اذا يسر والكبير
المتعال كان حذف الياء في الجمع الذي هو اثقل من المفرد اولى فلما حذفت
الياء والحركة عوض التنوين عن الياء او عن الحركة فهذا التنوين فيه عند
سيبويه ليس تنوين التمكن بل التنوين العوض وعند الاولين

فان قيل انه مقدر لاجل الكسرة دون منع الصرف قلنا هل مقدر ايضا لاجل منع الصرف لكونه امرا لفظيا كالكسرة بينهما

وهم الذين قالوا هو منصرف وليس بعد الالف التكسير حرف مقدر

تنوين التمكن واما حال النصب فبالاتفاق غير منصرف تقول رايت جواريَ
لحقه الفتحة ولو قيل مررت بجواريَ بالفتح لكان له وجه لكونه غير منصرف
وحقه الفتحة على الياء كقوله فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله
مولى موالياً قوله التركيب شرطه العلمية الخ اى شرط التركيب المانع من الصرف
وجودي وعدمي اما الوجودي فهو ان يكون علما لانه لو لم يكن علما
لكان في معرض الزوال فلم يكن لازما والتركيب المعتبر هو اللازم والعلمية
فهو ان لا يكون باضافة وان لا يكون باضافة سناد واما وجب ان لا
يكون باضافة لان الاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على
المذهبين فبال حركات لا يجعل المنصرف منصرفا واما وجب ان لا يكون
بالاسناد لانه لو كان بالاسناد لكان مبنيا ومحكيا على حاله نحو تأبط شرا
وشاب قرناها وذرى حبا واذا كان مبنيا ومحكيا على حاله لم يكن
له حظ في منع الصرف لان منع الصرف مخصوص بالمعربات واعلم
انه لو قال ولا بان يكون الثاني صوتا ولا متضمنا للحرف في الامر
لكان اصوب حتى لا يتوجه النقض عليه بمثل سيبويه وخمسة عشر
اذا جعل علما في المذهب الاصح فان قيل لا يتوجه بمثل ذلك
لكونه مبنيا واختصاص منع الصرف بالمعربات قلنا لا حاجة الى
الاحتراز عن التركيب الاسنادي لكونه مخصوصا بالبناء فيلزم

احد الامرين وهو اما ترك الاحتراز عن التركيب الاسنادي او وجوب
الاحتراز عن مثل سيبويه وخمسة عشر علما واعلم ان المراد بالتركيب التركيب
من اسمين لئلا يشكل بمثل زيد علما لان زيدا مركب من الاسم والتنوين
قوله الالف والنون اذا كانا في اسم الى آخره اعلم ان الالف والنون
انما يمنع الاسم من الصرف عند نحاة البصرة بسبب مشابهته لالفي التأنيث
في امتناع دخول تاء التأنيث عليهما واذا عرفت ذلك فنقول ان كان
الالف والنون في اسم فشرط في منع الصرف ان يكون علما ليصح مشابهته
لالفي التأنيث لانه لو لم يكن علما لم يمتنع دخول تاء التأنيث عليه نحو سعدانة
لنبت وسعدانة ومرجانة نحو عمران وفعلان وسبحان وان كان
في صفة فشرط في منع الصرف انتفاء فعلانة ليستحق مشابهته لالفي التأنيث
في امتناع دخول تاء التأنيث عليه وقيل شرط في منع الصرف وجود فعلى
لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة لانه لما وضع للمؤنث صيغة غير صيغة للذكر
لم يفرق بين المذكر والمؤنث بتاء التأنيث ورد مذهب سكران وسكرى
والاول هو الحق لان وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما
لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات قوله ومن ثم اختلف في رحمن
الى آخره واما اجل الخلافة في الشرط ومن اجل انه اختلف في شرط منع صرف الالف والنون
في الصفة اختلف في رحمن ولم يختلف في سكران ونديمان لان من

* اي علما الاسم الذي فيه الالف والنون والذي فيه الف التانيث

* اي مشابهة المذكور

* اي شرط الالف والنون

* اي شرط الالف والنون

* وانما اوردت علمية انه لم يجعل منصوب العين ومفتوحها وضمومها

* اي شرط الالف والنون

وفي عمران وفعلان وسبحان مثل شلشلة اسم بئر لان الاول بكسور الاول علم شخص والثاني مفتوحة على الوزن والثالث مضمومة علم التسبيح وصارا جاريان الى علم الجنس كاسامة لان الاول علم الجنس هذا الوزن والثالث علم الجنس التسبيح عليه

* فانه منصرف وغير منصرف فانه ليس لمؤنث لان ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا يطلق على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط فعلى فهو منصرف جاز الوجهان

قال شرط منع صرفه انتفاء فعلان منع صرف رحمن لتحقق شرط وهو انتفاء
فعلانة من رحمن ومن قال شرط منع صرفه وجود فعلا صرف رحمن لانتفاء
شرط منع صرفه وهو وجود فعلا لعدم مجيء فعلا من رحمن واتمام يختلف في سكران
لتحقق الشرطين معا وهما انتفاء فعلانة ووجود فعلا فسكران غير منصرف
بالاتفاق ولم يختلف ايضا في زمان لانتفاء الشرطين معا لمجيء فعلانة
وعدم مجيء فعلا فصرف بالاتفاق قوله وزن الفعل شرط ان يختص
بالفعل الى آخره اى شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين و
هو اما ان يختص بالفعل قولا يوجد في الاسم الا منقولا من العجمي الى العربي
كيعمر او منقولا من الفعل الى الاسم العلم كضرب وشمر اذا سميت بهما رجلا
وكانفعل وتفعل واستفعل وافنعل ومشابهها واما ان يكون في
اوله زيادة كزيادة في اول الفعل غير قابل لتاء التانيث لفظا كيد
مشابهة الفعل واوزانه افعل ونفعل وافنعل امرأ للحي طب ولانفعل
نهيا له ونحوه فان سمي رجل بنزجس لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل
لزيادة النون في اوله لعدم مجيء مثل جعفر بكسر الفاء فهو كضرب اذا سميت
به رجلا لا يقال انه اعجمي فمن اين عرف زيادة النون لانا نقول
ان النحاة يجربون اللفظ المنقول الى لغتهم في زيادة حرف من حروفه
او اصالته كاللفظ العربي واذا قالوا النون في نزجس زائدة

ارادوا به انه لو اخذ الفعل منه لقيل رجس بخلاف ما لو سمينا رجلا بنهشل

فانه منصرف لان في الاسماء فعلا لا مثل جعفر فلم يكن نونه زائدة لامكان

اصالتها ولا يشكل بقبوله التاء كقولهم نرجس ونرجسة لانه غير قابل

للتاء حال كونه علما واعلم انه يشكل باسود اسما للحية فانه غير منصرف

للوصف الاصلي ووزن الفعل مع كونه قابلا للتاء كقولهم اسودة

للحية الانثى واجاب عنه بعضهم بان قبوله التاء طار بعد استعماله اسما

ومعناه ان المراد بانه غير قابل للتاء انه لا يقبل التاء اذا استعمل صفة

وكان غير منصرف للوصف ووزن الفعل وح لا يتوجه الاشكال

بنرجس علما ولا باسود اسما للحية **قوله** ومن ثمه امتنع احمر وانصرف

يعمل اي ومن اجل ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين

المذكورين امتنع صرف احمر لكون الامر الثاني موجودا فيه وهو ان يكون في

اوله زيادة كما في اول الفعل غير قابل للتاء لان الهمزة في اوله زيادة

لانه من الحمرة وكونه غير قابل للتاء لانه لا يقال احمرة ومن اجل هذا

انصرف يعمل مع وجود الوصف ووزن الفعل لانتفاء الامرين

معا اما الاول فظاهر واما الثاني فلكونه قابلا للتاء المؤنث تقول هذا

جمل يعمل وهذه ناقة يعملة نعم اذا سمي به رجل كان غير منصرف لانه غير قابل

للتاء ح وكذلك حكم ارمل وارطل **قوله** وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر

اي اذا كان علما لان العلمية لا يقبل الزيادة والنقصان

الارمل الرجل الذي للامراة له والارملة الامراة التي لا زوج لها

وهو ان يكون على وزن الفعل وهو احمر مثل افعل غير قابل للتاء لانه لا يجيء مؤنثه احمرة بل يجيء حمراء ومن ثمه غير منصرف

وهو ان يختص بالفعل ولا يوجد في الاسم الا منقولا من العجم الى العرب كبقم او منقولا من الفعل الى الاسم العلم كضرب وشمر واما ان يكون في اوله زيادة كزيادة الفعل غير قابل للتاء

اي وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين المذكورين انصرف يعمل

اي لكونه مثل جعفر اذ لا يختص بالفعل كبرمع وتلهع

وهو ان يختص بالفعل

صرف الى آخره اى كل غير منصرف فيه علمية مؤثرة اى العلمية سبب فى منع
الصرف فانه اذا انكر صرف لانه تبين من قبل ان العلمية المؤثرة لا تجامع
علة الا العلمية شرط فى تاثير تلك العلة الا العدل ووزن الفعل فانهما
تجامع مع العدل ووزن الفعل مؤثرة وليست بشرط فى العدل ووزن
الفعل وانما قلنا انه تبين من قبل ان العلمية المؤثرة لا تجامع علة اخرى
الا وهى شرط فيها لان تلك العلة ان كانت الوصف فلانها لا تجامعه
من حيث ان بينهما التضاد وان كانت العلة التانيث بالتاء
او التانيث المعنوى او المعرفة او العجمة او التركيب او الالف والنون
فى الاسم فالعلمية شرط فيها وان كانا فى الصفة فان العلمية لا تجامع
معها لما بينهما من التضاد وان كان الجمع او التانيث بالالف فلانها
لا تجامعهما مؤثرة لاستقلالهما فى منع الصرف بدون العلمية وانما قلنا
ان العلمية تجامع مؤثرة مع العدل ووزن الفعل لمنع صرف عمر للعدل
والعلمية ولمنع صرف احمد للعلمية ووزن الفعل وانما قلنا ان العلمية
تجامع مؤثرة وليست بشرط فى العدل ووزن الفعل لمنع صرف العدل
من غير العلمية فى نحو ثلث ورباع ولمنع صرف وزن الفعل من غير العلمية
فى نحو اخر اذا كان صفة قوله ومما متضادان اى ان العدل ووزن الفعل
متضادان وهو اشارة الى جواب سؤال مقدر وذلك السوال ان يقال

اذا لم يكن العلمية شرطا في العدل و وزن الفعل فجاز ان يكون كلمة فيها العدل
ووزن الفعل و العلمية فاذا نكرت زالت العلمية ولم تزل العدل ووزن
الفعل لان العلمية ليست بشرط فيهما فاذا لم يصدق كل ما فيه علمية مؤثرة
اذا نكر صرف و جوابه ان يقال ان العدل و وزن الفعل متضادان
اى للاجتماع معا بالاستقراء فاذا لا يكون مع العلمية الا احدهما و في السؤال
المقدر نظر لانه لا يتوجه السؤال المقدر لان العلمية في الكلمة المفروضة
اى حين اذا كان في الكلمة العدل و وزن الفعل و العلمية
غير مؤثرة و جوابه انا لا نلم ان العلمية ليست بمؤثرة ح والا لزم فيه الترجيح
اى حين اذا كان في الكلمة العدل و وزن الفعل و العلمية
من غير مرجح اذ كل من الثلثة سبب تام فالقول بمؤثرية الاثنين
دون الثلث مع تساويها في السببية ترجيح من غير مرجح وليس مثل مساجد
اى يلزم الترجيح بلا مرجح هذا جواب عن سؤال مقدر و ذلك ان العلمية تجامع مثل مساجد علما
علما كذلك لان الجمع وحده مانع من الصرف من غير التفات الى العلمية و وليست بمؤثرة فيه و لا يلزم الترجيح بلا
ليست العلمية كذلك ولا شيء من العدل و وزن الفعل كذلك فاذا مرجح فينبغي ان يكون ههنا كذلك فاجاب فقال
عرفت ذلك فنقول ان لم يكن في غير المنصرف الذي فيه العلمية المؤثرة اى مثل مساجد يعني مثل الجمع وليس مثل مساجد كذلك اى يعني اذا كان
شيء منهما اعني العدل و وزن الفعل فاذا نكر صرف لبقائه بلا سبب وزن الفعل و العدل مؤثرين في منع الصرف ولم يكن العلمية مؤثرة لزم الترجيح بلا مرجح
لزوال العلمية وزوال ما هي شرط فيه وان كان احدهما فاذا نكر صرف ايضا
لبقائه على سبب واحد لانه زال العلمية لم يزل احدهما واعلم انا انما قيدنا العلمية اى العدل و وزن الفعل
بالمؤثرة لانها لو لم يكن مؤثرة لم يصدق قولنا كل ما فيه علمية مؤثرة اذا
نكر صرف لان مثل مساجد و جمل و حمراء اذا سمي به يكون فيه علمية وليس

من حكمه اذ نكر صرف لان علمية غير مؤثرة لان منع صرفه انما هو للجمعية الاصلية
والتانيث قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اعلم ان احمر
غير منصرف للصفة ووزن الفعل واذا سمي به فكذلك غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل اما اذا نكر بعد العلمية بان يقع في اشتراك اتفاقي فغيه خلاف
بين سيبويه والاخفش فقال سيبويه انه غير منصرف لوزن الفعل والصفة
الاصلية وقال الاخفش انه منصرف لانه انما نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية
الاصلية فلم يكن فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل فصرف وجوابه
ان نقول سلمنا انه انما نكر ما لم يعتبر فيه الوصفية لكن لم يعتبر بعد ذلك
وبيان ذلك ان احمر اذا كان علما لم يكن اعتبار الوصفية لما بين
العلمية والوصفية من التضاد فاذا نكر زال ذلك المانع وكذلك
حكم كل ما فيه صفة مع سبب آخر نحو سكران ولهذا قال في مثل احمر ولم يقل
وباب ثلث مستثنى من هذا الحكم لانه اذا سمي به لم يبق فيه العدل
فلم يكن فيه الا العلمية بعد التسمية قوله ولا يلزمه باب خاتم اي ولا يلزم
سيبويه باب خاتم اذا سمي به هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان
يقال لو كانت الصفة الاصلية معتبرة بعد العلمية في مثل احمر لكانت
معتبرة في مثل خاتم اذا سمي به لكونه موصوفا بالاصل ولو كانت معتبرة
فيه لكان خاتم غير منصرف للعلمية والصفة الاصلية لكنه ليس كذلك فلم يكن

الصفة الاصلية معتبرة وجوابه ان نقول لانم ان الصفة الاصلية لو
كانت معتبرة بعد العلمية في اجر لكانت معتبرة في مثل خاتم اذ اسمية
لكونه وصفا في الاصل لان الوصفية الاصلية لو اعتبرت في مثل خاتم
علم لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو منع الصرف لان العلمية
لا يقع على كثيرين والصفة يقع على كثيرين واعتبار المتضادين في حكم
واحد غير جائز وليس كذلك احمر بعد تنكيره لعدم اعتبار العلمية ح في منع
فلم يلزم من اعتبار الصفة في منع الصرف حال التنكير اعتبار المتضا
دين وانما قال في حكم واحد لجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين
كقول الشاعر اتانى وعيد الحوص من ان جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الا
حاوصا فاعتبر العلمية في احوص من جهة منع الصرف وجمعه على احاوص
واعتبر الصفة من جهة جمعه على الحوص واعلم ان قوله وكل ما فيه علية
مؤثرة اذا نكر صرف انما يكون كليا على رأى الاخفش لا على رأى
سيبويه قوله وجميع الباب باللام او الاضافة يجر بالكسر اعلم ان
النحاة اتفقوا على ان جميع ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله الالف
واللام الجر بالكسر لفظا ان كان اعرابه لفظيا ولكن اختلفوا في ان
دخول الكسر عليه من حيث انه منصرف او لا من هذه الجهة فقال
قوم انه منصرف مطلقا لانه لما دخل عليه ما هو خواص الاسم اعني اللام

الصرف ... وعلة منع صرفه اما حوص بعد وزن الفعل والعلمية او وزن الفعل والصفة ح

وشبهها دليل انه اعتبر المتضادين وهما العلمية والوصفية في احوص في حكمين مختلفين حيث اعتبر العلم في منع صرفه والوصفة في جمعه على الحوص

لان فعلا انما يجمع جمع افعل اذا كان صفة الا وتجمع على افاعل وهي بدل على اعتبار العلمية

اي وجمع معطوف على جامع منع الصرف اي تقديره فاعتبر العلمية في احوص من جهة منع الصرف وجهة جمعه على اصاوص لوهي

الواو فاعل اذا نكر صرف عند الاخفش

نحو مررت باحمر والاحمر

ان الزجاج وتابعه

الى غير منصرف

هذا التعليل منقوض

او الاضافة اخرجه من مشابهة الفعل فصار منصرفا فدخله الكسر

وقال قوم انه غير منصرف ايضا لوجود العلتين ايضا فيه بل انما دخله الكسر

لان الكسر انما خلق تبعا للتنوين وحال وجود اللام او الاضافة لم يوجد

التنوين فحذف فتبع الكسر وقال قوم ان بقي العلتان حال التكبير كان غير منصرف

كمساجد وجمع وحمراء واحمر وسكران صفة علما بالعلتين وان لم تبقيا فيه

ان لم يبق احديهما كان منصرفا كجعلبك وابراهيم واحمد وعمر وهذا اقرب

الى الحق من المذهبين الاولين قوله المرفوعات هو كالمشتمل على علم الفاعلية

وهو الرفع وانما يقل كالمشتمل على الرفع لئلا يتوهم تعريف الشئ بما هو مثله

في المعرفة والجهالة لان كل من لم يعرف المرفوع لم يعرف الرفع فالمرفوعات

خبر مبتداء محذوف اى هذا الباب المرفوعات ولم يرجع الضمير الى المرفوعات

بان التعريف انما هو للماهية لا لافراده كتعريف الاسم والفعل والحرف

وغيرها بل يرجع الى المرفوع قوله فمنه الفاعل اى فمن المرفوع الفاعل وانما

ابتداء بالفاعل من المرفوعات لان الرفع للفاعل في الاصل وما سواه

محمول عليه الفاعل في الرفع قوله وهو كالمسند اليه الفعل الآخر وانما قال كالمسند

ولم يقل اخبر ليدخل فيه فاعل الامر والنهي والاستفهام وانما قال كالمسند اليه

الفعل ولم يقل اسم المسند اليه الفعل ليدخل فيه الفاعل الذي ليس باسم نحو

اعجبني ان ضربت زيدا فان مع الفعل في محل الرفع بانه فاعل اعجبني

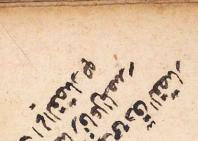

وليس باسم سواء كان في تقدير الاسم فقوله او شبهه ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل

والصفة المشبهة وغيرها كالمصدر واسم التفضيل واسماء الافعال والظرف

والجار والمجرور لان المفعول لان مرفوعه ليس بفاعل بل مفعول

مالم يسم فاعله نحو زيد قائم ابوه وزيد حسن ابوه فاعل اسم الفاعل في الاول

وفاعل الصفة المشبهة في الثاني قوله وقدم عليه اي وقدم الفعل او شبهه

على الفاعل لدفع وهم من يتوهم ان زيدا في قولنا زيد قام مسند اليه فيكون

فاعلا لانه على تقدير ان يكون مسندا اليه ليس الفعل مقدما عليه قوله على جهة

قيامه به اي على جهة قيام الفعل بالفاعل ليخرج عنه مفعول مالم يسم فاعله

نحو ضرب زيد فان زيدا اسند الفعل اليه وقدم عليه لكن لا من جهة قيامه

به لان الفعل حدث اثير لا يكون قائما بالمفعول بل قائما بالفاعل وانما

قال على جهة قيامه به ولم يقل قائما به ليدخل فيه الفاعل الذي يقوم الفعل

به حقيقة نحو علم زيد والفاعل الذي لا يقوم الفعل به حقيقة نحو قرب

زيد ومات زيد ولم يقم زيد فالفاعل عندنا انما يكون فاعلا بثلاثة شروط

احدها ان يكون الفعل او شبهه مسندا اليه والثاني ان يكون الفعل او شبهه

مقدما عليه والثالث ان يكون الفعل قائما به ولم ينتقض الحد بمثل زيد

في قولنا ان قام زيد فقد لان المراد بالاسناد اعم من الاسناد بالفعل

او تقدير الاسناد ولا بمثل لم يقم زيد مع انه مسند الفعل اليه لان المراد با

لاسناد وهو الاسناد بالايجاب او السلب والقائل ان يقول

لا بد من ان يراد بالفعل في قوله كالمسند الفعل اليه الفعل الاصطلاحي

او الفعل الحقيقي الذي هو المصدر دواتا ما كان فيعود اشكال اما ان اريد

به الفعل الاصطلاحي فلان الفعل الاصطلاحي غير قائم بالفاعل

كما انه غير قائم بالمفعول واما ان اريد به الفعل الحقيقي فلانه لا حاجة

الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد به مدلول الفعل

الاصطلاحي وهو الحدث المقترن باحد الازمنة الثلثة او شبهه

اعني الحدث فقط والضمير في قيامه يعود الى ذلك المدلول وح

لا يشكل الحد وفيه نظر لانه ينتقض الحد ببعض التوابع نحو اعجبني

زيد حسنه مع ان حسنه اسند اليه الفعل مقدما عليه عاجة قيامه به و

ليس بفاعل ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمسند هو المسند اليه

اولا واعجبني مسند الى زيد اولا وثانيا الى حسنه قوله والاصل ان يلي

فعله اى واصل الفاعل ان يلي فعله ويتقدم على المفعول وسائر الاشياء

المعمولة للفعل لان قربه بالفعل اكثر من قرب سائر الاشياء

بالفعل لان الفعل لا يفيد بدونه ويفيد بدون سائر الاشياء

ولكونه موجدا للفعل غالبا بخلاف سائر الاشياء قوله فلذلك جاز

ضرب غلامه زيدا الى آخره اى ولاجل ان اصل الفاعل ان يلي فعله

ويتقدم على المفعول جاز ان يقال ضرب غلامه زيد فاذ لولا ان
زيدا المؤخر لفظا عن غلامه مقدم رتبة على غلامه لزم اضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة وهو غير جايز ولهذا جاز ان يقول ظنهما الزيدان
منطلقين ولما جاز ان اصل الفاعل ان يتقدم على المفعول امتنع
ان يقال ضرب غلامه زيدا لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
اما لفظا فظاهر لان الضمير الذى فى غلامه يعود الى زيد وزيد مؤخر لفظا
واما تقدم رتبة فلان غلامه فاعل ضرب وزيدا مفعول ضرب والفاعل
مقدم على المفعول رتبة فان قيل لم جوزتم اضمار قبل الذكر فى مثل قولنا
اكرمنى وضربت زيدا ولم تجوزوه فيما نحن فيه مع وجود المفسر بعده فى
الموضعين قلنا للضرورة ثمة وهى وجوب وجود الفاعل وامتناع وجوده
الا مع اضمار قبل الذكر على تقدير اعمال الفعل الثانى وهى معقودة ههنا
لجواز تقديم المفعول على الفاعل اعلم ان المفعول الاول من باب اعطيت
بمنزلة الفاعل فى مثل اخذ والثانى بمنزلة المفعول فى مثل اخذ عند
البصريين فى عدم جواز اعطيت صاحبه الدرهم وجواز اعطيت
درهمه زيدا ومنه قول الشاعر ومن كان يعطى حقهن القصايدا فقوله
واذا انتفى الاعراب لفظا الى آخره اى واذا انتفى الاعراب فى الفاعل
والمفعول معا لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى وضرب عيسى موسى على الباب

من على الشطح وجب تقديم الفاعل على المفعول دفعا للالتباس وانما قال
والقرينة لانه لو انتفى الاعراب لفظا فيهما ولم ينتف القرينة لم يجب تقديم
الفاعل على المفعول نحو اكل موسى الكمثرى فان من المعلوم ان موسى
اكل والكمثرى ماكول وضرب موسى العاقل عيسى العاقل وضرب
موسى عيسى فلم يحصل الالتباس بتاخير الفاعل وكذلك اذا كان الفاعل
مضمرا متصلا نحو ضربت زيدا وجب تقديم الفاعل على المفعول لانه
لو اخر لزم ان لا يكون متصلا وقد فرض انه متصل هذا خلف و
انما لم يجز ان يكون الفاعل متصلا موخرا عن المفعول المتصل لكراهتهم
ان يتقدم الاضعف على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة وانما قال
مضمرا لانه لو كان الفاعل ظاهرا لم يجب تقديم الفاعل على المفعول وانما
قال متصل لانه لو كان منفصلا لم يجب تقديمه على المفعول نحو ما ضربني
الا انت وما ذكره يشكل بمثل قولنا زيدا ضربت فان فاعله مضمر متصل
مع جواز تقديم المفعول عليه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من وجوب
تقديم الفاعل على المفعول امتناع تقديم المفعول عليه فقط وهذا تقدم
المفعول على الفاعل والفعل فلا يرد النقض وكذلك اذا وقع مفعول
الفاعل بعد الا وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيدا الا
عمرا لانه لو اخر انقلب المعنى لان معنى ما ضرب زيدا الا عمرا الحصار

ضرب زيد عمرا ومع جواز ان يكون عمرو مضروبا بالشخص اخر واذا قيل
ما ضرب عمرا الا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا بالشخص آخر ولم يجز ان يكون
عمرو مضروبا بالآخر وفيه نظر لانه انما يلزم انقلاب المعنى ان لو قدم
المفعول على الفاعل من غير الا اما اذا قدم المفعول عليه مع الا فلم يلزم انقلاب
المعنى وهو ظاهر نحو ما ضرب الا عمرا زيد لا يقال لو جاز ما ضرب الا عمرا زيد
فلا يخ من ان يجوز مع تعدد المستثنى المفرغ بعد الا ع الفاعل والمفعول
بمعنى ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيدا اولا مع تعدد المستثنى المفرغ فان
كان الاول كان الحصر فيهما والمقصود الحصر في احدهما فلا حلف وان كان
الثاني كان القول بما ضرب الا عمرا زيد ممتنعا لانه يبقى الفعل بلا فاعل
ولا قائم مقام الفاعل لان زيدا يمتنع ان يكون فاعلا لما ضرب لانا نختار القسم الثاني وهو انه يجوز لا مع تعدد المستثنى المفرغ ويمنع بقاء
الفعل بلا فاعل لان زيدا المؤخر لفظا المقدم رتبة يكون فاعلا للفعل
ويكون تقديره ما ضرب زيد الا عمرا وح لم يلزم بقاء الفعل بلا فاعل
مع ان الاخفش اجازه في كتابه الكبير وكذلك عبد القاهر وكذلك اذا
وقع مفعول الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب زيد عمرا والان معناه ما ضرب
زيدا الا عمرا فاعلمه التي ذكرناها في الا موجودة ههنا قوله واذا اتصل
به ضمير مفعول الى آخره اى اذا اتصل بالفاعل ضمير يعود الى المفعول نحو

واجاب عنه صاحب المفتاح بان يتقدم المفعول مع الا ع الفاعل قبل الامر ما ع
لانه يستلزم قصر الصفة قبل تمام
الموصوف لان الصفة المقصودة
عامة عرضي الضرب المسند الى زيد لا مطلق
الضرب على

جواز ذا ل مقيد عن النظر

واما سمي مفرغا لانه مفرغ من عمل الا

المستثنى المفرغ هو الذي ترك المستثنى منه نحو
ما جاءني الا زيد تقديره ما جاءني القوم
الا زيد فان القوم مستثنى منه ترك ذكره
وزيد المستثنى المفرغ

اى وان كان جواز ما ضرب الا عمرا زيد مع عدم تعدد المستثنى المفرغ بناء
على كان المستثنى المفرغ هو الاول فقط دون الثاني بمنع ما ضرب الا عمرا زيد
بكون الاخير مفعولا مقدرا لانه يمتنع ان يكون فاعلا ما ضرب حتى ان المفرغ
ان الذي مع الا الاول فقط فيكون التقدير ما ضرب احد الا عمرا ضرب زيد
فيكون ضرب مسندا لضمير معين فلا يكون مقدرا ويبقى ضرب الاول بلا فاعل

جواب سؤال مقدر

لانه مفرغ من عمل الا

ضرب زيدا غلامه وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه لو قدم وقيل
ضرب غلامه زيدا لزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه ممتنع كما مر
اعلم انه اذا اتصل بالمفعول الاول من باب اعطيت ضمير المفعول الثاني
منه وجب تاخير الاول نحو اعطيت الدرهم صاحبه عند البصريين لان
حق المفعول الاول ان يتقدم على الثاني وكذلك اذا وقع الفاعل بعد
الا وجب تاخير الفاعل عن المفعول نحو ما ضرب عمرا الا زيد لانه لو
قدم انقلب المعنى لان معنى قولنا ما ضرب عمرا الا زيد ان عمرا لم يضرب احد
الا زيد وزيد جاز ان يكون ضاربا لغير عمرو اذا قدم الفاعل على المفعول
نحو ما ضرب زيدا الا عمرو جاز ان يكون عمرو مضروبا لغير زيد ولم يجز ان يكون
زيد ضاربا لغير عمرو وفيه من الاشكال الذي عرفته وكذلك اذا وقع الفاعل
بعد معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه في
المعنى ما ضرب عمرا الا زيد فالعلة التي ذكرناها في امتناع تقديم الفاعل
في الا موجودة في انما وكذلك اذا اتصل مفعول الفاعل غير متصل نحو ضربني
زيد وجب تاخير الفاعل من المفعول لانه لو قدم لزم انفصال المفعول
والتقدير انه متصل هذا خلف وانما قال والفاعل غير متصل لانه لو كان
الفاعل متصلا مع اتصال المفعول وجب تقديم الفاعل على المفعول
نحو ضربك لما ذكرناه قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة اه اعلم ان الفعل

اعلم ان الفعل الرافع للفاعل يحذف لقيام قرينة دالة عليه تارة كما سبيل الجواز
وتارة كما سبيل الوجوب اما كما سبيل الجواز فكقول القائل زيد في جواب من
قال من قام اى قام زيد فيجوز اظهار قام وحذفه وكقول الشاعر وليبك يزيد
ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوايح فكان قائلا قال من يبكي يزيد فقال ضا
رع اى يبكيه ضارع لخصومة فضارع مرفوع بانه فاعل فعل محذوف والضارع
الضعيف الذليل والمختبط السائل الذي يختبط بالليل والطوايح جمع
المطيحة وهي المهلكة على خلاف القياس ومثله قولهم يسبح له فيها بالغدو
والاصال رجال بفتح الباء على قراءة عاصم وابن عامر فرجال مرفوع
بانه فاعل فعل محذوف فكان قائلا قال من يسبحه فقيل رجال ان يسبحه
رجال ولا يجوز ان يكون رجال مرفوعا على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله
يسبح لان الرجال ليسوا مسبحين في البيوت بالغدو والاصال واما
حذف الفعل على سبيل الوجوب ففي كل موضع له مفسر كقولك وان
احد من المشركين استجارك فاحد مرفوع بانه فاعل بفعل محذوف اي ان استجا
رك احد من المشركين استجارك وانما وجب حذفه لانه فسر هذا الفعل
بفعل بعده فلو اتى به لزم جمع المفسر والمفسر هو غير جائز لان ذكر المفسر
يصير حشوا بلا فائدة وانما قلنا انه فاعل فعل محذوف ولم نقل انه مبتداء
ما بعده خبره لان ان حرف الشرط وحرف الشرط يجب ان يدخل الفعل لفظا

او تقديرا قوله وقد يحذفان معا اى وقد يحذف الفعل والفاعل جميعا فى جواب

من قال اقام زيد فيقال فى جوابه نعم اى نعم قام زيد فيجوز حذف الفعل و

الفاعل ويجوز اظهارهما وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية وهى المبتداء

والخبر ليكون الجواب مطابقا للسؤال قوله واذا تنازع الفعلان الى آخره

اى اذا تنازع العاملان او اكثر اسما ظاهرا بعدهما سواء كان العاملان فعلين

نحو ضربت واكرمت زيدا او اسمين نحو انا ضارب ومكرم زيدا يعنى ان كل

واحد منهما يطلب ان يعمل فى ذلك الاسم فهذا التنازع قد يكون فى

الفاعلية اى كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم فاعلا له او قائما

مقامه نحو ضربنى واكرمنى زيد وضرب واكرم زيد وقد يكون فى المفعولية

اى كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا له صريحا نحو

ضربت واكرمت زيدا او غير صريح كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم

فى الكلالة وقد يكون فى الفاعلية والمفعولية اى احدهما يقتضى الفاعلية

والاخر المفعولية وهو على ضربين احدهما ان الاول يقتضى الفاعلية

والثانى يقتضى المفعولية نحو اكرمنى وضربت زيدا واكرم وضربت زيدا والثانى

ان يقتضى الاول المفعولية والثانى نحو اكرمت وضربنى زيد واكرمت

وضرب زيد واشار الى هذين الضربين صريحا بقوله مختلفين اى متعاكسين

فى الاقتضاء ليكون الاقسام الاربعة مذكورة بالفعل وهو حال عن الفعلين

عن الفعلين المقدرين بعد قوله فقد يكون في الفاعلية ... اي فقد يكون

تنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية متعاكسين بمعنى ان الاول يقتضي المفعول والثاني يقتضي الفاعل ح
بمعنى ان الاول يقتضي المفعول والثاني يقتضي الفاعل ح

الفاعل والثاني يقتضي المفعول او بالعكس ولا يمكن ان يكون حالا من
اي مختلفين ح

الفاعلية والمفعولية لانه يقع زايدا غير محتاج اليه ولانه لو كان كذلك لوجب
جواب عن سوال مقدر ح

تأنيثه ويمكن ان يقال ايضا انما قيد الفعلين بمختلفين لدفع وهم من يتوهم
اي لفظ مختلفين ح ... دليل ثاني ... اي لو كان المختلفين حالا من الفاعلية والمفعولية ح

ان مثل ضرب زيد وضربت ضربت زيدا من هذا الباب فانه ليس
اي باب التنازع ح

منه لان الفعل الثاني تاكيد للاول والمراد بالمختلفين على هذا الوجه هو المختلف
اي من التنازع ح ... اي على وجه يدفع وهم التوهم ح

في لفظهما او في عملهما حتى لا ينتقض بمثل ضربت وضربني زيد وانما قال
في الفاعلية والمفعولية ولم يقل في الفاعل والمفعول ليتناول مفعول ما لم يسم فاعله

نحو ضرب واكرم زيد ح

والجار والمجرور فالبصريون يختارون اعمال الفعل الثاني في ذلك الاسم للقرب
والجوار والكوفيون يختارون اعمال الفعل الاول في ذلك الاسم لكونه اهم

لتقدمه واعمال الاهم اولى ولكل واحد من الفريقين حجج ومناقضات
اي احتلافات كثيرة ح

كثيرة لا نطول الكتاب بذكرها وانما قال ظاهرا بعد مما لانه اذا تنازعا
مضمرا بعد مما لم يكن الحكم مثل ما ذكره بل يستوي الفعلان في الاضمار اما اذا

تنازعا مضمرا غائبا نحو زيد ضربني واكرمني فظاهر واما تنازعا مضمرا مخاطبا
نحو ضربت واكرمت او متكلما نحو ضربت واكرمت فلدفع الالتباس

وكذا في غيره وفيه نظر لجواز ان يقال ما ضرب واكرم الا انا او انت و
اي فلم يقع التباس للمخاطب والمتكلم لان المخاطب لا يكلم نفسه والمتكلم لا يكلم غيره

ضربت واكرمت او ضرب الغائب واكرم المخاطب او للمخاطب والمتكلم
لانه لا يجوز ان يكون فاعل واحد ضميرين مختلفين

ح ... اي فلم يقع التباس ح ... اي في التثنية والجمع ح ... اي قد يقصد الاشتباه في تنازعهما مضمرا ح

قوله استواء الفعلين اراد بالاستواء انه يجب لكل واحد منهما ما يجب الاخر اذ يستحيل التنازع في المضمر المتصل لان معنى التنازع ان كل منهما يصلح ان يكون عاملا في المتنازع فيه والمتصل بعامل لا يعمل فيه غيره

نحو ضربت واكرمت او متكلما نحو ضربت واكرمت او مضمرا نحو ضربت واكرمت او مظهرا نحو ضرب زيد واكرم ح

تنازع الفعلين في الاضمار بعد ما مضمرا بعد ما متنازعهما ح

وما ضربت واكرمت الا اياك وزيد ضربك واحسن او ضرب واعانك

ولا يجاب عنه بان معمول احدهما محذوف لان الكلام في تنازع

الفعلين واعمال احدهما سواء حذف معمول الاخر او اضمر والجواب ان الضمر

المنفصل في حكم الظاهر في استقلاله وانما قال بعدهما لانه لو كان قبلهما او

بينهما امتنع التنازع او لم يترتب الحكم المذكور عليه لانهما ان اقتضيا الفاعلية

نحو زيد ضربني واكرمني ونحو ضربني زيد واكرمني او اقتضيا الفاعلية والمفعولية

وتقدم عليهما نحو زيد ضربني واكرمت وزيدا وضربت واكرمني او اقتضى الثاني

الفاعلية والاول المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربت زيدا واكرمني لزم

الامر الاول لامتناع تقدم الفاعل على الفعل وان اقتضى الاول الفاعلية

والثاني المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربني زيد واكرمت او اقتضيا

المفعولية نحو زيدا ضربت واكرمت ونحو ضربت زيدا واكرمت لزم

الامر الثاني وهو عدم ترتب الحكم المذكور عليه لتعين زيد في المثال الاول

لان يكون فاعل لضربني لاسناد الفعل اليه وجيئه بعده من غير رد ولا

اخر عليه ولتعين زيد في المثالين الاخرين لان يكون مفعولا لضربت

لما ذكرناه ونحن لزوم الامر الثاني نظر فان اعملت الثاني اضمرت

الفاعل الى آخره اي ان اعملت الفعل الثاني كما هو رأي البصريين فا

لفعل الاول اما ان يقتضي الفاعل او يقتضي المفعول فان كان مقتضيا

مقتضيا للفاعل اضمرت الفاعل في الاول موافقا للاسم الظاهر في التذكير
والتأنيث والافراد والتثنية والجمع تقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني
واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت
هندا وضربتاني واكرمت الهندين وضربتني واكرمت الهندات ولا
يحذف فاعل الفعل الاول خلافا للكسائي فانه يختار حذف الفاعل
هربا من الاضمار قبل الذكر وانما لم يجز حذف الفاعل لتوقف الكلام عليه
وعدم استقلال الفعل بدونه والفرق بين الاضمار والحذف انما يظهر في
التثنية والجمع والتانيث تقول على تقدير الحذف ضربني واكرمت الزيدين
وضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت هندا وضربني واكرمت
الهندين وضربني واكرمت الهندات والمراد بالفاعل في قولنا اضمرت
الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقام الفاعل ليدخل فيه مثل ضرب و
ضربت زيدا وبعلم ان المراد ذلك من قوله قبل في الفاعلية فول وجاز خلافا
للفراء اي وجاز مثل هذه المسئلة وهي ان الفعل الاول يقتضي الرفع
والثاني يقتضي النصب ويعمل الفعل الثاني دون الاول نحو ضربني واكرمت
زيدا خلافا للفراء ويعلم منه انه لو اقتضى العاملان الرفع والنصب او الاول
النصب والثاني الرفع واعمل الاول دون الثاني لجاز عند الفراء والدليل
على صحة مذهبه انه لو جاز مثلها لزم احد الامرين وهو اما حذف الفاعل

من الاول واما اضمار قبل الذكر وكل واحد منهما غير جائز والذي يبطل قول الفراء

قول الشاعر وكمتا مدماة كان متونها جرى فوقها واستشعرت لون

مذهب فان جرى واستشعرت تنازعا لون مذهب وجرى اقتضى

الرفع واستشعرت اقتضى النصب واعمل دون جرى قوله وحذفت

المفعول في الاول الخ اي ان اعملت الفعل الثاني كما هو راي البصريين والفعل

الاول يقتضي المفعول حذفت المفعول من الفعل الاول ان استغنى عن

ذلك المفعول نحو ضربت واكرمني زيد وانما لم يجز اضماره هربا من الاضمار

قبل الذكر وانما لم يهربوا عنه في الفاعل لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول

فارتكبوا في الفاعل اضمار قبل الذكر مع تفسيره للضرورة ولم يرتكبوا في

المفعول لعدم الضرورة وان لم يستغن عن ذلك المفعول اظهرت ذلك

المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبني وحسبت

تنازعا منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت فوجب اظهار مفعول حسبني وهو

منطلقا الاول لان حذفه ممتنع لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب

حسبت كما يجيء ولا يجوز اضماره لئلا يلزم منه اضمار قبل الذكر في المفعول

الذي هو فضلة في الكلام وفيه نظر لجواز اضمار المفعول الثاني لحسبني بعد

ذكر منطلقا نحو حسبني وحسبت زيدا منطلقا اياه قوله فان اعملت

الاول اضمرت الفاعل في الثاني اي وان اعملت الفعل الاول كما هو رأي

الكوفيين

الكوفيين فالفعل الثاني اما ان يقتضي الفاعل او المفعول فان اقتضى الفاعل
اضمرت الفاعل في الفعل الثاني موافقا للاسم الظاهر تقول ضربت واكرمني زيدا
وضربت واكرماني الزيدين وضربت واكرموني الزيدين والمراد بالفاعل في
قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقام الفاعل ليدخل فيه مثل ضربت
واكرم زيدا وان اقتضى الفعل الثاني المفعول اضمرت ذلك المفعول
على المختار ليطابق الملفوظ المراد ولدفع الالتباس المفعول بما هو غيره
وجاز الحذف ايضا ان لم يمنع مانع لوجود القرينة الدالة عليه مثلا تقول في
الاضمار ضربني واكرمته زيد وضربني واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون
وتقول في الحذف ضربني واكرمت زيد وضربني واكرمت الزيدان و
ضربني واكرمت الزيدون واما اذا منع مانع من الاضمار والحذف فوجب
الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان حسبني
وحسبتهما تنازعا منطلقا واعمل فيه حسبني فوجب اظهار المفعول الثاني
لحسبتهما وهو منطلقين لانه لولا الاظهار لزم احد الامرين اما الحذف
واما الاضمار والاول غير جائز لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب
حسبت والثاني غير جائز ايضا لانه لو اضمر لاضمر مفردا او مثنى لا سبيل الى
الاول لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا لانه
لما كان المفعول الاول في باب حسبت مثنى وجب ان يكون مفعول الثاني

المراد من الملفوظ اسم مضمر وهو الهاء في اكرمته والمراد من الاسم هو زيد بعد اكرمته ح

المراد بالملفوظ الضمير وبالمراد اسم مظهر في الافراد والتثنية والجمع ح

اي على مذهب المختار لانه لا يلزم الاضمار قبل الذكر ح

وانما قال على المختار لانه لا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة ح

وانما قال على المختار لانه يجوز الحذف للقرينة الدالة الا انه ليس باحسن ح

يعني على تقدير حذف المفعول من قوله ضربني واكرمت زيد يحتمل ان يكون مفعول اكرمت زيدا ويحتمل ان يكون غيره كعمرو وبكر وخالد وغيرهم فيح يلتبس المفعول غيره فبالاضمار ترفع الالتباس فلذا كان مختارا ح ح ح ح ح

لانه مبتدا وخبر والمطابقة شرط فيهما صح

كذلك لكون الثاني عبارة عن الاول في المعنى ولا سبيل الى الثاني لانه يمتنع

اي اضمار المثنى صح

ان يقال حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا لان الضمير يعود الى المفرد

وهو منطلقا والضمير الذي يعود الى المفرد يجب ان يكون مفردا وفيه نظر

لانه ليس من هذا الباب وانما يكون منه ان لو تنازع الفعلان معمولا واحدا

لكنه ليس كذلك لان الاول يقتضي المفرد والثاني يقتضي المثنى وجوابه ان الاول

والثاني تنازعا اسم فاعل الانطلاق من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى والافراد

انما لزم من حيث انه اعمل فيه الاول فلو اعمل فيه الثاني لزم التثنية قوله

وقول امراء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال اه استدل الكوفيون على

فاعل كفاني صفة قليل صح

ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الثاني بقول امراء القيس وهو ولو ان ما

حرف شرط

اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ووجه الاستدلال به ان

كفاني ولم اطلب تنازعا قليل وكفاني اقتضى رفع قليل ولم اطلب اقتضى نصبه

وهو اختار اعمال الفعل الاول مع انه يلزم منه حذف المفعول من الثاني ولم يلزم

اي امراء القيس

حذف شيء على تقدير اعمال الفعل الثاني فلولا ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال

الفعل الثاني لم يختره امراء القيس مع لزوم الحذف لانه فصيح والفصيح لا يختار

اي مع لزوم حذف المفعول من الثاني صح

الا ما هو الافصح واجاب عنه المص بقوله ليس منه لفساد المعنى اي ليس هذا البيت

اي استدلال الكوفيين صح

مما تنازع فيه الفعلان ظاهرا لانه لو تنازعاه لفسد المعنى لانه يلزم منه اجتماع

النقيضين وذلك مبني على معرفة مقدمتين احديهما ان لو لانتفاء

اي بيان اجتماع النقيضين

الثاني

لان الفعل الاول يقتضي الفاعل والفاعل لا يجوز حذفه بل يضمر صح

تقديره حسبني الزيدان منطلقا وحسبتهما اياه صح

الثاني لانتفاء الاول فلو دخل لو على المثبت لصار ذلك المثبت منفيا
ولو دخل على المنفي لصار ذلك المنفي مثبتا والثانية ان حكم المعطوف على
جواب لو هو حكم جواب لو فقوله لم اطلب يكون جواب لو واذا تقررت
هاتان المقدمتان فنقول لو تنازعا كفاني ولم اطلب قليل من المال
من حيث المعنى يلزم منه اجتماع النقيضين لان قوله ولو ان ما اسعى
لادنى معيشة مثبت فيكون منفيا بعد دخول لو عليه فلم يكن سعيه لادنى
معيشة واذا لم يكن سعيه لادنى معيشة لم يكن طالبا لقليل من المال واذا كان
لم اطلب قليل من المال في حكم جواب لو يكون مثبتا فيكون طالبا لقليل
من المال فاذن يلزم ان يكون طالبا لقليل من المال وان لا يكون طالبا
لقليل من المال وهو اجتماع النقيضين وانه محال واذا لم يكن من هذا
الباب فمفعول لم اطلب محذوف وتقديره لم اطلب الملك والمجد
ويدل عليه البيت الثاني لهذا البيت وهو قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد
يدرك المجد المؤثل امثالي قوله مفعول ما لم يسم فاعله الى آخره اعلم انه انما ذكر
المفعول الذي لم يسم فاعله لانه لما ذكر تعريف الفاعل بحيث لم يدخل فيه مفعول
ما لم يسم فاعله وجب افراده بالذكر لانه من المرفوعات ومفعول ما لم يسم
فاعله هو كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقام الفاعل نحو ضرب زيد
وانما قال واقيم مقام الفاعل لانه لو حذف فاعله ولم يقم مقام الفاعل

في حكم ح

فكانه قال ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني قليل من المال ولم اطلب الملك والمجد فيكون كفاية القليل منفية وطلبه الملك مثبتا ح

فان في الاصل ضربت زيدا حذف الفاعل وهو ضمير المتكلم واقيم مقامه وغير صيغة ضرب الى ضرب

لم يلزم ان يكون مرفوعا نحو قائم في قولنا علم زيدا قائما والمراد بالمسند فاعله ههنا

هو المرفوع لفظا او تقديرا او حكما وشرط ان تغير صيغة الفعل الى فعل ان كان

ماضيا والى يفعل ان كان مضارعا اى يضم اوله ويكسر ما قبل آخره ان كان ماضيا

ويضم اوله ويفتح ما قبل آخره ان كان مضارعا ويعلم من قوله وشرط ان

تغير صيغة الفعل ان التغيير المذكور شرط فيما اذا كان عامله فعلا اما اذا كان

عامله اسما نحو زيد مضروب غلامه فليس بشرط فان عامله قد يكون اسما وقد يكون

فعلا ويتناول حد المذكور القسمين قوله ولا يقع المفعول الثاني اه

الا يقع المفعول الثاني من باب علمت نحو علمت زيدا قائما مقام الفاعل

لان المفعول الثاني من باب علمت مسند الى المفعول الاول اذ اما لكونهما

مبتدأ وخبرا في الاصل فلو وقع مقام الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه في حالة

واحدة وهو غير جائز وكذلك لا يقع المفعول الثالث من باب اعلمت نحو اعلمت

زيدا عمرا واخير الناس موقع الفاعل لان المفعول الثالث مسند الى المفعول الثا

فلو وقع موقع الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وانه غير جائز

وكذلك المفعول له نحو ضربت زيدا تأديبا له لا يقع موقع الفاعل لان النصب

هو الشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل لكان مرفوعا فلم يشعر بالعلية وكذلك

المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة ولا يقع مقام الفاعل لانه لو وقع مقام

الفاعل لكان اما مع الواو نحو استوى والخشبة او لا مع الواو نحو استوى الخشبة

لسر

لا سبيل الى الاول لانه يلزم ان يكون المعطوف بدون المعطوف عليه لان المفعول
معه معطوف على ما قبله بالحقيقة اللغوية وكالسبيل الى الثاني لان المفعول معه
هو المذكور بعد الواو ولم يذكر الحال والتمييز مع انهما لا يقعان موقع الفاعل لانه
يعلم من قوله لكل مفعول حذف فاعله لانهما ليسا بمفعولين قوله واذا وجد المفعول
به الى آخره اى اذا وجد المفعول به وجد ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار
والمجرور تعين المفعول به لان يقوم مقام الفاعل لان مناسبته بالفاعل
اكثر فتقول في ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره ضرب
زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره وتقيم زيدا مقام الفاعل وتنصب
ما سواه على ما كان عليه وانما قيد المصدر بالصفة لانه لم يقع موقع الفاعل
الا بعد تقييده بامر زايد على مدلول الفعل من صفة او غيرها ليفيد فائدة زايدة
على مدلول الفعل قوله فان لم يكن فالجميع سواء اى فان لم يوجد المفعول به فا
لجميع سواء اعني ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور سواء في قيامه
مقام الفاعل فانت مخير في ذهب بزيد يوم الجمعة امام الامير ذهابا شديدا
في اقامة اى واحد منها مقام الفاعل فاى واحد منها اقمته مقام الفاعل
جعلت ما سواه منصوبا قوله والاول من باب اعطيت اول من اثنين
اى اقامة المفعول الاول من باب اعطيت فحسب اعطيت زيدا درهما اولى
من اقامة المفعول الثاني لان مناسبة المفعول الاول الفاعل اكثر من مناسبة

المفعول الثاني لان الاول آخذ والثاني ماخوذ ولا شك ان نسبة الآخذ الى الفاعل
اكثر من نسبة الماخوذ الى الفاعل واراد بباب اعطيت كل فعل كان في مفعوله
الاول فاعلية ما وفي الثاني مفعولية ما قوله ومنها المبتدا والخبر اي من المرفوعات
المبتدا والخبر قوله فالمبتدا هو الاسم المجرد آه فقوله الاسم هو المقصود لانه لا يكون
الا اسما او في معنى الاسم نحو عندي انك عالم وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه
اي ان تسمع بالمعيدي اخ سماعك بالمعيدي خير من ان تراه وقوله المجرد عن العوامل
اللفظية احتراز به عن الاسماء التي لا يكون مجردة عن العوامل
اللفظية كاسمي ان وكان واسمي ما ولا والمفعول الاول من باب علمت
والثاني من باب اعلمت وقوله مسندا اليه احتراز به عن الاسماء المجردة عن العوامل
اللفظية التي هي في حكم الاصوات التي ينعق بها وهي الاسماء الغير المركبة مع
غيرها واحترز به ايضا عن خبر المبتدا لانه وان كان مجردا عن العوامل اللفظية
لكنه ليس مسندا اليه بل مسند به قوله او الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام او حرف
النفي نحو اقائم زيد ليدخل فيه مثل اقام زيد وما قائم زيد فان اقائم مبتدا مع
انه ليس مسندا اليه وزيد فاعل لساد مسد الخبر على معنى ان الفائدة التي تحصل من
المبتدا والخبر تحصل منهما فلو لم يقل او الصفة الواقعة لخرج من تعريف المبتدا
هذا النوع مع انه هو من المبتدا وانه غير جائز واعلم انه لو قال بعد حرف
الاستفهام لكان اولى ليدخل فيه مثل قائم زيد قوله رافعة لظاهر احترز به عن

الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام وحرف النفي الرافعة لمضمر نحو اقائمان
الزيدان فانها لم تكن مبتداء بل خبر مبتداء والزيدان مبتداء لانها لو كانت
مبتداء والزيدان فاعل لها ساد مسد الخبر لم يثنى لان الفعل او شبهه
اذا اسند الى ظاهر لم يثنى ولم يجمع كما هو المقرر من قاعدتهم فلو لم يقل رافعة
لظاهر لكان مبتداء وليس كذلك لانه خبر مبتداء وفيه نظر والصواب
ان يقال رافعة لغير ضمير مستتر ليخرج منه مثل اقائمان الزيدان واقائمان
هما ويدخل فيه اقائم الزيدان واقائم انتم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
بالظاهر في قوله رافعة لظاهر اللغوي لا الاصطلاحي وح لم يتوجه
النقض بمثل اقائم انتم لان انتم ظاهر في اللفظ ولقائل ان يقول ان الحد
يشكل بمثل اقائم ابوه زيد اذا جعلت زيدا مبتداء واقائما خبره
وابوه فاعلا لقائم لانه يصدق عليه الحد المذكور مع انه خبر مبتداء والجواب
ان قائما مبتداء في جملته خبر زيد اعلم ان هذا الحد غير شامل لاسم الفعل نحو
صه لانه لم يكن مسندا اليه مع انه مبتداء على ما اختاره في باب اسماء الافعال
كرويد زيد وهيهات زيد قوله مثل زيد قائم وما قائم الزيدان واقائم
الزيدان فالمثال الاول للمبتداء الذي هو اسم المجرد عن العوامل اللفظية
مسندا اليه والمثال الثاني للمبتداء الذي هو صفة واقعة بعد حرف النفي
رافعة لظاهر والمثال الثالث للمبتداء الذي هو صفة واقعة بعد الف الاستفهام

لانهما ليس المسندين الى هذين المتصلين انما اسناده الى مسندين هما كما تفعل افعلا انتما وافعلوا انتم وافعلن انتن في التاكيد المتصلة

المراد من ظاهر اللغوي الملفوظ وانتم كذلك

قوله واقائمان هما صفة رافعة لمضمر مستتر وهو

يعني يمتنع ان يكون وقائم مبتداء لانه صفة واقعة بعد الف الاستفهام رافعة لظاهر وهو ابوه

والجملة

والاولى ان يقول المبتداء الاسم المجرد عن العوامل

نحو هيهات زيد فان هيهات مبتداء مع انه ليس مسندا اليه

قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اى ان طابقت الصفة
الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام رافعة لظاهر مفردا واقعا بعد
هما نحو ما قائم زيد وما قائم زيد وا قائم انت جاز الامران اى جاز ان يكون
الصفة مبتداء وما بعدها فاعلها وح يكون واخلة فى تعريف المبتداء لكونها
رافعة لظاهر وجاز ان يكون ما بعدها مبتداء وهى خبره وح لم يكون داخلة
فى تعريف المبتداء لكونها رافعة لمضمر وانما قال مفردا لانها لو طابقت مثنى
او مجموعا لم يجز الامران كما مر قوله والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة
المذكورة قوله المجرد احترز به عن خبر ان وكان وغيرهما وانما قال المجرد
ولم يقل الاسم المجرد لان خبر المبتداء قد يكون غير اسم قوله المسند به احترز به
عن المبتداء الذى هو المسند اليه قوله المغاير للصفة المذكورة احترز به عن
الصفة الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام رافعة لظاهر وفيه نظر لان
الفعل المضارع نحو يضرب زيد يصدق عليه انه المجرد المسند به المغاير للصفة
المذكورة مع انه ليس بخبر مبتداء وينتقض ايضا بمثل قائم فى قائم انتم لكونه
مجردا مسندا به مغايرا للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر ويمكن ان يجاب عن
الاول بان المراد بالمسند به المسند الى المبتداء وعن الثانى ان المراد بالظاهر
باسم ملفوظ سواء كان مظهرا او مضمرا قوله واصل المبتداء التقديم اى
واصل المبتداء ان يكون متقدما على الخبر لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه
ان

ان يكون مقدما على محكوم به قوله ومن ثمة جاز في داره زيد الخ اى ومن اجل ان
على راى البصريين وبمنع الكوفيين في داره زيد ٢
اصل المبتداء التقديم جاز ان يقال في داره زيد لان زيدا وان كان
اى ومن اجل ان اصل المبتداء التقديم ٢
متاخرا عن في داره لفظا فهو مقدم تقديرا ولاجل هذا امتنع ان
وقيل انما حسن هذا الكون معرفة من حيث
المعنى لان تاويل هذا الخبر في الدار ام
يقال صاحبها في الدار لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى لان الضمير
الحسن ٢
الذي في صاحبها يعود الى الدار وهو مقدم على الدار لفظا ومعنى اما تقديمه
وقد كان صاحبها مرفوعا على خبر لفظا ومع امتنع
لفظا فظاهر واما معنى فلان صاحبها مبتداء وحقه ان يكون مقدما
ان يقال صاحبها في الدار لانه يلزم منه اضمار
قبل الذكر لفظا ومعنى ٢
على الخبر قوله وقد يكون المبتداء نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل
اعلم ان الخبر يجيء مرفوعا على الابتداء نكرة اذا تخصصت بوجه ما
اصلها النفي والاستفهام والنداء اذا تقدم الخبر عليه
ولعبد مؤمن خير من مشرك وقولها لاعبد عندنا ولا امة وقولهم
خارا وكرامة والرابع وقوعها جوابا للاستفهام
عالم في الدار وكاتب ابوه
من حق المحكوم عليه ان يكون معرفة ليمكن ان يخبر عنه بخبر والا لم يفد ولكن جاز
بان يقع نكرة اذا تخصصت تلك النكرة بوجه من الوجوه لانه يقرب
سلام على الدين والناس بخير
حصول الافادة
من المعرفة والمخصصات على ما ذكره في الكتاب ستة احدها تخصصه بالوصف
اى المخصص المحصور
جمع مخصصة ٢
نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فعبد ولعبد مبتداء ومؤمن صفته
وخير من مشرك خبره فالمبتداء ههنا نكرة تخصصت بالصفة والتصغير
كالصفة نحو رجيل قائم لانه في معنى الصفة والثاني تخصصه بالعلم بثبوت
اى واجر عندى
اذا احصل العائلة
بطريق ذكر ان
امنه الشارح الصاحب
الخبر له كقولك ارجل في الدار ام امراة فرجل مبتداء نكرة وخبره في الدار
وامراة عطف على الرجل والمبتداء النكرة تخصصت ههنا بالعلم بحصوله في
الدار لانه ثبت من استعمالهم انه انما يسئل بالهمزة وام اذا عرف حصول احدهما
قوله بشوت الخبر اى الشوت
للمبتدا ٢ عم المتكلم من الكلام ٢

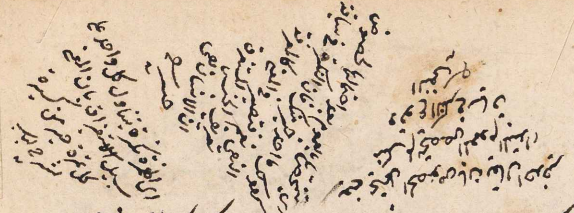

في الدار لكن لا على التعيين والثالث تخصصه بالعموم كقولك ما احد خير منك
فاحد مبتداء وهو نكرة وخير منك خبره والمبتداء النكرة تخصصت بالعموم
الذي افاده حرف النفي الداخل عليها لما ثبت في كلامهم ان حرف النفي اذا
دخل على النكرة افاد العموم فلولا افاد العموم لم يجز كما لم يجز ان يقال احد خير
منك لعدم الفائدة وكذلك في كل موضع يفيد العموم نحو تمرة خير من كسيرة
ونحو من عندك وما عندك وما احسن زيدا والرابع تخصصه بكونه فاعلا
في المعنى او موصوفا في المعنى كقولهم شر اهر ذا ناب فشر مبتدا نكرة واهر
فعل ماضي فاعله مضمر عائد الى شر ذا ناب منصوب بانه مفعول اهر والجملة
في محل الرفع بانه خبر المبتداء فالمبتداء النكرة تخصصت اما بالصفة المحذوفة
على تقدير شر عظيم اهر ذا ناب او تخصص بما يتخصص به الفاعل حتى
جاز وقوعه نكرة وهو تقدم الحكم عليه وانما قلنا انه تخصص بما يتخصص
به الفاعل لانه فاعل في التقدير لان معناه ما اهر ذا ناب الا شر والخامس
تخصصه بكون الخبر ظرفا مقدما عليه كقولك في الدار رجل فرجل مبتداء نكرة
وفي الدار خبره وتخصص المبتداء النكرة بالحكم المقدم عليه فكانك تخبر عن الرجل
الموصوف بالحصول في الدار مع الاتساع في الظروف ولهذا لم يجز ان يقال
والسادس تخصصه بالمتكلم وهو في الدعاء له والدعاء عليه نحو سلام
عليك فسلام مبتداء نكرة وعليك جار ومجرور في محل الرفع بانه خبر المبتداء

وتخصص المبتداء النكرة بالمسلم اذ معناه اسلم سلاما عليك فحذف فعله
كما يحذف افعال المصادر فصار سلاما عليك فعدل عن النصب الى الرفع
للثبات والبقاء لان النصب مشعر بالفعل المقدر وهو سلمت او
اسلم فان كان الاول لم يدل الا على الماضي وان كان الثاني لم يدل الا على الحال
او على الاستقبال والرفع غير مشعر بالفعل فيكون معناه سلام عليك مطلقا
من غير اعتبار الماضي والحال والاستقبال فاذا كان كذلك كان سلام
والجواب عن وجه النظر ان السلام وان كان مطلقا في نفس اللام لانه دعاء
ولكن مخصص من حيث صدوره
من المتكلم
محصصا بالمسلم كما كان حال النصب وفيه نظر لان مراد المسلم بقوله
سلام عليك مطلق السلام لا السلام من قبل فقط لانه للدعاء
لان السلام مقيد بالمسلم فمعناه سلام عليك اي سلام
حاصل مني عليك
المطلق وجوابه ظاهر قوله والخبر قد يكون جملة الخ اعلم ان خبر المبتداء يكون
مفردا نحو زيد قائم والمراد بالمفرد ههنا ما هو في مقابلة المركب الاسنادي
بالاصالة واحترزنا بقولنا بالاصالة عن اسم الفاعل والمفعول المسندين
الى الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وقد يكون جملة خبرية اي محتملة للصدق
والكذب ولا يشكل بمثل قولهم زيد اخرجه اولا تضربه لانه على تاويل زيد مبتداء
مقول فيه اضربه او لا تضربه فالخبر مفرد وهو مقول وما بعده مقول القول
وهي اما اسمية وهي التي يكون الجزء الاول منها اسما نحو زيد ابوه قائم فزيد
مبتداء وابوه مبتداء ثان وقائم خبره والجملة اعني المبتدا الثاني وخبره في محل
الرفع بانه خبر المبتداء الاول واما فعلية وهي التي يكون الجزء الاول منها

فعلا نحو زيد قام ابوه فزيد مبتداء، وقام فعل ماض وابوه فاعله والجملة الفعلية
في محل الرفع بانه خبر المبتداء، وغير المقرون بذكر جملتين غير الاسمية والفعلية وهما
الشرطية نحو زيدان يكرمني اكرمه والظرفية نحو زيد في الدار والمقرون بذكرهما
لان الجملة الشرطية جملة فعلية بالحقيقة والظرفية كذلك لانها لو كانت مقدرة
بالمفرد يعني تقديره زيد حاصل في الدار لم يكن الخبر جملة، وكل منا في الجملة وان
كانت مقدرة بالفعل تقديره زيد حصل في الدار كانت جملة فعلية قوله
فلا بد من عائد اى لا بد للجملة الواقعة خبر المبتداء من ضمير يعود الى المبتداء او قائم
مقام الضمير نحو اللام في نعم الرجل زيد وذا في هذا زيد ولهذا قال من عائد
ولم يقل من ضمير وانما قال فلا بد من عائد ليحصل الفائدة الا ترى انك
لو قلت زيد عمرو قائم لم يفد لعدم ارتباط الجملة الثانية بالمبتداء واذا عرفت
ذلك فالصواب ان يقال لا بد من عائد اذا لم يكن الخبر عبارة عن المبتداء
لئلا ينتقص بالخبر الجملة عن ضمير الشان نحو هو زيد قائم ولبقية عدم احتياج
هذا الخبر الى العائد كونه بمنزلة المفرد لكون المبتداء عبارة عنه في المعنى قوله
وقد يحذف اى وقد يحذف الضمير العائد الى المبتداء اذا وجد قرينة دالة
عليه نحو قولهم البر الكر بستين فالبر مبتداء والكر مبتداء ثان وبستين
في محل الرفع بانه خبر المبتداء، وليس فيها ضمير يعود الى المبتداء لكنه محذوف
هو منه لوجود القرينة الدالة عليه وهي انه لما جرى ذكر البر ثم ذكر الكر بستين

علم انّ الكرّ الذى بستّين من البرّ وتقديره البرّ الكرّ بستّين منه
وكذلك قولهم السمن منوان بدرهم فالسمن مبتداء ومنوان مبتداء
ثان وبدرهم خبر المبتداء الثانى والجملة اعنى منوان بدرهم فى محل الرفع بانه خبر
السمن وليس فى الجملة ضمير يعود الى المبتداء لكنه محذوف لوجود القرينة
وهى انه لما جرى ذكر السمن ثم ذكر منوان بدرهم علم انّ منوان منه وتقديره
السمن منوان منه بدرهم فالجار والمجرور فى الصورة الاولى فى محل النصب
بانه حال والعامل فيه بستّين وفى الصورة الثانية فى محل الرفع بانه صفة
منوان وهو الذى صحّ وقوع المنوان مبتداء نكرة قوله وما وقع ظرفا
فالاكثرانه مقدر بجملة اعلم انّ خبر المبتداء يقع ظرفا نحو زيد خلفك او زيد
فى الدار وح يجب تقدير العامل لانّ الظرف معمول والمعمول لابدّ له من عامل
فبعضهم ذهب الى انّ ذلك العامل مفرد وهو اسم الفاعل وتقديره
زيد حاصل خلفك او فى الدار وحجتهم انّ ذلك العامل خبر للمبتداء وانّ
اصل الخبر ان يكون مفرد العدم الاحتياج الى الجملة وذهب الاكثرون
الى انّ ذلك العامل هو الفعل وتقديره زيد حصل فى الدار وحجتهم انّ ذلك
المقدر هو العامل فى الظرف والاصل فى العمل للافعال وعلى التقديرين لما
حذف العامل انتقل الضمير الذى كان فيه الى الظرف فيقال انّ ذلك الضمير
مرفوع بالظرف مجازا وكذلك الظاهر نحو زيد فى الدار ابوه فانه يقال ابوه

سعد عبد الله
بعضهم جعلها اصطلاحا
كحمدة ان الظرف فى الحقيقة جار ومجرور
الى متعلق الفعل او معناه احتاج الظرف
لاحتياجه الى فعل او مجرور او انه جار يجرى الظرف
سعد عباس او جار او مجرور او انه جار يجرى الظرف مكان
سعد اركان ظرف زمان المال يوم الجمعة او ظرف مكان

حال من مبتداء اى مخصص المبتداء وهو منوان
بوقوعه منه لان لفظة منه صفة والمنوان
والمبتداء النكرة تختص بالصفة

اى خبر المبتداء ظرفا

اى الكوفيون

اى حاصل

اى زيد حاصل فى الدار

اى قاز

اى البصريون

اى تقدير زيد فى الدار او زيد حصل خلفك

لان ابوه مرفوع بفاعل حذف وهو
حصل او حاصل بالقوة وهو
الظرف يكون نائبا

قوله مرفوع بالظرف مجازا فى الكتبة
على ما هو مبنى على تركب الفعل
الى ابوه

مرفوع بالظرف مجازا قوله واذا كان المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام
الى آخره اعلم ان اصل المبتداء ان يكون معدما على الخبر مع جواز تاخيره لكنه تعرض
له اشياء فيوجب تقديمه على الخبر بعد ان كان جايز التاخير عنه فمنها ان يكون
المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم والنفي
ولام الابتداء نحو من ابوك فمن مبتداء وابوك خبره ومن يكرمني اكرمه وما
احسن زيدا ولعمرك لافعلن وما زيد الا قائم ولزيد قائم وانا وجب
لهذه الاشياء صدر الكلام ليعلم في اول الامر ان الكلام من اي نوع من
انواع الكلام ولانه مغير والمغير قبل المغير اما قوله عالي لانت ومن عوف
عالي نال السماء والكرم الاحوالا فشاذ وقيل عالي مبتداء ولانت خبره
الا انه اخر اللام الى الخبر ضرورة وفيه نظر ايضا ومنها ان يكون المبتداء و
الخبر معرفتين نحو زيد ابوك وانما قلنا انه يجب تقديم المبتداء ههنا على الخبر
لانا لو قلنا المتاخر هو المبتداء والمتقدم هو الخبر لكنا عدلنا عن الظاهر والاصل
بلا فائدة ولا اختياج ولا دليل ولانه لو اخر لالتبس بالخبر ومنها ان يكون
المبتداء والخبر متساويين في التخصيص نحو افضل منك افضل مني فان
المبتداء والخبر افعل التفضيل مع من وانما قلنا وجب تقديم المبتداء ههنا
على الخبر لعين ما ذكرناه ومنها ان يكون الخبر فعلا للمبتداء نحو زيد قام
وانما وجب تقديم المبتداء على الخبر لانه لو اخر لالتبس بالفاعل الا ترى انه لو

قبل قام زيد لم يعلم انه فاعل ام مبتداء وانما قال فعلا له لانه لو كان الخبر فعلا لغير المبتداء
لم يجب تقديم المبتداء على الخبر نحو زيد قام ابوه لانه لا يلتبس حينئذ بالفاعل فيجوز
ان يقال قام ابوه زيد واعلم انه لو قال فعلا مفرد الكان اصوب ليدل بالشكل
بثنى الزيدان قاما والزيدون قاموا قوله واذا تضمن الخبر المفرد اه اعلم ان
هذا الكلام اشارة الى اشياء تعرض له فتوجب تقديم الخبر على المبتداء مع
ان اصلهما التأخير فمنها ان يتضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام كالاستفهام
مثلا نحو اين زيد فزيد مبتداء واين خبره ويجب تقديم الخبر لكونه متضمنا
للاستفهام فاقتضى الاستفهام صدر الكلام وانما قيد الخبر بالمفرد لان الخبر الجملة
لو كان مشتملا على ما له صدر الكلام لم يجب تقديم الخبر على المبتداء نحو زيد من ابوه
فان زيدا مبتداء ومن مبتداء ثان وابوه خبر المبتداء الثاني والجملة في محل الرفع
بانها خبر المبتداء الاول وهذه الجملة مشتملة على ما له صدر الكلام لان من في قوله
من ابوه يتضمن الاستفهام والاستفهام له صدر الكلام وانما لم يجب تقديم الخبر
هنا على المبتداء لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام الذي فيه الاستفهام
لا صدر كل كلام ولقائل ان يقول الخبر في قولنا اين زيد جملة لان اين
ظرف والظرف مقدر بجملة وجوابه انا لانم ان الظرف مقدر بجملة فان بعضهم
ذهب الى انه مقدر بمفرد سلمنا انه مقدر بجملة لكن المراد بالجملة في قولنا
الخبر الجملة اذا تضمن ما له صدر الكلام لم يجب تقديمه على المبتداء الجملة الصريحة

وجه اشكال في الديران قاما يجوز ان يقال
قاما الديران اذ لا يلتبس بباب الفاعل
وجوابه ان يقال معاده منه ما يكون
مفردا ولا تثنيه ولا جمعا لانه لا يصلح
فاعلا له ثم اذا كان مثنى
او مجموعا لم يكن الفعل
مسندا الى الضمير الذي
في الفعل بعدها
قاما
قاموا

ان الاسناد لا يتغير بتغير المخبر عنه في التثنية والجمع

الخبر المفرد اذا كان الفعل
اذا كان مفردا كان اصوب
ليدل بالشكل

والجملة الصريحة ما يكون
الخبر فيها من الاسناد
والمسند اليه

والجملة ههنا غير صريحة بل بمنزلة المفرد ومنها ان يكون تقديم الخبر على المبتداء
مصححا لوقوع المبتداء نكرة نحو في الدار رجل وقد مر ومنها ان يكون لمتعلق
الخبر ضمير في المبتداء اي يكون في المبتداء ضمير يعود الى متعلق الخبر نحو على التمرة
مثلها زبدا فمثلها مبتداء والضمير الذي في مثلها يعود الى التمرة وهو متعلق
الخبر لان الخبر بالحقيقة حاصل او حصل كما ذكرنا غير مرة وعلى التمر متعلق
بحاصل او حصل وانما وجب تقديم الخبر ههنا على المبتداء لئلا يلزم اضمار
قبل الذكر لفظا ومعنى وانه غير جائز وفيه نظر لجواز ان يقال على الله عبده
متوكل فالصواب ان يقال او لمتعلقه ضمير في المبتداء وكان الخبر ظرفا كا
لمثال الذي ذكره ويمكن ان يجاب عن النظر المذكور بانه اراد بالخبر الخبر لفظا
وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور فلم يقع الاشكال ح ومتوكل خبره
وفي المبتداء ضمير يعود الى متعلق الخبر وهو على الله ومنها ان يكون الخبر خبرا عن ان
نحو عندي انك قائم فان مع الاسم والخبر في محل الرفع بانه مبتداء وعندي مقدم
عليه وهو خبره وتقديره عندي قيامك اي قيامك حاصل عندي وانما و
جب تقديم الخبر ههنا على المبتداء لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة في الكتابة لانه
لو اخر عندي وكتب انك قائم عندي احتمل انها ان المكسورة وعندي ظرف
لقائم واحتمل انها ان المفتوحة وهي مع ما بعدها مبتداء وعندي خبرها
قوله وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل اي وخبر المبتداء جاز ان يكون

اكثر

اكثر من واحد لان الخبر هو الحكم فكما جاز الحكم على شيء واحد باحكام كثيرة فكذلك
جاز ان يكون الاخبار عن شيء واحد باخبار كثيرة نحو قولك سعاد هو الغفور
الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد فهو مبتدأ، والبواقي اخباره قوله
وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط اعلم ان المبتدأ اذا تضمن معنى الشرط
صح دخول الفاء في خبره كما صح دخول الفاء في جزاء الشرط لكونه مشابها
للشرط من حيث ان المراد كونه سببا للخبر ومن حيث الابهام ومن حيث
انه متى ذكر معه ما يصلح دخول حرف الشرط عليه وذلك اذا كان المبتدأ هو
صولا صلة فعل او ظرف نحو الذي يأتيني فله درهم او الذي في الدار فله درهم
او نكرة صفتها فعل او ظرف نحو كل رجل يأتيني فله درهم او في الدار فله
درهم وانما اشترط ان يكون صلته او صفتها فعلا ليتأكد مشابهة الشرط
لان الشرط لا يكون الا فعلا وكذلك اذا كان صلته او صفتها ظرفا لان
الظرف معمول يحتاج الى العامل وذلك العامل هو الفعل دون اسم الفاعل ليتحقق
مشابهتها الشرط ويجب ان يعلم انه لا بد لصحة دخول الفاء في خبره من
ان يقصد ان المبتدأ سبب للخبر وانه غير معين وانه لم يدخل عليه ما لم يدخل على
الشرط سوى ان نحو ما الذي يأتيني له درهم ان لم يكن صلته او صفته جملة شرطية
نحو الذي ان يكرمني اكرمه له درهم لان الشرط قد اخذ ما يقتضيه من الجواب فلم يحتج
الجواب آخر ليتحقق مشابهة الشرط قوله وليت ولعل ما نان بالاتفاق اي

MAGYAR
TUDOMÁNYOS
AKADÉMIA
KÖNYVTÁRA

ليت ولعل عندنا بالاتفاق النحاة دخول الفاء على خبرهما اذا كان اسمهما
موصولا صلته فعلا او ظرفا مثلا لا يقال ليت او لعل الذي في الدار او يأتيني فله
درهم لانه لم يبق المشابهة بين اسم ليت ولعل وبين الشرط وذلك لان
الشرط والجزاء يحتمل الصدق والكذب لكونهما خبرا والكلام الذي فيه
ليت او لعل لم يحتمل شيئا من الصدق والكذب لكونه انشاء واعلم انه
لا وجه لتخصيص ليت ولعل بهذا الحكم فان جميع نواسخ الابتداء كان
وعلمت واعلمت وما ولا وان المفتوحة مانع بالاتفاق سوى
ان المكسورة وقول والحق بعضهم ان بها اي والحق بعض النحاة ان
بليت ولعل في امتناع دخول الفاء على خبرها ونقل الاكثرون ان سيبويه
لم يجوزه ذلك والاخفش جوزه وذكر قليل منهم ان سيبويه جوزه والاخفش منعه
حجة المانع انه كما لم يجز دخول ان على الشرط لم يجز دخوله على ما يشبهه وحجة المجوز
ان ان لم يغير معنى الكلام بل تؤكده فكما جاز دخول الفاء بعد ان
فكذلك يجوز بعد دخول ان وكل واحد من التعليلين حسن الا ان
الواقع هو الجواز دخول الفاء على خبره كقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وكقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم
عذاب جهنم لا يقال المثال الاول لا يدل على المطلوب لانه ليس بموصول و
لا بموصوف مذكورين لانا نقول لما دل على جواز دخول الفاء على خبر المبتدا

هو الاسم الذي الموصوف بالموصول المذكور بعد دخول ان فدلالته على جواز
دخوله على الموصول اولى الا انه يلزم ان يكون المبتدي الذي يدخل الفاء
على خبره ثلثة موصولة صلته فعل او ظرف ونكرة صفتها فعل او ظرف
واسم موصوف بالموصول الذي صلته فعل او ظرف اعلم ان بعضهم
الحق ان المفتوحة ولكن بليت او لعل ايضا والصحيح عند بعضهم
جواز دخول الفاء على خبرهما فقط وح يكون في قوله وليت ولعل مانعان
باتفاق نظر قوله وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة اي وقد
يحذف المبتدا على سبيل الجواز اذا وجدت قرينة تدل عليه
كقول المستهل الهلال والله اي هو الهلال وكقوله تعالى فصبر جميل
اي فصبري صبر جميل ويحتمل ان يكون تقديره فصبر جميل اجمل
وح يكون الخبر محذوفا ولكن الاول اولى قوله والخبر جوازي
وقد يحذف خبر المبتدا جوابا وجوازا اما جوازا فلقيام قرينة
مثل قولك خرجت فاذا السبع اي اذا السبع واقف او مفاجئ
او نحوه يدل عليه اذا التي للمفاجاة يجوز حذفه ويجوز اثباته واما
حذف الخبر وجوبا فبشرطين احدهما وجود قرينة تدل على خصوصية الخبر

والثاني التزام الخبر موضعه لتوفية حق اللفظ والمعنى وانما لم يذكر الشرط
الاول ههنا استغناء بذكره في جواز حذف المبتداء ووجوب الحذف في مواضع
احدها بعد لولا الامتناع نحو لولا زيد لهلك عمرو اي لولا زيد موجود
فزيد مبتداء وخبره محذوف وهو موجود وانما وجب حذفه ههنا لحصول
الشرطين المذكورين لان لولا يدل على خصوصية الخبر لان لولا لامتناع
الثاني لوجود الاول وان جواب لولا التزم في موضع الخبر وفيه نظر لان
خبر المبتداء بعد لولا قد يكون خاصا وح لم يدل عليه كقول الشافعي شعر
ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد وهو مذهب
الرماني والثاني بعد كل مبتداء هو مصدر منسوب الى الفاعل او المفعول
او اليهما مذكور بعده والحال او افعل التفضيل مضافا الى المصدر المذكور
بعده الحال مثال الاول اذا كان منسوبا الى الفاعل نحو ذهابي رجلا
ومثاله اذا كان منسوبا الى المفعول نحو ضرب زيد قائما اذا كان زيد
مفعولا به ومثاله اذا كان منسوبا اليهما نحو ضربي زيدا قائما وضربي زيدا
قائمين وانما لم نقل مضافا بدل منسوبا ليدخل فيه مثل ضربي زيدا
قائما فانه ليس بمضاف اليهما بل منسوب اليهما فضربي في تقدير

الرفع

الرفع بانه مبتداء وهو اضيف الى الفاعل وزيدا منصوبا بانه مفعول
ضربي وخبر المبتداء محذوف تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما و
قائما منصوب بانه حال والعامل فيه كان ولم يجز ان يكون قائم خبر كان
والا لجاز تعريفه ولم يكن فيه دلالة على الظرف بخلاف الحال فان لها
دلالة على الظرف وذو الحال الضمير الذي في كان وهو عائد الى زيدا
وحذف خبر المبتداء وهو حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة
ثم حذف اذا كان لدلالة الحال عليه وهو قائما لان الحال تدل على الوقت
والزمان وانما وجب حذف الخبر ههنا لحصول الشرط لان قائما يدل
على اذا كان لدلالة الحال على الظرف واذا كان يدل على الخبر لدلالة الظرف
على متعلقه العام فقائما يدل على الخبر لان الدال على الدال على الشيء
دال على ذلك الشيء ولان غير الخبر التزم موضعه وهو قائم ومثال
الثاني اكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما اي
اخطب كون الامير قائما بمعنى وجوده اذا كان قائما جعل وجوده خطيبا
مبالغة او اخطب اوقات كون الامير حاصل اذا كان قائما فيكون
اخطب بمعنى الزمان فعلى التقدير الاخير لا يكون افعل التفضيل

مضافاً الى المصدر من حيث المعنى بل الى الوقت المضاف الى المصدر
والثالث بعد كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وقصد المقارنة
مثل كل رجل وضيعته فكل مبتدأ ورجل مضاف اليه وضيعته معطوفة
على كل رجل والواو بمعنى مع وخبره محذوف تقديره كل رجل وضيعته
مقرونان او مقرون مع ضيعته وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين
لان واو العطف بمعنى مع فتدل على خصوصية الخبر وهي المقارنة
وان غير الخبر وهو وضيعته التزم موضع الخبر لان حق الخبر ان يكون بعد المبتدأ
وههنا وقع بعده غيره وهو المعطوف والرابع بعد كل مبتدأ مقسم به
مثل لعمرك لافعلن كذا فلعمرك مرفوع بانه مبتدأ وخبره محذوف تقديره
لعمرك قسمي او يميني وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لانه
لما قيل لعمرك علم ان ثمة قسماً وان الخبر وهو جواب القسم التزم مقامه
واعلم انه قد يحذف المبتدأ والخبر معاً جوازاً لقولك نعم في جواب من قال
ازيد قائم قوله خبر ان واخواتها هو المسند الخ اعلم انه انما ذكر
خبر ان مع انه مبتدأ بالحقيقة وذكر تعريفه من قبل لانه مخالف لخبر المبتدأ
من بعض الوجوه وهو جواز تقدم خبر المبتدأ عليه وعدم جواز تقدم

خبر ان

خبر ان على اسم ان في غير الظروف ومن حيث دخول ان وعدم دخول ان
فعرفه وقال انه هو المبتدا بعد دخول هذه الحروف اي واحدة من هذه الحروف
فقوله المبتدا شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التي لنفي الجنس وخبر ما
ولا المشبهتين بليس وغيرها فبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميع هذه الاشياء
عنه وانطبق التعريف مثاله ان زيدا قائم فقائم هو المسند بعد دخول
ان وفيه نظر لانه يشكل بمثل يقوم في مثل قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان
يقوم مسند بعد دخول ان مع انه ليس بخبر ان لان الخبر هو الجملة اعني
يقوم مع فاعله وجوابه ان المراد بالمسند المسند الى اسم ان او ضميره
او سببه واللام للعهد قوله وامره كامر خبر المبتدا اي وامر خبر
ان كامر خبر المبتدا من حيث انه يجوز ان يكون مفردا وجملة والجملة تكون
فعلية واسمية وشرطية وظرفية ولا بد في الجملة من ضمير يعود الى المبتدا
وكذلك خبر ان والحاصل ان حكم خبر ان كحكم خبر المبتدا الا في شيء واحد
وهو ان خبر المبتدا جاز ان يكون مقدما على المبتدا وخبر ان لم يجز تقديمه على
اسم ان لضعف عملها الا اذا كان الخبر ظرفا فح يجوز تقديم الخبر على الاسم
كقوله تعالى ان لدينا انكالا وكقوله تعالى ان الينا ايابهم ثم ان علينا

حسابهم

وغير ذلك وانما يجوز تقديم الخبر على الاسم اذا كان ظرفا للاتساع في الظروف
بما لم يتسعوا في غيرها لانه ما من اسم او فعل الا وهو في زمان او مكان الا نادرا
واذا كان كذلك جوزوا في الظروف ما لم يجوزوا في غيرها قوله خبر لا
التي لنفي الجنس تعمل عمل ان لمشابهتها بان اما لاجل ان ان للاثبات
ولا للنفي فحمل لا على ان حمل النقيض على النقيض كما حمل النظير على
النظير واما لاجل ان ان لتحقيق الاثبات ولا لتحقيق النفي فحمل لا على ان
من حيث انهما نظيران حيث التحقيق وتعريفه انه هو المسند بعد دخول
لا التي لنفي الجنس فقوله المسند شامل لخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وخبر ما
ولا المشبهتين بليس وغيره وبقوله بعد دخول لا خرج جميع هذه الاشياء
وانطبق التعريف عليه مثاله لا غلام رجل ظريف فيها فظريف هو المسند بعد
دخول لا التي لنفي الجنس وانما اورد هذا المثال ولم يورد المثال المشهور
وهو لا رجل ظريف لئلا يتوهم ان الظريف صفة لرجل قوله ويحذف
كثيرا اي ويحذف خبر لا هذه كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل
وغير ذلك لدلالة النفي عليه لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا
ذو الفقار اي لا موجود الا الله قوله وبنو تميم لا يثبتونه اي بنو تميم لا
يثبتون

لا يثبتون خبر لا هذه اي لا يظهرونه اذا كان عاماً لحصول العلم به فاذا قالوا لا
رجل افضل منك نصبوا افضل على الصفة فيكون الخبر محذوفاً وهو العام
كالموجود وغيره ويعلم من قولنا اذا كان عاماً انه اذا كان خبرها ظرفاً لم يجز
حذفه لكون الخبر مخصوصاً بالظرف ويمكن ان يقال ان مراد بني تميم انه لا يجوز
اثبات الخبر اصلاً وتوجيهه ان قولنا لا رجل مثلاً اذا دل على عدم
الحصول دل على عدم الحصول في الدار لاستلزام نفي العام نفي الخاص قوله
اسم ما ولا المشبهتين بليس اعلم ان ما ولا لا تعملان عند بني تميم لانهما يدخلان
الاسم والفعل وكل ما يدخل على القبيلتين لا يعمل وعند اهل الحجاز تعملان
وبه ورد القرآن كقوله تعالى ما هذا بشراً وما هو امهاتهم وانما عملا
لمشابهتهما من حيث ان ما للنفي ونفي الحال والدخول على المعارف
والنكرات وعلى المبتدأ والخبر ودخول الباء على خبره كما ان ليس كذلك
واذا شابه ما بليس بهذه الوجوه عمل عمل ليس في الرفع الاسم ونصب
الخبر فقوله المسند اليه شامل للمبتدأ واسم كان وان اسم لا التي
لنفي الجنس بعد دخولهما خرج ما عداه مثاله ما زيد قائماً فزيد مسند
اليه بعد دخول ما ولما كان مشابهة لا لليس اقل من مشابهة

لا لليس اقل من مشابهة ما لليس لان مشابهة لا لليس انما هي للنفي
والدخول على المبتدا والخبر دون نفي الحال والدخول على المعارف و
دخول الباء في خبرها فكان عمل لا قليلا ولاجل هذا قال وهو في لا شاذ
اي عمل لا بمعنى ليس شاذ وقد جاء في الشعر من صد عن نيرانها فانه
ابن قيس لا براح اي لا براح لي اي ليس لي براح قول المنصوبات
هو ما اشتمل على علم المفعولية اي ما اشتمل على النصب وانما عدل عنه
لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله وانما قال هو بلفظ التذكير لانه يعود
الى المنصوب لا الى المنصوبات لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد ولانه
في المعنى عبارة عما هو مذكر لفظا فمنه المفعول المطلق دون ما عداه لانه
فعل الفاعل بالحقيقة دون ما عداه الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا
يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا تاديبا له فان فعلك هو الضرب فقط
وانما سمي مفعولا مطلقا اما لهذا المعنى واما لانه مقيد بحرف من حروف الجر
كالمفعول به وله ومعه وفيه قوله وهو اسم ما فعله فاعل فعل الخ اي
المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل الفعل المذكر بمعناها فقوله اسم ما
فعله احتراز به عما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس باسم له نحو ضرب

الثاني

يصدق عليه انه فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس بمفعول مطلق لانه
ليس باسم ولقائل ان يقول المراد بضرب الثاني لفظه او مدلوله الذي هو الضرب
وايا ما كان فلا حاجة الى لفظ الاسم اما اذا كان المراد لفظه فلانه لم يفعله فاعل
الفعل المذكور لان فعل الفاعل هو الضرب لا ضرب واما اذا كان المراد
مدلوله الذي هو الضرب فلانه مفعول مطلق فلا يحترز عنه ويمكن ان يجاب
عنه بان المراد لفظه وهو فعل الفاعل باصطلاح القوم وان لم يكن صادرا عنه
وفي الجواب نظر من وجهين احدهما ان زيدا في المثال المذكور ليس بفاعل
لضرب الثاني بل لضرب الاول والثاني تاكيد للاول واما الثاني فلانه لا
يطلق بالاصطلاح على لفظ ضرب انه فعله زيد في المثال المذكور وان
اطلق بالاصطلاح انه فعله المتكلم بالتلفظ به والجواب الصحيح ان المراد
بضرب الثاني مدلوله الذي هو الضرب وقوله فلا يحترز عنه لانه مفعول
مطلق وانما يكون كذلك ان لو كان معبرا عنه بلفظ الاسم اما اذا عبر عنه
بالفعل فلا فقوله ما فعله فاعل احتراز عما لم يفعله فاعل مثل ضربت
زيدا فانه ليس بمفعول مطلق وقوله فعل مذكور احتراز عن مثل اعجبني
القيام فان القيام اسم ما فعله فاعل لكنه ليس بمفعول مطلق

لانه ما فعله فاعل مذكور لان فاعل الفعل المذكور هو القيام والقيام يمتنع
ان يكون فاعلا لنفسه وقوله بمعناه احتراز عن اسم فاعله فعل الفاعل مذكور
ليس بمعناه نحو كرهت قيامي فان قيامي وان صدق عليه انه اسم
ما فعله فاعل فعل مذكور لان كل واحد منهما فعل المتكلم لكن لا يصدق
عليه انه بمعناه لان معنى القيام غير معنى الكراهة وليس العالم في قولنا
خلق الله العالم بمفعول مطلق بالتفسير المذكور لان العالم ليس بمصدر
والمراد بالفعل اعم من ان يكون مشتقا منه او غير مشتق منه ليدخل
فيه مثل وجه ووليه والمراد بالمذكور اعم من ان يكون لفظا او تقديرا
ليدخل فيه مثل سقيا ولا ينتقض التعريف المذكور بنحو ضربته سوطا
وضربته ضرب الامير لان قولهم بانه مفعول مطلق قول بخارى
تسمية لآلة الشيء باسم الشيء في الاول وفي الثاني تسمية
للشيء باسم تشبيهه واعلم انه لو اراد عليه قيدا اخر وهو ذكر
بيانا لم ينتقض بمثل كرهت كراهتي لا يقال يشكل الحد باكرامي
في قولنا اكرمت زيدا لاكرامي عمروا فانه يصدق على اكرامي
المذكور الحد المذكور مع انه ليس مفعولا مطلقا بل مفعولا له

لانا نقول

نقول ان كان المراد الجار والمجرور فلا نسلم انه يصدق عليه الحد المذكور
وان كان المراد المجرور فقط فلا نسلم انه لا يكون مفعولا مطلقا نعم لا يكون
ههنا كذلك لمقارنة حرف الجر اياه واخراجه عن معناه لكون الجار والمجرور
بمنزلة كلمة واحدة قوله وقد يكون للتأكيد والنوع والعدد اي المفعول
المطلق على ثلثة انواع لان مدلوله ان لم يكن زائدا على مدلول الفعل فهو للتأكيد
نحو جلست جلوسا وان كان زائدا على مدلول الفعل فان كان دالا على هيئة
صدور الفعل فهو للنوع والهيئة نحو جلست جلسة بكسر الجيم وهو اما
ان يدل عليه باسم خاص نحو رجع القهقرى واما ان يدل عليه بصفة نحو ضربت
ضربا شديدا واي ضرب ضربت وضرب الضرب الذي تعرفه واما
بالمضاف اليه نحو ضرب الامير او بلام العهد نحو ضربت الضرب اذا كان معهودا
بينك وبين مخاطبك ضرب وان كان دالا على مرة صدور الفعل فهو للعدد
والمرات نحو جلست جلسة بفتح الجيم قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع
بخلاف اخويه اي المفعول المطلق الذي هو للتأكيد لا يثنى ولا يجمع لاقتضاء
التثنية والجمع الكثرة وانتفاء الكثرة فيه ح لانه للحقيقة المشتركة بين
القليل والكثير ولا كثرة فيها بل في افرادها ويجوز تثنية المفعول المطلق

وجمعه اذا كان للعدد والنوع لامكانهما فيهما لانه اذا كان للعدد فاذا اجتمع
المرتان امكن تثنيته واذا اجتمع المرات امكن جمعه واذا كان للنوع فاذا
اجتمع النوعان حصل الموجب للتثنية واذا اجتمع الانواع حصل الموجب
للجمع فيقال ضربة ضربتين وضربات قوله وقد يكون بغير
لفظه اي يجوز كون المفعول المطلق من غير لفظ الفعل لان شرطه ان يكون
بمعنى الفعل لا من لفظه كما ذكرنا في تعريفه نحو قعدت جلوسا قوله
وقد يحذف الفعل لقيام قرينة الخ اي وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الاول وهو الحذف على
سبيل الجواز فكقولك كن قدم من السفر خير مقدم اي قدمت خير مقدم
وان شئت اظهرته واما الثاني وهو الحذف على سبيل الوجوب فهو
على ضربين احدهما سماعي اي مقصور على السماع والثاني قياسي وانما
سمي هذا قياسا لامكان ان تذكر فيه ضابطة عند وجود تلك الضابطة
يجب حذف الفعل بخلاف الاول فانه لا يمكن ان تذكر ضابطة عند
حصولها يجب حذف الفعل لكن وجوب حذف الفعل في الصورتين
معلل بكثرة الاستعمال ووجود القرينة الدالة عليه مثال الاول اعني

الحذف

الحذف السماعي نحو قولهم سقيا ورعيا وحمدا وشكرا اي سقاك الله
سقيا وحمدت حمدا فان قيل لم قلت ان فعل هذا القسم واجب الحذف
وقد يستعمل فعله نحو حمدت حمدا وسقاك الله سقيا فالجواب ان تقول ان المراد
انه واجب الحذف عند استعمال المصدر مع اللام نحو حمدا له وشكرا له و
انتم ما بينتم الخلق فيه او تقول انه واجب الحذف عند البعض وهو المختار
عند صاحب الكتاب دون بعض قوله وقياسا في مواضع اي يجب
حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا في مواضع منها موضع وقع
فيه المفعول المطلق مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون الفعل
المطلق خبرا عن ذلك الاسم او وقع المفعول المطلق مكررا في موضع الخبر
عن الاسم ولم يصلح ان يكون خبرا عن ذلك الاسم فقوله ما وقع مثبتا احتراز
عن ان وقع منفيا فانه ليس من هذا القبيل وقوله او معنى نفي ليدخل
فيه مثل انما انت سيرا فان سيرا مثبت بعد معنى نفي وان لم يكن بعد
نفي لان تقديره ما انت الا سيرا وقوله داخل على اسم احتراز به
عن ان وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على غير الاسم نحو ما سرت
الا سيرا وانما سرت سيرا فان سيرا مثبت بعد نفي او معنى نفي

داخل على اسم يكون الاسم المفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم نحو ما
سيري الا سير شديد فانه مثبت بعد نفي داخل على اسم لكنه خبرا
عن ذلك الاسم فليس من هذا القبيل وقوله او وقع مكررا اي وقع
المفعول المطلق مكررا في موضع خبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا
عنه ليدخل فيه مثل قولنا زيد سيرا سيرا تقديره زيد يسير سيرا
وانما قلنا في موضع الخبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه لئلا
يمثل قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وقوله ما انت
الا سيرا فسيرا مثبت بعد نفي وهو داخل على اسم وهو انت
وهو ليس بخبر انت وكذلك قوله ما انت الا سيرا لزيد تقديره
ما انت سيرا الا سيرا وما انت تسير الا لزيد وانما اورد ليعلم
ان الاسم الواقع موقع الخبر وان لم يكن خبرا للمبتدا فهو على
ضربين احدهما انه فعل للمبتدا كالمثال الثاني وقوله انما انت
سيرا فسيرا مثبت بعد نفي داخل على اسم وهو انت
وليس سيرا خبرا عن انت وقوله زيد سيرا فسيرا سيرا وقع
مكررا في موضع الخبر عن زيد وليس خبرا عنه قوله ومنها ما وقع

تفصيلا

تفضيلا الخ اعلم ان المواضع التي يجب حذف العامل فيها نصب المفعول المطلق عديدة
قياسا اي يقع المفعول المطلق تفضيلا لازما مضمونا جملة متقدمة فقوله تفضيلا
احتراز عما اذا وقع لازما مضمونا جملة متقدمة ولم يقع تفضيلا نحو فذروا الوناق
مستغلونا فانه ليس من هذا القبيل لانه مذكور وقوله لازما مضمونا
جملة احتراز عما اذا وقع تفضيلا لازما مضمونا جملة بل تفضيلا لمؤدا او تفضيلا لمضمون
جملة لا تفضيلا لازما فقال الاول زيدا فرسخا قريبا او بعيدا وقال
الثاني زيدا فرسخ القرب او فرسخ البعد وانما قيدنا الجملة بالمتقدمة
لانها لا تكون الا كذلك لامتناع تقدم تفضيل على الصيغ وقال فذروا الوناق
فاما فنا واما مذاء فنا ومذاء تفضيل لازما مضمونا جملة متقدمة لانها الجملة
المذكورة بقوله فذروا الوناق ومضمونها شد الوناق وانه المدة الى الغداء
او الاسترواح او غير ذلك تقديره فاما تمنونه منا فامنونا تمنونا ومذاء قوله
ومذاء وقع للتشبيه علما بما الخ آخره اعلم ان المواضع التي يجب حذف العامل
النصب للمفعول المطلق فياسا هو الذي يقع المفعول المطلق فيه للتشبيه
علما بعد جملة مستملة على اسم يعني المفعول المطلق ويقع صاحب ذلك
الاسم مفعولا للتشبيه احترازا به عما اذا وقع لغير التشبيه علما بعد جملة مشتملة على اسم

[illegible] بعد جملة [illegible] ما [illegible] ما [illegible] ما

نحو الصوت صوت حمار وقوله مشتملة على اسم بمعناه احتراز به عن
ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة غير مشتملة على اسم بمعناه نحو مررت به فاذا له
ضرب صوت حمار وقوله وصاحبه احتراز عن ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة
على اسم بمعناه لكن لا تشتمل على صاحب ذلك الاسم نحو مررت فاذا في الدار صوت
صوت حمار فانه ليس من هذا القبيل انما وجب اشتمالها على صاحب ذلك الاسم ليتحقق
فاعل الفعل المقدر الناصب للمفعول المطلق نحو مررت بزيد فاذا صوت صوت حمار
للتشبيه علاجا بعد جملة وهي مررت بزيد صوت ذلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه
وهو صوت ومشتملة ايضا على ذلك الاسم وهو زيدا وهو الهاء في له تقديره مررت بزيد
فاذا الصوت صوت حمار وكذلك مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ الثكلى تقديره مررت
بزيد فاذا هو يصرخ صراخ الثكلى قوله ومنها ما وقع مضمون جملة الخ اي من المواضع التي
يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة
لا احتمال لتلك الجملة غير ذلك المفعول فقوله مضمون جملة احترازا به عن ان يقع مضمون
مفرد كقولنا ضربت ضربا وقوله لا تحتمل لها غيره احترازا به عن ان يكون لها احتمال غير ذلك
المفعول المطلق كالقسم الذي بعده مثاله له علي الف درهم اعترافا وقع مضمون جملة
وهي له علي الف درهم ولا احتمال كذلك الجملة غير الاعتراف تقديره اعترفت اعترافا
ويسمى هذا القسم توكيدا لنفسه لانه يؤكد مضمون الجملة الذي هو عين الاعتراف
فهو توكيد لنفسه قوله ومنها ما وقع مضمون جملة الخ اي من المواضع التي يجب حذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لها

احتمال غير ذلك المفعول فقوله مضمون جملة احتراز به عن ان يقع مضمون مفرد نحو ضربت ضربا فقوله لها تحتمل غيره احتراز به عن ان لا يكون لها احتمال غيره كالقسم الذي قبله ومثاله زيد قائم حقا فحق
وقع مضمون جملة وهو زيد قائم ولزيد قائم احتمال غير الحقيقية لاحتمال ان يكون قولنا زيد قائم حقا وغير حق قولنا حقا اكدا احد احتماليه واعلم ان في عبارته تساهلا لان مضمون الجملة اسناد القيام
الى زيد والحق ليس عبارة عنه فمعناه لها ما وقع توكيدا وتحقيقا لمضمون جملة لها احتمال غيره وسمي هذا القسم توكيدا لغيره لانه يؤكد مضمون الجملة وهو غيره ولقائل ان يقول ان مسافر في قولنا
زيد يسافر مسافرة وقع مضمون الجملة فهي اما ان تحتمل غيره او لا تحتمل فان احتمل اشكل ضابطة القسم الثاني وان لم تحتمل اشكل ضابطة القسم الاول وجوابه المراد بالقسم الاول ما وقع تاكيدا
لمضمون جملة لها تحتمل غيره ومسافرة في قولنا زيد يسافر مسافرة مضمونة الجملة التي هي زيد يسافر لا تاكيد لمضمون الجملة فلم يدخل في القسمين ويدل عليه قوله ويسمى الاول

الاول تاكيدا لغيره لا يقال مسافرته في المثال المذكور تاكيدا لمضمون الجملة وح لا يكون الجواب جوابا عن الاشكال المذكور لانا نقول لا نسلم انه للتاكيد بل للنوع كضرب الامير في قولنا ضربته ضرب الامير لا يقال اذا كان للنوع كان فيه التاكيد وكان تاكيدا لمضمون جملة لانا نقول ان المراد بالتاكيد في قولنا ما وقع تاكيدا لمضمون جملة هو الذي يدل على التاكيد فقط ومسافرته ليس كذلك والمراد بالتاكيد ما ذكر لغرض التاكيد ومسافرته لم يذكر لغرض التاكيد بل لغرض النوع لكنه لزم التوكيد فان قيل هلا وقال منها صح

ومنها ما وقع تاكيدا لمضمون جملة يستغنى عن ذكر القسمين قلنا انما ذكر القسمين لاختصاص كل واحد منهما بخصوصية وهي احتمال غير مضمون الجملة وعدمه وباسم وهو تاكيد لنفسه وتاكيد لغيره

قوله ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مثنى للتكثير نحو لبيك وسعديك فان تثنية المصدر اغنيت عن ذكر الفعل تقديره اقمت اقامة بعد اقامة واطعت اطاعة بعد اطاعة وانما قلنا للتكثير احترازا عن ان يقع المفعول المطلق مثنى لا للتكثير اي من غير النظر الى التكثير بل بالنظر الى المثنى فانه لا يجب حذف الفعل نحو ضربت ضربتين

قوله المفعول به وهو ما وقع عليه الى اخره والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء لا يعقل الا بعد تعقل ذلك الشيء ولا يرد عليه المفعول فيه لان تعقل الفعل ليس بعد تعقله بل الامر بالعكس لان الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام ولقائل ان يقول لا نم ان دلالة الفعل على الزمان بالالتزام لان الفعل بهيئته يدل على الزمان فيتوقف تعقل الفعل على تعقل الزمان ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالفعل

تقديره
الب لك البابين

لان ضرب متعلق بزيد في قولنا ضربت زيدا لا يتعلق الضرب الا بعد يعقل زيد

اي الاسم المفعول به هو الاسم الذي يقع عليه فعل الفاعل كزيد في قوله ضربت زيدا فانه اسم وقع عليه فعل المتكلم وهو الضرب واحترز بقوله وقع عليه فعل الفاعل عن جملة المفاعيل لا يقع على واحد منها فلا يكون شيء منها مفعولا به

اي لا يعقل الفعل الا بفهم اي هو حصول صورة المفعول للعاقل

اي نحو جلست في المسجد فان الجلوس لا يتصور الا بعد تصور المسجد فلزم ان يكون مفعولا به مع انه ليس كذلك

والاولى ان يقال في الجواب ان المراد من قوله ما وقع هو ما ذكر لذلك اي لوقوع الفعل عليه وزيد في المثال المذكور انما ذكر ليحكم عليه لا لانه وقع عليه فعل الفاعل

في قولنا يتوقف تعقل الفعل هو المصدر ولا شك ان
المصدر لا يدل على الزمان والمكان الا بالالتزام ولقائل
ان يقول انه منقوض بالفاعل فان الفعل متعلق به ويتعقل
الفعل موقوف على تعقله وجوابه ان المراد ان تعقل الفعل
موقوف على تعقل الشيء غير الفاعل وهذا معلوم من
سياق الكلام ولقائل ان يقول ان التعريف المذكور
منقوض بزيد في قولنا زيد ضربته لانه يصدق عليه التعريف
المذكور مع انه ليس بمفعول به لانه مبتداء ويمكن ان
يجاب عنه بانه مفعول به من حيث المعنى الا انه لا يلزم نصبه
وانما يلزم ان لو لم يعمل الفعل في ضمير زيد او في متعلقه قوله
وقد يتقدم على الفعل اى وقد يتقدم المفعول به على
الفعل العامل فيه لان الفعل قوى في العمل نحو زيدا ضربت
وانما قال وقد يتقدم بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم لان
المفعول به قد يمتنع تقديمه عليه في بعض الصور نحو ما
احسن زيدا ولا يتقدم عليه في اكثر المواضع التي
يجوز تقديمه عليه فيها اعلم انه قد يتقدم المفعول به على عامله
الاسم نحو هذا زيدا ضارب قوله وقد يحذف الفعل

لقيام

لقيام قرينة الى آخره اي وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به
لقيام قرينة تدل عليه على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الحذف
على سبيل الجواز فكقولك زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب
زيدا ان شئت اظهرت وان شئت حذفت واما الحذف على سبيل
الوجوب ففي اربعة ابواب الباب الاول سماعي اي مقصور
على السماع ولا يجاوز السماع وهو مثل قولهم امرأ و
نفسه قوله تع وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث و
اقصدوا خيرا لكم ولا يمكن ان يحمل على انتهوا عن خير لكم
لان الامر بالانتهاء عن الخير كالامر بالشر وقولهم اهلا
وسهلا اي اتيت مكانا مأهولا اي معمورا واتيت مكانا
سهلا دون حزن قوله الثاني المنادى وهو المطلوب
اقباله الى آخره اي الباب الثاني من الابواب الاربعة التي
يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به المنادى وهو المطلوب
اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا قوله المطلوب
اقباله شامل لغير المنادى نحو اطلب اقبال زيد فلما قال بحرف
نائب مناب ادعو اخرج عنه مثل اطلب اقبال زيد وقوله لفظا
او تقديرا تفصيل لحرف النائب مناب ادعو اشاله مثل لفظا

قوله امرأ ونفسه اي اتركن امرأ ونفسه يجوز
ان تكون الواو العطف ويجوز ان يكون
بمعنى مع اما اذا كان الواو للعطف
فيكون امرأ مفعولا له ونفسه معطوف
عليه واما اذا كان الواو بمعنى مع
فيكون نفسه مفعولا معه يوم

ولا يجوز نصب خيرا بانتهوا لكونه لازما ولا يجوز
ايضا نصبه بنزع الخافض هذا مذهب سيبويه
قال الكسائي انما نصبه خيرا لانه خبر كان اي
يكون الانتهاء خيرا قال الفراء انه صفة
موصوف محذوف تقديره وانتهوا
انتهاء خيرا لكم والله اعلم

الاخبار عنه والا لكان زيد في هذه
العبارة مخبرا عن طلب اقباله
والمطلوب اقباله وسهما
سيد عبد الله

مثل يا زيد فان يا قايم مقام ادعو لفظا لان اصل يا زيد ادعو زيدا
وانما وجب حذف الفعل واقيم يا مقامه ليدل على التخفيف والانشاء
وقوله او تقديرا مثل يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف اعرض فيا نائب
مناب ادعو اتقديرا وانما وجب حذف الفعل ههنا لان حرف النداء
قايم مقام الفعل ونايب مناب ادعو فلم يجز الجمع بين النايب والمنوب
هذا اذا كان ملفوظا ويجوز ايضا ذكر الفعل عند حذف حرف النداء
لئلا يلتبس الانشاء بالاخبار قوله وبنى على ما يرفع به ان كان
مفردا معرفة الى اخره اى وبنى المنادى اذا كان مفردا معرفة على
ما يرفع به ان كان معربا قبل النداء سواء كان اعرابه لفظا او
تقديرا فيبنى على الضم لفظا او تقديرا ان كان اعرابه بالضم لفظا او
تقديرا نحو يا زيد ويا رجل ويا قاضي ويا قاضي وعلى الالف ان كان رفعه
بالالف نحو يا زيدان وعلى الواو ان كان رفعه بالواو نحو يا زيدون
والمراد بالمفرد ههنا ما لم يكن مضافا ولا مشابها له ولا جملة واعلم انه
لا يقال لو قال بنى على ما يرفع به او ينصب على ما كان عليه من حركة او
سكون لكان اصوب ليدخل فيه يا هذا ويا هؤلاء لان المراد من قوله
بنى بناء المنادى سبب حرف النداء ويدل عليه قوله بنى على ما يرفع به
وليس مثل يا هذا ويا هؤلاء كذلك انما اورد يا زيد ويا رجل كليهما

لان

لان الاول معرفة قبل النداء ايضا حال النداء والثاني نكرة قبل
النداء ومعرفة حال النداء وانما بني هذا القسم مع ان اصله ان يكون
معربا ومنصوبا لانه مفعول به لكونه مشابها لكاف الخطاب
في قولنا ادعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه
موقعه وانما بني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين
ما كان بناؤه عارضا وانما بني على الضم لانه لو بني على الكسر لالتبس
بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف ياؤه اكتفاء بالكسر
عن الياء نحو يا غلام ولو بني على الفتح لالتبس بالمنادى المضاف
المحذوف الفه اكتفاء بالفتح في بعض اللغات نحو يا غلام قوله
ويخفض بلام الاستغاثة وانما يخفض المنادى اذا دخل عليه لام
الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين لانه ح معرب لعدم كونه
مشابها لكاف الخطاب من حيث الافراد لانه مركب لانضمامه مع
حرف الجر قوله ويفتح لالحاق الفها فلا لام اي يفتح المنادى
المستغاث عند الحاق الف الاستغاثة به وح لا يكون اللام
معها ثمه لامتناع اجتماع لامه الاستغاثة مع الالف لان اللام
يخفض المستغاث والالف تفتحه فلو جمع بينهما لزم ان يكون
مخفوضا ومفتوحا وانه محال ويجوز الحاق الهاء ح للوقف

لان يا زيد مفرد وكاف ادعوك مفرد كذلك
لان يا زيد للتعريف وادعوك للتعريف
ولم يبن على السكون والاصل في البناء السكون
فان البناء العارض يشبه الاعراب في العروض واصل الاعراب بالحركة كما ان اصل البناء ان يكون بالسكون سيد
اصله يا غلامي فهذا منادى مضافا الى ياء المتكلم فقلبت الياء الفا فصار يا غلاما فحذفت الالف اكتفاء بالفتحة فصار يا غلام بناء الالف
هذا لغة ضعيفة وقد يقال لو بني على الفتح لاشتبه بالمنادى النكرة في مثل يا احمر سيد
اي المنادى
اي المنادى
اي يا زيداه
اي حين الحاق
اي مع الالف
اي بين الالف واللام
مخفوضا ومفتوحا
اي حين الحاق الالف الاستغاثة
وانما فتحت اللام الجارة مع المستغاث مع ان لام الجارة اذا دخل على المظهر وجب كسرها فرقا بين المدعو والمدعو اليه

فيقال يا زيداه قوله وينصب ما سواهما اي وينصب ما سوى المنادى
المفرد المعرفة وسوى المستغاث لفظاً او تقديراً ان كان معرباً قبل
دخول حرف النداء وسواهما المضاف نحو يا عبد الله والمشابه للمضاف
نحو يا طالعاً جبلاً والنكرة الغير المعينة نحو يا رجلاً غير معين فانما
ينصب هذه الاشياء الثلثة لكونها مفعولاً بها على الحقيقة وعدم
علة البناء اما الاول فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد
واما الثاني فلكونه مشابهاً للمنادى المضاف من حيث ان كلا واحد منهما
عامل فيما بعده وما بعدهما متمم ومخصص لهما فكانه عدم مشابهته
لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثالث فلكونه نكرة واعلم ان جميع
الاشياء المضافة جاز ان يكون منادى الا المضاف الى المضمر المخاطب
فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب
من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب
تغايرهما قوله وتوابع المنادى المبنى المفردة اي توابع المنادى المبنى
اذا كانت مفردة او في حكمها يا زيد الحسن الوجه ترفع حملا على لفظه
وتنصب حملا على محله فقوله المبنى احتراز به عن المنادى المعرب نحو يا عبد الله
الظريف فان توابعه لا يرفع وقوله المفردة احتراز به عن التوابع
المضافة فان التوابع المضافة نحو يا زيد ذا المال لا يجوز فيها الا النصب

واعلم انه لو قال وتوابع المنادى
المفردة او ما هو في حكم المفرد لكان
اصوب لئلا يدخل فيه مثل
الحسن الوجه فانه يجوز فيه
الوجهان ايضا وان كان مضافا
لكونه في تقدير المفرد لانه اضافة
لفظية

منادى مضاف
الى المضمر
المخاطب

لان المنادى

لان المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابع المنادى

اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب بالاولوية وتلك التوابع التاكيد

والصفة وعطف البيان والمعطوف الممتنع دخول يا عليه جاز

اي المعرف بلام التعريف وانما قال الممتنع دخول يا عليه لانه لو جاز

دخول يا عليه نحو يا زيد وعمرو ولم يكن حكمه كذلك مثال التاكيد يا تميم

اجمعون واجمعين ومثال الصفة يا زيد العاقل والعاقل ومثال

عطف البيان يا زيد بطة وبطة ومثال المعطوف الممتنع دخول

يا عليه نحو يا زيد والحارث والحارث وقوله تع يا جبال اوبي معه

والطير والطير ترفع هذه التوابع حملا على لفظ المنادى المبني

وتنصبها حملا على محله فان قيل لم جاز الرفع حملا على لفظه وكان من

الواجب ان لا يجوز لانها توابع المبني وتوابع المبني توابع محله فلا يقال

مضى امس الدابر بكسر الدابر بل برفعه وكذلك لا يقال جاءني هؤلاء

الكرام بكسر الكرام بل برفعها قلنا انما جاز لمشابهة حركة المنادى

المبني حركة الاعراب من حيث العروض يعني ان حركة كل واحد من

المنادى المبني وحركة المعرب عارضة ولهذا لم يجز يا هؤلاء الكرام

بكسر الكرام لان حركته غير عارضة ومن هذا يعلم ان المراد بالمنادى

المبني في قوله وتوابع المنادى المبني المفردة هو المنادى المبني

اذا قرب المنادى بحرف النداء ينصب بسبب مع قربه اياها واذا كان مضافا بمعدمها فبطريق الاولى

واعلم ان قوله والمعطوف الممتنع دخول يا عليه اولى من قول من قال باللام لئلا يرد عن يا رحمن والله فانه لا ينصب سيد عبد الله

الرفع حملا على لفظه والنصب حملا المحل ما فيه

المنادى المشابهة لحركة اعراب من حيث العروض

لا على لفظه لان حركة اللفظ غير عارضة

وهو ان حركة المنادى المفرد المعرفة عارضة

بسبب النداء واعلم انه قال برفع حملا على لفظه او تقديره او محله و نصب
حملا على محله كان صوب ليشمل مثل يا فتى العاقل و يا قاضي العالم
ومثل يا هذا الرجل و يا هؤلاء الكرام لان المنادى في هذه الصورة
ليس بمضموم لفظا حتى يحمل على لفظه بل مضموم تقديرا في المثالين الاولين
ومضموم محلا في المثالين الاخيرين فان قيل المنادى في المثالين
اخيرين ليس بمضموم المحل لانه مفعول به قلنا انه مضموم المحل
لان المراد بمضموم المحل انه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب
في الاصل لفظا لكان مضموما وجاز ان يكون الشيء الواحد مضموم
المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين كهذا في قولنا عجبت
من ضرب هذا الرجل زيدا فان محله الجر باعتبار كونه مضافا
اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى ولهذا
جاز في تابعه الرفع والجر وكذلك المنادى ههنا مضموم المحل
باعتبار وقوعه موقع المنادى المفرد المعرفة لفظا ومنصوب
المحل باعتبار كونه مفعولا به قوله والخليل في المعطوف يختار
الرفع الى اخره اعلم ان الخليل بن احمد يختار في المعطوف الممنع
دخول يا عليه الرفع تنبيها على انه منادى ثان وابا عمرو الجرمي
يختار النصب لانه تابع للمبني وتابع المبني يكون تابعا لمحله قوله

وابو

وابو العباس ان كان كالحسن الى اخره اي ان كان المعطوف
اي لفظ الحسن يمنع دخول يا عليه
الممتنع دخول يا عليه مثل الحسن اي من الاسماء المعرفة بلام التعريف
بمعنى زايل
التي يجوز انتزاع الالف واللام عنها يختار ابو العباس الرفع
كالخليل لانه ح يمكن انتزاع الالف واللام منه وتقدير حرف
اي يمكن
النداء فيه فيكون وجود اللام فيه كعدمه فيعرب باعراب
يدل على انه منادى ثان وان كان المعطوف الممتنع دخول يا
عليه مما لم يجز انتزاع الالف واللام عنه نحو النجم والصعق فانه
اي ابو العباس
يختار النصب كابي عمرو لانه لما لم يكن انتزاع الالف واللام عنه
اي المعطوف
لم يكن تقدير حرف النداء فيه فكان تابعا لمبني فالاولى ان يكون
تابعا لمحله ولقائل ان يعكس هذا الحكم ويقول اذا لم يمكن نزع
الالف واللام من الكلمة كالنجم والصعق كان كجزء منها ولم
لام
يمكن للتعريف واذا كان كذلك جاز تقدير حرف النداء فيها
لام
لام
فالرفع ح اولى تنبيها على انه منادى ثان واذا امكن نزع اللام
اي المعطوف
اي حين اذا كان اللام للتعريف
منها كان للتعريف فلم يجز تقدير حرف النداء فيها ح فالنصب
اي الكلمة
كلمة
اولى ويمكن ان ينصر مذهب ابي العباس بان الاعتبار في اللام
لانه توابع المبني وتوابع المبني توابع المحل
عندهم صورة لام التعريف ولهذا لا يقال يا النجم ويا الصعق
فيحتاج الى العذر في جواز يا الله يا التي تيمت قلبي ويدل
اي الى الوجه
فجوابه شاذ

فان قيل لم جاز انتزاع الالف واللام عن هذه الاسماء قلت لان تلك الاسماء لم يكن علما مع الالف والالف واللام فيمكن فيها الزيادة والنقصان ويجوز انتزاع الالف عنها الذي هو المسطه كه

وانما امتنع حذف اللام فيهما لانه جزء من العلم لانهما صارا علمين بغلبة استعمالهما مع اللام بخلاف الحسن فانه وضع علما ابتداء فالمانع من انتزاع اللام عنهما لفظي وكذلك لا يجوز انتزاع اللام عن مثل الرجل لانه يفيد فيه تعريفا وهو يفوت ما يد بانتزاعه فالمانع فيه معنوي كسد كسد

ومن بيت اجلك يا التي تيمت قلبي
وانت بخيلة بالوصل عني

وههنا كذلك اجتماع التعريفين احدهما باسم الاشارة واخر بحرف النداء

عليه جواز يا زيد ويا هذا وامتناع يا الرجل مع كون تعريف
اي على اعتبار صورة اللام
اللام اقل من تعريف العلم والاشارة واذا كان كذلك كان
لان اللام في الرجل قد يكون زايلا
الرفع اولى فيما ينزع اللام عنه لزوال مانع دخول حرف النداء
معطوف كالحسن وغيره اي مانع لام التعريف
عليه في بعض الاوقات والنصب اولى فيما لم ينزع اللام عنه للزوم
معطوف
مانع ودخول حرف النداء عليه اعلم انه ذكر في شرح الكتاب قال ابو
العباس ان كان المعطوف علما معرفا بلام التعريف نحو يا زيد
والنصر كان الرفع اولى وان لم يكن علما نحو يا زيد والرجل كان النصب
اسم رجل
اولى وفرقا بينهما بان النصر ونصرا علم وليس الالف واللام لمعنى في النصر
ابو العباس
بخلاف الرجل فان اللام فيه معاقب للاضافة ولما كان الواجب
لانه لا يوجد الاضافة مع اللام
في المضاف النصب كان الاختيار والوجه فيما هو بمنزلة المضاف
اي ابو العباس
النصب هذا عبارته وهذا النقل مخالف لما ذكرنا اولا بعض
المخالفة **قوله** والمضافة تنصب الى اخره عطف على قوله المفردة
اي معنوية
اي وتوابع المبني اذا كانت مضافة اضافة حقيقية لم يجز فيها
نحو يا عبد الله
الا النصب لان المنادى اذا وقع مضافا لم يجز فيه الا النصب
حملا على محله ولم يجز حملها على لفظها كثير
فتوابع المنادى اذا كانت مضافة فبطريق الاولى ان لا يجوز
فيها الا النصب لبعدها عن حرف النداء الذي هو موجب
للبناء وانما قيدنا الاضافة بالحقيقة ليخرج عنه مثل يا زيد الحسن

الوجه

لانه

لان الرفع في المفرد انما كان بتقدير حرف النداء واذا قدر حرف النداء في المضاف يصير منادى مضاف ولا يجوز الرفع في المنادى المضاف

لانه يجوز فيه الرفع والنصب لانه بمنزلة يا زيد الحسن وجهه لكونه في
اي بالالف واللام
تقدير الانفصال فان وقع مثل هذا المضاف منادى لم يجز فيه الا
اي معاقب يعني لا يجمع الالف واللام اضافة بل يعاقب نحو الغلام في قولنا غلام زيد
النصب لكونه مشابها للمضاف لطوله لكن وقوعه منادى ممتنع
لانه لما كان في تقدير الانفصال كان في حكم المفرد سيد عبد الله
لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه لام التعريف **قوله** والبدل
حال
والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا اي حكم البدل والمعطوف
اي في حكم المستقل اي المعطوف الذي يمكن دخول يا عليه حكمه حكم المستقل
غير ما ذكر وهو الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه حكم المنادى المستقل
المستقل ما ليس بتابع
سواء كان بدلا او معطوفا على المنادى المبني او المعرب وسواء
اي البدل والمعطوف
اي سواء كان علما وغير علم
كان مفردا او مضافا فان حكمها مثل حكم المنادى المستقل فان
اي البدل والمعطوف
المعطوف والبدل ان كانا مفردين معرفتين لم يجز فيهما
يعني البناء على الضم
الا البناء وان كانا مضافتين لم يجز فيهما الا النصب تقول في البدل
مثال المفرد البدل المضاف
والمنادى مفرد يا زيد اخا عمرو ويا زيد شر وتقول في البدل والمنادى
بدل مضاف المنادى مثال المنادى والبدل مفردا
مضاف يا عبد الله اخا عمرو ويا عبد الله زيد وتقول في المعطوف
والمنادى مفرد يا زيد وعمرو ويا زيد واخاك وتقول في العطف
والمنادى مضاف يا عبد الله وزيد ويا عبد الله واخاك وانما كان
اي اما ان يكون هذا الحكم في البدل
حكمها في الاعراب والبناء حكم المنادى المستقل اما في البدل
اي حكم البدل والمعطوف
فلانه بتكرير العامل كما يجيء في بابه فيكون حرف النداء مقدر فيه
لا مقصود بالنداء
واما في المعطوف فظ لان حرف العطف قايم مقام حرف النداء

قوله والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر يختار فتحه اعلم ان المنادى

المبنى العلم اذا وصف بابن والابن مضافا الى علم آخر نحو يا زيد

بن عمرو

يجوز فى المنادى الضم والفتح لكن الفتح هو المختار اما جواز الاول

فظ لانه مفرد ومعرفة فيكون مبنيا على الضم والابن صفة له مضافة

فيكون منصوبا ويعلم جوازه من قوله يختار فتحه واما اختيار الثانى

فلانه ح اشتد امتزاج الموصوف والصفة مع كثرة الاستعمال فصار

بمنزلة اسم مركب من اسمين نحو حضرموت وبعلبك واذا كان

كذلك فتح آخر المنادى كما يفتح آخر الاسم الاول المركب مع غيره واعلم

ان الاقسام الممكنة اربعة لان المنادى والمضاف اليه للابن

اما ان يكون علمين او يكونا غير علمين او الاول علما والثانى

غير علم او بالعكس فان كان الاول يختار بناؤه على الفتح مع

جواز ضمه كما ذكرنا وان كان احد الباقية لم يجز فيه الا الضم على

الاصل والفرق بين الاول والاقسام الباقية ما ذكرناه من

شدة الامتزاج وكثرة الاستعمال فى الاول دونها وانما نصب

مضافا على الحال من ابن لان الابن معرفة لان المراد به اللفظ

دون المعنى لان لفظ الابن لا شركة فيه لان الشركة انما يقع

فى المسميات دون الاسامى قوله واذا نودى المعرف

هذا جواب عن سؤال مقدر وتقدير السؤال اذا كان ذو الحال نكرة يجب تقديم الحال على ذو الحال

لانه منون والتنوين افاد التنكير

باللام

باللام الى آخره اي اذا نودي الاسم المعرف بلام التعريف

اي جعل وسيلة الاسم الى نداء الرجل مثلا

نحو الرجل مثلا توصل بنداء بالاسم المبهم فيقال في ندائه يا

اي مثل

يعني التثنية

ايها الرجل وهذا الرجل ويا ايهذا الرجل ثم اعلم ان في يا

بهذا الرجل هو الهاء في ايها الرجل لا في هذا زيد بدليل انه

لان الهاء فيه غير لازم

لم يسمع يا ايذا الرجل ثم لقائل ان يقول لا فائدة في اتيان

يعني لو كان الهاء يا ايهذا الرجل هو الهاء في هذا زيد

اسم الاشارة بعد اي لاحتياج اي الى اسم جنس فيه اللام لا الى

لان ابا مبهم فلو احتاج الى مبهم آخر لزم زيادة الابهام دون التمييز

مبهم ولانه يحصل التوصل الى نداء مثل الرجل بواحد منها فلا حاجة

اي اسم الاشارة

الى الآخر وانما احتيج الى التوصل بالمبهمات في ندائه لكراهتهم اجتماع

اللام وحرف النداء في كلمة واحدة لكون اللام للتعريف وحرف

وانما قال مع قصد لانه اذا لم يقصد لم يكن التعريف

النداء مع القصد للتعريف فلو اجتمعا لزم اجتماع حرف التعريف

وهو غير جائز فتوصلوا بالمبهم وادخلوا حرف النداء عليه وجعلوا

وهو الرجل

وذلك الصلاح اللفظ

ذلك الاسم المعرف تابعا اصلاحا للفظ قوله واكتنزموا رفع

الرجل الى آخره اي التزموا رفع الرجل حال كونه صفة للمنادى المبهم

وانما التزموا رفع الرجل لكونه معربا

مع انه مفردة للمنادى المبني وانه جاز ان يكون الصفة المفردة

لان المنادى في

تابعة للفظ المبني ومحله وانما التزموا رفعه ليكون تنبيها على انه

هو المقصود بالنداء والتزموا ايضا رفع توابع الرجل مفردة

كانت او مضافة لانها توابع المعرب ولوجوب كون توابع المعرب

اقول يمكن ان يجاب بان يقال انما اتى باسم الاشارة واحتاج اي الى اسم

لجاز حذف الها كما جاز حذفه من هذا المال اسم الاشارة هو ذا بدون الهاء دون هذا مع الهاء

فلا حاجة اتيان الآخر من اي وهذا

اي جعلوا حركة الرجل حال كونه صفة للمنادى المبهم كحركة التي كان يستحقها بالوقوع منادى ولم يجوزوا عليه حركة اخرى ليكون ذلك تنبيها على انه هو المنادى في الحقيقة وان المبهم وسيلة فقط

فيكون الرجل مرفوع لانه تابع اللفظ اي اصلاح لفظ الرجل

الامثلة المذكورة هو المبهم من حيث اللفظ الا ان المقصود بالنداء في الحقيقة هو الرجل فالتزموا ليكون على ذلك

تابعة للفظ المعرب وتقول يا ايها الرجل ذو المال ويا ايها الرجل
الظريف وفيه نظر لجواز كون توابع المعرب تابعة لمحله اذا غاير اعراب
محله اعراب لفظه وما زيد بقايم وقاعدا بالنصب والجر فالاولى ان
يقال لوجوب رفع متبوعه نعم يجوز نصب ذو المال على ان يجعل بدلا عن
اي كانك قلت يا ايها الرجل يا ذا المال ويعلم ذلك من قوله وتوابعه اي
وتوابع الرجل وكذا الكلام في يا زيد العاقل ذو المال فان جعلت
ذو المال تابعا للعاقل والعاقل مرفوع لم يجز فيه الا الرفع وان جعلته
تابعا لزيد بدلا او صفة تعين النصب واعلم انه قيل ان قصد في نحو يا هذا
الرجل نداء الرجل كان هذا بمنزلة اي وان قصد نداء هذا كان هذا
بمنزلة زيد فعلى هذا يجوز في الرجل والنصب ايضا في يا هذا الرجل قوله
وقالوا يا الله حاصله اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم
اذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل والله معرف باللام فوجب
ان يقال يا ايها الله لكنه لا يقال كذلك بل يقال يا الله وجوابه ان يقال
انما يقال يا الله ولا يقال يا ايها الله اما لان اللام الذي في الله
ليس للتعريف بل هو عوض عن حرف الاصل هو الهمزة الاله واما
لعدم اذن الشرعي في اطلاق الاسماء المبهمة على الله تع قوله ولك
في مثل يا تيم تيم عدي الى اخره اي ولك في المنادى اذا كرر بلفظه مضافا

اعلم ان ما في ما زيد بقايم مشابه
بليس ترفع اسمه وتنصب خبره
فزيد اسمه وبقايم خبره ومحله النصب
وقاعدا تابع بقايم يجوز فيه النصب
حملا على محل بقايم ومحله النصب
لانه خبر ما والخبر حملا على لفظه
لان دخول الباء يجوز في خبره
صح

قائل انه مرفوع
داي

يعني يجوز في الرجل
الرفع والنصب
كما يجوز يا زيد
الظريف و
الظريف
بالرفع
والنصب
سح

تيم الثاني تاكيد
للاول

الى اسم

الى اسم آخر نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم ولا يلقينكم في سوءة عمر الضم
والنصب في الاول مع النصب في الثاني اما ضم الاول فظ لانه منادى مفرد
معرفة مبني على الضم وكذلك نصب الثاني ظاهر لانه اما منادى وحرف ندائه
محذوف واما تاكيد للاول واما نصب الاول فاما على تقدير ان يكون
مضافا الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي للاول واما على تقدير ان يكون
مضافا الى عدي المحذوف وتقديره يا تيم عدي تيم عدي حذف الاول لدلالة
الثاني عليه وانما قال النصب والضم ولم يقل الضم والفتح لانه معرب ح لكونه مضافا على ما
ذكرناه قوله وللمضاف الى ياء المتكلم الى اخره اي المنادى المضاف الى ياء المتكلم نحو يا
غلامي يجوز فيه يا غلامي بحركة الياء وهو الاصل لان الياء فيه بمنزلة الكاف
في غلامك ويا غلامي باثبات الياء وسكونه تخفيفا ويا غلام بحذف الياء
اكتفاء بالكسرة ويا غلاما بقلب الياء الفا تخفيفا قوله وبالهاء وقفا اي
يجوز الحاق الهاء بالكل فتقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلاماه
ويا غلامه ويا غلاماه للفرق بين الوصل والوقف قوله وقالوا يا ابي ويا امي
الى اخره يعني اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم ابا واما يجوز فيه ما جاز
في ساير الاسماء المضافة الى ياء المتكلم ويجوز فيه زوايد وهي يا ابت ويا امت
بكسر التاء بقلب الياء تاء ومناسبة الكسرة للياء ويا ابت ويا امت بفتح التاء

اي يا تيم

اي يا تيم

اي حين منادى مفرد معرفة مبني على الضم واما نصب الاول فاما على تقدير ان يكون مضافا الى عدي المحذوف يجوز الضم والنصب

اعلم ان هذه التاء للتانيث مع كونها عوضا عن الياء اما الاول فلكونها بقلب في الوقف هاء اما الثاني فلامتناع الجمع بينهما

المراد الياء

اي بالتاء والياء

اي التاء والياء

ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة الى آخره يعني اذا كان المنادى ابنا مضافا الى
العم او الام المضافين الى ياء المتكلم يجوز فيه ما جاز في المنادى المضاف
الى ياء المتكلم نحو يا غلامي فتقول يا ابن عمي ويا ابن امي بفتح الياء وسكونها
ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء اكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما
بقلب الياء الفا ويجوز فيه وجه آخر وهو يا ابن عم ويا ابن ام بحذف الالف اكتفاء
بالفتحة وانما جاز فيه هذا الوجه مع انه لم يجز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم
على لغة المشهورة لانه اثقل من المنادى المضاف الى ياء المتكلم في غيرهما
سواء كان المضاف غير الابن نحو يا غلامي امي او عمي او كان المضاف اليه غير الام
والعم نحو يا ابن اخي او كان المضاف والمضاف اليه غيرهما نحو يا غلام
اخي ويا غلام غلامي وانما اختص بهذا الحكم دون غيرهما لكثرة استعمالهما
عند العرب دون غيرهما قوله وترخيم المنادى جائز الى آخره اي ترخيم المنادى
جائز في سعة الكلام والاختيار والترخيم في غير المنادى جائز للضرورة
كقوله ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب اي
اذ مية قوله وهو حذف في آخره تخفيفا اي الترخيم حذف في آخر المنادى
تخفيفا لا لعلة اخرى غير التخفيف قوله وشرطه ان لا يكون
مضافا الى آخره اي وشرط الترخيم ان لا يكون مضافا لان المضاف

والتطويل والترخيم مناف له وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها
فلا تغير وان يكون احد الامرين اما علما زايدا على ثلثة احرف واما بتاء
التانيث لانه اذا كان علما كان معلوما اذا حذف عنه شيء واذا كان
زايدا على ثلثة احرف لم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة لمجرد التخفيف واما
اذا كان بتاء التانيث فلا يشترط فيه ان يكون علما وان يكون زايدا
على ثلثة احرف لانه لو رخم لم يحذف منه الا تاء التانيث وهو ليس من نفس
الكلمة فاذا لم يلزم من حذف تاء التانيث الحذف من الكلمة فلم يلزم
الاجحاف في نفس الكلمة بسبب حذفها اعلم ان سيبويه شرط في ترخيمه على لغة من
يجعل الباقي اسما برأسه ان يكون علما لئلا يلتبس بما لا تاء فيه فلا يقال في ترخيم
جبة اذا كان صفة يا جبيب اقبلي لحصول الالتباس لجواز تانيث فعل المذكر
غير العلم اذا اريد به النفس واما اذا كان علما فلا يحصل الالتباس لانه لا يؤنث
المذكر وبالعكس في العلم حملا على المعنى قوله فان كان في اخره زايدتان الى اخره
اعلم ان هذا اشارة الى ما يحذف من المنادى للترخيم فانه قد يحذف له حرفان
وقد يحذف له اسم برأسه وقد يحذف له حرف واحد اما الاول وهو ان يحذف له
حرفان فاذا كان في اخر الاسم حرفان زايدتان زيدتا معا في حكم الزيادة
الواحدة وذلك كما في الالف الممدودة نحو اسماء وحمراء او الالف والنون المزيدتان

لان معنى الحكاية ان تاتي بالنظر على ما كان قبل فالتخفيف ينافي الحكاية

اي المنادى المرخم

وانما اشترط تاء التانيث اذا لم يكن علما فلان التاء يوجبه ثقلا فناسب الترخيم فترخيم العلم لكثرة الاستعمال وترخيم المونث لعله شرح لباب

الاسم الذي فيه تاء التانيث اذا كان صفة غير علم لم يجز ترخيمه نحو يا فاسقة لئلا يلتبس بالمذكر فعلى هذا وجب عليه زيادة هذا القيد

سوال مقدر تقديره لا نم لزوم الالتباس لان بتانيث الفعل يحصل الفرق بينهما لانه في المذكر يقال يا جبيب اقبل وفي المونث يا جبيب اقبلي فاجاب بجواز تانيث المذكر غير العلم اذا اريد به النفس نحو يا ضارب اضربي بتاويل النفس

اذا كان في آخر الاسم حرف صحيح قبله مدة وذلك الاسم اكثر من اربعة احرف

نحو منصور ومسكين فانه يحذف له حرفان اما الراء فلانه في آخر الاسم

ووجوب الترخيم في آخر الاسم واما الواو فلانه حرف علة زائدة وحرف

العلة الزائدة اولى بالحذف وانما قال وهو اكثر من اربعة احرف احترازا من

ان يكون على اربعة احرف نحو سعيد وعود فانه لا يحذف له حرفان لئلا يلزم

الاجحاف في الكلمة للترخيم الذي هو المطلوب التخفيف وعليه بيت الكتاب

تنكرت منا بعد معرفة لمي والتصابي والشباب الكرم بالميس فحذف السين

وبقي ياء فعيل والمراد بالمدة حرف زائد من حروف المد والين ساكن في الاصل

ولهذا حذف حرفان للترخيم من منصور وعمار ومسكين ولم يحذف من

مختار بل يقال في ترخيمه يا مختا باثبات الالف لانها ليست بمدة بالتفسير المذكور

لكون الالف غير زائدة بل بدلا عن ياء متحركة في الاصل اذ اصله مختير او مختير

وكذلك مستميل ومستمال واعلم انه لو قال او قبل آخره مدة وهو اكثر من

اربعة احرف لكان اولى ليدخل فيه مثل مرمى فانه يحذف منه حرفان ايضا

للعلة المذكورة واعلم ان اسماء على وزن فعلاء عند بعضهم من الوسم قلبت

الواو همزة وعلى افعال عند سيبويه جمع اسم اصله اسماو قلبت الواو همزة

فعلى الاول وهو اختيار المص مما في آخره زائدتان وعلى الثاني مما قبل آخره

اي حكم الحرفان الزائد زيدتا معا في حكم الزائدة الواحدة

يعني واما عند سيبويه ففيه زيادة واحدة وزنه افعال جمع اسم سمي به المؤنث وامتنع من الصرف للتانيث المعنوي العلمية كان في آخره حرفان اصليا قبله مدة مثل عمار منصور كر

وجوابه ان لا يكون في آخر المرمى حرف صحيح لكن جاز مجرى الصحيح

اى وان كان المنادى غير ما ذكر اى غير ما حذف له حرفان والاسم الاخير فحذف له حرف واحد عملا بالاصل
اذ الاصل هو ان يحذف له حرف واحد والزيادة بسبب عارض والعارض منتفر قوله وهو
فى حكم الثابت الى اخره اى المحذوف من المنادى المرخم يكون فى حكم الثابت على مذهب الاكثرين
وهو الاصح لان المراد بقول القائل يا حار هو يا حارث لفظا ومعنى اما معنى فلان المراد هو ذلك
المسمى واما لفظا فلان المراد هو ذلك الاسم واذا كان المحذوف فى حكم الثابت ترك الباقى
من المحذوف على ما كان عليه من الحركة والسكون فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو قوله وقد يجعل
اسما برأسه الى اخره اى وقد يجعل الباقى من المنادى المرخم اسما برأسه فيقال يا حار بالضم لانه
منادى مفرد معرفة ووجوب بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم ويقال يا ثمى لان اصله
يا ثمود لما حذف منه الدال وجعل الباقى اسما برأسه كان فى اخره واو قبله ضمة فقلبت الواو ياء
والضمة كسرة ويقال فى ترخيم يا كروان بعد جعل الباقى اسما برأسه يا كرا لانه لما حذف الالف
والنون بقى يا كرو ووقعت الواو متطرفة متحركة ما قبلها مفتوح فوجب قلبها الفا لما ثبت
فى كلامهم هذه القاعدة قوله وقد استعملوا صيغة النداء فى المندوب اعلم ان العرب استعملوا صيغة النداء
اعنى حرف النداء وهو يا فقط فى المندوب مع تحقق الفرق بين المنادى والمندوب لان المنادى
هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا والمندوب هو المتفجع عليه بيا او وا
فيا النداء يستعمل فى المندوب ايضا لمشابهة المندوب المنادى حيث التخصيص لان كل واحد منهما مخصوص من بين قومه
ولكن المندوب بوا نصا لتكون على الندبة قوله وحكمه فى الاعراب اى وحكم المندوب حكم المنادى
[illegible]

حرفا في المد

زيادة الالف او ما يقوم مقامه في اخر المندوب انما تتعين الالف للالحاق لكونها اقعد واثبت

من الياء والواو اذ المد لا يفارقها بخلافهما واما ترك الالحاق فللاكتفاء بعلامة الندبة

في اول المندوب لان المطلوب فيه مد الصوت والتطويل الا اذا كان المندوب مضافا او موصولا

الحق باخر المضاف اليه والصلة قوله فان خفت اللبس الى اخره اي فان خفت الالتباس بزيادة

الالف لم تزد الالف بل تزيد حرفا مجانسا بحركته او مجانسا له نحو غلام مخاطبة فتقول

في غلام مخاطبة واغلامكيه بزيادة الياء لانه لو زيد في اخره الف وقيل واغلامكاه

التبس بغلام رجل مخاطب فالحق به الياء المناسبة لحركة الكاف وهي الكسرة ونحو غلام جماعة

مذكرين فانك لو الحقت باخره الفا وقلت واغلامكماه لالتبس بغلام المخاطبين فالحقت

باخره الواو التي هي مناسبة للجمع وقلت واغلامكموه [illegible] ولك الهاء اي ولك زيادة الهاء

مع زيادة الالف او الياء او الواو فتقول وازيداه واغلامكيه واغلامكموه لان المطلوب

فيه مد الصوت والتطويل ولان الهاء في الوقف تزيد لبيان هذه الحروف قوله

ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه وانما لم يندب النكرة لان المراد بالندبة تمهيد العذر

للمتفجع عليه والاعلام بوقوع مصيبة عظيمة وعليه فان المطلوبان لا يحصلان

الا ان يكون المندوب معروفا فلا يقال وارجلاه واما قولهم ولمن حفر بئر زمزماه

فانما جاز لانه في قوة قولنا واعبد المطلباه لان من المعلوم ان من حفر بئر

زمزم هو عبد المطلب وكونه معروفا كاف في جواز كونه مندوبا وكونه علما

من ثلثة اشياء وهى العلم نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف
والمضاف نحو عبد الله افعل كذا اى يا عبد الله واى نحو ايها الرجل
افعل كذا اى يا ايها الرجل افعل كذا واما جواز حذف حرف النداء عن
العلم فلان العلم مشهور وكثير استعمال نداءه فلو حذف منه حرف
النداء لم يلتبس بغير النداء واما حذف حرف النداء عن المضاف واى
فلكونهما مشابهين للعلم فى عدم وقوعهما صفة لاى فان كل واحد
من العلم والمضاف واى لا يقع صفة لاى وحيث لم يجز حذف حرف
النداء من الجنس والمراد بالجنس اسم يصح ادخال اللام عليه وجعل
صفة لاى نحو يا رجل لجواز وقوعه صفة لاى نحو يا ايها الرجل وكذلك
عن اسم الاشارة نحو يا هذا لجواز وقوعه صفة لاى نحو يا ايها هذا ولم
يجز حذف حرف النداء من المستغاث والمندوب لان المطلوب
فيهما التطويل ومد الصوت وحذف حرف النداء مناف لهما قوله
وشذ اصبح ليل اه هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ليل
فى اصبح ليل جنس مع انهم حذفوا منه حرف النداء وكذلك كراع فى اطر ف
كرى مع انهم حذفوا حرف النداء وانتم قلتم لا يجوز حذف حرف النداء
من الجنس وجوابه انه شاذ لا يعول ولا يقاس عليه اعلم ان فى

MAGYAR
TUDOMÁNYOS
AKADÉMIA
KÖNYVTÁRA

اطرف كراشذونه احدهما حذف حرف النداء والثاني الترخيم
لان اصله كروان قوله وقد يحذف المنادى اه اى ويجوز حذف المنادى
اذا دل عليه قرينة لانه فى الاصل مفعول به فكما جاز حذف المفعول به
جاز حذفه ايضا ومثل قوله تعالى الا يا اسجدوا الا يا قوم اسجدوا
قوله والثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير الثالث من المواضع
الاربعة التى وجب حذف عامل المفعول به فيها ان يكون العامل
مفسرا بشئ فيجب حذفه لئلا يلزم اجتماع المفسر والمفسر قوله وهو
كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه اه قوله كل اسم
نه لابد ان يكون اسما لانه مفعول به فقوله بعده فعل احتراز عن
مثل قولنا زيد قائم فانه ليس من هذا القبيل وقوله او شبهه ليدخل
فيه مثل قولنا ازيدا محبوس انت عليه فان زيدا ههنا اسم ليس
بعده فعل لكن بعده شبهه وهو محبوس لان اسم المفعول شبيه
الفعل كما مجئ فى موضعه قوله مشتغل عنه بضميره احتراز عن مثل زيدا
ضربت فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره بل به فانه
ليس مما نحن فيه لانه منصوب بالفعل الذى بعده قوله او متعلقه
ليدخل فيه مثل قولنا زيدا ضربت غلامه فان زيدا اسم بعده
فعل غير مشتغل عنه بضميره لكنه مشتغل بمتعلق ذلك الاسم

وهو

وهو الكلام فلو بدل او متعلقه خرج عنه وهو منه وقوله لوسلط
عليه احترز عن مثل الاسم الذى لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبة عليه
من حيث اللفظ كالاسم الذى يتوسط بينه وبين الفعل حرف له صدر
الكلام نحو حرف الاستفهام وما النافية مثل قولنا زيدا هل ضربته
وزيدا ما ضربته فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه لا يصح
تسليط الفعل عليه لفظا لان ما بعد الاستفهام لم يعمل فيما قبله و
احترز عن اسم لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبة عليه من حيث المعنى
كقوله تعالى وكل شئ فعلوه فى الزبر واعلم ان عبارته عن الاحترازين
قاصرة وهو ظاهر لكنه لا بد من قيد آخر يدل على هذين الاحترازين
وهو ان يقول لوسلط عليه لنصبا ان لم يمنع مانع عن جهة اللفظ
والمعنى لكان اولى ويعلم منه انه لا يجوز نصب زيدة زيد ضاربه
ابوه لان اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل الا بعد الاعتماد على صاحبه
او الهمزة او حرف النفى وههنا لم يعتمد قوله او مناسبة اى فى معنا
او لازم معناه ليدخل فيه مثل زيدا مررت به تقديره جاوزت زيدا
مررت به او جئت عليه فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه
بضميره فليس اذا سلط عليه لنصبه لكن مناسبة وهو جاوزت
او لازمت لوسلط عليه لنصبه ومثاله ما ذكره من الصور الا

وهي قولنا زيدًا ضربته ومررت به وزيدًا ضرب غلامه وزيدًا
جست عليه تقدير الاول ضربت زيدًا وتقدير الثاني جاوزت
زيدًا وتقدير الثالث اهنت زيدًا لان ضرب غلام زيد مستلزم
لاهانته وتقدير الرابع لابست اولازمت زيدًا لاستلزام كونه
محبوسا عليه ملازمته وملابسته له والحاصل انه ان امكن تقدير نفس
الفعل المفسر قدر وان لم يمكن فان امكن تقدير فعل بمعنى الفعل المفسر
قدر وان لم يمكن قدر لازم معنى الفعل المفسر وقائل ان يقول يدخل
في التعريف المذكور لما اضمر عامله خبر كان لان زيدا في قولنا زيدا كنت
اياه يصدق عليه الحد المذكور فيلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر
عامله قسم من اقسام المفعول به مع ان خبر كان ليس بمفعول به
ويمكن ان يجاب عنه بانا لانم انه يلزم ان يكون مفعولا به لان ما
اضمر عامله اعم من المفعول به مع انه قسم من اقسامه لجواز كون الشئ
اعم من الآخر من وجه دون وجه ولان المراد بالاسم في قولهم كل اسم
بعده فعل مشتغل هو المفعول به فكان قال كل اسم مفعول به بعده فعل
اه ولم يذكره اعتمادًا على فهم المتعلم لانه لما قسم المفعول به الذي يجب
حذف فعل ناصبه الى الاقسام الاربعة علم ان كل قسم منها مفعول به
فلم يحتج الى ذكره ثانيًا قوله ويختار الرفع بالابتداء اه اي ويختار رفع الاسم الذي

بعده

بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء عند عدم قرينة خلاف الرفع
اى عند عدم قرينة النصب التى يكون النصب معها مساويا بالرفع او
مختارا او واجبا نحو زيدا ضربته فان النصب فى الرفع جايزان فيه لو
جود قرينة النصب لكن الرفع اولى من النصب لان النصب مقتض للحذف
والرفع ليس كذلك وكذلك يختار الرفع ايضا عند وجود قرينة النصب
المختار اذا كان قرينة الرفع اقوى من قرينة النصب المختار نحو اما
مع غير الطلب نحو جاءنى زيد واما عمرو فضربته فانه لو لا اما لكان النصب
هو المختار لانه على تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية على الجملة
الفعلية وعلى تقدير الرفع كان عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية
وعلى تقدير الرفع كان عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية والاول اولى
للتناسب لكن مع وجود اما كان الرفع هو المختار لان اما لا يقع الفعل
بعدها الا نادرا فالرفع اولى من النصب اذا كان كذلك تعارض
الدليلان المرجح احدهما للرفع والآخر للنصب فيترجح الرفع لاستلزام
النصب الحذف دون الرفع وانما قال اما مع غير الطلب لان اما
لو كان مع الطلب لكان النصب هو المختار نحو ضربت زيدا واما
عمرو فاكرمته لانه على تقدير الرفع كان الطلب خبرا عن المبتداء وهو
بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والطلب لا يحتمل الصدق

وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل الناصب له وتقدير الفعل بعد
اما وكلاهما اكثر من وقوع الطلب خبرا للمبتدا وكذلك الرفع مختار بعد
اذا للمفاجاة نحو جاءني زيد واذا عمرو اكرمته لان اولوية عطف الجملة
الفعلية على الفعلية تعارضها ندرة وقوع الفعل بعد اذا للمفاجاة
فيترجح الرفع على النصب لعدم استلزامه حذف الفعل **قوله** ويختار النصب
بالعطف على جملة اي ويجوز الرفع ويختار النصب بعد جملة فعلية معطوفة
عليها جملة اخرى نحو جاءني زيد وعمروا اكرمته لانه على تقدير النصب يلزم
عطف جملة فعلية على جملة فعلية وعلى تقدير الرفع يلزم عطف جملة اسمية
على جملة فعلية والاول اولى حفظا للتناسب **قوله** وبعد حرف النفي
اي ويجوز الرفع ويختار النصب بعد حرف النفي والاستفهام مع جواز الرفع
نحو ازيدا ضربته وما زيدا ضربته فانه على تقدير الرفع كان النفي والاستفهام
داخلين على الاسم وعلى تقدير النصب كان النفي والاستفهام داخلين على
الفعل ولا شك ان دخولهما على الفعل اولى من دخولهما على الاسم لكن الرفع
بعد هل الاستفهامية اضعف من الرفع بعد الهمزة لما يذكر في باب الاستفهام
وانما قال حرف الاستفهام احترازا عن الاسم الاستفهام لعدم ترتب هذا
الحكم عن اسم الاستفهام نحو ايهم ضربته ومن اكرمته فان الرفع اولى **قوله** واذا
الشرطية وحيث اي ويجوز الرفع ويختار النصب بعد اذا الشرطية نحو

الجملة

بعد

اذا

اذا زيدا اضربه فاكرمه وبعد حيث نحو اجلس حيث زيدا ضربه وانما
كان النصب هو المختار دون الرفع لانه على تقدير النصب كان اذا او حيث
مضافين الى الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كانا مضافين الى الجملة الاسمية و
اضافتهما الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية لكون
اذا وحيث مختصين بالشرط وحمل حيث عليها لمشابهتها اياها في وقوع ما بعدها
جملة ولانها تستعمل ايضا للشرط وانما قيدنا اذا بالشرطية احترازا عن اذا
للمفاجاة فان الرفع هو المختار بعدها قوله وفي الامر والنهي يجوز الرفع
ويختار النصب اذا كان بعده الامر نحو زيدا اضربه او النهي نحو زيدا لا تضربه
لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع الامر والنهي خبرا عن المبتدا وهو بعيد لا
ن الخبر يحتمل الصدق والكذب والامر والنهي لا يحتملان الصدق والكذب
وانما جاز على تاويل بعيد وهو ان يقال ان تقديره زيد مقول فيه اضربه
او لا تضربه وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل وهو كثير غير بعيد
قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة اي ويجوز الرفع ويختار النصب
عند خوف لبس المفسر بالصفة لانه على تقدير الرفع احتمل ان يكون المفسر
صفة فلا يفيد معنى هو مقصود وعلى تقدير النصب لا يفيد الا معنى مقصودا
كقولنا انا كل شيء خلقناه بقدر فان معنى الآية خلقنا كل شيء بقدر
فاذا نصب كل شيء كان تقديره انا خلقنا كل شيء بقدر فلم يفيد الا

معنى مقصودا من الآية واذا رفع كل شئ احتمل ان يكون كل شئ
مبتداء وخلقناه بقدر جملة مركبة من الفعل والفاعل والمفعول والجار
والمجرور فى محل الرفع بانه خبر كل شئ وح يفقد معنى مقصودا من الآية
واحتمل ان يكون كل شئ مبتداء وخلقناه فى محل الجر بانه صفة لشئ
وبقدر اخ الجار والمجرور فى محل الرفع بانه خبر كل شئ وح لم يفقد معنى
مقصودا من الآية لان معناه ح ان كل ما هو مخلوقنا هو بقدر و
لا يلزم منه ان يكون جميع الاشياء مخلوقنا بقدر والمقصود من
الآية هو الثانى دون الاول كما ذكرناه واراد بلبس الملفسر بالصفة
هذه الاحتمال واذا كان النصب منصوصا فيما هو المطلوب من
الآية والرفع غير منصوص فيه بل محتملا له ولغيره كان النصب اولى با
لضرورة قوله وستوى الامران نحو مثل زيد قام وعمرو اكرمته
اى يستوى الرفع والنصب فى المعطوف على جملة ذات وجهين اسمية و
فعلية مثل زيد قام وعمرو اكرمته لان الجملة الاولى ذات وجهين
احدهما كونها جملة اسمية وهى الجملة الكبرى اعنى المبتداء والخبر والثانى
كونها جملة فعلية وهى الصغرى اعنى الفعل والفاعل وهو قام مع فاعله فرفع
عمرو على تقدير عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية وهى الجملة الكبرى و
نصب عمرا على تقدير عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وهى الجملة
الصغرى

الجملة

الصغرى

فان

فان رجح النصب بقرب المعطوف عليه رجح الرفع لعدم حذف العامل فتعار
ضان لكن هذا المثال غير مستقيم الامر تقديره داره او عنده او غير ذلك
لوجوب ان يتحقق فى المعطوف ما يجب ويمتنع فى المعطوف عليه قوله
وجب النصب اى وجب النصب بعد حرف الشرط كقولك ان زيدا ضربته ضربك وبعد
حرف التخصيص نحو الا زيدا ضربته وهلا زيدا ضربته لان حرف الشرط والتخضيض
واجبة الدخول على الفعل لفظا او تقديرا كما مجئ وههنا لما لم يكن داخلة
لفظا وجب ان يقدر الفعل بعدها ولا يقدر الفعل بعدها الا من جنس المفسر
هو الذى بعد الاسم وذلك الفعل ناصب فوجب النصب اعلم ان المراد بحرف
الشرط ان ولو دون اما قوله وليس مثل ازيدا ذهب به منه اى وليس قولنا
ازيدا ذهب به من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان شرطه انه لو
سلط الفعل او مناسبه عليه لنصبه وههنا ليس كذلك لان ذهب لم يسلط
على زيد لم ينصب زيدا ولا مناسبه لان مناسب ذهب به اذهب وهو لم
يقتض النصب فالرفع لازم على الابتداء والجملة التى بعده خبره قوله وكذلك
كل شئ فعلوه فى الذبر اى وكذلك قوله تعالى كل شئ فعلوه فى الذبر ليس من
باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان منه ظاهرا لانه لا يصح تسليط الفعل
عليه لانه لو صح لكان تقديره فعلوا كل شئ فى الذبر وهو باطل وذلك لان
الجار والمجرور وهو فى الذبر اما صفة لشئ او متعلق بفعلوه وكل واحد

منهما باطل اما الاول فلانهم ما فعلوا كل شئ مسطور في الزبر من الاوامر
والنواهي واما الثاني كذلك لانهم ما فعلوا في الزبر شيأ فالرفع لازم وكل
شئ مبتدأ وفعلوه في الزبر اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل الجر بانه
نعت لشئ والجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر المبتدأ تقديره كل شئ
مفعول لهم ثابت في الزبر قوله وفي الزانية والزاني فاجلدوا كل
واحد منهما مائة جلدة اعلم ان ظاهر هذه الآية يدل على انها من هذا
الباب لانه اسم بعده فعل مذكور مع الطلب لكن القراء السبعة اتفقوا على
الرفع فالمراد منها غير الظاهر فذهب المبرد الى ان الزانية مبتدأ والزاني
عطف عليه وقوله فاجلدوا خبر المبتدأ وانما دخل الفاء على خبر المبتدأ لان
الالف واللام في الزانية والزاني بمعنى الذي والتي فتقديره التي زنت
والذي زنى وشبههما قبل ان المبتدأ اذا كان موصولا لاصلته فعل
او ظرف جاز دخول الفاء على خبره فجاز دخول الفاء على الخبر ههنا كذلك
ووقع الامر خبر المبتدأ عائدا وقيل فمقول فيه اجلدوا كل واحد منهما وح
لم يكن من هذا الباب لان ما بعد هذه الفا لا يعمل فيما قبلها وذهب سيبويه
الى ان الزانية مبتدأ على تقدير حذف المضاف وخبره محذوف وهو فيما يتلى
عليكم وتقديره حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم فهذه جملة وقوله
فاجلدوا كل واحد منهما جملة ثانية بيان للجملة الاولى وح لم يكن من هذا الباب

لان

لان قوله فاجلدوا لا تعلق له بالزانية من حيث العمل فيه لكونه من جملة اخبر
قوله والا فالمختار النصب الخ وان لم يكن المراد غير الظاهر كما ذكره المبرد
وسيبويه كان المختار النصب كما في القراءة الشاذة لانه من باب ما اضمر
عامله على شريطة التفسير ومعه قوى قرينة النصب المختار وهو الطلب
اعني الامر كما مر قوله الرابع التحذير الخ اعلم ان الباب الرابع من جملة
الابواب الاربعة التي يجب حذف عامل المفعول به فيها التحذير والتحذير
معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او معمول بتقدير اتق والمحذر منه
مكرر فقوله معمول مناول لغير التحذير نحو زيدا اي في جواب من يقول من اضرب
فقوله بتقدير اتق يخرج عنه مثل فان زيدا في المثال المذكور وان كان
معمولا لكنه ليس بمعمول بتقدير اتق بل هو معمول بتقدير اضرب وقوله تحذيرا
مما بعده احترازا عن مثل زيدا في جواب من يقول من اتقى فانه معمول
بتقدير اتق لكن لا لتحذير مما بعده فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر
فعله وقوله او ذكر المحذر منه مكررا ليدخل فيه مثل قولنا الطريق الطريق
فانه وان لم يكن معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لكنه معمول بتقدير
اتق والمحذر منه مكرر وقوله او ذكر معطوف على فعل ناصب لتحذيرا
تقديره وهو معمول بتقدير اتق حذر تحذيرا مما بعده او ذكر تحذيرا
مما بعده فتحذيرا على تقدير الاول مفعول مطلق وعلى التقدير الثاني مفعو

وانما وجب الفعل العامل لعدم الفرصة بسلفظ الفعل ووجود
القرينة الدالة عليه ومثاله اياك والاسد اى اتق نفسك ان تتعرض
الاسد والاسد ان يتعرض لنفسك فحذف اتق لما ذكرناه فاستغنى
عن النفس لعدم موجب الاتيان به وهو كراهة الجمع بين ضميرى الفاعل
والمفعول لشئ واحد ثم عدل عن الضمير المتصل الى الضمير المنفصل للضرورة
فصار اياك والاسد وكذلك قولهم اياك وان تحذف اى اتق نفسك ان
تتعرض للحذف والحذف ان يتعرض لنفسك والحذف هو ضرب الانسان
بالعصا ولك فيه عبارة اخرى وهى اياك ان تحذف اى من ان تحذف
لجواز حذف من وسائر حروف الجر عن ان وان لطلب الخفة لطولها بالصلة
ولا يجوز ان يقال اياك الاسد لانه لو جاز لكان اما بتقدير
اياك والاسد او بتقدير اياك من الاسد والاول غير جايز لامتناع
حذف حرف العطف والثانى كذلك لامتناع حذف حرف الجر من الاسماء
الصريحة الا فى المواضع التى حذفها العرب فيها الا ترى انك تقول احببت
من زيد ورعمًا ولا تقول احببت زيدًا ورعما وتقول فى احببت من
الرجال زيدًا احببت الرجال زيدًا الا اذا اسمعوا فحذفوا حرف الجر
للعلم بتعدية الفعل الى الاسم بواسطة ذلك الحرف كقولهم واختار
موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا واستغفر الله ذنبا ومحن

فيه بس

لیس کذلک قوله المفعول فیه هو ما فعل فیه فعل مذکور ای المفعول فیه
اسم فعل فیه الفعل المذکور لفظاً او تقدیراً فقوله ما فعل فیه فعل متناول
لمثل قولنا یوم الجمعة طیب فان یوم الجمعة فُعِلَ فیه فعل وبقوله
مذکور خرج عنه مثله لانه وان فعل فیه فعل لکنه ما فعل فیه فعل مذکور
لعدم الفعل ههنا لفظاً او تقدیراً قوله من زمان او مکان اشارة الی
اقسام المفعول فیه والزمان هو الیوم واللیلة واجزائهما وما یترکب منهما والمکان ما یشغله الجسم قوله وشرط نصبه تقدیر فی ای وشرط
نصب المفعول فیه ان لا یکون فی ملفوظة امتنع نصبه والا لزم کونه معرباً
باعرابین مختلفین لفظاً فی حالة واحدة وان یکون فی مقدرة لانه لو لم
تکن مقدرة لکان اسماً صریحاً ولم یکن مفعولاً فیه قوله وظروف الزمان
کلها تقبل ذلک ای وظروف الزمان معیناً کان او مبهماً فانه تقبل النصب
بتقدیر فی لدلالة الفعل علیهما کدلالته علی المصدر فکما ینصب المصدر
معرفة کان او نکرة ینصب ظروف الزمان مبهماً کان او معیناً قوله
وظروف المکان ان کان مبهماً قبل ای ان کان ظرف المکان مبهماً
قبل النصب بتقدیر فی نحو جلست خلف المسجد وان لم یکن مبهماً بل
کان معیناً لم یقبل النصب بتقدیر فی لعدم دلالة الفعل علیه
وبیان ذلک ان الفعل کضرب مثلاً یدل علی الزمان المعین ولم یدل

على المكان المعيّن نحو المسجد والدار والسوق ويدل على المكان
المبهم لان الضرب يستلزم لمكان من الامكنة وتما كان كذلك
قبل كل ظروف الزمان النصب بتقدير في ولم يقبل ظروف المكان
النصب بتقدير في الا ما كان مبهما قوله وفسر المبهم بالجهات
الست الخ تما كان ظروف المكان المبهم قابلا للنصب بتقدير في والمعيّن
غير قابل له وجب تفسر المكان المبهم ففسره وقال المكان المبهم
هو الجهات الست وهي الخلف والقدام والفوق والتحت واليمين
والشمال وما في معناها قوله وحمل عليه عندولدى وشبههما اى
وحمل على المكان المبهم عندولدى وشبههما نحو دون ومع لكونهما
مشابهة للجهات الست من حيث الابهام الا ترى انك اذا قلت
جلست خلف المسجد فانه مبهم يتناول ما كان خلف المسجد الى
انقطاع الارض فكذلك اذا قلت جلست عندك يتناول جميع
الامكنة التي حواليك قوله ولفظ مكان لكثرته اى وحمل على المكان
المبهم لفظ مكان في قولك جلست مكانك مع كونه معينا لكثرة
استعماله اولانه مبهم كالجهات لكثرة الامكنة اعلم ان الامكنة
المبهم غير الجهات الست كثيرة فالاولى وان يقال في تعريف المبهم
انه مكان له اسم مسمية به بسبب امر غير داخل في مسماه كالخلف

فان تسمية

فان تسمية ذلك المكان بالخلف انما هي بسبب كون الخلف في جهته وهو
غير داخل في سماه والمكان المعين مكان له اسم تسمية به بسبب امر
داخل في سماه كالدار فان تسميتها بسبب الحايط والسقف و
غيرها وكلها داخلة في سماها قوله وما بعد دخلت اى وحمل على المكا
ن
المبهم من الامكنة المعينة ما بعد دخلت في فولك دخلت الدار على
المذهب الاصح لكثرة الاستعمال وانما قال على الاصح لان في دخلت
خلافا فقال بعضهم انه متعد فما بعده ح مفعول به ولا يكون من هذا
القبيل والاصح هو مختار المصرح وهو انه غير متعد لان مصدره فعول
وهو من المصادر اللازمة غالبا ولان نظيره وهو غرث ونقيضه
وهو خرجت وهما لازمان فيكون دخلت كذلك قياسا عليهما
قوله وينصب بعامل مضمر اى وينصب المفعول فيه بعامل مضمر نحو يوم
الجمعة لمن قال متى اصوم اى صم يوم الجمعة قوله على شريطة التفسير
اى وينصب المفعول فيه على شريطة التفسير كما في المفعول به فانا
صله يعني يجوز النصب ويختار الرفع في نحو يوم الجمعة صمته ويجوز
الرفع ويختار النصب في ايوم الجمعة صمته ويوم الجمعة صمت اولا تصم
وما يوم الجمعة صمته وصمت يوم الجمعة ويوم السبت سافرت
فيه واذا يوم الجمعة سافرت فيه فصمته وحيث يوم الجمعة سافرت

فيه صمه ويتساوى الامران في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويوم السبت
سافرت فيه ويجب النصب في نحو ان يوم الجمعة صامه زيد صمت و
هلا يوم الجمعة صمته قوله المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور
قوله ما فعل لاجله فعل متناول لغيره نحو اعجبني التأديب وكرهت
التأديب لانه فعل لاجله فعل من الضرب والشتم وغيرهما فخرج ما قال
مذكور خرج عنه مثله لانه لم يفعل لاجله فعل مذكور مثاله ضربته تا
ديبا له فالتأديب ما فعل لاجله فعل مذكور وهو الضرب وكذلك قوله
قعدت جبنا فالجبن فعل لاجله فعل مذكور وهو القعود والمراد
بالفعل المذكور ههنا هو المصدر لا الفعل الاصطلاحي فان المصدر
مذكور ضمنا ههنا فالمفعول له علة غائية للفعل اى سبب حامل للفاعل
على الفعل والفعل قد يكون سببا للمفعول له في الخارج نحو ضربته تا
ديبا له وقد لا يكون نحو قعدت عن الحرب جبنا فان القعود ليس
سببا للجبن في الخارج ولهذا اورد مثالين قوله خلافا للزجاج
فانه عنده مصدر اى التأديب والجبن في المثالين المذكورين
مفعول له خلافا للزجاج فان التأديب عند الزجاج في قولنا ضربته
تاديبا له مصدر من غير لفظ الفعل وكانه قال ضربته ضربا او ادبته
تاديبا له وهو ضعيف لان المفهوم منه عند العرب العلية و

وعلى ماذكره الزجاج لم يفهم منه العلية فوله وشرط نصبه تقدير
اللام اى وشرط نصب المفعول له ان يكون اللام مقدرة غير
ملفوظة لان اللام لو كانت ملفوظة لكان مجرورا فلم يمكن
نصبه مع الجر ولو لم يمكن مقدرة لم يفهم منه العلية التى هى شرط
المفعول له فوله واعا يجوز حذفها اذا كان فعلا الفاعل الفعل
المعلل ومقارنا اى اعا يجوز حذف اللام عن المفعول له
عند حصول شرطين احدهما ان يكون المفعول له فعلا الفاعل
الفعل المعلل اى يكون فعلا الفاعل فعل علل هذا الفعل به فلما
كان الضرب فى المثال المذكور فعلا للمتكلم كذلك التاديب فعلا
للمتكلم لا يقال انه منقوض لقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان
خوفا مفعول له مع انه ليس فعلا الفاعل الفعل المعلل لانه
تعالى منزه عن الخوف والطمع لانا نقول لا نسلم انه مفعول
له بل انه حال عن مفعول يريكم سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير
المضاف اى ارادة خوفكم وطمعكم او كون الخوف بمعنى الاخافة
والطمع بمعنى الاطماع والثانى ان يكون المفعول له مقارنا
للفعل فى الوجود وذلك بان يكون التاديب مقارنا للضرب فلو
انتفى احدهما او كلاهما لم يجز حذف اللام مثلا لو لم يكن فعلا

لفاعل الفعل المعلل لم يجز حذف اللام سواء لم يكن فعلا نحو جئتك
للسمن او كان فعلا لكن لغير نحو جئتك لاكرامك اياى او لم يكن
مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامى لك امس او لم
يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يكن مقارنا للفعل في الوجود
نحو جئتك اليوم لاكرام لى امس لم يجز حذف اللام وانما اشترط
فى جواز حذف اللام شرطين مذكورين لمشابهة المصدر الذى هو
من لفظ الفعل من حيث كون كل واحد منهما متصفا بهذين الشرطين
فلما شابه المصدر تعدى الفعل اليه من غير اللام كما يتعدى الى المصدر ولا
نه اذا علم حصول هذين الشرطين علم انه علة حاملة للفاعل على الفعل
فلم يحتج الى اللام ويعلم من قولنا انما انه اذا لم يحصل الشرطين لم يجز
حذف اللام لانه ويعلم من قولنا يجوز انه يجوز اثبات اللام مع حصول
الشرطين لكن ينبغى ان يعلم ان اثبات اللام مع التنكير ضعيف
وقيل غير جايز لانه يشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه
نكرة كالحال والتمييز فينبغى ان يكون منصوبا لانه اكد المشابهة فاذا
دخل اللام عليه كان مجرورا ولقايل ان يقول ان الامر اد الاول
ليس بشرط لان المجيئين فى المثال المذكور منصوب مع انه ليس
فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه لا اختيار له فيه وجوابه انا لا نسلم

ذلك لان الحين فعل واثر لنفسه ومزاجه ولا يلزم من عدم اختيار
فاعله فيه ان لا يكون فعلا له لان الفعل قسمان اختياري و
طبيعي فان الثاني يتحقق ههنا **قوله** المفعول معه هو مذكور بعد
الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى قوله مذكور بعد الواو احتراز
به عن المذكور بعد الفاء وغيره نحو زيد فعمرو وقوله لمصاحبة معمول فعل
احتراز به عما لا يكون معمول فعل نحو زيد وعمرو اخوك او يكون معمول
فعل لكن لا لمصاحبة نحو جاءني زيد وعمرو قبله وبعده ولا ينتقض
الحد بمثل قولنا جاءني زيد وعمرو معه مع ان عمروا ليس بمفعول
معه لان المراد بالمصاحبة هي المصاحبة الحاصلة من الواو ويدل
عليه تقييده الواو بالمصاحبة وههنا ليس الواو للمصاحبة والا
لكان ذكر مع تكرارا وقوله لفظا او معنى تفصيل للفعل الناصب
للمفعول معه **قوله** فان كان الفعل لفظا الخ اعلم ان العامل للمفعول
معه لا يخ من ان يكون فعلا لفظا او فعلا تقديرا والمراد بالفعل
لفظا الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر
ونحوها والمراد بالفعل تقديرا غير ما ذكرنا مما يستنبط منه معنى الفعل
بمعنى ماخوذ
فان كان الفعل لفظا فلا يخ اما ان يجوز العطف او لا يجوز فان
جاز العطف جاز الوجهان العطف والنصب على ان يكون مفعولا معه

نحو جئت انا وزيد وزيدا بالرفع والنصب وانما جاز العطف ههنا
لتاكد الضمير المتصل بالمنفصل وفيه نظر لانه يشكل بمثل ضربت زيدا
وعمرو افانه جاز العطف مع انه لم يجز غيره لا يقال يراد بالجواز جواز
العطف وعدمه وههنا يجب العطف لانا نقول الجواز اعم من ذلك
والذى يدل عليه قوله عقيب ذلك وان كان فعلا معينا وجاز العطف
تعين العطف فانه اطلق الجواز على العطف مع انه واجب وفيه
من وجه اخر وهو انه لا يلزم من جواز العطف جواز الوجهين وانما
يجوز النصب ان اريد المصاحبة وهو ممنوع وجواز الاخير ان
الترديد فى عامل المذكور بعد الواو الى للمصاحبة وح لا شك انه
يجوز فيه الوجهان فان قيل انما حد المفعول معه لينصب اذا علم
فكيف يجوز فيه غير النصب والجواب الذى ذكره فى المفعول المطلق
والمفعول به والمفعول فيه لا يمكن ههنا لانه انما حد كل واحد منها
بعد ان علم ان قسما منه يرفع وهو الذى يقام مقام الفاعل فلما
انما جاز فيه غير النصب ببيانه ههنا كما بين فى غيره قبل ذكر الحد فلو
لا بيانه ههنا جزمنا ان جميع اقسامه منصوب لكن يلزم تماذ
كرته ومن ترديده فى الكتاب ان عمرو فى قولنا قام زيد وعمرو
ما لزيد وعمرو مفعول معه لكن فى جواز اطلاق هذا الاسم عليه نظر

والله

وان لم يجز العطف تعين النصب بان يكون مفعولا معه نحو جئت
وزيدا وانما لم يجز العطف ههنا لامتناع العطف على الضمير المرفوع
المتصل من غير تاكيد ولا فصل كما يجئ في بابه وان كان العامل فعلا
تقديرا فلا يخ من ان يجوز العطف ولا يجوز فان جاز العطف تعين
العطف لضعف العامل نحو ما لزيد وعمرو وان لم يجز العطف تعين
النصب للضرورة نحو مالك وزيدا وما شانك وعمروا وانما امتنع
العطف لانه يمتنع العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار و
لم يعد الجار ههنا واذا امتنع العطف تعين النصب بانه مفعول
معه بالفعل معنى لان التقدير ما تصنع وعمروا وانما اوردنا لين
ليعلم ان معنى الفعل موجود مع حرف الاستفهام والجار والمجرور
مع حرف الاستفهام والاسم قوله الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعو ل به
اى الحال ما يبين هيئة الفاعل نحو جاءني زيد راكبا او هيئة المفعول به
نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه او هيئة الفاعل والمفعول معا
نحو لقيت زيدا راكبين فخرج بالهيئة غير مبين الهيئة سواء كان
مبينا للذات كالتمييز او لم يكن وخرج باضافة الهيئة الى الفاعل او المفعو ل به
النعت نحو جاءني زيد الراكب ورايت زيدا الراكب لان الراكب مبين
هيئة زيد لا بالنظر الى كونه فاعلا او مفعولا به ونحو القهقرى في رجع

القهقرى لانه لا تبين هيئة الفاعل ولا المفعول به وانما قيد المفعول بقوله
به لان الحال لا تقع بيانا لسائر المفاعيل لكونها فضلة بالنسبة الى
المفعول به ولا يشكل بمثل جئت اناوزيدا راكبين مع ان زيدا ذو الحال
وهو مفعول معه لان مجئ الحال عنه من حيث انه فاعل معنى لا لانه مفعول
معه وانما قال ما يبين ولم يقل اسم يبين لان الحال قد يكون جملة والجملة
لا تكون اسما قوله لفظا او معنى اى الفاعل الذى يكون الحال حالا عنه
فاعل لفظا او فاعل معنى وكذلك المفعول الذى يكون الحال حالا عنه مفعول
لفظا او مفعول معنى مثال الفاعل والمفعول لفظا لخو ضربت زيدا
قائما فان قائما يحتمل ان يكون حالا من التاء فى ضربت وهو فاعل
لفظا ويحتمل ان يكون حالا من زيد وزيد مفعول لفظا ومثال الفاعل
معنى نحو زيد فى الدار قائما فان قائما حال من زيد وهو ليس بفاعل
لفظا لانه مبتداء لكنه فاعل معنى لانه فاعل حصل او حاصل الذى هو
محذوف ومن حيث المعنى ومثال المفعول معنى قوله هذا زيد قائما
فقائما حال عن زيد وهو مفعول معنى تقديره انبه عليه او اشير اليه
قائما ومنه قوله تعالى هذا بعلى شيخا فشيخا حال من بعلى وهو مفعول
معنى تقديره انبه على بعلى او اشير الى بعلى شيخا ولقائل ان يقول
المثالان الاخيران غير مطابقين للمقصود لان زيدا البتة

الحال

والا

والالزم اختلاف العامل في الحال وصاحبها لان العامل في زيد هو
الابتداء وفي الحال معنى الفعل الذي في الدار في المثال الاول ومعنى التنبيه
او الاشارة في المثال الثاني وهو غير جايز في كلامهم واذا كان كذلك
كان ذو الحال في المثال الاول الضمير المستكن في الظرف وفي المثال الثاني
الضمير الذي في اشير اليه او انبه عليه ويمكن ان يجاب عنه بان اطلاق
ذي الحال على زيد بطريق المجاز تسمية للشئ باسم العايد اليه وانما
اطلق ذو الحال عليه لكون الضمير العايد غير ملفوظ فاطلق عليه لكونه اياه في
المعنى قوله وعاملها الفعل او شبهه اي ومعناه ان عامل الحال اما فعل
نحو ضربت زيدا قايما واما شبه الفعل وهو الصفات المشتقة من الفعل
والمصادر واسماء الافعال نحو زيد ضارب عمرا قايما واما معنى فعل
وهو الذي استنبط منه معنى الفعل كحرف التنبيه والاسماء الاشارة والظرف
والتمني والترجي وغيرك نحو في الدار زيد قايما وهذا زيد قايما قوله وشرطها
ان تكون نكرة اي وشرط الحال ان يكون نكرة لعدم الاحتياج الى تعريفها قوله وصاحبها معرفة اي وصاحب الحال ان يكون معرفة غالبا
لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة وانما قال غالبا لجواز وقوع
صاحب الحال نكرة كما يجيء اعلم ان صاحبها مرفوع وليس بمجرور لعطفه
على الهاء في شرطها لان تكون صاحب الحال معرفة ليس شرط قوله

وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه مسئول هذا جواب عن سؤال
مقدر وهو ان يقال انتم قلتم شرط الحال ان يكون نكرة والعراك في قولهم
ارسلها العراك حال مع كونه معرفة وكذلك وحده حال مع كونه معرفة
وجوابه ان نقول لما دل الدليل على عدم جواز وقوع الحال معرفة اخذنا
هذا الى تأويل وتاويله ان العراك مصدر عن حال وهو محذوف وتقديره
ارسلها تعترك العراك ومررت به ينفرد وحده فلما حذف الفعل
قيل ان العراك ووحده حال على سبيل المجاز تسمية للمعمول باسم العامل
او نقول انه مصدر واقع موقع الحال النكرة اى ارسلها معتركة ومررت به
منفردا قوله فان كان صاحبها نكرة وجب تقديم الحال اى وان كان صاحبها
نكرة وجب تقديم الحال على صاحبها نحو جاءني راكبا رجل لانه اخر لالتبس
بالصفة في مثل قولنا ضربت رجلا مجردا عن ثيابه فقدم في سائر الموا
ضع وان لم يلتبس لاطراد الباب قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلا
ف الظرف اى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي فلا يقال زيدا قائما في الدار
لضعف العامل بخلاف الظرف اى ويجوز تقديمه على العامل المعنوي نحو قولهم
اكل يوم لك ثوب فثوب مبتدأ ولك الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبره
واكل يوم منصوب على الظرف والعامل فيه معنى الفعل وهو لك واغا
جاز تقديم الظرف على العامل المعنوي لجواز الاتساع والظرف وبما
يتسع

في غير

فی غیرہا وانما احتاج الی ذکر جواز تقدیم الظرف علی العامل المعنوی لوجود
مشابہۃ بین الحال والظرف لدلالۃ الحال علی الزمان کالظرف ولکونہما
فضلۃ فی الکلام مع اختلافہما فی ہذا الحکم ویعلم منہ جواز تقدیم الحال
علی العامل الفعل المشبہہ لکن اذا لم یکن مانع اما اذا کان مانع فلا یتقدم
علیہ اما الفعل فبان دخل علیہ ان او ما المصدریتان واما مشابہۃ فبان
کان مصدرًا او اسم الفاعل والمفعول المعرفتین بلام التعریف
والصفۃ المشبہۃ لانہا بمنزلۃ الموصولات فلا یتقدم ما فی حیزہا
علیہا لضعف الصفۃ المشبہۃ فی العمل ہذا اذا کان الحال بغیر الواو
واما اذا کان بالواو فلا یتقدم علی العامل فعلًا کان او غیرہ مراعاۃً
لباب الاول وہو العطف کما روعی فی المفعول معہ قول ولا علی المجرور
فی الاصح ای ولا یتقدم الحال علی صاحب الحال المجرور علی المنصوب الاصح
فلا یقال مر زید راکبۃً بہند لان الحال تابع لصاحب الحال والتابع
لا یقع الا حیث یصح وقوع المتبوع والمجرور لا یتقدم علی الجار فکذلک
الحال لا یتقدم علیہ انما قال علی الاصح لان الکوفیین جوزوا تقدیم
الحال علی ذی الحال المجرور قول وکل ما دل علی ہیئۃ الخ ای کل ما
دل علی ہیئۃ وصفۃ جاز وقوعہ حالًا سواء کان مشتقًا او لم یکن
نحو ہذا بسرًا اطیب منہ رطبًا ای ہذا حال کونہ بسرًا اطیب منہ

حال كونه رطبا فالبسر والرطب حالان مع انهما ليا بمشتقين لكونهما
دالين على الهيئة والصفة والعامل في رطبا هو اطيب بالاتفاق وفي
بسرا خلاف فقال ابو علي الفارسي هو هذا اي اسم الاشارة او حرف
التنبيه لانحصار العامل في هذا او اسم التفضيل وامتناع تقديم معمول
اسم التفضيل عليه لضعفه في العمل وقال مصنف الكتاب هو اطيب ويجوز
عمل افعل التفضيل فما قبله لجواز قولهم تمرة خلي بسرا اطيب منه رطبا
مع ان العامل في بسرا هو افعل التفضيل بالاتفاق قوله ويكون جملة خبرية
اي ويكون الحال جملة خبرية كما يكون مفردا لان الحال خبر عن ذي الحال
بالحقيقة فكما ان الاخبار عن الشيء بالمفرد يجوز فكذلك بالجملة يجوز وانما
قال جملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب لان الحال خبر فيجب ان يكون
محتملة للصدق والكذب ولا بد ان يكون في هذه الجملة رابطة تربطها
الى صاحبها وهي الضمير او الواو قوله فالاسمية بالواو اي الجملة
التي تقع حالا اما ان تكون اسمية او فعلية والفعلية اما ان تكون
فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ما
منفيا فهذه خمس جمل فالاولى عنى الاسمية بالواو والضمير نحو جاني
زيد وغلامه راكب فغلامه راكب جملة اسمية حال مع الواو والضمير
بالواو وحده نحو جئتك والشمس طالعة او بالضمير وحده على ضعف

لعدم

لعدم العلم في اول الامر بكونها حالا بخلاف الاولين لوجود الواو في
اولهما نحو كلمته فوه الى في فقولنا فوه الى في حال مع الضمير وحده
والثاني وهو ان يكون فعلها مضارعا مثبتا بالضمير وحده لمشا
بهته
اسم الفاعل وامتناع الواو في اسم الفاعل نحو جاءني زيد يركب فيركب
مع الفاعل حال مع الضمير وحده وهو مستتر في يركب واما الباقية وهي التي
فعلها مضارع منفي او ماض مثبت او منفي فبالواو والضمير نحو جاءني
زيد وما يركب وجاءني زيد وقد ركب وما ركب بالواو وحده نحو جاءني
زيد وما تطلع الشمس وقد طلعت الشمس وما طلعت الشمس او
بالضمير وحده نحو جاءني زيد ما يركب وجاءني زيد قد ركب وجاءني زيد ما
ركب قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اي لا بد
من قد اما ظاهرة او مقدرة اذا وقع الفعل الماضي حالا وذلك لان الماضي يدل
على الانقضاء والحال تدل على عدم الانقضاء فلا بد من قد لتقريب الماضي من
الحال ومثال قد الظاهرة جاءني زيد قد ركب ومثال قد المقدرة قوله تع
اوجاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم وانما قدر الماضي المثبت
لانه لو كان منفيا لم يجب قد ظاهرة ولا مقدرة لعدم الاحتياج اليها
لانه اذا انتفى الفعل الماضي استمر ذلك النفي الى الحال بحكم الاستصحاب
فلم يحتج الى قد بخلاف الثبوت فانه يحتاج في استمراره الى فاعل ومنبه

قوله ويجوز حذف عامل الحال كقولك للمسافر راشدا مهديا اى وجوز حذف
عامل الحال اذا دل عليه قرينة كما جاز حذف عوامل سائر الاشياء ومثاله
قولك للمسافر راشدا مهديا اى اذهب راشدا مهديا قوله ويجب فى المؤكدة
اى ويجب حذف العامل فى الحال المؤكدة والحال المؤكدة هى التى لا ينفك
ذو الحال عنها ما دام موجودا غالبا والمنتقلة بخلاف ذلك فمثال الاول
زيد ابوك عطوفا فان الاب لا ينفك عن العطف ما دام موجودا غالبا
وانما وجب حذف عامله لان الاب يشعر بالعطف وباثبات العطف له
فاستغنى به عن التصريح بالعامل الذى هو اثبته او احقه او اثبت او احق
فحذف عاملها ولم يستعمل فهذه الحال حال عن المفعول او عن الفاعل
قوله وشرطها ان تكون مقررة ونابعة لمضمون جملة اسمية اى
شرط هذه الحال ان تكون تاكيدا او مقررة ونابعة لمضمون جملة اسمية
لانها لو كانت تاكيدا ومقررة لمضمون جملة فعلية لم يكن فعلها واجب
الحذف لكنه يجب حذفه قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن
ذات مذكورة اى اعلم ان التمييز هو الاسم النكرة الذى يرفع الابهام المستقر
عن ذات مذكورة او مقدرة فقوله ما يرفع الابهام احترز به عما لا
يرفع الابهام فانه لا يكون تمييزا وقوله المستقر احترز عما يرفع
الابهام الغير المستقر كالصفة نحو اربت عينا جارية فان الجارية

ترفع

وقد يجئ عند بعضهم تاكيدا لمضمون جملة فعلية كقولك مدبرا ادبر

ترفع الابهام عن العين لكن ذلك الابهام غير مستقر في العين لا
ن العين في الاصل لم توضع مبهمة بل حصل الابهام عند الاستعمال
بالنسبة الى المخاطب وقوله عن ذات احترز به عما يرفع الابهام
المستقر عن الصفة نحو الحال كقولنا جاء زيد راكبا فان راكبا
يرفع الابهام المستقر عن صفة وهيئة لا عن الذات لان زيدا لا
ابهام فيه حتى يحتاج الى صفة المجيء وقوله مذكورة او مقدرة تفصيل لتلك
الذات ولا يرد عليه النقض بصفات الله تعالى المبهمة نحو مررت
برجل هذا الرجل لوجوب كونها معرفة ووجوب كون التمييز نكرة قوله
فالاول عن مفرد مقدار غالبا الى آخره اى التمييز الذى يرفع الابهام
المستقر عن ذات مذكورة هو التمييز عن المفرد والمراد بالمفرد ههنا
ما يرفع التمييز الابهام عن نفسه سواء تم بالتنوين او بالنون او
بالاضافة وهو ههنا مقابل النسبة وذلك المفرد اما مقدار او
غير مقدار والمقدار هو الغالب اما فى عدد نحو عشرين درهما
وخمسة عشر درهما وسيأتى تمييز الاعداد فى باب العدد واما غير
فى غير العدد وغير العدد اما موزون نحو ما فى السماء قدر راحة
سحابا واما موزون نحو رطل زبدا ومنوان سمنا واما
محمل لهما نحو على التمرة مثلها زبدا واما مكيل نحو قفيزان برا

قوله فيفرد ان كان جنسا اى فيفرد التمييز حال التثنية والجمع ايكان
التمييز جنسا والمراد من الجنس ما يطلق اسمه على القليل والكثير
نحو الزيت والماء والحل وغير ذلك نحو تقول عندى رطل زيتا وطلا ن
زيتا وارطال زيتا وانما يفرد لعدم احتياجه الى التثنية والجمع لو
قوع الجنس على القليل والكثير الا ان يقصد الانواع المختلفة فيطا بق
التمييز ما قصد لعدم دلالته عليها ح فتقول عندى رطل زيتا وطلا ن
زيتين وارطال زيوتا وان لم يكن جنسا يجمع ان كان المراد
بالتمييز جمعا فيقال عندى قنطارا ثوبا وعندى بيت كتبا قوله ثم
ان كان بتنوين او بنون التثنية الخ اى ان كان الاسم المفرد الذى
تميز ثم بالتنوين او بنون التثنية جازت اضافة ذلك الاسم الى
ذلك التمييز وجاز ترك اضافته اليه تقول عندى رطل زيت ور
طلا زيتا وقفيزا برا وقفيزا برّ بالاضافة وترك الاضافة وان
لم يتم بالتنوين ونون التثنية بل يتم بشئ آخر لم يجز الاضافة وذلك
الشئ اما شبيه نون الجمع نحو عشرون درهما واما الاضافة نحو مثلها
زيدا وانما لم يجز الاضافة فى عشرين درهما لانه لو اضيف مع
حذف النون لم يجز لان هذا النون من نفس الكلمة وما هو من
نفس الكلمة لا يحذف للاضافة ولو اضيف مع النون لم يجز

لان

لان هذه النون شبيهة بنون الجمع ولا يضاف الجمع مع ثبوت
النون فكذلك لا يثبت ما هو شبيهه فاذا لم يضف مثل عشرين
واخواته الى التمييز وفي التعليل المذكور نظر لانه لو كان صحيحا
لم يجز اضافته الى غير المميز لكنه جايز بالاجماع نحو عشريك وعشري
رمضان والصواب ان يقال في تعليله انه يضاف الى غير المميز
كما رايت فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس ولم ينعكس الامر
دفعا لتوهم اضافة الشيء الى نفسه لان العدد هو المميز في المعنى فلو
اضيف اليه لتوهم انه اضيف الى نفسه وانما لم يجز اضافة مثلها
الى زيدا لانه مضاف مرة فامتنع اضافته مرة اخرى **قوله** وعن
غير مقدار عطف على مفرد اي التمييز الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة
اما تمييز عن مفرد مقدار واما تمييز عن مفرد غير مقدار ومثال المفرد
المقدار ما مر ومثال المفرد الغير المقدار خاتم حديدا او فضة ويجوز
الاضافة ههنا وتركها لكن الاضافة اكثر على الاصل واليه اشا
ر المص رح بقوله والخفض اكثر **قوله** والثاني عن نسبة في جملة
او ما ضاهاها اي التمييز عن ذات مقدرة وهو التمييز عن ذات
مقدرة في نسبة في جملة نحو طاب زيد نفسا او فيما شابه الجملة
نحو زيد طيب ابا وابوه ودارا وعلما او في نسبة في اضافة نحو

اعجبني طيب زيد ابا وابوة وعلما ودارا ولله دره فارسا فالنفس
في قولنا طاب زيد نفسا يرفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة
لا عن ذات مذكورة لانه ليس في زيد ابهام بل في ذات اسند اليه
الطيب لجواز ان يسند الى زيد ظاهرا وان كان مسندا الى ذات
اخرى حقيقة او في ذات هي بسبب نسبة الطيب اليه فيذكر تلك الذات
لرفع الابهام المستقر **قوله** او ما ضاهاها اي ما شابه الجملة
وما ضاهاها فعل ماض من المضاهات وهي المشابهة والمشابهة
بالجملة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع فاعلها
قوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اي الثاني عن ذات
مقدرة في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيب زيد ابا وابوة ودارا
وعلما والمثال الاول عبارة عنه او عن متعلقه والثاني اضافة
بينه وبين غيره متعلق به تعلق النسبة باحد المنتسبين الى الآخر
والثالث متعلق به تعلق المملوك بالمالك والرابع متعلق به
تعلق الوصف بالموصوف **قوله** ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب
عنه الى آخره ان كان التمييز اسما صالحا لان يرجع الى من انتصب عنه
والى متعلقه جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه احتمل
هذا واحتمل ذلك نحو طاب زيد ابا فالاب جاز ان يكون نفس زيد

وجاز

وجاز ان يكون من ولد زيدا وخو طاب زيد ابوة فالابوة
جاز ان يكون المراد بها ابوة زيد وابوة من ولده وان لم يكن صالحا
لذلك تعين ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه والا امتنع ان
يكون التمييز عنه نحو طاب زيد علما ودارا فالعلم والدار لا يصلح
الا بجهة واحدة وهي كونه متعلق ما انتصب عنه هذا ما فهمته من
شرح المصنف هذا الموضع وفيه نظر لانه يلزم ان يكون الشرط والجزاء
واحدا وهو غير مفيد ولانه لا يلزم من انتفاء صحة المجموع المذكور
ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه لجواز ان يكون لما انتصب عنه
كقولنا طاب زيد نفسا ولان النص غير مساعد لهذا الشرح و
ان حملناه على مقتضى النصل شكل بمثل طاب زيد نفسا فان
نفسا يصح جعله لما انتصب عنه مع امتناع جعله لمتعلقه وبالجملة لا
يخ الظلام ههنا عن تعسف قوله فيطابق فيهما اى يطابق التمييز
في الصورتين اعني ما انتصب عنه ومتعلق ما انتصب عنه وقوله
ما قصدا ان قصد مفردا فرد التمييز وان قصد مثنى ثنى التمييز
وان قصد جمع جمع التمييز في الصورتين فنقول اذا كان التمييز عين
ما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا والدان ابوين والزيدون

اباءً وكذلك تقول اذا كان التمييز متعلق ما انتصب
نحو طاب زيدا ابًا فاذا اردت ابًا له فقط وطاب زيد ابوين
اذا اردت ابًا وجدًا او ابًا وامًا وطاب زيد اباءً اذا اردت
ابًا وامًا واجدادًا له قوله الا ان يكون جنسًا اى يطابق التمييز
فى الصورتين ما قصد الا اذا كان التمييز جنسًا فانه لم يطابق
ح كالعلم والابوة فانك اذا اردت العلم من حيث هو علم لا
يطابق فكذلك اذا اردت الابوة من حيث هما ابوة لا يثنى ولا
يجمع الا ان يقصد الانواع المختلفة فح يثنى ان كان المراد مثنى
ويجمع ان كان جمعًا فيقال طاب زيد علمين ان كان المراد انه
طاب بسبب علمين مختلفين وطاب زيد علومًا ان كان ا
المراد انه بسبب علوم كثيرة ولقائل ان يقول فى عبارة الكتاب
نظر لان قوله الا ان يكون جنسًا مستثنى من قوله فيطابق فيهما
ما قصد والاستثناء الثانى استثناء من الاستثناء الاول
فيكون معناه فيطابق التمييز فى الصورتين ما قصد الا ان
يكون التمييز جنسًا فانه لا يطابق ما قصد الا ان يقصد به الا
نواع فانه يطابق ما قصد وفساده ظاهر لان الاستثناء الاول

يقتضى

يقتضى عدم مطابقة التمييز لما قصد في الجنس والاستثناء
الثاني يقتضى مطابقة التمييز لما قصد في الجنس وجوابه انا لا نسلم
استحالة فان الاول يقتضى عدم مطابقة التمييز لما قصد من
التثنية والجمع في الجنس اذا لم يقصد الانواع المختلفة والثاني
يقتضى مطابقة لما قصد من التثنية والجمع اذا قصد الانواع المختلفة
فان قيل لم يمكن قصد التثنية والجمع في الجنس الا مع قصد الانوا
ع
المختلفة فيلزم المحذور قلنا لا نسلم ذلك لتكثر احاد نوع
من جنس واحد فيجوز ان يقصد اثنان او ثلثة من احاد ذلك
النوع مع انه لا يثنى ولا يجمع وح لم يطابق التمييز ما قصد فان
قيل علام لم يطابق التمييز ما قصد من افراد نوع واحد من
جنس واحد كما يطابق ما قصد من انواع جنس واحد قلنا
لاتحاد افراد النوع الواحد في الحقيقة واختلافها في العوارض
والمشخصات واختلاف انواع الجنس الواحد في الحقايق
والماهيات فجاز اطلاق الجنس مفردا على افراد نوع واحد
اذا قصدت لاتحادها في الحقيقة ولم يجز اطلاق الجنس مفردا
على انواع جنس واحد اذا قصدت لاختلافها بالحقايق
قوله وان كان صفة اى ان كان التمييز صفة كان التمييز

عين ما انتصب عنه ومطابقا له لكونه اياه في المعنى فيقال طاب
زيد فارسا وطاب الزيدون فوارس
وكذلك تقول لله درة فارسا ودرعا فارسين ودرهم
فوارس واذا كان التمييز صفة احتملت تلك الصفة ان تكون
حالا كما في المثال المذكور لكن التمييز اوغل من الحال لان المراد
منه دعاه له مطلقا سواء كان فارسا او غيره وبهذا يفهم منه
اذا كان تمييزا دون ان يكون حالا والفرق بين التمييز في
قولهم لله درة فارسا وبين قولهم مثلها زيدا ان الفارس
يرفع الابهام عن نسبة الدر الى الضمير لا عن نفس الدر فان
الزيد يرفع الابهام من نفس المثل اذ لا ابهام في اضافة
المثل الى الضمير بل في نفس المثل قوله ولا يتقدم التمييز
ش لا يتقدم التمييز على العامل مطلقا سواء كان العامل فعلا
او غير فعل لانه ان كان غير فعل كان ضعيف العمل فلا يكون
له قوة يعمل معها مؤخرا او ان كان فعلا فلان التمييز في المعنى
فاعل كما لا يتقدم الفاعل على الفعل لا يتقدم هو ايضا عليه
وانما قلنا انه فاعل في المعنى لان اصل قولنا طاب زيد نفسا
طاب نفس زيد واصل تصبب زيد عرقا تصبب عرق زيد

الا

الآية عدل عنه الى قولنا طاب زيد نفسا وطاب به عرقا للتاكيد
والمبالغة لان ذكر الشئ مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب لتاكيد و
المبالغة واما مثل قولنا فجرنا الارض عيونا فحمل عليه اطرادا
للباب قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل التمييز لا يتقدم على العامل
اذا لم يكن فعلا بالاتفاق اما اذا كان فعلا فالاصح ان لا يتقدم عليه
كما ذكرنا من قبل خلافا للمازني والمبرد فانهما اجازا تقديم التمييز على
العامل الفعل متمسكين بقول الشاعر انهر ابني بالفراق حبيبها وما
كاد نفسا بالفراق تطيب والجواب عنه ان الرواية ممنوعة بل الرواية
هكذا وما كاد نفسي بالفراق تطيب قوله والمستثنى متصل ومنقطع الخ
ان المستثنى على ضربين احدهما مستثنى متصل والآخر مستثنى منقطع
فالمستثنى المتصل هو الذي اخرج بالا او احدى اخواتها عما قبله تعدد و
كثرة لفظا نحو جاءني الرجال الا زيدا فزيد خرج عن متعدد لفظا لان
الرجال جمع رجل وتقديرا نحو جاءني القوم الا زيدا فزيد خرج عن
القوم وهو متعدد تقديرا لانه موضوع لافراد كثيرين لا لفظا لانه
ليس بجمع لفظا بل مفرد اللفظ وفيه نظر لان المستثنى منه لا تعدد
فيه لفظا بل معنى والحق ان يقال معناه ان المستثنى هو المخرج
عن متعدد ملفوظ نحو جاءني القوم الا زيدا او عن متعدد مقدر

نحو ما ضربت الا زيدا او يكون معناه ان المستثنى هو المخرج لفظا
عن متعدد نحو جاءني القوم الا زيدا او المخرج عن متعدد تقديرا نحو
جاءني زيد ليس الا واتى قال بالا واخواتها ليخرج عنه المخرج عن
متعدد بالصفة نحو اكرم بني تميم العلماء فان الجهال مخرجة عنهم و
المخرج عنه بالبدل كقوله تع ولله على الناس حج البيت من استطاع
اليه سبيلا وبالشرط نحو اكرم القوم ان دخلوا الدار وبالجملة
لئلا يدخل في الحد المخرج بغير الا واخواتها فانه لا يسمى مستثنى و
اخوات الا هي غير وخلا وعدا وما خلا وليس ولا يكون وسوى و
سواء قوله والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اى المستثنى المنقطع
هو الذي ذكر بعد الا او احدى اخواتها ولم يكن مخرجا نحو جاءني القوم
الا حمارا فالحمار هو المذكور بعد الا غير مخرج عن القوم لعدم
تناول القوم اياه قوله وهو منصوب الخ اى المستثنى منصوب
اعلم ان هذا الكلام شروع في بيان ان المستثنى في اى صورة
واجب النصب وفي اى موضع جايز النصب وفي اى موضع
مخفوض فابتدا في الصورة الاولى عنى واجب النصب وعين في
مواضع احدها ان يكون المستثنى بعد الا التي لغير الصفة في
كلام موجب والمراد بالموجب ان لا يكون نفيا ولا نهيا ولا

ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا وانما قبح الا بغير الصفة
لان الا لو كانت للصفة لم يجب النصب بل يكون المستثنى بعدها
تابعا لما قبلها كقولنا لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فالله
بعد الا التي هي لصفة اي آلهة غير الله فالرفع بالتبعية على الصفة
وانما يجب النصب ههنا لامتناع البدل وامتناع حمل الا على الصفة
اما الاول فلاقتضاء البدل فساد المعنى لان المبدل منه في حكم الساقط
فتكون تقدير قولنا جاءني القوم الا زيدا هو جاءني الا زيد ويلزم
منه مجيء جميع العالم البه الا زيد وهو ظاهر الفساد واما الثاني فلانه
انما يحمل الا على الصفة اذا امتنع الاستثناء وههنا لا يمتنع ذلك
وانما قال في كلام موجب لانه لو كان في كلام غير موجب لم
يجب النصب نحو ما جاءني القوم الا زيدا فزيد يجوز رفعه على
البدل من القوم ونصبه على الاستثناء والثاني من المواضع التي
يجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى
منه نحو قولهم ما لي الا آل محمد شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعبا
قال احمد مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو شيعة وكذلك
مشعب الحق مستثنى مقدم على المستثنى منه لانه لم يصلح ان
يكون بدلا ولا صفة لامتناع تقدم البدل المبدل منه والصفة

الصفة على الموصوف واشارة الى هذا القسم بقوله او مقدما على
المستثنى منه والثالث من المواضع التي وجب نصب المستثنى
فيها ان يكون المستثنى منقطعا عند الاكثرين نحو ما جاءني
القوم الا حمارا وانما وجب نصبه لانه امتنع البدل لامتناع
كونه احدا الابدال الاربعة اما امتناع الثلثة الاول فظاهر
واما امتناع بدل الغلط فلصدوره عن قصد وارادة وعدم
كون بدل الغلط كذلك ولامتناع كونه صفة لعدم الفائدة في
الصفة ههنا ولانه لا يجوز الصفة الا اذا تعذر الاستثناء
ولم يتعذر ههنا وانما قال في الاكثر لجواز البدل عند بعضهم
كقوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس فا
ليعافير والعيس مستثنى منقطع بعد الا مع رفعه بالبدل والجواب
عنه عند الاولين ان المراد بالانيس هو ما يوانس ويلازم
المكان فهو اعم من الانسان فاليعافير والعيس بدل عن الانيس
بدل البعض من الكل والرابع من المواضع التي وجب نصب المستثنى
فيها ان يكون المستثنى بعد خلا وعدا عند الاكثرين تقول
جاءني القوم عدا زيدا وخلا زيدا اي عدا بعضهم زيدا و
خلا بعضهم زيدا وانما وجب النصب لانه مفعول به ووجب نصب المفعول

وانما قال

وانما قال في الاكثر لانهما حرفا جر عند بعضهم فيكون ما بعدهما مخفوضا

والخامس من المواضع التي وجب نصب المستثنى منه ان يكون

المستثنى بعد ما خلا وما عدا وليس ولا يكون وانما وجب

نصبه بعد ما خلا وما عدا الان ما مصدرية لانها دخلت الا الفعل فوجب

ان يكون خلا وعدا بعد ما فعلين وفاعلهما مضمر والمستثنى بعدهما

مفعول به فوجب نصبه تقول جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا

اي ما خلا بعضهم زيدا اي ما عدا بعضهم زيدا اي جاءني القوم خلوّ

بعضهم زيدا فهو مصدر في موضع الحال اي حاليا بعضهم زيدا

وانما وجب نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون لانهما فعلان

ناقصان اسمهما مضمر فيهما والمستثنى بعدهما خبرهما ويجب

نصب خبرهما فوجب النصب تقول جاءني القوم ليس زيدا

او لا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا

قوله ويجوز فيه النصب ويختار البدل اي ويجوز نصب المستثنى

ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا في كلام غير موجب بشرط

ان يكون المستثنى منه مذكورا نحو ما جاءني القوم الا زيدا او الا

زيد برفعه ونصبه فالرفع على البدل والنصب على الاستثناء لكن

البدل اولى من النصب لان البدل لا تكلف فيه والنصب فيه تكلف
وهو تشبيهه بالمفعول به وانما قال في كلام غير موجب لانه لو كان
في كلام موجب لم يجز البدل كما مر في مواضع وجوب النصب وانما
قال وذكر المستثنى منه لانه لو لم يكن المستثنى منه مذكورا من
هذا الباب بل اعرابه على حسب العوامل كما يجئ ومثال ما يجوز النصب
ويختار البدل قولك ما فعلوه الا قليل الا قليلا برفع القليل على
البدل من واو فعلوه ونصبه على الاستثناء قوله ويعرب على حسب
العوامل الخ اى ويعرب المستثنى على حسب مقتضى العوامل اذا كان
المستثنى منه غير مذكور وانما يجوز عدم ذكر المستثنى منه في كلام
غير موجب لصحة المعنى ولم يجز في الموجب لعدم صحة المعنى مثاله
ما ضربني الا زيد فان اقتضى العامل المتقدم الفاعل يرفع ما بعد الا
بان يكون فاعلا له نحو ما جاءني الا زيد وان اقتضى العامل
المفعول به فينصب لكونه مفعولا به نحو ما ضربت الا زيدا وان
اقتضى العامل المصدر ينصب لكونه مصدرا له نحو ما ضربت الا ضربة
وكذلك في سائر الاشياء ويسمى مفرغا قوله الآن يستفهم
المعنى الاستثناء من قوله وهو في غير الموجب اى عدم ذكر المستثنى منه

انما هو فی غیر الموجب الآن سیقیم المعنی فانه یجوز عدم ذکر المستثنی
منه فی الاثبات ایضا نحو قولک قرأت الا یوم الجمعة لجواز ان تقرأ
کل یوم الا یوم الجمعة قوله ومن ثم لم یجز ما زال زید الا عالما ای ومن
اجل انه لا یجوز عدم ذکر المستثنی منه فی الموجب لم یجز ان یقال ما زال
زید الا عالما لان زال للنفی وما للنفی فیکون ما زال للاثبات
لان النفی اذا دخل علی النفی فاد الاثبات فمعناه ثبت زید الا
عالما وهو غیر جایز لما مر قوله واذا تعذر البدل علی اللفظ ابدل
علی الموضع اه ای اذا تعذر ابدال المستثنی من لفظ المستثنی منه
حیث جاز الابدال تعین البدل من موضع المستثنی منه نحو ما جا
نی من احد الا زید فانه یجوز نصب زید علی الاستثناء ویجوز رفعه علی
البدل من موضع احد لکن لا من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظ
احد لکان من مقدرا بعد الا فیه لان البدل بتکریر العامل فیکون
تقدیره جانی من زید فیلزم زیادة من فی الاثبات وهو غیر جایز
عند سیبویه واشار بقوله لان من لا یزاد بعد الاثبات و
اذا بطل ابداله عن لفظ احد تعین ابداله عن محل احد لان محل رفع
بانه فاعل ما جانی ومن زایدة لتاکید النفی وکذلک لا احد فیها الا
عمرو فان عمرو الا یجوز ابداله من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظه لزم

تقدير لما عاملة بعد الا وهو غير جايز وكذلك ما زيد شيئا الا شيئا
فالشئ الثانى لا يجوز ابداله من شئ الاول لانه لو ابدل من لفظه
لزم تقدير ما عاملة بعد الا وهو غير جايز لان ما ولا لا تقدران
عاملتين بعد الا لان نفيهما فد انتقض بالا فاذا بطل عملها
لانهما انما تعملان لاجل النفى ولانهما انما تعملان لاجل مشا
بهتهما ليس من حيث النفى فاذا انتقض النفى بطل المشابهة
ليس بطل عملها قوله بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا اى
لا يجوز ان يقال ما زيد شيئا الا شيئا بخلاف ليس زيد شيئا
الا شيئا فانه جاز ههنا لان ليس انما يعمل لاجل الفعلية لا
لاجل النفى واذا كان كذلك لم يكن اثر النقض معنى النفى مع بقاء
الامر الذى يعمل ليس بسببه وهو الفعلية فهى فى قوله العاملة هى عايد
الى ليس والضمير فى قوله لاجل يعود الى الامر او الالف واللام التى
فى العاملة وهو الصحيح قوله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما اى
ومن اجل ان عمل ما لاجل النفى وعمل ليس لاجل الفعلية لا
جل النفى جاز ان يقال ليس زيد الا قائما لبقاء الفعلية التى
تعمل ليس لاجلها مع بطلان النفى وامتنع ان يقال ما زيد
الا قائما لبطلان النفى الذى لاجله تعمل ما قوله ومخفوض بعد غير

وسوى وسواء الخ اى المستثنى مجرور بعد غير وسوى بكسر السين
وضمها وسواء بكسر السين وفتحها وحاشا تقول جاءنى القوم
غير زيد وسوى زيد وسواء زيد وحاشا زيد لان المستثنى بعد
غير وسوى وسواء مضاف اليه والمضاف اليه مجرور فوجب جره
بعدها وان المستثنى بعد حاشا مجرور بحاشا لانه حرف جر
وانما قال فى الاكثر لان حاشا حرف جر عند اكثر النحاة فيكون
ما بعدها مجرورا عند الاكثرين وفعل عند بعضهم واذا كان فعلا
لم يكن ما بعدها محفوظا بل منصوبا بانه مفعول به فاعله مضمر كما ذكر نا
فى عدا وخلا قوله واعراب غير كاعراب المستثنى بالا عند التفصيل
اى واعراب غير اذا استعمل للاستثناء مثل اعراب الكلام المستثنى با
لا عند التفصيل اى كما ان المستثنى بالا غير الصفة اذا كان فى كلام
موجب لم يجز الا النصب فكذا ههنا لم يجز الا النصب تقول جاءنى
القوم غير زيد بالنصب فقط فكما انه اذا تقدم المستثنى بالا على المستثنى
منه وجب النصب وكذلك ههنا تقول ما جاءنى غير زيد القوم
بنصب غير فقط فكما انه اذا كان المستثنى بالا منقطعا وجب النصب
كذلك ههنا تقول ما جاءنى القوم غير حمار وكما ان المستثنى
بالا اذا كان فى كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور جاز النصب

والبدل فكذلك ههنا تقول ما جاءني القوم غيرَ زيد بالنصب على
الاستثناء والرفع على البدل واذا لم يكن المستثنى منه مذكورا لم
يجز الاعراب الذي يقتضيه العامل فتقول ما جاءني غير زيد
وما ضربت غيرَ زيد وما ضربت زيدا غيرَ ضربة وما ضربت زيدا
غيرَ يوم الجمعة قوله وغير صفة حملت على الا اعلم ان اصل غير ان
يكون صفة لجواز وقوعه صفة في جميع مواضع كونه للاستثناء
وعدم جواز الاستثناء في بعض مواضعه نحو جاءني رجل غير عاقل
الا انها تحمل على الا في الاستثناء كما ذكرنا واصل الا ان يكون
للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا واصل الحرف ان لا يكون صفة
الا انها تحمل على غير في الصفة وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير
محصور لتعذر الاستثناء ح واغا قال تابعة لجمع لانها لو كانت
تابعة لمفرد منفي لم يتعذر الاستثناء ح لان النكرة في موضع النفي
للعموم فيتناول المستثنى فيصح الاستثناء نحو ما جاءني احد الا
زيدا واغا قال منكور لانها لو كانت تابعة لجمع معرف بلام لم
يتعذر الاستثناء نحو جاءني الرجال الا زيدا لانه ح للاستغراف
والعموم واغا قال غير محصور لانها لو كانت تابعة لجمع منكور
محصور لم يتعذر الاستثناء نحو لفلان علي عشرة الا واحد

ولقائل ان يقول لا حاجة الى قيد غير المحصور لانه لا يطلق الجمع
على الاعداد كما نص المص عليه في باب العدد وانما قلنا انها اذا
كانت تابعة لجمع منكور غير محصور تتعذر الاستثناء لان الاستثناء
اخراج الشئ من الشئ لولا الاخراج لوجب دخوله فيه واذا كان المستثنى
منه جمعا منكورا غير محصور لم يجب دخول المستثنى في المستثنى منه
لان الجمع المنكور غير المحصور كرجال مثلا يحتمل ان يتناول ثلثة
فقط ولم يكن المستثنى من جملة الثلثة ومثاله قولنا لو كان فيهما
الهة الا الله لفسدتا اى لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا فالآتا بعة
لآلهة وهي جمع منكور غير محصور ولانه لو نصب الا الله لم يلزم
منه التوحيد الذى هو المطلوب من الآية لانه يصير معناه ح
لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لزم فساد السموات
والارضين ولم يلزم منه انه لو كان فيهما آلهة غير المستثنى
عنهم الله لزم فسادهما وفيه نظر لانه ينتقض بقولنا الغائل
لفلان على دراهم الا درهما فانه يصح الاستثناء مع كونه تابعا
لجمع منكور غير محصور وبقولنا جاءني رجال عشرة الا زيد
بالرفع فانه يتعذر الاستثناء لا الصفة مع كونه تابعا لجمع
منكور محصور وبقولنا جاءني رجل الا زيد بالرفع فانه يصح

الصفة ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا للمفرد ويمكن ان يجاب
عن الاول بان الدراهم محصورة في ثلثة شرعا لانها افل مراتب
الجمع فكانه قال على ثلثة الا واحدا وعن الثاني بان الجمع المذكور
غير محصور لذاته بل محصور بسبب الصفة ولهذا لا يجب تناوله
لزيد والمراد بالمحصور ههنا المحصور لذاته كالعدد وعن الثالث
بانا لا ندعي ان كل مفرد جاز الاستثناء عنه بل نقول انما اخذ
قيد الجمع لانه ان كان مفردا جاز الاستثناء عنه في بعض الصور
وهو المفرد المنفي وفي جواب الاخير نظر لانه في بيان ضابطة يتعذر
الاستثناء عند وجودها مطلقا ولم يتعرض عند عدمها مطلقا ولا
يدل عليه تقييد حمل على غير في الصفة بقوله اذا كانت تابعة
لجمع منكور غير محصور وقوله وضعف في غيره واعلم انه لو قال
اذا كانت تابعة لشئ لم يجب تناوله لما بعد تام يتوجه عليه
شئ من هذه الايرادات وضعف في غيره اي ضعف
جعل الا للصفة في غير الجمع المنكور غير المحصور لامكان الاستثناء
كقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدين اي غير الفرقدين
والفرقدان مرفوع بانه صفة لكل اخ والاخ ليس جمعا منكورا
غير محصور واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية على

الاصح اعلم ان مذهب سيبويه ان اعراب سوى وسواء
النصب على الظرفية فقط مثلاً اذا قلت جاءني القوم سوى زيد
فكانك قلت جاءني القوم مكان زيد ولم يسمع فيهما الا النصب
وانما قال على الاصح لانه قد اجاز قوم اجراهما مجرى غير في جواز
وقوعهما غير ظرف كقوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دنوا
فسوى فاعل لم يبق وكقوله تجانف عن اهل اليمامة ناقتي
وما قصدت من اهلها لسوائكا وهو عند الاولين شاذ لا
يقاس عليه قوله خبر كان واخواتها الخ اى خبر كان واخواتها
هو المسند بعد دخول كان او احدى اخواتها فقوله المسند شامل
لخبر المبتداء وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا وتما قال بعد دخول
كان او احدى اخواتها حرج خبر المبتداء وخبر ان واخواتها وخبر ما
ولا مثاله كان زيد قائماً فقائماً هو المسند بعد دخول كان قوله
وامره كامر خبر المبتداء اى وحكم خبر كان واخواتها كحكم خبر المبتداء
في جواز وقوعه مفرداً وجملة سواء كانت تلك الجملة اسمية
او فعلية وفي وجوب اشتمال الجملة الواقعة خبر كان على
عايد على اسمها وفي جواز تقديمه على الاسم فتقول كان زيد
قائماً وكان زيداً ابوه قائم وكان زيد قام ابوه وكان قائماً

زيد قوله وينقدم معرفة اى وحكم خبر كان حكم خبر المبتداء
اذا كان معرفة جاز تقديمه على الاسم لعدم اشتباهه
بالاسم لاختلافهما فى الاعراب تقول كان اخوك زيد بخلاف
المبتداء فانه اذا كان معرفة لم يجز تقديمه على المبتداء لئلا
يلتبس الخبر بالمبتداء اعلم انه لو قال وينقدم معرفة او كانا
متساويين لكان اولى لتناول مثل كان افضل منك
افضل منى فانه يجوز تقديم الخبر ههنا على الاسم لحصول التمييز
بالاعراب ولا يجوز فى المبتداء والخبر لوجود الالتباس اعلم
ان الخبر المعرفة يجب ان يظهر الاعراب فيه حتى يجوز ان يتقدم
على الاسم لانه لا يتقدم فى مثل كانت الجبل السكر لحصول
الالتباس قوله وقد يحذف عاملها اى وقد يحذف عامل خبر كان
اى وقد يحذف كان فى مثل قولهم الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير وقد نص سيبويه على جواز اربعة اوجه فى مثل
احدها نصب الاول ورفع الثانى وهو اقوى الوجوه لقلة الحذف
وتقديره ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير والثانى رفع الاول
ونصب الثانى وهو اضعف الوجوه لكثرة الحذف وتقديره
ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا والثالث رفعهما معا

نحو

نحو ان خيرٌ فخيرٌ اى تقديره ان كان فى عمله خيرٌ فخيرٌ اوه خيرٌ والراجح
نصبهما معًا نحو ان خيرًا فخيرًا او تقديره ان كان عمله خيرًا فكان
جزاؤه خيرًا وهذان الوجهان متوسطان فى القوة والضعف
لتوسط الحذف بين الاول والثانى والحاصل ان نصب الاول
ورفع الثانى اولى لقلة الحذف وبيانه ان فى نصب الاول
يكون المحذوف كان مع الاسم وفى رفع الاول يكون المحذوف
كان مع الجار والمجرور وان فى رفع الثانى يكون المحذوف
المبتداء فقط وفى نصبه يكون كان مع اسمه واذا ثبت ذلك
ثبت ان الوجه الاول اقوى وان الوجه الثانى اضعف لكون
مخالفا للاول فى جزائيه والاخيران المتوسطان لمخالفتهما
الاول فى احد جزئيه فقط قوله ويجب الحذف فى مثل اما انت
منطلقًا انطلقت اى لان كنت اى ويجب حذف كان
فى مثل اما انت منطلقًا انطلقت لان كنت منطلقًا انطلقت
فحذف لام الجارة كما لحذف حرف الجر من ان وان فى كلامهم
ثم حذف كان لجواز حذف كان فى كلامهم فوجب العدول
من الضمير المتصل الى الضمير المنفصل لتعذر المتصل فصار
ان انت منطلقًا انطلقت فزيدت ما على ان للتاكيد وليكو
ن

كالبدل عن كان فصار ان ما انت منطلقا ثم قلبت النون
ميما وادغمت الميم في الميم فصار اما انت منطلقا انطلقت وانما
وجب حذف كان ههنا لان ما عوض عنها فلو اوتي بكان
لزم اجتماع العوض والمعوض عنه وانه غير جايز قوله اسم ان و
اخواته هو المسند اليه الخ اي اسم ان واخواتها هو المسند اليه
بعد دخول ان او احدى اخواتها فقوله المسند اليه شامل للمبتدا
والاسم كان واخواتها والاسم ما ولا وغيرها وقد قال بعد دخول
ان او احدى اخواتها خرج عنه المبتدا واسم كان واخواتها واسم
ما ولا وغيرهما وانطبق التعريف عليه ومثاله ان زيدا قائم
فزيد هو المسند اليه بعد دخول ان وحكمه كحكم المبتدا وقد يجيء
استيفاء البحث عنه في باب الحروف قوله المنصوب بلا التي لنفي
الجنس الفرق بين لا التي لنفي الجنس وبين لا التي للنفي عن ليس
ان الاول لنفي الجنس والماهية والثاني لنفي واحد من الجنس مثلا
اذا قيل لا رجل في الدار كان معناه انه ليس في الدار من هذه
الجنس فاذن لا يجوز ان يكون فيها واحد واثنان او ثلثة
او غيرها واذا قيل لا رجل في الدار كان معناه نفي واحد من جنس
الرجال ويجوز كون واحد اخر واثنين او ثلثة او اكثر فيها قوله

والمنصوب

والمنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها
نكرة فقوله المسند اليه شامل للمبتداء واسم كان وان واسم ما
ولا المشبهتين بليس فلما قال بعد دخولها خرج عنه هذه الاشياء
قوله يليها نكرة مضافا او مشبها به هذه شرائط نصب الاسم لاي
يلي المسند اليه لانها عاملة على الضمير العائد الى المسند اليه وهاهنا يليها
عائد الى لا ونكرة منصوب بانه حال عن ضمير الفاعل في يليها وانما
اشترط في نصبه ان يكون تاليا للا لانه لو فصل بين الاسم وبين لا
لم تنصبه كما يجيء وانما اشترط ان يكون الاسم نكرة لانه لو كانت
معرفة لم تنصبه كما يجيء وانما اشترط ان يكون مضافا او مشابها
به لانه لو كان نكرة مفردة يكون مبنيا كما يجيء ومثال المضاف لا
غلام رجل في الدار ومثال المشبه بالمضاف لا عشرين درهما
لك ومشابهته بالمضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما
بعدها ومن حيث ان ما بعدهما متمم ومخصص لما قبلهما قوله فان
كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به اي وان كان الاسم الذي يدخل
عليه لا التي لنفي الجنس مفردا اي غير مضاف وغير مشبه به يبنى على
ما ينصب به اي ان كان ينصبه بالفتح بني على الفتح نحو لا غلام في الدار
وان كان بالياء بني على الياء نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك

MAGYAR
TUDOMÁNYOS
AKADÉMIA
KÖNYVTÁRA

وان كان نصبه بالكسر بنى على الكسر نحو لا مسلمات فى الدار مع ان
الفتح فى الاخير اولى من الكسر وانما بنى لتضمنه حرف الجر لان
قولنا لا رجل فى الدار مبنى على جواب سؤال سائل محقق او مقدر
سأل فقال هل من رجل فى الدار فكان من الواجب ان يقول لا
من رجل فى الدار ليكون مطابقا للسؤال الا انه لما جرى ذكر من
فى السؤال استغنى عنه فى الجواب فحذف فصار لا رجل فى الدار فتضمن
من فبنى لذلك وبنى على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما و
بين ما كان عارضا وبنى على الفتح للخفة قوله وان كان معرفة
اى ان كان الاسم الذى يدخل لا معرفة وجب الرفع والتكرير
تقول لا زيد فى الدار ولا عمرو واما الرفع فلان لا لا تعمل فى المعارف
لان وصفها النفى للنكرات فلا تعمل الا فيها واما التكرير فلانه مبنى
على جواب سؤال سائل سأل فقال ازيد فى الدار ام عمرو فوجب التكرير
فى الجواب ليكون مطابقا للسؤال وكذلك اذا كان مفصولا لانه بين
لا وبين الاسم لشئ وجب الرفع والتكرير تقول لا فى الدار رجل
ولا امرأة اما الرفع فلبطلان عمل لا بالفصل لضعف عملها واما
التكرير فلانه مبنى على جواب سؤال سائل سأل فقال ارجل فى الدار
ام امرأة فوجب التكرير فى الجواب للمطابقة قوله ومثل قضية

ولا ابا

ولا اباحسن لها متأول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
ان اباحسن معرفة من غير الرفع والتكرير دائما فلم ان كان معرفة
وجب الرفع والتكرير وجوابه انه متأول ان هذه قضية ولا مثل
ابي حسن لها فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولا سنك
ان مثل ابي حسن نكرة المثل لا يكتسي من المضاف اليه التعريف
كما يجئ في باب الاضافة ويمكن ان يكون هذا جوابا عن ايراد المثل
المذكور على حد المنصوب بلا لكونه اباحسن معرفة مع انه ذكر في الحد
ان المنصوب بلا نكرة قول وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله الخ
اعلم انه اذا عطف على اسم لا مع تكرير لا جاز فيه ثلثة اوجه الاول
فتحهما نحو لا حول ولا قوة الا بالله اي لا حول لا بالله ولا قوة الا
بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتداء وبالله خبره وكذلك لا قوة في محل
الرفع بانه مبتداء وبالله خبر فلا حول ولا قوة الا بالله على هذا الوجه
جملتان والثاني فتح الاول ونصب الثاني نحو لا حول ولا قوة الا
بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتداء ولا في لا قوة الا بالله لتاكيد النفي
وقوة عطف على لفظ لا حول وخبره بالله فعلى هذا لا حول ولا قوة
جملة واحدة الثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة
الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتداء ولا في لا قوة زايدة لتاكيد النفي

وقوة عطف على محل لا حول وبالله خبره فعلى هذا الاحوال ولا قوة
الا بالله جملة واحدة والرابع رفع الاول والثاني نحو لا حول ولا قوة
الا بالله نحول مبتدا، وقوة عطف عليه وبالله خبره ولا يكون للا عمل
ووجه عدم عمل لا ههنا شيئان احدهما ان يكون مطابقا للسؤال
وهو ارجل في الدار امرأة والثاني انه لو فتح لتوهم التركيب مع
وجود حرف العطف وهو غير جايز ولو فتح احدهما دون الاخر لكان
شرجيحا من غير مرجح والخامس رفع الاول وفتح الثاني نحو لا حول ولا
قوة الا بالله نحول مرفوع بانه اسم لا وخبره محذوف وهو بالله ولا
بمعنى ليس وعمل لا بمعنى ليس شاذ ولاجل هذا ورفع الاول على
ضعف ولا قوة مبني على الفتح في محل الرفع بانه مبتدا، وبالله خبره
قوله واذا ادخلت الهمزة ثم تغير العمل اه واذا ادخلت الهمزة
على لا التي لنفي الجنس لم يبطل عمل لا لانه لا يبطل عمل العامل بدخول
همزة الاستفهام عليه سواء كان معنى الهمزة مع لا الاستفهام
نحو الا رجل في الدار او العرض نحو الا تنزول عندنا او التمني نحو الا ماء
اشربه فيبنى رجل وتنزول وماء في هذه المواضع مع لا على الفتح كما
كان قبل دخول الهمزة كذلك وليس لا خبران للاستفهام
لا يقصد به لان القائل بقوله الا تنزول لاستفهام عن ترك النزول ولا بقوله

الا ماء

الا ما اشربه الاستفهام عن وجود الما ولانه عام بعدم الما قوله
ونعت المبنى الاول اى نعت والمبنى مع لا على الفتح اذا كان
نعتا اولا مفردا تاليا لاجاز فيه الوجهان البنا والاعراب اما
البنا فلجعل الموصوف والصفة شيئا واحدا نحو لا رجل ظريف
واما الاعراب فظاهر وجوز رفعه حملا على محل المبنى نحو لا رجل ظريف
لان لا مع المبنى فى محل الرفع بالابتدا كما مر ويجوز نصبه حملا على لفظ
المبنى نحو لا رجل ظريفا وان لم يجز جعل توابع سائر المبنيات على لفظها
المشابهة حركة هذا المبنى حركة الاعراب كما مر فى باب النداء قوله
والا فالاعراب اى وان لم يكن النعت كما مر فى نعتين الاعراب وهو
الرفع والنصب وذلك بانه اما ان لا يكون النعت نعت المبنى نحو
لا غلام رجل ظريفا واما ان لا يكون النعت نعتا اولا نحو لا رجل ظريف
عاقلا او عاقل وانما تعين الاعراب لكراهتهم ان يجعلوا اثنتين شيئا
شيئا واحدا واما ان لا يكون النعت مفردا نحو لا رجل ذا مال وانما
تعين الاعراب لان اسم لا اذا كان مضافا لا يكون فيه الا
الاعراب فتابعه اذا كان مضافا كان اولى ان لا يكون له الا الاعراب
واما ان لا يكون تاليا لنحو لا رجل فى الدار ظريفا وانما تعين الا
عراب لانه اذا حصل الفصل بين الموصوف والصفة وامتنع جعل

الموصوف في الصفة شيئاً واحداً مع وجود الفصل ولهذا اخذ هذه
القيود في قوله ونعت المبني الاول مفرداً يليه قوله والعطف على
اللفظ والمحل جايز اى العطف من غير تكرير لا على المبني مع لا على الفتح
جايز على لفظ المبني وعلى محله نحو لا غلام وجاريه برفع جاريه عطف
على محل لا غلام ونصبها على لفظ لا غلام وحمل على اللفظ من قال
لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذ هو اردى وناذرى قوله
ومثل لا ابا له ولا غلامى له جايز اعلم انه يجوز ان يقال في مثل لا اب
له ولا غلامين له لا ابا له ولا غلامى له اى يجوز ان يعطى حكم الاضافة
شبهها له بالمضاف لمشاركته للمضاف في اصل المعنى لان المضاف
وهو ابوه وغلاماه بمعنى اب له وغلامان له قوله ومن ثم لم يجز
لا ابا فيها اى ومن اجل ان جواز لا ابا له ولا غلامى له من اجل التشبيه
بالاضافة من حيث مشاركته له في اصل معناه لم يجز ان يقال لا
ابا فيها لعدم مشاركته المضاف في اصل معناه وذلك لان الاضافة
ههنا لا يكون بمعنى في قوله وليس بمضاف اى جواز قولنا ابا
له ولا غلامى له ليس لاجل ان لا اب مضاف الى الضمير ولا غلامى
مضاف الى الضمير كما ذهب اليه سيبويه فان سيبويه ذهب
الى ان ابا في قولنا لا ابا له مضاف الى الهاء واللام زايدة لتاكيد

الاضافة

الاضافة وكذلك لا غلام زيد مضاف الى الهاء واللام زائدة لتأكيد الاضافة
والمصنف شار الى بطلان مذهب سيبويه فقال انه ليس بمضاف لانه
لو كان مضافا لخالف المعنى وذلك ان معنى لا اب له لا اباه حتى
لا بلا عمل وهو غير جايز وعمل لا في المعارف هو ايضا غير جايز قوله
ويحذف في مثل لا عليك اى ويجوز حذف الاسم لا في مثل لا عليك اى
لا بأس عليك قوله خبر ما ولا المشبهتين بليس قد ذكرنا مشا
بهة ما ولا بليس فلا نعيد هاهنا لئلا يطول الكلام قوله هو المسند
بعد دخولها اى خبر ما ولا هو المسند بعد دخول ما ولا فقوله هو المسند
شامل لخبر المبتدا وخبر كان وخبراتها وغيرها فلما قال بعد دخولها
خرج عنه هذا الاشياء قوله وهي لغة اهل الحجاز اى لغة اعمال ما
ولا عمل ليس لغة اهل الحجاز لان بني تميم لا يعملونها عمل ليس
لدخولها على قبيلتين اعني الاسم والفعل وقد مر هذا البحث قوله
فاذا زيدت ان مع ما هذا اشارة الى الاشياء تبطل عمل ما ولا احدهما
ان اذا زيدت بعد ما فانه تبطل عمل ما ولا لضعف عملها بالفصل
بينها وبين معمولها نحو ما ان زيد قايم ونحو قول الشاعر وما ان
طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا واشار المصنف بقوله فا
ذا زيدت ان مع ما ونائبها انه اذا انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قايم

وانما بطل عملها حتى لانها انما تعمل بسبب المشابهة للفعل لاجل النفي وقد
بطلت حتى فبطل عملها واشار اليه بقوله اذا انتقض النفي بالا ونحوها انه
اذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها نحو ما قائم زيد لضعفها في العمل فلم
تقو في التصرف قوله واذا عطف عليه بموجب اي اذا عطف على
خبر ما ولا لحرف عطف موجب هو بل ولكن بطل عملها لبطلان ما هو
سبب عملها وهو النفي فالرفع حملا على محل خبر ما ولا من حيث هو خبر
المبتدا في الاصل نحو ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد قوله المجرور ات
هو ما اشتمل على علم المضاف اليه اي المجرور هو ما اشتمل على علم المضاف
اليه وهو الجر والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر
لفظا او تقديرا مرورا فقوله كل اسم لان المضاف اليه لا يكون الا اسما
لكنه يشكل بالجمل المضاف اليها كالمضاف اليه لاذ واذا وحيث ويجاب
عنه بان تلك الجمل في تاويل المفرد فان قلت اجلس حيث جلس
زيد كان تقديره اجلس في مكان جلوس زيد فيكون اضافتها
الى المفرد تحقيقا وقوله نسب اليه شئ احترز به عما لم ينسب اليه شئ
كخبر المبتدا مثلا وقوله بواسطة حرف الجر احترز به عن مثل الفاعل
والمفعول به نحو ضرب زيد عمرا وقوله لفظا او تقديرا فمثال
حرف الجر لفظا مررت بزيد وانما بزيد و

ومثال

ومثال حرف الجر تقديرا نحو غلام زيد وعام فضة وقوله مرادا احتراز
عن الظرف نحو صمت يوم الجمعة لان يوم الجمعة نسب اليه شئ وهو
بواسطة حرف الجر وهو في ليس ذلك الحرف مرادا والا لكان يوم الجمعة
مجرورا وعلم منه ان المقصود من قوله مرادا المراد في العمل قوله
فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اى وشرط المضاف المضاف اليه
الذى هو مجرور بواسطة حرف الجر تقديرا ان يكون المضاف كما
حذف تنوينه او ما يقوم مقام التنوين لاجل الاضافة عن معنى
انه لو كان فيه تنوين او ما يقوم مقامه حذف منه لاجل الاضافة
وان لم يكن فيه كما حمد فقد رانه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة
نحو احمدكم وغلام زيد ومسمى زيد وانما حذف التنوين لاجل الاضافة
لان التنوين يوزن بتمام المضاف بدون المضاف اليه والاضافة
يوزن بعدم تمام المضاف الا بالمضاف اليه ولاجل هذه العلة يحذف
ما يقوم مقام التنوين كنون التثنية والجمع قوله وهى معنوية
ولفظية اى الاضافة بتقدير حرف الجر على ضربين معنوية ولفظية
والمراد بالاضافة المعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة
الى معمولها فالمضاف اما ان لا يكون صفة نحو غلام زيد واما
ان يكون صفة لكن غير مضافة الى معمولها نحو مصارع مصرفان

مصارع صفة غير مضافة الى معمولها لان مصارع ليس بمعمول المصارع
ولاجل هذا لم يقتصر على قوله غير صفة وقال مضافة الى معمولها ويعلم منه
ان اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول اضافة معنوية لان
المضاف ليس بصفة وان مثل قولنا هذا مضروب زيدا من اضافة
معنوية لان المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف وكذلك الاضافة
في مثل قولنا هذا ضارب زيدا من اضافة معنوية وكذا زيدا
افضل القوم لان المراد بالعمل ههنا ان يرفع المضاف المضاف اليه
او ينصبه بوسط عليه او ان المراد به ان المضاف كان رافعا
او ناصبا للمضاف اليه قبل الاضافة قوله وهي اما بمعنى اللام اى
الاضافة المعنوية على ثلثة اقسام لان المضاف اليه ان لم يكن
جنس المضاف ولا ظرف المضاف كانت الاضافة بمعنى اللام نحو
غلام زيد اى غلام لزيد فان زيدا ليس من جنس الغلام ولا ظرف
الغلام وان كان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه يصدق
عليه انه مأخوذ منه كانت الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة اى
خاتم من فضة وان كان المضاف اليه ظرف المضاف نحو ضرب اليوم
كان الاضافة بمعنى في اى ضرب في اليوم قوله وهو قليل اى
وجود الاضافة بمعنى في قليل ففعوله غلام زيد مثال الاضافة بمعنى
اللام

قوله

وقوله خاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من قوله ضرب اليوم مثال
الاضافة بمعنى في قوله وتفيد تعريفا اى الاضافة المعنوية ان كانت
مضافة الى المعرفة نحو غلام زيد افادت الاضافة تعريفا للمضاف
لانها عينته واوضحته غاية الايضاح الا اسماء توغلت في الابهام
نحو مثل وغير وشبه وغيرها اللهم الا اذا اشتهر المضاف بمماثلته
المضاف اليه او مغايرة المضاف اليه نحو عليك بالحركة غير السكون و
ان كانت الى النكرة افادت تخصيصا للمضاف نحو غلام رجل او غلام
امرأة قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف اى وشرط الاضافة
المعنوية ان يكون المضاف خاليا عن حرف التعريف لانه لو كان
فيه حرف التعريف لكان معرفة فلم يحتج الى الاضافة ولانه ان اضيف
الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وان اضيف الى النكرة لم يفد
ويعلم منه انه لا يضاف العلم الا بعد انتفاء اشتراكه فيه نحو زيد
ناخير من زيدكم ولا المعرف باللام الا بعد حذف اللام منه وان المضمر
والمبهم لا يضافان اصلا لامتناع سلب التعريف عنهما لوضعهما
على العرفان واعلم ان تجردة عن حرف النداء ليس بشرط في هذه
الاضافة وان كان حرف النداء للتعريف لانه ليس للتعريف على
اطلاقه بل هو مع القصد للتعريف ولانه الغرض الاكثر منه

التثنية والانشاء لا التعريف قوله وما اجازه الكوفيون بهذا
جواب عن سؤال مقدر وارد على ما ذكره من قبل وهو ان شرط الاضافة
تجريد المضاف من حرف التعريف والكوفيون يقولون الثلثة الا
ثواب والاربعة الدراهم والخمسة الكتب واجاب عنه بان ضعيف
لمخالفتها القياس واستعمال الفصحاء لان استعمال الفصحاء
ثلثة الاثواب قال ذو الرمة ثلثة الاناسي والديار البلاقع
وقال الفرزدق فسما وادرك خمسة الاشبار قوله واللفظية ان
تكون صفة مضافة الى معمولها اى الاضافة اللفظية ان تكون المضاف
صفة مضافة الى معمولها فقوله صفة احترز به عن مثل غلام زيد و
قوله مضافة الى معمولها احترز به عن مثل مصارع مصرفان اضافة
مثلها اضافة معنوية ومثال الاضافة اللفظية ضارب زيد و
حسن الوجه وهي في تقدير الانفصال اى في الجرور منصوب
في المعنى كما في المثال الاول او مرفوع كما في الثاني قوله ولا تفيد
الا تخفيفا في اللفظ اى الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخصيصا
في اللفظ وهو حذف التنوين او شيء قائم مقام التنوين ولا
تفيد تعريفا وتخصيصا لانها في تقدير الانفصال قوله ومن
ثم اجاز مررت برجل حسن الوجه اى ومن اجل ان اضافة اللفظية

المثال ح

لا تفيد

لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ جاز ان يقال مررت برجل حسن الوجه
فلو افادت هذه الاضافة تعريفا لكان حسن الوجه معرفة فلم يجز
جعله صفة لرجل لامتناع وقوع المعرفة صفة للنكرة كما يجئ في باب
التوابع ولاجل ان هذه الاضافة لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ يمتنع
ان يقال مررت بزيد حسن الوجه لان زيدا معرفة وحسن الوجه نكرة
وامتنع وقوع النكرة صفة للمعرفة قول وجاز الضارب زيدا اذا جاز
الضارب زيد والضارب بوزيد لافادة التخفيف وهو حذف النون
وامتنع ان يقال الضارب زيد لعدم وجود التخفيف بهذه الاضافة
والفراء جوزه بناء على ان الاضافة سابقة على الالف واللام او حملا
على الضارب الرجل والضاربك وجواب الاول ان الالف واللام سابق
على الاضافة لانه لتخفيف ذات الاسم والاضافة لتخفيف عارض من
عوارضه وهو التخفيف ومحقق الذات سابق على محقق الصفات وجواب
حمله على الضارب الرجل والضاربك بحسب ما عليه قول وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها اعلم ان الاولى ان يكون مثله ممتنعا لان عبدها
معطوف على المائة وحكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب عبدها وهو
بمنزلة الضارب زيد فكما امتنع الضارب زيد وجب ان يمتنع هذا
الا انه جاز على ضعف لان المعطوف وان كان حكمه حكم المعطوف عليه

لكنه ليس حكمه مثل حكمه من جميع الوجوه ولهذا جاز ان يقال با
زيد والحارث دار ولم يجز يا الحارث وكذلك جاز رب شاة
وسخلتها وان لم يجز رب سخلتها فجواز من حيث ان حكمه ليس
كحكم المعطوف عليه من جميع الوجوه وضعفه من حيث ان حكمه كحكمه
من بعض الوجوه قوله وانما جاز الضارب الرجل حملاً على المختار في
الحسن الوجه هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان من الواجب
ان يمتنع الضارب الرجل بناء على ما ذكرتم لعدم افادته التخفيف
فاجاب عن ذلك بان قال انما جاز حملاً على الحسن الوجه لمشابهته
له من ان المضاف في الصورتين صفة معرفة والمضاف اليه معرف
بلام التعريف ولقائل ان يقول فالتخفيف في الحسن الوجه حتى يجوز الا
ضافة فيه فيحمل مثل الضارب الرجل عليه وجوابه ان يقول التخفيف
في اضافة الحسن الوجه حذف الضمير او حذف الجار والمجرور لان اصله
الحسن الوجه منه او الحسن وجهه فاذا اضيف حذف الضمير من وجهه
او الجار والمجرور وهو منه وانما قال على المختار في الحسن الوجه لا
ن فيه ست عشرة لغة ومن مختارها الحسن الوجه ومنه يعلم
منه الجواب عن حمل القراء الضارب زيد على الضارب الرجل لان
المضاف اليه غير معرف باللام في الضارب زيد فلم يمكن حمله على الحسن
الوجه

اعلم

رب

اعلم ان حكم المضاف الى المعرف باللام حكم المعرف باللام حتى جاز الضا
ذى المال قوله الضاربك وشبهه اه عطف على الضارب الرجل اى
انما جاز الضاربك الضارب وشبهها وجمعها عند من يقول انه مضاف
الى الكاف حملاً على ضاربك من حيث ان المضاف فى الصورتين
صفة والمضاف اليه ضمير منصل وانما يجب الاضافة فى ضاربك من
غير نظر الى التخفيف لامتناع اجتماع التنوين والضمير المتصل لان
التنوين يوذن بانفصال ما بعده عما قبله والضمير المتصل يوذن
بالاتصال واذا لم ينظر الى التخفيف فى ضاربك لم ينظر فى الضاربك
ومن هذا يعلم الجواب عن حمل الفراء الضارب زيد على الضاربك
لان المضاف اليه فى الضارب زيد ليس ضميراً منصلاً فلم يمكن حمله
على الضاربك وانما قال فيمن قال انه مضاف لان منهم من ذهب
الى ان الضارب فى الضاربك ليس بمضاف والكاف ضمير منصوب
متصل به على انه مفعول الضارب وح لم يحتج الى الفرار وهو الحمل
على ضاربك قوله ولا يضاف موصوف الى صفته انما لا يضاف
موصوف الى صفته لان الصفة يجب متابعتها للموصوف فى
الاعراب فلو كانت الصفة مضافة اليها كانت مجرورة ثم يجب
متابعتها للموصوف فى الاعراب قوله ولا صفة الى موصوفها

اى ولا يضاف الصفة الى موصوفها لان الصفة يجب ان يكون
متاخرة عن الموصوف فلو اضيف الى الموصوف كانت متقدمة
عليه هذا خلف قوله ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة
الاولى وهذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان قولكم لا يضاف الموصو
الى صفة منقوض بقول العرب مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى
وبقلة الحمقاء وذلك لان الجامع صفة للمسجد والغربي صفة للجانب
والاولى صفة للصلوة والحمقاء صفة للبقلة لانه يقال المسجد الجامع و
الجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وجوابه انه متاول اى
تمادل الدليل على انه لا يجوز اضافة الموصوف الى صفة وجب تاويل هذه
الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتاويله ان تقدير هذه الاشياء مسجد الوقت
الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الجنس الحمقاء
فانه كما يوصف المسجد بالجامع فكذلك يوصف الوقت بالجامع هكذا
القول في البواقي قوله ومثل جرد قطيفة واخلاق شباب متاول
هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان قولكم لا يضاف صفة الى الموصو
منقوض بقولهم جرد قطيفة واخلاق شباب وذلك لان جرد صفة
قطيفة واخلاق صفة شباب لانه يقال قطيفة جرد وشباب اخلاق
واجاب عنه بانه متاول لانه تمادل الدليل على امتناع اضافة الصفة

الى الموصوف وجب تاويل هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتاويله
ان هذه الاضافة بمعنى من وليس الجرد صفة للقطيفة ولا الاخلاق
صفة للثياب وان كان صفة في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق
لانه لما حذف الموصوف واستعملت الصفة مقام الموصوف يستغنى
عن ايراد الموصوف ثم حصل الالتباس في بعض الاستعمالات وهو
ان الجرد من اى جنس هو والاخلاق من اى جنس هي اتوا بموصوفاتها
واضافوها الى موصوفاتها بيانا لها لا نظرا الى انها اضافة الصفات
الى موصوفاتها فقالوا جرد قطيفة واخلاق ثياب فهذه الاضافة
بمعنى من قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه اى لا يضاف احد
الاسمين المتماثلين في العموم والخصوص الى الآخر لعدم الفائدة في
هذه الاضافة نحو ليث واسد في الاعيان وجيد ومنع في المعاني
وانما قال الاسم مماثل للمضاف اليه ولم يقل مرادف للمضاف اليه ليدخل فيه
المترادفان نحو الليث والاسد والمتساويان نحو الانسان والناطق بخلاف قوله
كل الدراهم اى ليس المضاف والمضاف اليه في كل الدراهم
وعين الشيء من جملة الاسماء المتماثلة في العموم والخصوص وذلك
لان الدراهم اخص من الكل والشيء اخص من العين فيكون المضاف
العام الى الخاص فلم يكن فيما نحن فيه فيختص المضاف بالمضاف اليه

فيفيد قوله وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول هذا جواب عن
سؤال مقدر وهو ان يقال سعيد كرز اسمان متماثلان في
العموم والخصوص لكونهما علمين لرجلٍ واحدٍ واضيف احدهما
الى الآخر وانتم قلتم لا يجوز اضافة احد المتماثلين الى الآخر واجاب
عنه بانه متأول لانه لما دل الدليل على انه لا يجوز وجب تأويله لئلا
يلزم ترك الدليل وتأويله ان المراد بالمضاف هو المسمى والمد
لول به بالمضاف اليه الاسم واللفظ فاذا قلت جاءني سعيد كرز
فكانك قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ومسماه ولم يكن التأويل
بالعكس لامتناع اسناد المجيء وشبهه الى اللفظ ولم يضف اللقب
الى الاسم فلم يقل كرز سعيد لان اللقب اوضح من الاسم فاضافة
الاسم الى اللقب اولى من العكس قوله واذا اضيف الاسم الصحيح و
الملحق به الى ياء المتكلم الخ والمراد بالاسم الصحيح عند النحاة اسم لم
يكن في آخره حرف علة والمراد بالملحق اسم في آخره واوٌ او ياء قبلها
ساكن نحو ظبيٍ ودلوٍ فاذا اضيفا الى ياء المتكلم كسر ما قبل الياء
لاجل الياء وياء الاضافة اما مفتوحة على الاصل او ساكن لاجل
التخفيف فتقول غلامي وظبي ودلوي بفتح الياء وسكونها قوله فا
ن كان آخره الفا الخ اعلم ان الاسم اما ان يكون صحيحا او ملحقا

بالصحيح

بالصحيح اولا يكون صحيحا ولا ملحقا به وقد مر حكم الاولين وان
يكن صحيحا اولا ملحقا به فلابد من ان يكون في اخره الف او واو او يا
فان كان اخره الفا تثبت الالف حالة الاضافة الى الياء نحو عصاي
ورحاي وغلامي لكن هذيل تقلب الالف ياء اذا كانت لغير التثنية
فتقول في عصا ورحى هذا عصيّ ورحيّ لان اصل هذا الالف اما
الواو واما الياء فان الواو تبدل الالف الى الواو ثم تقلب الواو
ياء ثم يدغم الياء في الياء فان كان الياء يدغم الياء في الياء وان كان
وان كان الالف الف التثنية لم يقلبها نحو هذيل ياء لانه لا اصل لهذه
الالف من الياء والواو فتردها اليه ولئلا يلتبس الرفع بالنصب والجر
ان كان اخره ياء ادغمت الياء في الياء فيقال في الرامي والغازي
الرامي والغازي وان كان تحت الياء محذوفة للتنوين ردّت الياء
وادغمت في ياء الاضافة وكذلك التثنية والجمع حالتي النصب و
الجر فيقال في قاض وغاز قاضيّ وغازيّ وان كان اخره واوا
قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وحركت الياء الالتقاء
الساكنين وفتحت للخفة فيقال في هؤلاء مسلمون هؤلاء مسلمي
لانه لما حذف النون لاجل الاضافة اجتمعت الواو والياء و
سبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء كما بينت

فاحدثهم وادغمت الياء في الياء وفتحت الياء وكسر ما قبل الياء
للتناسب فصار مسمّى وهذا لم يكن الا في جمع سلامة المذكر حال
الرفع قوله واما الاسماء الستة فاخ وابٌ هذا اشارة الى كيفية الحوف
يأتي الاضافة بهذه الاسماء فيقال في اخ واب اخي وابي كما يقال في يد
ودم يدي ودمي ومعناه ان لام الفعل محذوف من اخ واب كما هو
محذوف من يد ودم فكما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير ردّ لام
الفعل فكذلك يقال في اخ واب اخي وابي من غير ردّ لام الفعل لكن
المبرد اجاز ردّ لام الفعل في اخ واب فتقول فيهما اخي وابي مع
ردّ لام الفعل وادغامه في الياء متمسكًا بقوله وأبي مالك ذو المجاز
بدار واجيب بانا لا نسلم ان المضاف الى ياء المتكلم هو الاب
لجواز ان يكون ابا بن جمعًا لاب والذي يدل على ان الجمع على ابين و
ان كان شاذًا قول الشاعر فلما بيّن اصعاثنا بكين وفدينا بالا
بينا قوله وتقول حمٌ وهنٌ اي يقال في حم وهن حمي وهني كما يقال
في يد ودم يدي ودمي من غير ردّ لام الفعل قوله ويقال في فم الاكثر
وفمي اذا اضيف فم الى ياء المتكلم ففيه وجهان احدهما فمي وهو الا كثر
والثاني فمي والوجه الثاني ظاهر من حيث انه الحق به ياء المتكلم من
غير تغيير المفرد والوجه الاول اكثر وافصح لان قلب الواو ميمًا حالة

حالة
الاضافة

حالة الافراد انما هو لاجل الضرورة وهي مفقودة حالة الاضافة و
ذلك لان اصل فم فوه بسكون الواو فحذفت الهاء لخفائه فصار
فو فلم لم تقلب الواو ميما لقلبت الواو الفا لتحركها ح لكونها حرف
اعراب وانفتاح ما قبلها فوجب حذف الالف لالتقاء الساكنين
وهما الالف والتنوين فيبقى الاسم المعرب على حرف واحد وهذه
القلة غير موجودة حالة الاضافة لانه اذا حذف الهاء واضيف الى
ياء المتكلم كان مبنيا عند قوم ومعربا تقديرا عند الآخرين منهم المص
لكنه لم يبق على حرف واحد لانه لم يحذف الواو عند الاضافة لعدم موجب
حذفها وهو التقاء الساكنين لانه اذا حذف الهاء عند الاضافة الى
ياء المتكلم صار فوى فوجب قلب الواو ياء وادغامها فيها صار فى
وكسر الفاء لاجل الياء في الاحوال الثلث **قوله** واذا قطعت قيل الخ
اى اذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة كان اعرابها بالحركات
فقيل هذا اخ واب وحم وهن وفم ورايت اخا وابا وحما وهنا
وفما ومررت باخ واب وحم وهن وفم بفتح الفاء وضمها وكسرها
في فم لكن الفتح افصح اما كون فتح الفاء افصح في فم لكون الفا مفتوحا
في الاصل واما ضم الفاء فليدل على الواو المبدل عنها الميم واما كسر الفاء
فلانه لما عوض الواو ميما لعلة ما ذكرناها فكانها عوضت الواو ياء

المحذوفة ح
ما بدل
الميم عنها ح

فكما انه اذا عوض باء كسر ما قبلها فكذلك اذا عوض ميما

وجاء حم مثل يد إلخ اى وقد جاء فى حم لغات غير ما ذكرنا عا احديهما

انه مثل يد مطلقا اى حال الافراد والاضافة فتقول فى الافراد هذا

حمٌ ورايت حما ومررت بحمٍ وتقول فى الاضافة هذا حمك ورايت

حمك ومررت بحمك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى حال الافراد ولست

مثلها حال الاضافة واللغة الثانية انه مثل جنى مطلقا اى حكمه حكم

حال الافراد والاضافة فتقول فى الافراد هذا حمٌ ورايت حما

ومررت بحمٍ وتقول فى الاضافة هذا حمك ورايت حمك و

مررت بحمك واللغة الثالثة ان حكمه مثل حكم دلو مطلقا فتقول

هذا حموٌ ورايت حموا ومررت بحمو وهذا حموك ورايت حموك

ومررت بحموك واللغة الرابعة ان حكمه مثل حكم عصا اى المقصور

مطلقا فتقول هذا حما ورايت حما ومررت بحما وتقول هذا حماك

ورايت حماك ومررت بحماك فهذه اللغات الثلثة الاخيرة

مخالفة للغة الاولى فى حالة الافراد والاضافة قوله وجاء هن مثل

يد مطلقا اى وجاء فى هن لغة اخرى غير اللغة الاولى وهى ان يكون

حكمه حكم يد مطلقا اى حال الافراد والاضافة فتقول هذا هنٌ ورايت

هنا ومررت بهنٍ وتقول هذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك

فهذه

فهذه اللغة مثل اللغة الاولى حال الافراد وخبرها حال الاضافة
وذو لا يضاف الى مضمر اى ذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع عن
الاضافة لان ذو وضع لاجل ان يتوصل به الى جعل اسماء الاجناس
صفة للاسماء لجعل المال صفة كرجل فيقال جاءنى رجل ذو مال فوجب
مراعات وضعه وان جاء بخلاف ذلك فشاذ نحو صلى على محمد وذويه
وكقوله انما يعرف ذا الفضل من الناس الاذوه واعلم ان المثل
ليس المذكور يقتضى ان لا يضاف ذو الى غير ما فيه معنى الجنس فلا
فائدة ح فى التخصيص بانه لا يضاف الى مضمر قوله التوابع كل ثان يا
عراب سابقه اى التوابع كل ثانٍ لاوّل واعراب الثانى مثل
اعراب سابقه من جهة واحدة فقوله كل ثان شامل لخبر المبتدا
وخبرما ولا والمفعول الثانى لباب علمت والمفعول الثالث
من باب علمت فلما قال باعراب سابقه خرج عنه اخبار كان
وان وما ولا لان اعراب اخبارهن ليس مثل اعراب اسمائهن
وانما قال من جهة واحدة خرج عنه خبر المبتدا والمفعول الثانى
لباب علمت والمفعول الثالث لباب علمت لكون اعراب
التابع مثل اعراب المتبوع من جهة واحدة واعراب الثانى فيما
عداه ليس كذلك اما الاوّل فلان جاءنى فى قولنا جاءنى زيد

الطويل عمل فيهما باقتضاية الفاعل واما الثاني فلان عمل الا
بتداء في المبتدا والخبر من جهتي اقتضاية المسند والمسند اليه و
ان عمل علمت في المفعولين من جهتي اقتضاية المنسوب والمنسوب
اليه وان عمل اعلمت في ثلثة مفاعيل من جهتي اقتضاية ان يصير
الشخص عالما بالمنسوب والمنسوب اليه ولا يشكل بمثل بكت انت
مع ان انت تابع ليس باعراب سابقة لان المراد باعراب سا بقة
ان اعرابه لفظا ومحلا مثل اعراب متبوعه لفظا او محلا فان انت
وان كان ضميرا مرفوعا فهو في محل الجر بانه تاكيد قوله النعت
تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا فقوله تابع شامل لجميع التوابع
من البدل والتاكيد وعطف البيان والعطف بالحروف والنعت
فلما قال يدل على معنى في متبوعه خرج عنه جميع التوابع سوى
النعت لان جميعها لا يدل على معنى في متبوعها لكن قد يتوهم انه
يدخل فيه مثل ضربت زيدا قائما فان قائما يتوهم انه تابع يدل
على معنى في متبوعه وهو ذو الحال فلما قال مطلقا خرج عنه مثله لان مثل قائم
وان توهم متوهم انه تابع يدل على معنى في متبوعه لكن لا يدل
عليه مطلقا بل حال صدور الفعل عنه واعلم انه لو قال تابع يدل
على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اصوب ليشمل النوعين

تحو مررت

نحو مررت برجل حسن غلامه فان حسنا يدل على معنى في متعلق
الرجل وهو الغلام ولقائل ان يقول انه منقوض بالنعت الواقع بعد الا
للصفة كقولنا لو كان فيهما آلهة الا الله فان الله نعت لآلهة
لفسدتا فان الله نعت لآلهة مع انه لا يدل على معنى في متبوعه و
جوابه ان المراد بالنعت ههنا هو النعت حقيقة وليس الاسم الواقع
بعد الا للصفة نعتا حقيقة لانه مضاف اليه للنعت من حيث المعنى
تقديره في الآية لو كان فيهما آلهة غير الله لكن لما لم يمكن اعراب
الا واضافته الى ما بعده لكونه حرفا اعرب ما بعده اعراب المنعوت
ضرورة اصلاحا للفظ واطلق اسم النعت عليه مجازا قوله وفائدته
او توضيح تخصيص هذا اشارة الى اقسام النعت منها انه يفيد التخصيص وذلك
انه اذا كان نعتا للنكرة نحو جاءني رجل طويل ومنها انه يفيد التوضيح
وذلك اذا كان نعتا للمعرفة نحو جاءني زيد الطويل ومنها ان يكون
لمجرد الثنا نحو بسم الله الرحمن الرحيم ومنها ان يكون لمجرد الذم
نحو فعل زيد الفاسق الذميم الجاهل للنعتين اذا كان زيد معلوما
قبل ذكر هذه الصفات وان كان غير معلوم لا يكون المذم بل
للذم والتوضيح ومنها ان يكون للتوكيد وذلك اذا دل النعت
على ما يدل عليه المتبوع كقولنا نفخة واحدة فان الواحدة تدل

على ما تدل عليه نفخة لان التاء فى نفخة للوحدة فتدل على الوحدة
وانما قال فى الثالثة الاخيرة وقد يكون لقلة استعمالها وكثرة
استعمال الاولين قوله ولا فصل بين ان يكون مشتقا الخ
اعلم ان بعضل النحاة اشترط فى النعت ان يكون مشتقا والمص
اشار الى انه ليس بواجب ان يكون النعت مشتقا وذلك
لان المراد بالنعت تابع يدل على معنى فى متبوعه عموما اى
فى جميع استعمالاته مثل المنسوب نحو تميمى وعلوى وذى مال و
ذات مال كما يقال جاءنى رجل علوى او تميمى وجاءنى رجل ذو
مال وامراة ذات مال فان كل واحد منهما تدل على معنى فى متبوعه
دائما او تابع يدل على معنى فى متبوعه خصوصا اى فى بعض استعمالاته
نحو اى رجل فى قولنا مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية فان
اى رجل يدل على معنى فى متبوعه فى هذا الموضع وان لم يدل على معنى فى
متبوعه فى غير هذا الموضع نحو اى رجل عندك وياايها الرجل ونحو الرجل
فى قولنا مررت بهذا الرجل فانه يدل على معنى فى متبوعه وهو تعين
الذات فى هذا الموضع دون موضع اخر نحو جاءنى الرجل ونحو اسم الاشارة
فى قولنا مررت بزيد هذا فان هذا يدل على معنى وهو الاشارة فى
متبوعه فى هذه الصورة دون صورة اخرى نحو هذا زيد قوله وتوصف
النكرة
بالجمل

بالجملة الخبرية اى توصف الموصوف اذا كان نكرة بالجملة الخبرية و
هى التى يحتمل الصدق والكذب وهى اربعة نحو مررت برجل ابوه
عالم ومررت برجل قام ابوه ومررت برجل ان قام ابوه قمت
ومررت برجل فى الدار ابوه وانما جاز وصف النكرة بالجمل الخبرية
لان الوصف فى المعنى خبر عن الموصوف وقد مر انه يخبر بالجملة كما
يخبر بالمفرد وانما اختص النكرة بالامتناع وصف المعرفة بالجملة لكون
الجملة نكرة ووجوب مطابقة الموصوف الصفة فى التعريف والتنكير
قوله ويلزم الضمير اى ويلزم الضمير فى الجملة التى تقع صفة للنكرة الرابط
تلك الجملة بتلك النكرة كما فى المثال المذكور الا ترى انك لو قلت مررت
برجل زيد قائم لم يفهم ارتباط زيد قائم برجل حتى يقال عنده او معه او
غير ذلك قوله وتوصف بحال الموصوف الخ اى وتوصف الموصوف
باعتبار حال نحو مررت برجل عالم وتوصف باعتبار حال متعلقه نحو
مررت برجل حسن غلامه فحسن ان كان صفة لرجل من حيث
اللفظ والمجاز فانه صفة لمتعلقه وهو الغلام من حيث المعنى والحقيقة
قوله فالاول يتبعه الخ اى النعت الذى هو حال الموصوف يتبع الموصوف
فى عشرة اشياء وهى الرفع والنصب والجر وغير عن هذه الثلثة بقوله
فى الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير و

والتانيث اى يجب موافقة الصفة للموصوف فى هذه الاشياء لانها
هى الموصوف بالحقيقة والمعنى فيلزم بالضرورة موافقتها له فيها قوله
والثانى تبعه فى الخمسة الاول اع اى النعت الذى هو حال متعلق بالموصوف
يتبع الموصوف فى الخمسة الاول وهو الرفع والنصب والجر والتعريف
والتنكير لانها لما جعلت صفة لذلك الموصوف من حيث المجاز واللفظ
فجعلت تابعة له فى هذه الاشياء مراعاة للفظ ولم يكن تابعا للموصوف
فى الخمسة الباقية وهى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بل
كان حكمه حكم الفعل لانه مسندة الى الظاهر الذى بعده كالفعل فكما
ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر الذى بعده يجب افراده ولم يجز
تثنيته ولا جمعه الا على ضعف فكذلك الصفة لانها واقعة موقع الفعل
وعاملة عمله وكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره
عند كون الفاعل مذكرا ويجب تانيثه اذا كان مؤنثا حقيقيا
ويجوز تذكيره وتانيثه اذا كان مؤنثا غير حقيقى كما يجى فى موضعه
فكذلك الصفة فتقول مررت برجل قاعد غلامه وبرجال قاعد غلما
وبرجلين قاعد غلامهما ومررت بامراة قائم ابوها وسيجى هذا
البحث وافيا قوله ومن ثمة حسن الى آخره اى ومن اجل ان حكم
الصفة التى هى حال متعلق الموصوف حكم الفعل فى الخمسة الباقية

نهم

اى

اى فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث حسن جاز ان
يقال قام رجل قاعد غلمانه بافراد قاعد مع كون فاعله جمعا وضعف
ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه لان قاعدون مثل يقعدون لفظا
ومعنى فكما ضعف ان يقال قام رجل يقعدون غلمانه ضعف ان
يقال رجل قاعدون غلمانه ولكن يجوز ان يقال قام رجل قعود
غلمانه بلفظ التكسير لان قعودا ليس مثل يقعدون لفظا قوله
والمضمر لا يوصف الى آخره اى المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما
الاول فلان بعض المضمرات وهو انا فى غاية الوضوح فلم يحتج الى
التوضيح فحمل الباقى عليه لاطراد الباب واما الثانى فلانه لا يدل
على معنى فى متبوعه قوله والموصوف اخص او مساو اى الموصوف
يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها فى التعريف والتنكير
ليلا يكون للفرع مزية على الاصل فى الدلالة على الذات المرادة و
يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها من حيث المفهوم
لا من حيث الخارج الا ترى ان الضاحك فى قولنا مررت بالحيوان
الضاحك ان الضاحك اخص من الحيوان من حيث الخارج لكنه
اعم منه من حيث المفهوم لان مفهومه شئ له ضحك وشئ له
ضحك اعم من ان يكون حيوانا او غيره قوله ومن ثمة لا يوصف

ذو اللام الا بمثله اى ومن اجل ان الموصوف اخص من الصفة او
مساو لها لم يوصف الاسم المعرف بلام التعريف الا بالاسم المعرف بلام
التعريف نحو قام الرجل العالم او بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف
نحو قام الرجل ذو المال لانهما متساويان ولم يجز وصفه بالاسم
المضاف الى المضمر او العلم او المبهم لانه اخص من المعرف بلام
التعريف فلا يقال جاءنى الرجل صاحبك بدا وصاحبه او صاحب هذا
حملا على الصفة قوله وانما التزم وصف باب هذا بذى اللام
هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكرتم ان يجوز
وصف اسماء الاشارة بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف
او المضاف الى مثله لان الاسم الاشارة اخص من الاسم المضاف
الى الاسم المعرف باللام ومساو للمضاف الى المبهم لكنه لم يجز بالاتفاق
واجاب عن ذلك بانه التزم وصف باب هذا بالاسم المعرف بلام
التعريف للابهام وتقديره ان المبهم يطلب صفة تعين ذاته و
تدل على ذاته والاسماء الدالة على الذوات وهى اسماء الاجناس
وتعريفها باعتبار معناها انما هو باللام اعلم انه اراد ببيان هذا
اسماء الاشارة التى لغير المكان لا المبهمات الشاملة للموصولات
ولا ايها لان هنا وهها ونحوه لا يوصف وكذا الموصولات بل يوصف

بعض الموصولات وأيّ لا يلزم وصفه بذى اللام لجواز وصف
أيّ بهذا نحو يا أيها الرجل وانما جاز وصف أيّ بهذا مع وجود العلّة
المذكورة فى هذا لانه لما وصف بهذا الموصوف بذى اللام فكأنه
وصف أيّ بذى اللام فكأنه وصف لان الموصوف بالموصوف بذى
اللام موصوف بذى اللام قوله ومن ثم ضعف مررت بهذا الا
بيض وحسن مررت بهذا العالم اى ومن اجل ان صفة اسماء الا شارة
يجب ان تدلّ على الذات وتعيّن ذات المبهم ضعف ان يقال مررت
بهذا الابيض لان الابيض لا يدلّ على الذات والنوع لاحتمال ان يكون
رجلا وامرأة وكاغدا وثلجا وغير ذلك ودلالته على الجسم جاز على ضعف
وحسن ايقال مررت بهذا العالم لانه لا يعلم منه انه انسان او
جل قوله والعطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه الخ قوله تابع يشمل
السوابع كلها وقوله بالنسبة يخرج كلها سوى البدل لان النعت و
التأكيد وعطف البيان ليست بمقصودة بالنسبة بل هى بها للغير وهو
المتبوع وقوله مع متبوعه يخرج البدل لان البدل وان كان مقصودا
بالنسبة لكن متبوعه ليس بمقصود بالنسبة كما يجئ فى البدل وقوله بتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة حاصّة اخرى للعطف
بعد تمام الحد ومثاله قام زيد وعمرو فعمرو تابع مقصود بنسبة

القيام البتة مع زيد واذا عطف الخ اى اذا عطف على الضمير المرفوع
المتصل اسم اكد اولا بضمير ثم عطف عليه ذلك الاسم نحو ضربت انا
وزيد لان الضمير اذا كان مرفوعا متصلا اشتد اتصاله بالفعل حتى
كانه جزء من الفعل فكره عطف الاسم المستقل بنفسه على غير المستقل
الا بعد ان اكد بمنفصل حتى كان العطف على المنفصل وانما قال
على الضمير المرفوع لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز العطف عليه
بلا تاكيد بالمنفصل نحو ضربتك وزيدا او مررت بك وبزيد وانما قال
المتصل لانه لو كان منفصلا جاز العطف بلا تاكيد بمنفصل نحو انا
وزيد وانما اذا وقع الفصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين المعطوف
فجاز العطف عليه بلا تاكيد بمنفصل سواء وقع الفصل قبل حرف
العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا قوله واذا عطف على الضمير المجرور اعد الخافض اى اذا
عطف اسم على الضمير المجرور اعد الجار نحو مررت بك وبزيد لكراهتهم عطف الاسم على الضمير المجرور الذى صار كالجزء من الجار واما
قوله تعالى تساءلون به والارحام فى بعض القراءة فغير متعين لجواز
كونه للعطف لاحتمال كون الواو للقسم واما قوله فاذهب
فما بك والايام من عجب فشاذ لا يقاس عليه ولا يمكن ان يقال
ان البيت

ان البيت غير متعين له لاحتمال ان يكون الواو للقسم لانا نقول
لا يحتمل ذلك لان مراد الشاعر ان هذا البيت معجب منك ومن الاتيام
وانما ذكر الاتيام ههنا للذم فلا يعجب بها ويدل عليه اول البيت وهو
قوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والاتيام من
عجب قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه اى حكم المعطوف مثل
حكم المعطوف عليه في كل ما جاز وامتنع ووجب للمعطوف عليه مثلا
اذا وجب ان يكون في المعطوف عليه ضمير كخبر المبتدا اذا كان جملة و
صلة الذى يجب ان يكون في المعطوف كذلك واعلم انه ليس المعطوف في حكم
المعطوف عليه في جميع الاشياء فانه يجوز ان يقال يا زيد والحارث
وربّ شاة وسخلتها مع امتناع دخول حرف النداء على ما فيه اللام
وامتناع دخول ربّ على المعارف قوله ومن ثم لم يجز ما زيد الخ
اى واجل ان حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في الجواز والامتناع
والوجوب ثم يجوز ان يقال ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو الا الرفع في
ذاهب وكذلك ثم يجوز ان يقال ما زيد قائما ولا ذاهبا عمرو الا الرفع
في ذاهب لوجوب وجود الضمير في المعطوف عليه وهو قائم و
امتناع وجوده في المعطوف وهو ذاهب لكون عمرو فاعلا له فرفع
عمرو واذا ارتفع ذاهب بان يكون عمرو مبتدا وذاهب خبره مقدما

عليه والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة ولم يجز عطف ذاهب على
لفظ قائم وعمرو على لفظ زيد عطف المفرد على المفرد لانه يلزم تقديم
الجر على الاسم وهو ممنوع كما يمتنع في المعطوف عليه قوله واما جاز
الذي يطير فيغضب هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
يلزم مما ذكرتموه ان يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب
لان قولنا فيغضب زيد معطوف على يطير الذي هو صلة الذي مع عدم
الضمير في فيغضب زيد ووجوب الضمير في يطير لكونه صلة الذي وجوابه انا
لا نم انه يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب وانما يمتنع
ان لو كان الفاء للعطف المحض لكنه ليس كذلك لكونه للسببية ايضا
لانه في تقدير الذي ان طار غضب زيد الذباب او معناه الذي يطير
فيصير طيرانه لغضب زيد الذباب والذي يؤكد ما قلنا امتناع الذي
يطير ويغضب زيد الذباب لامتناع وجود الضمير في المعطوف فتبين
انه جيء به للسببية لا للعطف اذ معناه الذي يطير ويصير طيرانه سببا
لغضب زيد الذباب قوله واذا عطف على عاملين مختلفين الخ
اي اذا عطف شيئان على معمولي عاملين مختلفين على تقدير
حذف المضاف لم يجز مطلقا عند سيبويه وجاز مطلقا عند الفراء
وجاز عند الاعلم ومصنف الكتاب اذا كان المجرور مقدما على المرفوع

والمنصوب في المعطوف والمعطوف عليه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالجرة عطف الدار والعامل فيها الابتداء والمجرور مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه وحجة سيبويه ان حرف العطف اضعف من ان يقوم مقام عاملين وحجة الفراء الاستعمال وهو قولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة فسوداء معطوفة على بيضاء والعامل فيها كل وتمرة معطوفة على شحمة والعامل فيها ما وقول الشاعر أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فالنار الاولى عطف على امرأ الاول والعامل فيه كل والنار الثانية عطف على امرأ الثانية والعامل تحسبين وحجة المص في جواز العطف على العاملين فيما اذا كان المجرور مقدما على المرفوع او المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه الاستعمال ايضا وفي امتناع العطف على عاملين فيما اذا لم يكن المجرور مقدما على المرفوع والمنصوب فيهما ما ذكره سيبويه مع عدم استعمال الفصحاء وانما قال على عاملين لجواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ضربت زيدا عمرا وابكر حالا لعدم المانع وهو قيام حرف العطف مقام العاملين وانما قيد العاملين بالمختلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمرا وابكر حالا من هذا الباب فلا يجوز العطف على زيد وعمرو فانه ليس من هذا الباب لكون الفعل الثاني

تؤكد الفعل الاول فيجوز العطف عليهما لانهما ليسا معمولي عاملين
مختلفين والمراد بالاختلاف ههنا هو ان لا يكون الثاني تأكيدا
للاول قوله التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول
قوله تابع يشتمل جميع التوابع فلما قال يقرر امر المتبوع خرج
عنه العطف بالحروف او البدل لانها لا يقرران امر المتبوع وما قال
في النسبة خرج عنه النعت وعطف البيان لانهما وان كانا يقرران
امر المتبوع لكنهما لا يقرران امر المتبوع في النسبة والشمول بل
تعينان ذاتهما الا ترى انك اذا قلت جاءني زيد الطويل فلا شك
في نسبة المجيء الى زيد بل شك في ان اي زيد من الزيود فلما قلت
زيد الطويل علم انه اي زيد هو وما قال او الشمول دخل فيه مثل كل
واجمع وتوابعها نحو جاءني القوم كلهم فان كلهم وان لم يقرر امر
المتبوع في النسبة لكنه يقرر امر المتبوع في الشمول فانطبق التعريف
على التاكيد واعلم ان الحد المذكور لا يتناول اجمع واخواته لانها لا يقرر
امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول فلو قال التاكيد تابع يقرر امر
المتبوع في النسبة او الشمول او يتبع ما يقرر امره في النسبة او الشمول
لكان اصوب ويشكل ايضا بجميع التوكيد التي لم ينسب الى متبوع
شيء نحو ضرب ضرب زيد وان ان زيدا قائم وان ضرب الناني

تاكد

تاكيد للاول مع انه لا يقرر امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول وكذا ان
الثانية في ان ان زيدا قائم فان قيل المراد بالتاكيد الذي عرفه
ههنا هو التاكيد المعنوي وح لا يتوجه الاشكال قلنا لانم ذلك والا لم
يجز تقسيمه الى لفظي ومعنوي بقوله وهو لفظي ومعنوي ولا يخلص
عنه الا ان يقال المراد بالتاكيد المعرف هو التاكيد المعنوي والضمير
في قوله وهو لفظي ومعنوي مطلق التاكيد لا التاكيد المعرف ويمكن
ان يجاب عنه بان المراد بالتاكيد المعرف اعم من المعنوي واللفظي
والمراد بالنسبة اعم من النسبة المتبوع الى شيء او نسبة الشيء الى
المتبوع او نسبة شيء غير المتبوع الى شيء غير المتبوع قوله وهو لفظي
ومعنوي اي التاكيد على ضربين لفظي ومعنوي والتاكيد اللفظي
ان تكرر اللفظ الاول وهو يجري في الالفاظ كلها اي في الاسم نحو
جاءني زيد زيد وفي الفعل نحو ضرب ضرب زيد وفي الحرف نحو
ان ان زيدا قائم وفي المضمر كما ذكرنا وفي المركب نحو جاءني زيد جاءني
زيد اعلم انه يشكل على ضربت انا وبك انت فان انت
تاكيد لفظي مع انه لم يتكرر اللفظ الاول فان قلت ليس بلفظي
قلنا يلزم الواسطة بين اللفظي والمعنوي وهي منتفية بالاتفاق قلت
لا دلي ان يقول اللفظي يتكرر اللفظ الاول او اتيان بمرادفه كما في

تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل قوله والمعنوي بالفاظ محفوفة الى التأكيد
المعنوي بالفاظ معدودة وهي النفس والعين وكلاهما وكلتاهما
والكل واجمع واكتع وابتع وابصع قوله فالاولان الى آخره الى النفس
والعين يعنان المفرد والمثنى والمذكر والمؤنث باختلاف صيغهما
وضميرهما او باختلاف احدهما الاولى المثنى المذكر والمؤنث فانه لا اختلاف
بينهما لا بالصفة ولا بالضمير تقول جاءني زيد نفسه وزيدان نفسهما
نفسها وهو الاكثر والذيدون انفسهم وهندنفسها والهندان
نفساهما او انفسهما وهو الاكثر والهندات انفسهن قوله والتأكيد
للمثنى اى التأكيد الثاني وهو كلاهما للمثنى تقول جاءني الرجلان كلاهما
للمذكر وجاءتني المرأتان كلتاهما للمؤنث قال الاخفش ان كل حكم
لا يستقل الواحد به لا يجوز تأكيد التثنية فيه بكلا في الاختصام فانه
لا يجوز اختصم الرجلان كلاهما لعدم الاحتياج الى تأكيده لعدم
الفائدة لامتناع صدور الاختصام من واحد فقط بخلاف المجيء
فانه يجوز جاءني الرجال كلاهما لجواز صدور المجيء من واحد فقط فان
قيل لا حاجة ايضاً الى تأكيد المثنى بكلا في مثل جاءني الرجلان
كلاهما لانه يعلم من لفظ المثنى ان المراد به اثنان فلا يحتاج الى
تأكيده بكلا كما لا يحتاج في مثل الاختصام قلنا لانم انه يعلم

ان

ان المراد من المثنى الاثنان بجواز اطلاق المثنى على الواحد مجازا
بان كان الواحد مباشرا للفعل والآخر دالا عليه فقط فان لفظ المثنى
ظاهر في ان المراد منه اثنان في صورة الاحتصام والمجئ قوله غير ذلك الا
انه لم يتاكد ذلك الظاهر لامكان صدور المجئ عن الواحد فلم يحج الاول
الى التاكيد دون الثاني ولقائل ان يقول كما ان المثنى يحتمل الواحد يحتمل
الجمع لان المجاز كما احتمل في جانب القلة احتمل في جانب الكثرة فاذا اكد
بكلا حصلت الفائدة وهي العلم بان الجمع ليس بمراد منه ويمكن ان
يجاب عنه بانه لم يطلق المثنى على الجمع عندهم اصلا واطلق الجمع على المثنى
كثيرا واذا كان كذلك لم يحج في مثل الاحتصام تاكيد المثنى بكلا لئلا يتوهم
منه الجمع لانه لم يطلق لفظ المثنى على الجمع في كلامهم قوله والباقي لغير المثنى
اي الباقي بعد الثلثة وهو كلا واجمع الخ اي يقع تاكيدا لغير المثنى سواء
كان مفردا او مجموعا مذكرا او مؤنثا لكن باختلاف الضمير في الكل تقول
اشتريت العبد كله وجاء في القوم كلهم واشتريت الجارية كلها وجاء
النساء كلهن وباختلاف الفصيح في البواقي وهي اجمع وتوابعه تقول
اشتريت العبد كله اجمع اكتع وابصع ابتع وجاء في القوم كلهم اجمعون
اكتعون ابتعون ابصعون واشتريت الجارية كلها جمعاء كتعاء
بتعاء بصعاء وجاء في النسوة كلهن جمع كتع بصع بتع قوله

ولا بوكد بكل واجمع ان لا يصح التاكيد بكل الا لشئ ذى اجزاء يصح افتراق
كملك الاجزاء حسا نحو جاء القوم كلهم فان للقوم ذوا اجزاء يصح افتراقها فرا
حسا وهى زيد وعمرو وخالد وغيرهم او حكما نحو اشتريت العبد كله فا
ن العبد وان لم يكن له اجزاء يصح افتراقها حسا لكن له اجزاء حكما يصح
لان العبد يجوز ان يكون نصفه مشتريا او اقل او اكثر فان لم يكن لشئ
اجزاء او كان له اجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما لم يجز تاكيد
بكل واجمع لانهما للشمول ولا فائدة فى التاكيد الذى بما فيه شمول ما
لا اجزاء له اصلا ولا لما له اجزاء لا يصح افتراقها حسا ولا حكما فاذا
لا يقال جاء فى زيد كله لانه لا اجزاء لزيد يصح افتراقها حسا وبظاهر
ولا حكما لانه لا يمكن مجئ نصفه او ثلثه او ربعه **فوله** واذا اكد المضمر المرفوع
المتصل بالنفس والعين اى اذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس و
العين وجب تاكيد ذلك المضمر المرفوع المتصل بالمضمر المنفصل اولا ثم تاكيده
بالنفس والعين لانه لو اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين بلا
تاكيد بالمضمر المرفوع المنفصل اولا لالتبس التاكيد بالفاعل فى بعض المواضع
نحو زيد اكرمنى هو نفسه فانه لو لا المرفوع المنفصل اولا لالتبس التاكيد
بالفاعل فحمل عليه ما لم يلتبس التاكيد بالفاعل نحو ضربت انت نفسك لا
مرأة الباب وانما قيد المضمر بالمرفوع لجواز تاكيد المضمر المنصوب

والمجرور

والجر وبالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت
بك نفسك وانما قيده بالمتصل لجواز تاكيد المضمر المنفصل بالنفس
والعين بلا تاكيده بمنفصل آخر نحو انت نفسك فاعل وانما قال بالنفس
والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بالكل واجمعين بلا تاكيد بالمنفصل
نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم الالتباس لتاكيد بالفاعل
ههنا لان الكل واجمعين يليان العوامل فليسا لاجلاف النفس و
العين فانهما يليان العوامل كثيرا قوله واكتع واخواته اتباع لا
يخفى اعلم ان هذه الالفاظ الموكد بها لها ترتيب في اللسان العربي
لا حلال به لحن وذلك الترتيب ان يذكر اولا كل ثم اجمع ثم اكتع
ثم ابتع ثم ابصع الثلثة الاخيرة اعني اكتع وابتع وابصع اتباع لاجمع
لكون بسن وليطان وتابع اتباعا لحسن وشيطان وجايع
قوله ولا يتقدم اي ولا يتقدم اكتع واخواته على اجمع لكونها توابع له
خلافا لابن كيسان فانه جوز الابتداء بكل واحد منها قوله وذكرها
دونه ضعيف اي وذكر اكتع واخويه بدون ذكر اجمع ضعيف
لعدم دلالتها على معنى الجمعية دلالة ظاهرة ولانها اتباع لا علم
ان نحو بسن وليطان من التواكيد مع انه ليس تاكيدا للفظ
لعدم التكرار الاول ولا تاكيدا معنويا لانه ليس من الالفاظ

المحفوظة واجاب عنه بعضهم بانه تاكيد لفظي لانه كرر الاول الا انه
غير حرف في الاول لما يجتنبون عن التكرار في اكثر كلامهم قوله والبدل
تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دون نحو سلب زيد ثوبه فان
المسلوب هو الثوب دون زيد فقوله تابع شامل لجميع التوابع وقوله
مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج عنه النعت والتوكيد وعطف البيان
لانها ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع وقوله دون يخرج عنه
العطف بالحروف لان العطف بالحروف وان كان تابعا مقصودا بما نسب
الى المتبوع لكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة قوله وهو بدل الكل الخ
هذا قسمة للبدل الى اقسامه وهي بدل الكل من الكل وبدل الاشتمال
وبدل الغلط وذلك لان البدل اما ان يكون مدلوله مدلول المبدل منه
او لا يكون والاول بدل الكل من الكل نحو جاءني زيد اخوك واما
ان يكون مدلوله بعض مدلول المبدل منه او لا يكون والاول بدل البعض
من الكل نحو ضربت زيدا رأسه والثاني اما ان يكون بينهما اي بين
المبدل والمبدل منه ملابسة اي تعلق غير الكلية والجزئية او لا يكون
والاول بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه والثاني بدل الغلط نحو مررت
برجل حمار اردت ان تقول مررت بحمار فسبق لسانك الى ان قلت
برجل ثم استدركته وقلت حمار والمراد بالغلط في قولنا بدل الغلط

هو المبدل

هو المبدل منه لان البدل ليس بغلط بل الغلط هو المبدل منه
فيكون معناه بدل الشئ من الغلط قوله ويكونان معرفتين و
نكرتين ومختلفتين اى البدل والمبدل منه يكونان معرفتين ويكونان
نكرتين ويكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة وقد يكونان بالعكس فهذه
اربعة والبدل ايضا على ما ذكرنا اربعة فيصير المجموع ستة عشر وهو حاصل
من ضرب اربعة فى اربعة مثال الابدال الاربعة اذا كانا معرفتين نحو زيد
اخوك زيد رأسه زيد علمه زيد الحمار ومثال الابدال الاربعة اذا كانا
نكرتين رجل علام لرجل بدله ورجل علم له رجل حمار ومثالها اذا
كان المبدل منه نكرة والبدل معرفة رجل علام زيد رجل رأسه رجل
علمه رجل حماره ومثالها اذا كان المبدل منه معرفة والبدل نكرة زيد علام
له زيد بدله زيد علم له زيد حمار له قوله واذا كان نكرة من معرفة اى
اذا ابدل النكرة من المعرفة يجب نعت النكرة لان البدل هو المقصود
بالنسبة دون المبدل منه فكره ان يكون منحطا عنه من كل الوجوه
فاتى بالصفة لتلك النكرة ليكون كالجابر للنقصان الذى فيه كقولك
بالناصية ناصية كاذبة قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين اى
البدل والمبدل منه يكونان ظاهرين ويكونان مضمرين ويكون
المبدل منه ظاهرا والبدل مضمرا ويكونان بالعكس فهذه اربعة

اقسام والبدل ايضا اربعة فيكون المجموع ستة عشر وهو حاصل من
ضرب اربعة في اربعة مثال الابدل الاربعة في ابدال الظاهر من الظاهر زيد
اخوك زيد رأسه زيد علمه زيد الحمار ومثالها في ابدال المضمر من المضمر زيد
ضربته اياه وبزيد قطعته اياه وجهل الزيدين كرهتهما اياه وحمار الزيدين
كرهتهما اياه ومثالها في ابدال المضمر من المظهر ضربت زيدا اياه وبزيد
قطعت زيدا اياه وجهل زيد كرهت زيدا اياه وحمار زيد كرهت
حمار زيدا اياه ومثالها في ابدال المظهر من المضمر ضربته زيدا او زيد قطعته
يده وزيد كرهت جهله وزيد كرهته حماره قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر
بدل الكل من الكل الا من الغائب اعلم ان المضمر الذي يبدل عنه المظهر
اما متكلم او مخاطب او غائب والبدل ايضا اما بدل الكل من الكل او
غيره فان كان البدل بدل الكل من الكل لم يجز ابدال المظهر من المضمر
المتكلم او المخاطب فلا يقال في المسكين كان الامر وكذا ولا عليك
الكريم المعول لئلا يلزم ان يكون المقصود بالنسبة اقل دلالة
من غير المقصود مع كون مدلولها واحدا واما اذا كان البدل غير
بدل الكل من الكل فجاز ابدال الظاهر من المضمر المتكلم والمخاطب لعدم
كون مدلول الثاني غير مدلول الاول ولهذا جاز ان يقال اشتريتك
نصفك واشتريتني نصفي واعجبني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار

وضربني

وضربتني الحمار فال ذريني ان امركم بطاعة وما الفيتني حلمي مضاعا
محلي بدل من الياء واذا جاء في المتكلم فهو في المخاطب اجوز واما
بدل الظاهر من الغائب فجائز سواء كان بدل الكل من الكل او غيره
لوجود الاشتباه والابهام في الغائب كما في الظاهر نحو ضربته زيدا او
رأسه وغلامه وحماره ثم عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه
فقوله شامل لجميع التوابع وبقوله غير صفة خرج عنه الصفة وبقوله
يوضح متبوعه خرج عنه جميع التوابع الباقية لكونها غير موضحة لمتبوعها
نحو اقسم بالله ابو حفص عمر فعمر تابع غير صفة يوضح متبوعه فصل وفصله من
البدل لفظا في مثلاه اعلم ان الفرق بين عطف البيان والبدل
لفظي ومعنوي اما اللفظي ففي مثل قول المرار انا ابن التارك البكري بشر
عليه الطير ترقبه وقوعا فان بشرا لو جعل بدلا من البكري لم يجز لوجوب
كون البدل بتكرير العامل فيكون تقديره انا ابن التارك بشر
وهو غير جايز لما مر في باب الاضافة واذا جعل عطف بيان جاز لعدم
كونه ولو نصب بشر حملا على محل البكري لم يحصل هذا الفرق لجواز
ان يكون بدلا لانتفاء المانع وهو اضافته وانما قال في مثل
ولم يقل في قوله انا ابن التارك لان هذا الفرق جاز في باب اسم
الفاعل المفرد المعرف باللام اذا اضيف الى اسم فيه اللام واجريت

على المضاف اليه اسمًا علمًا معطوفًا عليه عطف بيان فانه يظهر الفرق
بينه وبين البدل في اللفظ نحو ضارب الرجل زيد وكذلك هذا الفرق
حاصل في النداء تقول يا هذا زيد بالرفع على اللفظ والنصب على المحل و
التنوين على تقدير ان تجعله عطف بيان وبالضم لا غير على تقدير ان
تجعله بدلا عنه واما الفرق المعنوي فلان البدل هو الذي يعتمده
الحديث وذكر المبدل عنه للتوطئة بخلاف عطف البيان فان المقصود
هو الاول وذكر عطف البيان انما هو للتوضيح المتبوع ولهذا كان
زيد في قولك مررت باخيك زيد بدلا ان كان للمخاطب اخ واحد
فقط وعطف بيان ان كان له اخوة قوله المبني ما ناسب مبنى الاصل
او وقع غير مركب اي المبني ما ناسب مبنى الاصل من مشابهة وغيرها
او وقع غير مركب مع غيره على سبيل منع الخلو دون الجمع والمراد
بمبنى الاصل الفعل اما هو والحروف وامر المخاطب واعما اخذ في
تعريفه احد الامرين لان الاسم لما كان معربا بشرطين التركيب
وعدم مشابهة مبنى الاصل فالمبني هو الذي لا يوجد فيه احد الشرطين
على سبيل منع الخلو فقط قوله وحكمه ان لا يختلف آخره باختلاف
العوامل اي حكم المبني ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل في اول
لفظا ولا تقديرا لكونه مقابل المعرب فجعل حكمه مقابل حكم المعرب

قوله

قوله والقابه ضم وفتح اى والقاب البناء ضم نحو منذ وفتح نحو ابن وكسر نحو جير ووقف نحو من اعلم انه جاز عود الضمير فى القابه الى البناء وان لم يجز ذكره لفظا لانه مذكور معنى لدلالة المبنى عليه وانما قال فى البناء القابه وفى الاعراب لنواحيه لان انواع الاعراب مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على معنى بخلاف القاب البناء فانه ليس المراد منها الا الالفاظ اعلم ان اضافة القاب الى الضمير العايد الى المبنى اضافة لادنى ملابسة وتقديره والقاب البناء فى المبنى قوله وهى المضمرات الخ اى المبنيات المضمرات والاسماء الاشارة الى آخرها لكن يجب رفع الاصوات لكونها معطوفة على الاسماء فى الاسماء الافعال لا على الافعال لانها ليست باسماء بل لان لقب هذا النوع من الاسماء الاصوات وانما قيد الظروف بالبعض لان بعضها معرب قوله المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب اى المضمر اسم وضع لمتكلم نحو انا او لمخاطب نحو انت او لغائب نحو هو تقدم لفظا اما تحقيقا نحو زيد ضرب غلامه واما تقديرا نحو ضرب غلامه زيدا او معنى بان ذكر مشتقه كقوله اعدلوا هو اقرب للتقوى اى العدل اقرب لدلالة اعدلوا عليه او حكما اى ثابتا فى الرتبة فى مثل ضمير الشان نحو زيد قائم هو فى تنازع الفعلين نحو ضربا واكرمت الزيدين وفى ربه رجلا نحو ربه

ونعم رجلا وفي قوله ع حتى توارت بالحجاب وفي قوله ع ولا ابويه
لكل واحد منهما السدس وانما بنيت المضمرات لعدم احتياجها
الى الاعراب لاستغناء المعاني الموجبة للاعراب فيها لوضعها للمرفوع
لفظا وللمنصوب لفظا وللمجرور لفظا قوله وهو منقسم اى
المضمر اما متصل واما منفصل لانه اما ان يستقل بنفسه في التلفظ
به اولا فالاول يسمى المنفصل والثاني المتصل قوله فالمنفصل المستقل
بنفسه اى المنفصل بنفسه في التلفظ والمتصل هو الضمير الغير المستقل
بنفسه في التلفظ قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور اى المضمر
اما مرفوع واما منصوب واما مجرور لوقوع الضمير مقام الظاهر وكون
الظاهر احد هذه الامور قوله والاولان منقسم اى الضمير المرفوع والضمير
المنصوب اما متصل واما منفصل والضمير المجرور متصل فقط اى
لا منفصل له لامتناع الفصل بين الجار والمجرور قوله فذلك
ستة انواع لازم لما ذكره اى فالمضمر ستة انواع لانه مرفوع ومنصوب
ومجرور فالاولان بنقسمان الى قسمين فيكون المجموع ستة
قوله والاول ضربت وضربت اى مثال النوع الاول من هذه
الستة وهي الضمير المرفوع المتصل ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم
ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا

يقاس المجهول وانما اورد مثالين احدهما المعلوم وهو ضربت والثاني
المجهول نحو ضربت قوله والثاني انا الى هن اى مثال النوع الثاني من
الانواع الخمسة وهو الضمير المرفوع المنفصل انا نحن انت انتما انتم انت
انتما انتن هو هما هم هي هما هن قوله الثالث ضربني اى مثال النوع
الثالث من الخمسة وهو الضمير المنصوب المتصل نحو ضربني وضربنا
الى ضربهن وانني وانتا الى انهن وانما اورد مثالين ليعلم اتصال
الضمير المنصوب بالفعل والحرف قوله الرابع اياي الى اياهن اى
مثال النوع الرابع من الخمسة وهي الضمير المنصوب المنفصل اياي الى
اياهن قوله والخامس غلامي ولي اى مثال النوع الخامس وهو
الضمير المجرور المتصل غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي ولنا ولك
الى لهن وانما اورد مثالين ليعلم اتصال الضمير المجرور بالاسم والحرف فجميع
المعنى الذي وضع الفاظ الضمير له تسعون والالفاظ الدالة عليها ستون
لان الاول حصل من ضرب الخمسة في ثمانية عشر لان الضمير اما للمتكلم
او لمخاطب او لغائب وعلى التقادير الثلثة اما مفرد او مثنى او مجموع
فيصير تسعة حاصل من ضرب الثلثة في نفسها وكل واحد من هذه
التسعة اما لمذكر او لمؤنث فيصير حاصل الضرب ثمانية عشر
من ضرب اثنين في تسع واما ضربنا الخمسة في اثنى عشر لان

في ثمانية عشر يبلغ تسعين
والثاني حصل من ضرب الخمسة

الفاظ كل واحد من ثمانية عشر معنى لا يزيد على اثنى عشر لكون
الالفاظ فى الواحد المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث والجمع المذكر
والمؤنث فى المتكلم اثنين فسقط اربعة المثنى المذكر والمؤنث فى المتكلم
والمجموع والجمع المذكر او المؤنث والواحد المذكر او المؤنث وكون المثنى
المذكر والمؤنث فى المخاطب والغائب واحدا فسقط لفظان اخران
فصير المجموع ستة واذا اسقط ستة من ثمانية عشر بقى اثنى عشر
واذا ضربنا الخمسة فى اثنى عشر بلغ ستين وهو المطلوب قوله و
المرفوع المتصل اى الضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر فى الفعل
الماضى للواحد الغائب نحو زيد ضرب وللواحدة الغائبة نحو هند ضربت
دون اخواتهما اعنى مثناهما ومجموعهما لدفع الالتباس بالمفرد وانما
قال خاصة لان المنصوب والمجرور المتصلين لا يستتران بخلاف
المرفوع المتصل لشدة اتصاله بالعامل وانما قيد الضمير المرفوع با
لمتصل لامتناع استتار المنفصل فى العامل لانفصاله عنه قوله
وفى المضارع للمتكلم مطلقا اى يستتر المرفوع المتصل فى المضارع
للمتكلم سواء كان للمفرد او للمثنى او للمجموع او للمذكر او للمؤنث مع
وجود قرينة دالة على من هو واشار بقوله مطلقا الى ما ذكرنا من الا
قسام قوله والمخاطب اى ويستتر الضمير المرفوع المتصل فى المضارع
للمخاطب

للمخاطب نحو تضرب انت دون المخاطبة والمخاطبين والمخاطبتين
او المخاطبين او المخاطبات لدفع الالتباس قوله والغائب والغائبة
اى ويستتر الضمير المرفوع المتصل فى المضارع الغائب نحو زيد يضرب
وفى الغائبة نحو هند تضرب ولا يستتر فى الغائبين ولا فى الغائبتين
والغائبين والغائبات لدفع الالتباس قوله وفى الصفة مطلقا
اى ويستتر الضمير المرفوع المتصل فى الصفة مطلقا اى مفردا كان او
مثنى او مجموعا او مذكرا كان او مؤنثا لوجود القرينة الدالة على الضمير
وهى علامة التثنية والجمع وغيرهما لانه لو ابرز لزم اجتماع الالفين
فى المثنى والواوين فى الجموع فحمل المفرد عليهما اطرادا للباب نحو
زيد ضارب والزيدان ضاربان وهند ضاربة والهندان ضاربتان
والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست
الحروف فيها ضمائر بل حروف اعراب لتغيرها بالعوامل الا خلة
على الصفة والمراد بالصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وافعل التفضيل قوله ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل
اى لا يجوز الاتيان بالضمير المنفصل الا عند تعذر الاتيان بالضمير
المتصل لكون المتصل احضر من المنفصل قوله وذلك بالتقديم
على عامله اى وتعذر المذكور اما بتقدم الضمير على عامله نحو اياك

ضربت واما بالفصل بين الضمير وبين عامله لاجل عرض نحو ما ضربك
الا انا والتعذر ظاهر في الموضعين وانما قال لغرض لعدم جواز
الفصل بينه وبين عامله لا لغرض لئلا يلزم العدول عن الاصل
بلا فائدة واما بحذف عامل الضمير نحو اياك والشر لامتناع اتصال
الملفوظ بغير الملفوظ واما بكون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء
نحو انا زيد ما ذكرناه واما بكون عامل الضمير حرفا والضمير مرفوع نحو
ما انت قائما لوجوب استكنان الضمير المرفوع المتصل اذا كان
مفردا غائبا نحو زيد ضرب وامتناع استكنان الضمير في الحرف
لضعف عمل الحرف فحمل المتكلم والمخاطب والمثنى والمجموع على المفرد
الغائب وان لم يجب استكنانها اطرادا للباب وانما قيد الضمير
بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا او مجرورا الجاز المتصل نحو اياه و
له لعدم وجوب استكنان الضمير المنصوب والمجرور في العامل
واما بكون الضمير المسند اليه صفة جارية على غير من هي له لكونها
اضعف من الفعل في العمل نحو هند زيد ضاربته هي فهند مبتدأ و
زيد مبتدأ ثان وضاربته خبر مبتدأ ثان وهي فاعل ضاربته و
ضاربته مسندة اليه وهي جارية على غير من هي له لان ضاربته
خبر زيد وفاعلها بالحقيقة هند والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدأ
الاول

الاول وانما وجب ابراز الضمير لكون الصفة اضعف من الفعل
في العمل ووقع الالتباس في نحو زيد عمرو ضاربه هو فاذا ابرز الضمير
علم ان الضارب زيد واذا لم يبرز لم يعلم ان الضارب زيد ام عمرو
والتزموا ايضا ابرازه فيما لا يلتبس نحو هند زيد ضاربته هي لاطرادا
للباب ولا يلزم من ذلك وجوب الابراز في نحو زيد عمرو يضربه و
نحو زيد هند يضربها لانه وان حصل الالتباس في الصورة الاولى
لكن العامل ههنا قوي لانه فعل وعلة وجوب الابراز ثم مجموع الامرين
وهما ضعف العامل وحصول الالتباس في بعض الصور والاول
منتف ههنا فلما فرغ عن تعداد الاسباب الموجبة لتعذر اتصال الضمير
اورد امثلتها على الترتيب المذكور وهو قوله مثل اياك الى قوله وهند
زيد ضاربته هي قوله واذا اجتمع الضميران اي اذا اجتمع ضميران
ولا يكون شيء منهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمت الاعرف
فلك الخيار في اتصال الضمير الثاني وانفصاله تقول اعطيتكه وضربتك
واعطيتك اياه وضربني اياك وانما اورد مثالين ليعلم ان الضربين
يجوز ان يكون منصوبا وان يكون احدهما منصوبا والآخر مجرورا
وانما قال وليس احدهما مرفوعا لانه لو كان احد الضميرين مرفوعا لم يجز
الامران لانه مع عدم الفصل يتعين الاتصال نحو ضربتك ومع

الفصل بتعين الانفصال نحو ما ضربت الا اياك واعلم انه قال
فان كان احدهما اعرف وقدمته من غير فاصل بينهما فلك الخيار
لكان اصوب لئلا يشكل بمثل قولنا ما اعطيتك الا اياه وجوابه
يعلم من قوله اذا جمع لامتناع الاجتماع مع الفصل قوله والا
فهو منفصل اى وان لم يكن مجموع ما ذكرنا وذلك بان لا يكون
احدهما اعرف نحو اعطيته اياه واعطيتك اياك واعطيتني اياي
او بان يكون احدهما اعرف لكن لا يكون الاعرف مقدما نحو
اعطيته اياك فالضمير منفصل فقط لكراهتهم تقديم احد المتساويين
من غير مرجح على الآخر وتقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة
قوله والمختار في خبر باب كان الانفصال اى جاز انفصال خبر كان
واتصاله بها بتشبيهها بالمفعول اذا كان ضميرا نحو كنته وكنت اياه لكن
المختار هو الانفصال لانه في الاصل خبر المبتدا وحق خبر المبتدا
الانفصال قوله والاكثر لولا انت وعسيت الى آخره اى الضمير اذا
وقع بعد لولا وبعد عسى فالاكثر انه بعد لولا ضمير مرفوع منفصل
نحو لولا انت الى آخره لكونه مبتدا وبعد عسى ضمير مرفوع متصل
نحو عسيت الخ لكونه فاعل عسى قوله وجاء لولاك وعساك الى آخرهما
اى جاء بعد لولا ضمير مجرور وبعد عسى ضمير منصوب متصل نحو لولاك الخ

وعساك

وعساكن اه فقال الاخفش ان الضمير بعد لولا ضمير مجرور ورافع موقع
الضمير المرفوع لجواز وقوع بعض الضمائر موقع بعض نحو ما انا كانت
وبك انت فهو في محل الرفع بالابتداء وبعد عسى ضمير منصوب واقع
موقع الضمير المرفوع المتصل وقال سيبويه الضمير بعد لولا في محل الجر
بلولا وهو حرف جر ههنا وبعد عسى في محل النصب بعسى وهو بمعنى لعل
ههنا قوله ونون الوقاية مع الياء لازمة اى نون الوقاية مع ياء
الضمير لازمة في الماضي مطلقا نحو ضربني وضرباني وضربوني وفي المضارع
العري عن نون الاعراب نحو يضربني للحفظ عن دخول الكسرة في الفعل
ولهذا يسمى هذا النون نون الوقاية قوله وانت مع النون اى
انت مع نون الاعراب في المضارع نحو يضربانني ويضربونني و
تضربينني مخيرة في اثباته وحذفه واما اثباته فلا جرائه على المتقدم و
(اى اثبات نون الوقاية) (وهو الحفظ عن دخول الكسرة)
اما حذفه فلاستغناء عنه بنون الاعراب وكذا انت مع لدن
مخيرة في اثبات نون الوقاية لحفظ بنائه على السكون وفي حذفه لكونه
اسما على ثلثة احرف وكذلك انت مع ان واخواتها في اثبات
نون الوقاية لشبهها بالفعل وفي حذفها لكراهة اجتماع
النونات في الاربعة الاولى وحمل الاخرين على الاربعة الاولى
(اى ان ان لكن كان)
قوله ويختار في ليت ومن وعن وقد وقط اى يختار اثبات النون

في ليت لشبههما بالفعل وعدم اجتماع النونات وفي من وعن لحفظ
سكونهما مع جواز حذفه عنهما لكونهما حرفا وجواز اتصال الياء
بالحرف من غير نون الوقاية نحو لي وبجنارا يضا فقد وقط اثبات
النون لحفظ سكونهما مع جواز حذفه عنهما لكونهما اسمين وجواز
اتصال الياء بالاسم من غير نون الوقاية نحو غلامي قوله وعكسها
لعل اي وعكس ليت لعل فانه يجر نارة لعل حذف نون الوقاية لكونها
حرفا وجواز اتصال الياء بالحرف من غير النون على ان بعض لغاتها
لعن فيلزم اجتماع النونات فحذف النون الاولى في لعن فحمل لعل
عليها لكونها من لغاتها واما جواز اثبات النون فلكشبهه بالفعل
قوله وبتوسط بين المبتداء والخبر اي وبتوسط بين المبتداء والخبر
قبل دخول العوامل اللفظية عليهما نحو زيد هو المنطلق وبعد دخول
العوامل اللفظية عليهما نحو كان زيد هو المنطلق صيغة ضمير فوع
منفصل مطابق للمبتداء في الافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التانيث والخطاب والمتكلم والغيبة نحو زيد هو القائم
الزيدان هما القائمان الزيدون هم القائمون وهند هي القائمة
الهندان هما القائمتان الهندات هن القائمات وكنت انت
الرقيب وان نون انا اقل وانما قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير فوع

لعدم

لعدم تحقق كونه ضميرا قوله وسمي فصلا اى وسمي هذه الصيغة
فصلا لانها تفصيل بين كون ما بعدها نعتا لما قبلها او خبرا عنه
فانه اذا وجدت هذه الصيغة علم ان ما بعدها خبر لا نعت لامتناع
الفصل بين النعت والمنعوت قوله وشرطه ان يكون الخبر معرفة
اى وشرط اثبات هذه الصيغة ان يكون الخبر معرفة نحو زيد هو
القائم او يكون الخبر افعل من كذا اى يكون الخبر مشابها للمعرفة
لفظا من حيث انه مضاف كالاسماء المتوغلة في الابهام نحو مثل وغير
وكالاسم المضاف الى المعرفة اضافة لفظية نحو ضارب زيد الان
او غدا وكالمضاف الى النكرة نحو غلام رجل او مشابها لها في امتناع
دخول لام التعريف عليه نحو كان زيد هو افضل من غيره وزيد هو يقوم
لانه اذا لم يكن معرفة ولا مشابها لها لم يخرج الى الفصل ولم يحمل على
المعرفة لعدم المشابهة وبعلم مما ذكرنا انه لو كان وشرطه ان
يكون الخبر معرفة او مشابها لها لكان اصوب واعلم ان كون
المبتدا معرفة شرط له ايضا الا انه لم يذكر للعلم به لانكره ان شرطه
كون الخبر معرفة لانه لا يكون الخبر معرفة الا اذا كان المبتدا
معرفة غالبا قوله ولا موضع له عند الخليل اى ولا موضع
لهذا الضمير من الاعراب عند الخليل مع قوله بانه اسم لانه انما

MAGYAR
TUDOMÁNYOS
AKADÉMIA
KÖNYVTÁRA

دخل للفصل كالكاف في اولئك والتاء في انت فكما ان في هذه

لا محل لهما من الاعراب فكذلك لا يكون لهذا الضمير محل من الاعراب

قوله وبعض العرب يجعله مبتدا اى وبعض العرب يجعل هذا

الضمير مبتدا ويجعل ما بعده خبرا وهو على هذا الوجه اسم بلا خلاف وعليه

قراءة بعضهم في غير السبعة وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وان

ترني انا اقل برفع الظالمين واقل قوله ويتقدم قبل الجملة الخ

اى ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب للتعظيم والاجلال لان ذكر الشيء

مبهما ثم ذكره مفسرا يوقع في النفس تعظيما واجلالا ولئلا يفوت الكلام

عن السامع عند غفلة ويسمى هذا الضمير ضمير الشان ان لم يكن في الجملة مونث

وضمير القصة ان كان فيها مونث كقوله تع فانها لا تعمى الابصار وانما

يجب ان يفسر هذا الضمير بالجملة لانها هي المرادة من ذلك الضمير وانما

كانت بعد الضمير لوجوب كون مفسر الشيء بعده قوله ويكون

منفصلا ومتصلا اه اى ويكون هذا الضمير منفصلا ان كان مبتدا

نحو هو زيد قائم لكون عامله معنويا ومتصلا مستترا ان كان عامله

فعلا وهو مرفوع نحو كان زيد قائم لوجوب كون استكنان الضمير

الغائب المرفوع المفرد في الفعل بلا فصل ومتصلا بارزا ان كان

منصوبا سواء كان عامله حرفا نحو انه زيد قائم لعدم استتار الضمير المنصوب

واليه

وانما قال ضمير غائب احترازا عن ضمير مخاطب او متكلم لانها لا ابهام فيها

سواء كانت فعلية او اسمية

كقوله تع قل هو الله احد

ضمير قصة مونث لا جمع

لامتناع استكنان الضمير في الحرف او فعلا نحو ظننته زيد قائم

وبه اشار بقوله على حسب العوامل اى انفصاله واتصاله مستترا
وبارزا انما هو على حسب عوامله قوله وحذفه منصوبا ضعيف اى
وحذف هذا الضمير والحال انه منصوب ضعيف لانه مراد ليس عليه
دلالة قوية مثاله قولك ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جازرا
وظباء ولم يجز بقوله منصوبا عن شئ لان هذا الضمير اذا كان
مرفوعا لم يجز حذفه اما اذا كان مبتدأ فلانه يلزم نقض الغرض و
اما اذا كان اسم كان فلانه لا يجوز حذف الفاعل مع ذكر وليبان ان
حذفه منصوبا جايز على ضعف لانه مقصود ولا دلالة ظاهرة عليه
قوله الا مع ان اذا خففت فانه لازم اى حذف هذا الضمير منصوبا
ضعيف الا مع ان المفتوحة المخففة من الثقيلة فانه لازم حذفه
معها مع عدم الضعف لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى وبيانه ان
ان المفتوحة اكثر مشابهة من ان المكسورة للفعل لفظا لكونها مثل
شد ومد وعلى لفظ ان بان ابنا ومعنى لدلالتها على معنى
زايد على التاكيد كالذى هو المصدر كالفعل والمكسورة لا بد الا
التاكيد الذى هو معنى التراخى والمكسورة المخففة وجب عملها كقوله
تع وان كلا لما ليوفينهم فوجب ان يعمل المفتوحة المخففة لئلا
يلزم مزية الاضعف على الاقوى ولم يجدوا عملها فى الظاهر فقدروه

فى الضمير كقوله فى قصيدة كسيوف الهند قد علموا ان هلاك كل من يحفى
وينتعل وكقوله ثم علم ان سيكون منكم مرضى اى علم انه سيكون
اعلم ان كل من يحفى مبتداء وهالك خبره مقدما عليه والجملة خبر ان
وان مع اسمها وخبرها فى موضع مفعولى علموا وليس كل فاعلا لهالك
لئلا يلزم تفسير ضمير الشان بالمفرد قوله اسماء الاشارة ما وضع لمشار
اليه اى اسماء الاشارة اسماء وضعت لمشار اليه ولم يلزم تعريف
الشئ تعريفا دوريا او بما هو اخفى منه او بما هو مثله لانه عرف اسماء
الاشارة الاصطلاحية بالمشار اليه اللغوى المعلوم وانما بنيت
لكونها مشابهة للحرف من حيث احتياجها الى ما يبين ذات المشار
اليه قوله وهى فى المذكر اه هذا اشارة الى تعدادها فذا يشار به الى المفرد
المذكر عاقلا او غيره وذان الى المثنى المذكر حال الرفع وزين الى مثناه
حال النصب والجر وتا وتى وته وذه وتهى وذى يشار بها الى المؤنث
الواحدة عاقلة وغيرها وتان الى المثنى المؤنث حال الرفع وتين اليه
حال النصب والجر اولاء بالمد والقصر يشار به الى جمع المذكر والى جمع المؤنث
عاقلا وغيره قوله وبكفها حرف التنبيه اى وبكف اوائل اسماء الاشارة
المذكورة حرف التنبيه وهو الها ليدل على تنبيه المخاطب فيقال
هذا هذان وهتانا هاتان هؤلاء قوله ويتصل بها حرف الخطاب

اى د

اى ويتصل باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب ليدل على حال من
يخاطبه من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث قوله وهى
خمسة اه اى اسماء الاشارة خمسة لان المشار اليه اما مذكر او مؤنث
وعلى التقديرين اما مفرد واما مثنى واما مجموع وهو مشترك بين
المذكر والمؤنث فيكون خمسة الفاظ والالفاظ الدالة على الخطاب خمسة
ايضا والخمسة الاخيرة تستعمل مع كل واحد من الخمسة الاول فيكون
المجموع خمسة وعشرين لفظا حاصلا من ضرب خمسة فى خمسة واما
بحسب المعنى فيكون ستة وثلثين حاصلة من ضرب ستة للاشارة
فى ستة للخطاب تقول ذاك ذاكما ذاكم ذاك ذاكما ذاكن و
هكذا تقول فى الاربعة الباقية اعنى ذين وتا وتين واولاء
قوله ويقال ذا للقريب وذاك للمتوسط اشارة الى الفرق بين
ذا وذاك وذالك فذا للمشار اليه القريب وذاك للمشار اليه
المتوسط فى القرب والبعد مع كونه حال المخاطب وذالك للمشار
اليه البعيد وقبل اللام لبعد المخاطب قوله وتلك وذاك وتانك
مشددتين واولالك مثل ذلك فقوله تلك وما عطف عليه مبتدا
وقوله مثل ذلك خبره يعنى كما ان ذلك للبعيد كذلك تلك وتانك
وذانك مشددتين واولالك للبعيد واما ما للقريب فهو ذا وتا

وذان واولاء وتان واما للمتوسط فهو ذاك وتاك وتانك و
ذانك غير مشددتين واولايك قوله واما ثمه وهنا وهنا فللمكا ن
حاصة اى هذه الاسماء الثلثة للاشارة الى المكان حاصة اى
لا يشار بها الى غير المكان فهنا يشار بها الى المكان القريب وبههنا
وهناك الى المتوسط وثم وهنا مشددة وهناك الى البعيد وفى
هنا ثلث لغات احديها ضم الهاء مع تخفيف النون والاخيران فتحها
وكسرها مع تشديد النون لكن الفتح اكثر قوله والموصول ما لا يتم جزءا
الا بصلة وعايد وانما بنيت الموصولات لمشابهتها الحرف من حيث
احتياجها الى الغير وهو الصلة والعايد وحد الموصول اسم لا يصير جزءا
تاما من الكلام من مسند او مسند اليه الا مع صلة وعايد فقوله اسم كا
لجنس وقولنا لا يصير جزءا تاما الا مع صلة يخرج الاسماء التى تصير جزءا
تاما من الكلام بدونها كزيد ورجل وقولنا وعايد يخرج مثل اذ واذا
لانه وان لم يتم جزء من الكلام الا مع الصلة فانه يتم بلا عايد وانما قال
لا يتم جزءا ولم يقل لا يصير جزءا لانه يصير جزءا لكن لا يصير جزءا تاما قوله و
صلته جملة خبرية اى وانما احتاج الى تعريفها لانها لم يكن بينة وكانت
ماخوذة فى تعريف الموصول تعرفها بان قال وصلته جملة خبرية لئلا
يلزم تعريف الشئ بما هو مثله فى المعرفة والجهالة او بما هو اخفى منه
وانما

وانما وجب ان يكون صلته جملة لان الذى والتى ومثناهما ومجموعهما
وضعت لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها فحمل احوالها عليها وانما وجب
ان يكون خبرية لان ما عداها كالامر والنهى وغيرهما كالاستفهام و
التمنى غير موضح للموصولات والصلة يجب ان يكون موضحة لها قوله والعايد
ضمير له هذا تعريف للعايد وانما عرف لانه غير مبين وما خول فى تعريف الموصول
اى العايد ضمير فى الصلة يعود الى الموصول وانما يجب ذكره لربط الصلة با
لموصول قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اى صلة الالف
واللام الذى بمعنى الذى او التى لا تكون الا اسم فاعل او مفعول لكرا هتهم
ان تدخل صيغة الالف واللام لكون صيغة مثل صيغة لام التعريف
فسبك من الجملة مفرد ليدخل عليه ويلزم ان يكون تلك الجملة فعلية ليمكن
سبك المفرد منها (اى اخذ ونزع) وذلك المفرد هو اسم الفاعل او المفعول قوله وهى الذى
والتى هذا شروع فى عدها اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد ا
المؤنث واللذان بالالف للمثنى المذكر حال الرفع واللذين بالياء حال
النصب والجر واللتان بالالف للمثنى المؤنث حال الرفع واللتين بالياء
حال النصب والجر والاولى اللذين للمذكرين وفى جمع المؤنث لغات الائى
واللاتى واللواتى واللاء بالمد والهمزة واللائى بالياء المكسورة او
الساكنة من غير الهمزة وكل هذه الاسماء مشتركة بين اولى العلم وغيره

الّا الاولى والّذين فانه مخصوص بذوى العلم قيل ومن العجب ان المفرد
والمثنّى وهما الّذى واللّذان لمن يعلم ولمن لا يعلم والجمع مخصوص با
ولى العلم ومن فيمن يعلم غالبًا وما فى ما لا يعلم غالبًا وهما اعنى من
وما يستعملان للمفرد والمثنّى والجموع والمذكر والمونث وآل للمذكر
بمعنى الّذى وايّة للمونث بمعنى الّتى وذو للطائية اى ذو بمعنى الّذى
فى لغة طى كقوله فان الماء ماء ابى وجدّى وبئرى ذو حفرت وذو
طويت وذا بعد ما للاستفهام حاصّة بمعنى الّذى عند البصريين واما عند
الكوفيين فيقع ذا بمعناه مطلقًا والالف واللام فى اسم الفاعل والمفعول
بمعنى الّذى والّتى قوله والعايد المفعول يجوز حذفه اى الضمير العايد
من الصلة الى الموصول يجوز حذفه اذا كان مفعولًا كقوله تعالى الله يبسط
الرّزق لمن يشاء ويقدر لحصول العلم به مع كونه فضلة وانما قيّد العايد
بالمفعول لان غيره وهو اما المرفوع او المجرور لم يجز حذفه لكون المرفوع
فاعلًا او لاستلزام حذف المجرور كثرة الحذف اعنى الجار والمجرور و
قيّد نظر لجواز كون المرفوع مبتداء او خبرا وجواز حذفهما وجواز
حذف الجار والمجرور معًا كقول الشاعر عسى الايام ان يرجعن قومًا
كالّذى كانوا اى كالّذى كانوا عليه والاصوب ان يقال فالعايد المفعول
اكثر حذفه لانه قل حذف غيره قوله واذا اخبرت بالّذى اى اذا اخبرت
با

وامتناع حذف الفاعل ح

باستعانة الذى عن شئ معلوم من وجه وغير معلوم من وجه آخر صدرت
الذى اى جعلت الذى فى صدر الجملة لكونها مخبرا عنه وجعلت موضع المخبر
عنه ضميرا يعود الى الذى للربط واخرت المخبر عنه لكونه مخبرا به فاذا اخبرت
عن زيد فى قولنا ضربت زيدا فعلت ما قلناه وقلت الذى ضربته زيد
وكذلك تقول فى الاخبار عنه بالالف واللام الضاربه انا زيدا لكن الاخبار
بالالف واللام مخصوص بالجملة الفعلية ليمكن بناء اسمى الفاعل والمفعول
منها ليصح دخول الالف واللام واذا كان كذلك كان الذى اكثر مجالا من
الالف واللام واعلم ان المراد بالذى فى قوله واذا اخبرت بالذى هو
الذى والذان واللذين والتى واللتان واللاتى اعلم انه يجب تقديم المبتدا
وتاخير الخبر ههنا مع انه لم يذكرهما فى مواضع وجوب تقديم المبتدا ومواضع
تاخير الخبر قوله فاذا تعذر امر منها تعذر الاخبار اى فاذا تعذر امر من
الامور المذكورة وهى تصدير الذى واقامة الضمير مقام المخبر عنه ليعود
الى الموصول وتاخير المخبر عنه خبرا تعذر الاخبار عنه بالذى لانتفاء لازمه
وشرطه قوله ومن ثم امتنع فى ضمير الشان اى ومن اجل انه اذا امتنع
امر من الامور الثلثة امتنع الاخبار عن ضمير الشان فى قولك هو زيد قائم
لتعذر تصدير الجملة بالذى وتعذر تاخيره وامتنع الاخبار ايضا عن
الموصوف فى نحو جاءنى زيد الظريف لامتناع جعل الضمير مكانه لا

ممتنع وصف الضمير وانما يمتنع الاخبار عن الموصوف ان لم
يؤخر الموصوف مع الصفة اما اذا اخر مع الصفة نحو الذى جاءنى
زيد الظريف فلم يمتنع لعدم المانع ولان المخبر عنه هو الموصوف
مع الصفة وامتنع الاخبار ايضا عن الصفة لامتناع جعل الضمير
مكانها لامتناع وقوع الضمر صفة وامتنع الاخبار ايضا عن المصدر
العامل فى نحو اعجبنى ضربك زيدا لامتناع جعل الضمير مكانه ان اعملنا
الضمير فى معموله لان الضمير لا يعمل ولامتناع تاخيره ان اعملناه
فى معموله لان المصدر لا يعمل مؤخرا وانما قيد المصدر بالعامل لجواز
الاخبار عن المصدر الغير العامل نحو يقال فى رائت ضربك الذى
رايته ضربك واعلم انه انما يمتنع الاخبار عن المصدر العامل ان
لم يؤخر المصدر مع معموله اما اذا اخر المصدر مع معموله نحو الذى اعجبنى
هو ضربك زيدا فلم يمتنع لعدم المانع وامتنع الاخبار عن الحال فى ضربت
زيدا قائما لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وقوع الضمير حالا وكذا
يمتنع عن التمييز نحو طاب زيد نفسا لامتناع كون التمييز معرفة عند
الاكثر وامتنع الاخبار عن الضمير المستتر لان يعود الى غير الموصول
نحو زيد ضربته لامتناع جعل الضمير مكانه ليعود الى الموصول لاستحالة
ان يعود الى غير الموصول لبقى ذلك الغير بلا عايد وامتنع الاخبار

عن

عن الاسم الذي يشتمل على الضمير المستحق لان يعود الى غير الموصول
في نحو زيد ضربت غلامه لعين ما ذكرناه **قوله** وما الاسمية موصولة
اي وما الاسمية انواع احدها موصولة وهو لغير اولي العلم غالبا نحو
اعجبني ما صنعه وقد يكون للعاملين كقوله تع والسماء وما بناها
والثاني شرطية كقوله تع ما يفتح الله للناس من رحمة فلا عسيك لها
والثالث استفهامية في غير العالمين كقوله تع وما تلك بيمينك يا موسى والرابع
موصوفة بمعنى شيء اما بالمفرد نحو مررت بما معجب واما بالجملة كقوله ربما
تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقاب والخامس تامة بمعنى شيء
نحو دققته دقا نعما اي نعم شيئا اي نعم الشيء شيئا الدق والسادس صفة
تامة نحو ضربته ضربا ما اي ضرب **قوله** ومن كذلك اي انواع من كانواع
ما الا في التمام والصفة فان من لا يكون تامة ولا صفة مثال المو
صول جاءني من ابوه طبيب ومثال الاستفهام نحو من عندك ومثال المو
صوفة بالمفرد كقوله كفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا ومثال
الموصوفة بالجملة قوله رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا
لم يطع فانها بمعنى شخص وانسان ومثال الشرطية من يكرمني اكرمه
وهي بجميع وجوهها تختص باولي العلم وقد يستعمل لغير اولي العلم كقوله تع
فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجليه ويطلق على

اي شيء معجب صح

الواحد والمثنى والجموع والمذكر والمؤنث اثنا عشر من وما شرطيتان و
استفهاميتان لتضمنهما معنى الحرف وهو حرف الاستفهام والشرط
وبنيا موصوفتين وموصولتين لاحتياجهما الى الصفة والصلة قوله
وائ دابة اى عدد انواع اى دابة كعدد انواع ما الا فى التمام فان
اى دابة لا يفعان تاما بين مثال الاستفهامية نحو ايهم وايتهم
وايتهن عندك والشرطية نحو ايهم يكرمنى اكرمه والموصوفة نحو يا
ايها الرجل وايتها المرءة والموصولة كقولك مع ايهم اشد على الرحمن
عتيا والصفة نحو مررت برجل اى رجل قوله وهى معربة وحدها
اى اى دابة معربة وحدها من بين اخواتها فى جميع الاقسام المذكورة
الا اذا كانت موصولة وحذف صدر صلتها فانها تبنى حينئذ اما اعرابها
مع قيام الموجب للبناء فللتنبيه على ان الاصل فى اخواتها هو الاعراب
واما اختصاصها بالاعراب دون اخواتها فلوجود الاضافة للبناء فيه
للبناء فيها وعدمها فى اخواتها واما بناؤها اذا حذف صدر صلتها
نحو قوله ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا
اى ايهم هو فابنيا كيد مشابهها الحرف من حيث افتقارها الى ذكر
المحذوف قوله وفى ماذا صنعت وجهان اى فيما ذا صنعت
وجهان عند سيبويه احدهما ان ذا بمعنى الذى وما للاستفهام اى

ای ما الذی صنعت فما مبتدا والموصول مع صلته خبره والعائد محذوف
تقدیره ما الذی صنعته وجوابه مرفوع لمطابقة السؤال وقد یجوز نصب
جوابه بتقدیر الفعل المذکور فی السؤال لکن الاول اولی وثانیهما ان
ما ذا بمنزلة اسم واحد وهو ای شیء والحکم علی موضعه بحسب ما یقتضیه العا مل
وههنا فی محل النصب بانه مفعول صنعت وانما قدم لتضمنه معنی الا
ستفهام فعلی هذا لا یکون اسما موصولا وجوابه ح منصوب لمطابقة
السؤال ویجوز الرفع ایضا علی تقدیر خبر مبتدا محذوف لکن الاول اولی
قوله الاسماء الافعال ما کان بمعنی الامر او الماضی ای اسماء الافعال
اسماء بمعنی امر الی طلب او بمعنی الماضی مثال الاول رویدزیدا ای
امهل ومثال الثانی بیهات ای بعد وانما بنیت لوقوعها موقع المبنی
وکونها بمعناه قوله وفعال بمعنی الامر ای فعال علی انواع احدها
ان یکون بمعنی الامر کنزال بمعنی انزل وهو قیاس من الثلاثی
ای مجیء فعال بمعنی الامر من کل فعل ثلاثی قیاس وهو مذهب
سیبویه لکثرة مجیء فعال بمعنی الامر فی الثلاثی دون الرباعی
فقوله فعال مبتدا وقوله قیاس خبره والثانی ان یکون مصدرا
معرفة ای علما للمعانی نحو فجار علما للفجرة او الفجور والثالث ان
یکون صنعة معدولة نحو یا فساق بمعنی یا فاسقة بنی الفسان

لمشابهتها فعال الذي بمعنى الامر من حيث وجود العدل في كل واحد
منهما ومن حيث الزنة فقوله فعال مصدرا معرفة مبتداء ومصدر
منصوب على الحال ومعرفة صفة وصفة معطوف على مصدر وقوله
مبنى خبر فعال والرابع ان يكون علما للاعيان مؤنثا كقطام و
غلاب وهو مبنى عند اهل الحجاز ومعرب عند بني تميم الا فعال التي
في آخره راء نحو حضار فان اكثر بني تميم يوافقون الحجازيين في بنائه
اما بناؤه عند اهل الحجاز فلمشابهته فعال التي بمعنى الامر في العدل و
الزنة واما اعرابه ومنع صرفه عند بني تميم فلعدم علة البناء فيه ولكونه
علما مؤنثا معدولا فوجب ان يعرب ويمنع الصرف واما بناء ما في آخره
راء عند اكثر بني تميم فلتحقق موجب جواز الاماله فيه اذا بني على الكسر
في الاحوال الثلاث وتقدير الكلام في الرابع وفعال علما للاعيان
مؤنثا مبنى فقوله مبنى خبر فعال المقدر وعلما منصوب بانه حال ومؤنثا
صفة علما ولم يحترز بقوله مؤنثا عن شئ بل العرض من ذكره ههنا
ان يعلم ان فعال علما في الاعيان لا يكون الا مؤنثا ولقائل ان
يمنع ذلك لان سفار اسم ماء وحضار اسم كوكب والماء والكوكب مذكر
ان وجوابه ان سيبويه قال سفار حضار مؤنثان لان العرب
تؤنث بعض المياه فيقول ماءة فلان وتؤنث بعض الكواكب
فيقول

فيقول الشعر والزهرة فقسار اسم المادة وحضار اسم الكوكبة في التقدير

قوله الاصوات كل لفظ حكى به صوت او صوت به كليهما الى الاصوات

السماء حكى بها عن اصوات نحو غاق حكاية عن صوت الغراب او

صوت بها كليهما نحو غاق لناقة البعير وقاع لزجر الغنم وانما ثبت

موجب الاعراب وهو التركيب الذي يقصد فيه باجزاء المركب اللفظ والمعنى

فان التاسع منتف ههنا لانه يقال قلت غاق وكتب غاق ولا يقال

جاءني غاق او قام غاق او غير ذلك مما يراد به معنى غاق قوله

المركبات كل اسم مركب من كلمتين اي المركبات كل اسم مركب من

كلمتين ليس بينهما نسبة والمراد بالمركب ههنا المركب المبني الذي يجب

بناء التركيب فقوله كل اسم كالجنس وبقوله من كلمتين خرج الاسماء

المفردة وبقوله ليس بينهما نسبة خرج عنه مثل ثابط شرا وغلام

زيد لوجود النسبة بين كلمتيهما واما وجب اخراج الاول لان

سبب بناء ليس التركيب بل لكونه جملة والثاني لكونه معربا وكلاهما

في الجنس وانما قال من كلمتين اولم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل سيبويه

قوله فان تضمن الثاني حرفا منهما اي فان تضمن الجزء الثاني من المركب

الذي سبب بناء التركيب حرفا مبنيا الجزء الثاني من كم عشر و

حادي عشر الى تسعة عشر وتاسع عشر الا اثنى عشر اما

بناء الجزء الاول فلكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد واما
بناء الثاني فلتضمنه الحرف فان اصل خمسة عشر خمسة وعشرة واما
اورد مثالين وهما خمسة عشر وحادي عشر ليعلم ان البناء ثابت
في هذا المركب سواء كان المراد العدد او الواحد من المتعدد وفي بناء
المركب الذي يراد به واحد من المتعدد نظر لان الثاني فيه لا يتضمن
الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه انا لا نم انه لا يتضمن الحرف
اذا لم يرد به حادي وعشر لان معناه حادي وعاشر كما ان معنى احد
عشر احد وعشر لانه مركب من المفرد ومن المتعدد واحدهما الحادي
والثاني العاشر كما يقال احد عشر كان ينبغي ان يقال حادي عاشر
الا انه بعد حذف الواو غير لفظ العاشر الى لفظ العشر للتخفيف وانما
استثنى اثني عشر من هذا الحكم لانه اعرب الجزء الاول منها وبني الثاني
وانما بين مع وجود علة البناء لشبههما اياه بالمضاف في حذف
النون منه لئلا يوهن بالانفصال فشبه به ايضا في الاعراب
لكونه حكما لفظيا مثل حذف النون فوائد الاول اعرب الثاني اي
وان لم يتضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بناء المركب
حرفا اعرب الجزء الثاني منه لعدم علة البناء وبني الاول لكونه
بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد على الاصح نحو بعلبك وانما قال

وانما قال في الاصح لان فيه ثلث لغات احديها المذكورة وهي الفصيحة
الكثيرة ولهذا قال في الاصح والثانية اعراب الجزئين معا واضافة الاول
الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه والثالثة اعراب الجزئين واضافة
الاول الى الثاني وصرف الثاني واعلم انه لو قال والا اعرب الثاني ان
لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا نحو عمرويه وقطوية لكان اصوب
وجوابه ان كلامه في المركب الذي سبب بناءه التركيب وههنا ليس كذلك
قوله الكنايات والمراد بالكنايات ههنا الكنايات المبنية وهي عبارة عن
الفاظ مبهمة يعبر بها عن شئ وقع مفسرا في كلام متكلم اما لجعله مبهما
على المخاطب او لنسيانه فعلى هذا لا يكون كم كناية لانه غير معبر به عن شئ
واقع مفسرا في كلام متكلم وانما ذكره ههنا لكونه موافقا لكذا في كونه
للعدد قوله وكم وكذا للعدد اي كم وكذا كنايتان عن العدد وانما بنى كم
الاستفهامية لتضمنها همزة الاستفهام والخبرية لكونها مثل الاستفهامية
في الصيغة وانما بنى كذا لكونه منقولا عن مبنى لان اصله ذا فدخل عليه
كاف التشبيه فبقي على ما كان عليه من البناء وميز كذا منصوب غالبا
لكون ذا بمنزلة المضاف اليه في مثل ملؤه عسلا لكنه قد يكون مجرورا
باضافة كذا اليه لكونه بمنزلة ثلثة ومائة وقد يكون مرفوعا بانه
مبتدأ وما قبله خبره نحو عندي كذا درهم فدرهم مبتدأ وله مقدم عليه

خبره وكذا حال هكذا قالوا وفيه نظر وذلك النظر هو ان لا يجوز ان يكون
كذا حالا لان شرط الحال ان يكون نكرة وهذا معرفة لان المعنى
لا يساعده والاولى عندى ان يكون كذا مبتداء وزيد بدلا او عطف
بيان وله خبره وعندى ظرف له قوله وكيت وذيت للحديث اى كيت
وذيت كنايتان عن الحديث وانما بنيا لكونهما واقعين موقع
المبنى وهو الجمل قوله فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفردا مميز كم
الاستفهامية منصوب مفردا لانه للعدد فجعل مميز كم مميز الاعداد المتوسطة
لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح قوله والخبرية مجرورا اى مميز كم الخبرية مجرور مفرد
ومجموع اما كونه مجرورا فلكونه مضافا اليه واما جواز كونه مفردا ومجموعا
فلكونه للعدد وجواز كون مميز الاعداد مفردا ومجموعا قوله وتدخل من
فيهما اى وتدخل من فى مميز كم الاستفهامية والخبرية نحو كم من رجل ضربت
وكم من قرية اهلكناها قوله ولهما صدر الكلام اى لكم الاستفهامية
وكم الخبرية صدر الكلام لكونهما لانشاء الاستفهام وانشاء التكثير
قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اى كل واحد من كم
الاستفهامية وكم الخبرية يقع مرفوعا اى مبتداء وخبرا او منصوبا
ومجرورا او كم يقع فاعلا لاقتضائهما صدر الكلام وعدم وقوع
الفاعل صدر الكلام قوله وكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضمير
اشارة

اشارة الى مواضع كونها منصوبا بين اى كل موضع يكون ما
بعد كم فعل غير مشتغل عنه بضمير او متعلق ضمير كان فى محل النصب
بذلك الفعل بحسب ما يقتضيه العامل يعنى اذا اقتضى مفعولا به كان
مفعولا به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت وان اقتضى مفعولا
مطلقا كان مفعولا مطلقا نحو كم ضربة ضربت وكم ضربة ضربت وان
اقتضى ظرفا كان ظرفا نحو كم يوما صمت وكم يوم صمت قوله وكل ما
قبله حرف جر او مضاف فمجرور اشارة الى مواضع كونها مجرورين
وهى كل موضع قبله حرف جر او اسم مضاف اليه فكم يكون مجرورا نحو بكم رجلا
مررت وغلام كم رجلا ضربت وكم الخبرية نحو بكم رجلا مررت وغلام
كم رجل ضربت قوله والا فمرفوع اشارة الى مواضع كونها مرفوعين
ومعناه انه اذا لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بشئ آخر ولا قبله حرف
جر ولا اسم مضاف اليه فكم مرفوع فى ذلك الموضع بانه مبتدا ان لم يكن
ظرفا نحو كم رجلا اخوك وكم رجل قام وخبر المبتدا ان كان ظرفا نحو
كم يوما سفرك وبعلم كونه ظرفا بالمميز وان كان المميز ظرفا كان كم ظرفا
والا فلا قوله وكذلك اسم الاستفهام والشرط اى واعراب اسم الا
ستفهام والشرط نحو من وما استفهامية وان شرطيتين مثل
اعراب كم فان كان بعد ما فعل غير مشتغل عنها بشئ آخر كان

محلهما النصب بانهما مفعولان له نحو من ضربت ومن تضرب اضرب وان
كان قبلهما حرف جر او اسم مضاف فمحلهما الجر نحو بمن مررت وبمن
تمرر امرر وغلام من ضربت وغلام من تضربه اضربه وان لم يكن بعد هما
فعل شانه ما ذكرناه ولا قبلهما حرف جر ولا اسم مضاف ففي محل الرفع
بالابتداء نحو من ضربته ومن تضربه اضربه ومن قام قوله وفي مثل تمييز كم
عمة لك يا جرير وحالة ثلثة اوجه اي وجاز في تمييز كم الذي احتمل نصبه بالفعل
الذي بعده مع احتمال رفعه بالابتداء ثلثة اوجه النصب بان يكون كم
للاستفهام فكانه غفل عن كمية اعداد حالاته وعماته والجر بان يكون
للخبرية وكم مبتداء في الصورتين لانه بعده فعل مشتغل عنه بضميره
وليس قبله حرف جر ولا اسم مضاف وهو ليس بظرف وقوله قد جلست
على عشاري خبره والرفع بان يكون عمة مبتداء ولك صفة لها وقد
جلست على خبرها وكم ح يحتمل الاستفهامية والخبرية وعلى التقدير ين
في محل النصب على الظرف ان كان التمييز المقدر مرة وعلى المصدر ان
كان المميز المقدر جلسة لانه بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره ومميز
ظرف او مصدر وهذا البيت للفرزدق يهجو جريرا وهو كم عمة
لك يا جرير وحالة فدعاء قد حلبت على عشاري فان نصبت
عمة نصبت حالة وفدعاء وان رفعتها رفعتهما وان جررتهما جررتهما
لكونهما

لكونها تابعين لها قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت اي وقد يحذف المميز اذا دل عليه قرينة نحو كم مالك في الاستفهام اي كم درهما مالك لانه اذا سئل عن كمية ماله علم انه سئل عن كمية دينار او درهم ونحو كم ضربت في الخبرية اي كم ضربة ضربت او كم مرة ضربت فكم في المثال الثاني في محل النصب على المصدر او على الظرف وفي المثال الاول مبتداء وما بعده خبره قوله الظروف منها ما قطع من الاضافة والمراد بالظروف هنا الظروف المبنية وهي انواع منها ما قطع من الاضافة نحو قبل وبعد وجميع جهات الست اذا قطع عن الاضافة ونويها فانه مبني فلكونه مشابها للحرف من حيث احتياجه الى المضاف اليه المحذوف المنوي وبني على الحركة لكون بنائه عارضا وعلى الضم ليكون حركته حالة البناء مخالفة لحركته حالة الاعراب اما اذا لم يكن المحذوف منويا فكان معربا كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات لانه جعل اسما برأسه من غير التفات الى المضاف اليه فلم يجز اليه فلم يشبه الحرف فلم يبن والفرق بين هذه الاسماء مضافة وبينها مقطوعة عن الاضافة ومنوية مع احتياجها الى المضاف اليه في الصورتين وهو انه مذكورة بتمامها في الصورة الاولى فاعربت وبعضها مذكورة في الصورة الثانية فبنيت لان بعض الاسم لم يستحق الاعراب قوله واجري مجراه لاغير

وليس غيره وحسب اى واجرى لا غير وليس غير وحسب مجرى قبل وبعد
فى البناء على الضم للعلة المشتركة واما قال اجرى مجراه لا غير لان غير
وحسب ليست بظرف وكان مبنيا فاورد ههنا المشابهتها قبل
وبعد قوله ومنها حيث اى ومن الظروف المبنية حيث واما بنى
لمشابهته الحرف من حيث احتياجه الى جملة يوضحه ولا يضاف الا الى جملة
فى الاكثر لانه قد يضاف الى المفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا
موضوع لمكان يقع فيه النسبة واما قال فالقياس اعراب حيث لعدم الاحتياج فى الاكثر لانه قوله ومنها اذا وهى للمستقبل
اى ومن الظروف المبنية اذا وبنى لاحتياجه الى الغير وهو المضاف اليه
وهو للزمان المستقبل سواء دخل الماضى او غيره وفيه معنى الشرط
فلذلك احتيج بعده الفعل يضاف الى الجملة الفعلية لمناسبة الشرط الفعل
ولذلك يحتاج الى جواب وجواب عامله ويعلم من قوله فلذلك احتيج
بعده انه قد يضاف الى الجملة الاسمية اذا كان للشرط قوله وقد يكون
اذا للمفاجاة اى ظرف المكان او للوقت المجرد عن معنى الشرط
فيلزم المبتداء بعده اى الجملة الاسمية بعده فرقا بين اذا بعده وبين
اذا للشرط نحو خرجت فاذا السبع واقف وهذه هى التى تنوب
مناب الفاء فى جواب الشرط هكذا ذكره النحاة وقال الخليل انه
ظرف معمولما يدل عليه من معنى فاجأت فكانك قلت فاجأت

زمان

زمان السبع واقف اعلم انه لو قال فيقع المبتداء بعدها غالبا لكان
اصوب لانه لا يلزم المبتداء بعدها والا لكان الرفع بعدها واجبا ليس كذلك كما ذكره في باب ما اضمر عامله على مشروطة التفسير قوله ومنها
اذ لما مضى اي ومن الظروف المبنية اذ وهو للزمان الماضي سواء دخل
الماضي او غيره ويقع بعده جملتان اسمية وفعلية نحو اذا قام زيد واذ
زيد قائم لعدم معنى الشرط فيه وعلة بنائه ما ذكرناه في اذا ومن معنا هما
يعرف بينهما وقد يكون اذ للمفاجاة كاذا نحو خرجت فاذا زيد قائم
وعليه قول الشاعر فبينما العسر اذ دارت مياسير وبين ظرف
مكان وما زائدة والعسر مبتداء وخبره محذوف وهو موجود ونحوا
العامل في بين والزمان مضاف الى هذه الجملة تقديره فبين اذ زمان
العسر موجود والعامل في اذ دارت لانه ليس بمضاف الى دارت فيمتنع
عمله فيما قبله ولا يجوز ان يعمل دارت في بين لكون بين واقعا في المكان
وامتناع عمل عامل واحد في مكان الا على سبيل البدل قوله ومنها
اين وانى للمكان استفهاما وشرطا اي ومن الظروف المبنية
اين وانى وهما للمكان سواء كان للاستفهام او للشرط نحو اين زيد
واين تكن اكن وانى زيد وانى تفعل افعل وانما تضمنتا حرف
الاستفهام والشرط قوله ومتى للزمان فيهما اي متى لظروف الزمان

في الاستفهام نحو متى القتال وفي الشرط نحو متى تأتني اكرمك والفرق بين
متى الشرطي واذا الشرطي ان متى للزمان المبهم ولما لم يتحقق وقوعه واذا
للزمان المعين ولما يتحقق وقوعه فلهذا لا يقال اتيتك متى احمر البسر
وبني متى لتضمنه همزة الاستفهام او حرف الشرط قوله وايان للزمان
اي ومن الظروف المبنية ايان وهو الظرف الزمان في الاستفهام كقوله تع
ايان يوم الدين وبني لتضمنه همزة الاستفهام قوله وكيف للحال استفهاما
اي ومن الظروف المبنية كيف لزمان الحال تقول كيف زيد وبني لتضمنه
همزة الاستفهام وهو الظروف الزمان عنده لانه سؤال عن حال المسئول
عنه في الحال قوله ومذ ومنذ بمعنى اول المدة اي ومن الظروف المبنية مذ
ومنذ وهما بمعنيين احدهما بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وهو
الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا لمتى ليدل على اول المدة الذي هو
المطلوب فتقول ما رأيته مذ يوم الجمعة والثاني بمعنى جميع المدة فيليهما
المقصود بالعدد لبيان جميع المدة التي هو المقصودة وهي الزمان
الذي يصلح ان يكون جوابا لكم نحو ما رأيته مذ يومان وانما نسبا لكو
نهما اسمين مثل كونهما حرفين في اللفظ قوله وقد يقع المصدر او
الفعل اي وقد يقع المصدر بعدهما نحو ما رأيته مذ سفره او الفعل
نحو ما رأيته منذ سافر او ان مخففة نحو ما رأيته منذ ان سافر او
ان

ويقال اتيتك اذا احمر البسر

ان القبلة المفتوحة نحو ما رأيته منذ انه سافر قوله فيقدر زمان
مضاف لازم لما ذكره اى اذا وقع بعدهما احد الاشياء المذكورة وجب
ان يقدر بعدهما زمان مضاف اليه ليكون المعنى مبنيا عليه اى ما رأيته
منذ زمان سفره وزمان ان سافر وزمان انه سافر وانما حذف للعلم
به وحينئذ يكونان بمعنى اول المدة قوله وهو مبتدأ اى منذ ومنذ مبتدأ فى
موضع اسميتهما وما بعدهما خبرهما وهما معرفتان لكونهما فى تأويل
الاضافة لانهما بمعنى اول المدة او بمعنى جميع المدة خلافا للزجاج فانهما
عنده خبر المبتدأ وهو ما بعدهما اى يوم الجمعة اول المدة ويومان
جميع تلك المدة وهو ضعيف لان المعنى لا يساعد الا اذا جعل منذ ومنذ
مبتدأ ولا مانع عنه ولانه يمتنع وقوع مثل يومين مبتدأ فى قولنا
ما رأيته منذ يومان لانه نكرة غير مخصصة بوجه ما واعلم انه لا موضع
للجملة التى هما صدرها الا عند السيرافى فانه يجعل موضعها نصبا على الحال
وهو ضعيف لان المعنى لا يساعد ذلك قوله ومنذ لدى ولدن
اى من الظروف المبنية لدى ولدن وفيها لغات غيرهما وقد اشار
اليها بقوله وقد جاء لُدْ بفتح اللام والدال وسكون النون ولُدُنْ
بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولُدُنِ بضم اللام وسكون
الدال وكسر النون ولُدْ بفتح اللام وسكون الدال ولُدِ بضم اللام

وسكون الدال ولدن بفتح اللام وضم الدال وانما بنيت لدى ولدن
لان من لغاتها الدال الذى وضعه وضع الحروف ثم حمل عليه اخواته
وحكمها ان تجرها على الاضافة نحو المال لدى زيد لكن نصبت
العرب بلدن غدوة حاصة بنيتها نونها بالتنوين من حيث
انه يبنى و يشرع والفرق بين عند ولدى انه اذا قبل المال لدى
زيد لم يصدق الا اذا كان المال حاضرا عنده واذا قبل المال عند
زيد يصدق ذلك سواء كان المال حاضرا عنده او غائبا قوله
وقط للماضى المنفى وعوض للمستقبل المنفى اى ومن الظروف
المبنية قط بتشديد الطاء للزمان الماضى المنفى على سبيل الاستغراق
نحو ما رايته قط وعوض للزمان المستقبل المنفى على سبيل الاستغراق
نحو لا افعله عوض اى لا افعله ابدا وبنيا لتضمنها معنى فى واختصا
بالبناء من بين سائر الظروف لعدم ظهور فى فيهما معنى فى او
لتضمنها لام التعريف قوله والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز
بنائها على الفتح اى يجوز بناء الظروف المضافة الى الجملة على الفتح
نحو قوله تع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم والى اذ نحو قوله تع
ومن خزى يومئذ لاكتسابها البناء من المضاف اليه قبل والمراد
بالجملة هى الفعلية لعدم جواز بنائها عند اضافتها الى الجملة الاسمية
وهو مو

وهو ممنوع عند الاولين لان الجملة مبنية سواء كان فعلية او اسمية
فيجوز اكتساب المضاف اليها البناء ويعلم من قوله يجوز انه يجوز اعرابها
ايضا لكونها اسما مستحقا للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف
الى المبني البناء منه فصل وكذلك مثل وغير مع ما وان وان اي وكذلك
يجوز بناء غير ومثل على الفتح اذا اضيفا الى ما نحو قبل ما مثل ما تقوم او
الى ان نحو قبل ما مثل ان تقوم او الى الان نحو قبل ما مثل انك تقوم لمشابهتها
الظرف المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث ويجوز اعرابها لكونها اسمين
مستحقين للاعراب وانما ذكرتها وان لم يكونا من الظروف لكونها مشابهين للظروف من حيث احتياجها الى المضاف اليه فصل المعرفة و
النكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه فقولنا ما وضع لشيء شامل للنكرة
وقوله بعينه يخرج النكرات لانها لم توضع لشيء بعينه وانواعها المضمر
والاعلام والمبهمات اعني الموصولات واسماء الاشارة والمعرف
بلام التعريف والمعرف بالنداء والمضاف الى احدها معنى فقدم
المضمرات والمبهمات والمعرف بالنداء والمضاف الى احدها معنى
وانما قال معنى لانه لو اضيف الى احدها لفظا لم يتعرف المضاف اليه و
في قوله المعرفة ما دل على شيء بعينه نظر لانه لو اراد به المعنى الشخصي خرج
عنه اعلام الاجناس كاسامة للاسد وثمالة للثعلب فان

كل واحد علم وليس دالا على شخص بعينه بل علم الجنس وان اراد به
مطلق التميز عن الغير من المسميات دخل فيه جميع اصناف النكرة فان كل
واحد منها دال على شئ بعينه لا يشاركه غيره من المسميات واما المعرف
بلام التعريف فالام فيه اما لتعريف الجنس نحو اهلك الناس الدينار
والدرهم واما لتعريف استغراق الجنس كقولنا ان الانسان لفي خسر
الا الذين امنوا واما للعهد بان يذكر منكور ثم يعاد المنكور معرفا
كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بان
يكون معهودا ذهنا كقولك ادخل السوق اذا كان السوق معهودا
بينك وبين مخاطبك واما بمعنى الذي نحو الضارب والمضروب وقدر

قوله العلم ما وضع لشئ بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله ما وضع لشئ بعينه شامل لجميع المعارف وبقوله غير متناول غيره يخرج عنه سائر المعارف لكونه متناولا غيره فان انت وضع للمخاطب مع كونه متناولا لغيره وهو زيدا وعمرا واذا خوطب به وقوله بوضع واحد ليدخل فيه علم الذي وقع فيه الاشتراك نحو زيد اذا سمي به رجل ثم سمي به اخر فانه وان كان متناولا غيره لكنه ليس بوضع واحد بل باوضاع اعلم ان فيه نظرا لان انت مثلا اما موضوع لمخاطب معين او لمخاطب غير معين لا

سبيل

الى

الى الاول لعدم فهم المخاطب المعين منه ولا الى الثاني والا لم يكن معرفة
لكونه موضوعا لشئ غير معين والمقدر خلافه لا يقال نختار انه مو
ضوع للمخاطب غير معين ونمنع كونه موضوعا لشئ غير معين لان
ذلك الشئ معين من حيث انه مخاطب لتميزه عن المتكلم والغائب
لانا نقول لا يكفي ذلك في كونه موضوعا لشئ معين والا لكان مثل
رجل معرفة لانه موضوع لواحد من الرجال فيتميز عن واحد من غير الرجال
فان مثل انت ورجلا يشتركان في انهما موضوعان لواحد لكن احدهما
لواحد من المخاطبين والاخر لواحد من الرجال لكن مثل رجل نكرة
بلا خلاف فلا يكفي تميزه عن الغائب والمتكلم في كونه موضوعا لمعين
واعلم ان جوابه مبني على حرف واحد وهو ان مثل انت كلي باعتبار ان
مفهومه لمن يخاطبه زيدا كان او عمرا وجزئي باعتبار وعروض الجزئية
والتشخص اياه بسبب قصدك به شخصا معينا واذا عرفت ذلك
فالمراد بقولهم انه موضوع لشئ معين انما هو باعتبار عروض الجزئية
والتشخص اياه والمراد بقولهم انه متناول غيره انه يجوز استعماله
في شخص اخر غير الذي استعمله اولا لكون مفهومه كليا او نقول
في الجواب المراد بالوضع الاستعمال فيكون معنى الحد العلم ما استعمل
لشئ بعينه غير جائز استعماله في شئ اخر وح لا يتوجه الاشكال واعلم

ايضا انه يجوز نصب غير على الحال فيكون معناه العلم ما استعمل في
شئ بعينه غير جايز استعماله في غيره ويجوز رفعه بان يكون خبر بعد
خبر ولا يجوز جره لان ذلك الشئ الذي هو المعين لا يتناول غيره
يحترز عنه قوله واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب اي واعرف المعارف
المضمر المتكلم لعدم امكان الشركة فيه ثم المخاطب لجواز وقوع شركة
ما فيه ثم المضمر الغائب ثم الاعلام ثم المبهمات ثم الداخل عليه حرف التعريف
والمنادى والمضاف اما احدها معنى بحسب المضاف اليه وهو المشهور في
مذهب سيبويه وفيه اختلافات كثيرة وفائدة الخلاف تظهر في الوصف
فقط لان الموصوف يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها فاما
منها يقع موصوفا لآخر يكون اعرف بالنسبة اليه او مساويا له قوله والنكرة
ما وضع لشئ لا بعينه فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله
لا بعينه خرجت المعرفة عنه نحو رجل فانه وضع لواحد من هذه الحقيقة
فيتناول الكل على سبيل البدل قوله السماء العدد ما وضع لكمية احاد
الاشياء اي السماء الاعداد اسماء وضعت ليدل على كمية احاد الاشياء
اي المعدودات فالواحد والاثنان عدد لوقوعهما جوابا عن قول القائل
كم عندك ولا ينتقض الحد بمثل الزراع مع كونه موضوعا لكمية احاد
الاشياء لانه غير موضوع لكمية احاد جميع الاشياء لانه لا يمكن تقدير جميع
الاشياء

الاشياء بالتراع وفيه نظر لانه لا يقدر جميع الاشياء بجميع الاعداد
والحق ان يقال المراد ما وضع لكمية احاد الاشياء بالذات فلا يشكل
ح بالتراع لان الكمية عارضة له لانه فرض واحد فرد واصول الاعداد
اثنا عشر كلمة وهي الواحد الى العشرة ومائة والف وبتوليد
منها اعداد غير متناهية الى حد ينقف عنده التوليد اما بتثنية نحو
مائتين والفين واما بجمع نحو عشرين والوف ومئات واما
بعطف نحو احد وعشرون واما بتركيب نحو احد عشر على سبيل
منع الخلو قوله تقول واحد اثنان واحدة اثنتان بيان استعمال
هذه الاعداد اى تقول واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان
او ثنتان للمؤنث وهو جار على القياس وتقول ثلثة
للمذكر وثلث للمؤنث نحو ثلثة رجال وثلث نسوة الى العشرة
رجال وعشر نسوة وهو غير جار على القياس المشهور وانما لم
يجر عليه لان المعدود المذكر جمع ههنا فيكون مؤنثا فيلزم
حذف التاء بعده واذ الحق للمذكر يلحق للمؤنث فرقا بينهما
ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق فاحتيج الى تاء تثنية
اولا واما قوله ومن جاء بالحسنة فله عشر امثالها فلان الامثال
هي الحسنات ولانها اكثر لتأنيثها من المضاف اليه والله اعلم

انه يجوز ان يقال ثلث دواب وثلثة دواب اذا اريد المذكر فمن قال
ثلثة دواب اجرى على الاصل وهو ان الدابة في الاصل صفة على وزن فاعلة
من دب يدب وليست باسم لكنها تستعمل استعمال الاسماء من حيث
لا يذكر الموصوف معها فيكون التقدير ثلثة اشياء دواب وح يكون
المعدود مذكرا ومن قال ثلث دواب حمل على الظاهر واجرى الدابة مجرى غرفة
والمختار ثلثة بنات عرس واربعة بنات آوى لان الواحد ابن آوى
وابن عرس وقال المحققون من علماء البصرة ثلث طلحات سواء اريد
بها رجال او اريد بها نساء وقيل ثلثة طلحات ان اريد بها الرجال وثلث
طلحات ان اريد بها النساء فرقا بينهما قوله احد عشر اثنا عشر احدى عشرة
اثنتا عشرة اى اذا جاوزت عشرة قلت احد عشر رجلا واثنا عشر
عشر رجلا للمذكر واحدى عشرة امرأة واثنتا عشرة امرأة للمؤنث اما
الجزء الاول فقد جاء حال التركيب كمجيئه حال الافراد الا انه غير الواحد
الى الاحد والواحدة الى الاحدى تخفيفا واما تانيث الجزء الثاني في
المؤنث وتذكيره في المذكر فقد رجع الى القياس المهجور لحمله على اخواته
لعلة تذكرها في اخواته قوله ثلثة عشر الى تسعة عشر اى وتقول ثلثة عشر
الى تسعة عشر للمذكر وثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث بسكون
الشين عند اهل الحجاز وكسرها عند بني تميم فالجزء الاول جاء في التذكير
والتانيث

والتأنيث حال التركيب بخلاف حال الافراد فى تذكير المؤنث وتأنيث
المذكر والجزء الثانى قد رجع الى الاصل لانه ما وجب تذكيره للمذكر لئلا
يلزم اجتماع التأنيثين فيما هو كالكلمة الواحدة وجب تأنيثه للمؤنث
لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وكسر الشين
من عشرة او سكونها لئلا يجتمع توالى اربع فتحات فى كلمة واحدة مع تركيبها
مع ما فى اخره فتحة قوله عشرون واخواتها اى فيما اى تقول عشرون واخواتها
وهى ثلثون واربعون الى تسعين فى المذكر والمؤنث نحو عشرون
رجلا وامرأة الى تسعين رجلا وامرأة قوله احد وعشرون احدى وعشرون
اى اذا عطف العشرات اعنى عشرين الى تسعين على ما دون عشرة
وهو من احد الى تسعة تسعة ما دون عشرة على ما عرفت وتعطف عليه
عشرين وانما اورد مثالين للتعليم وهو احد وعشرون للمذكر واحدى
وعشرون للمؤنث قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اى ناخذ احادا من
واحد الى عشرة على ما عرفت من غير تغيير وتعطف عليه عقود العشرات
فتقول اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة الى تسعة
وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة وانما يركب الاحاد مع العشرات
فى العشرين واخواتها كما ركب الاحاد مع العشرة لان الواو والياء فى
العشرين واخواتها علامة للاعراب والتركيب موجب للبناء فاجمع بينهما

MAGYAR
TUDOMÁNYOS
AKADÉMIA
KÖNYVTÁRA

منعذر قوله مائة والف مائتان والفان فيهما ان تقول في المذكر والمؤنث
مائة ومائتان والف والفان والآف من غير تغيير نحو مائة رجل ومائة
امرأة والف رجل والف امرأة قوله ثم بالعطف على ما تقدم اي اذا جاوزت
مائة تستعمل ما زاد عليها على ما عرفت من واحد الى تسعة وتسعين
وتعطفه على مائة تقول مائة وخمسة رجال ومائة وخمس نسوة وهكذا
تستعمل ما دون المائة على ما عرفت الى ان تصل الى مائتين ثم تستعمل
ما دون المائة وتعطفه على المائتين وهكذا الى الالف اذا وصلت الى
الالف تستعمل ما دون المائة على ما عرفت ودون المائة على ما عرفت وتعطف
المائة على الالف وما دون المائة فتقول الف ومائة واحد وعشرون رجلا
والف ومائة واحدى وعشرون امرأة ولم يخرج هذه القاعدة في النوادر
لان الغرض فيها معرفة الاقل ليكون الاكثر معلوما قوله وفي ثماني عشرة
فتح الباء اشارة الى مخالفته لاخوانه لان آخر الاسم الاول من المركبات
من احد عشر الى تسعة عشر مبني على الفتح للخفة الا اثني عشر
واثنتي عشرة فانه معرب وثماني عشرة مع كونه مبنيا جاء مخالفا
لاخوانه من المبنيات لجواز فتح بائه قياسا على سائر المركبات واسكانها
للتخفيف وحذفها مع كسر النون لدلالة الكسرة على الباء وحذفها
مع فتح النون وهو شاذ قوله وميز الثلثة الى العشرة مخفوض
ما

لما فرغ عن كيفية استعمال الاعداد شرع في حال المميزات اعني المعدودات
فقال مميز الثلثة الى العشرة مخفوض لاضافة الاعداد اليه ومجموع
لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلث نفر وثلثة اشياء عند الخليل
وسيبويه فانه وان كان على وزن فعلاء عندهما كالنة في المعنى جمع شئ
وانما اشترط الجمعية لفظا او معنى ليوافق العدد المعدود ليكونا اياه
في المعنى انما ابتداء المميز الثلثة لعدم مجيء المميز ما دون الثلثة
على ما يصرح به قوله الا في ثلث مائة الى تسع مائة استثناء من قوله و
مميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى وانما استثنى منه
لعدم اضافة الثلثة الى التسعة الى الجمع في ثلث مائة الى تسعة مائة لا
لفظا ولا معنى لكون المائة موضوعة لعقد معين وليس شئ من الجمع
كذلك وكان القياس ان يضاف الى المائتين ان اريد المذكر العاقل
والى مائات ان اريد غير المذكر العاقل وانما جوز اضافتها الى لفظة
المائة لوجود الكثرة فيها فاشبهت الجمع قوله ومميز احد عشر الى
تسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلتمام الاسم قبله بتقدير
التنوين من احد عشر الى تسعة عشر لان كل تنوين حذف لغير الالتقاء
والاضافة فهو في تقدير الثبوت وانما بني بشبهه نون الجمع في عشرين
واخواتها واما افراده فلحصول الغرض به مع كونه اخف من الجمع

قوله ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد اى مميز المائة
والالف ومميز تثنية المائة والالف ومميز جمع الالف مخفوض لاضا
فتها اليه ومفرد لحصول الغرض به وانما لم يقل وجمعهما كما قال
وتثنيتهما لعدم استعمال الجمع المائة فلا يقال ثلث مائة الى تسع
مائات بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل قوله واذا كان المعدود
مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان اى ان كان المعدود
مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكرا فلك وجهان اى جاز لك تذكير
العدد وتانيثه كالشخص المطلق على المراة فانه جاز ان يقال ثلثة
اشخص مراعاة للفظ وثلث اشخص مراعاة للمعنى او بالعكس
اى ان كان المعدود مذكرا واللفظ الدال عليه مؤنثا فلك وجهان
تذكير العدد مراعاة للمعنى وتانيثه مراعاة للفظ كالنفس المطلقة
على رجل تقول ثلثة انفس وثلث انفس ثم اعلم ان مراعاة اللفظ
فى الصورتين اولى عندهم من مراعاة المعنى قوله ولا يميز واحد
واثنان اى ولا يستعمل الواحد والاثنان مع معدودهما لاكتفاء
بلفظ معدودهما عنهما فان رجلا يدل على الواحد ورجلين على
الاثنين بخلاف الجمع فانه لا يدل على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء
بالجمع الذى هو المعدود بهما لعدم دلالته على التعيين ولا بالعدد
فى

فى الجمع لعدم تعين المعدود فاحتيج الى ذكر العدد والمعدود واى المميز
واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنان فللتاكيد قوله وتقول فى
المفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثنتين والثانية الى العاشر والعاشرة
لاغير اى وتقول للواحد من الشئ الذى فيه تعدد وكثرة باعتبار تصيير
ذلك الواحد عددا اقل من الذى اشتق منه ذلك الواحد مثل ما اشتق
ذلك الواحد منه الثانى للمذكر والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة
وانما ابتداء بالثانى لانه لاعدد اقل من الواحد حتى جعله الواحد
واحدا كقولهم ما يكون من نحو ثلثة الا هو رابعهم اى الا هو مصير
الثلثة اربعة وانما بنى واو العاشر بهذا المعنى لعدم فعل فوق العشرة
بمعنى انه مصير عددا مثل عدد بخلاف العشرة فما دونها فانه يوجد
لها فعل مشتق من العدد بهذا المعنى نحو ثلثة الاثنين وربعت
الثلثة وعشرة التسعة قوله وباعتبار حاله عطف على قوله باعتبار
تصييره اى تقول للمفرد من المتعدد باعتبار حاله اى باعتبار انه واحد
من المتعدد متصفا بانه ثان او ثالث او غير ذلك الاول والثانى
للمذكر والاولى والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة تقول
اول ثلثة خامس خمسة عاشر عشرة وانما قال الاول ولم يقل الواحد
لكون الواحد للعدد وليس المراد العدد بل الصفة فغير لفظ الواحد

الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثاني ولم يجز نصب ما بعد الثاني
الى العاشر بهذا المعنى لكونه بمنزلة واحد من العدد بخلاف الاعتبار
الاول فانه يجوز نصب ما بعده لكونه اسم فاعل بمعنى مصير قوله والحا دى عشر
والحادية عشر اى اذا جاوزت العشرة تقول باعتبار حاله الحادى عشر
للمذكر بتذكير الجزئين لانه اسم للمذكر بخلاف ثلثة عشر رجلا والحادية عشرة
للمؤنث بتانيث الجزئين ليكون مخالفا للمذكر من كل الوجوه وهكذا
تقول الى التاسع عشر للمذكر والتاسعة عشرة للمؤنث قوله ومن
ثم قيل فى الاول ثالث اثنين اى ومن اجل انه يقال الثانى والثالث
باعتبارين قيل باعتبار الاول الى باعتبار تصيره ثالث اثنين اى اضيف
الى ما هو اقل من العدد الذى اشتق منه بواحد ليمكن ان تصير منتقل المشتق منه
ومعنى ثالث اثنين مصير الاثنين ثلاثة وهو اسم فاعل من ثلثتهما
وقيل باعتبار الثانى اى باعتبار حاله ثالث ثلثة اى اضيف الى عدد
مساو للعدد الذى اشتق منه ليكون له معنى وقيل يجوز اضافته الى ما
هو اكثر منه نحو ثالث عشرة بجواز ان يكون واحد من العشرة وله معنى وهو
اتصافه بالثلثة قوله وتقول حادى عشر احد عشر على الثانى حاصله اى
وتقول حادى عشر احد عشر الى تاسع عشر تسعة عشر باعتبار الثانى الصحة
المعنى ولم يقل باعتبار الاول لعدم فعل مشتق منه اسم الفاعل فوق العشرة
بهذا

بهذا المعنى ولهذا قال على الثاني خاصة قوله وان شئت قلت
حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر اي وان شئت قلت بهذا المعنى
بعبارة اخرى حادي احد عشر بحذف عشر الاول استغناء عنه بذكره ثانيا
وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول لعدم موجب البناء
وهو التركيب ويبنى الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب
قوله المذكر والمؤنث المؤنث ما فيه علامة التانيث الى اخره انما عرف
المؤنث اولا لان التانيث وجودي والتذكير عدمي ومعرفة الملكات
سابقة على معرفة الاعدام فالمؤنث اسم فيه علامة التانيث لفظا
نحو ضاربة وحبلى وحمراء او تقديرا وهو التاء في نحو ارض لردها على
التصغير نحو اريضة والمذكر بخلاف المؤنث اي المذكر اسم ليس فيه علامة
التانيث لا لفظا ولا تقديرا قوله وعلامة التانيث التاء والالف
مقصورة او ممدودة اي علامة التانيث التي تلحق الاسم المؤنث ثلاثة
وهي التاء والالف المقصورة والالف الممدودة وقد مر امثلتها وانما احتيج
الى عد علامة التانيث لانها مطلوب معرفتها ولانها كانت ماخوذة
في تعريف المؤنث وابنية المقصورة فعلى كحبلى وفعلى كاحلى وفعلى كشعبى
وفعلى كسلمى وفعلى كدفلى والثلاثة الاولى مختصة بالتانيث بخلاف
الاخيرين وابنية الممدودة صحراء ونفساء وكبرياء وخنفساء وعا

عاشوراء وغير ذلك قوله وهو حقيقي ولفظي اي والمؤنث اما حقيقي
واما لفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كامراة بازائها الرجل و
الناقة بازائها الجمل والمؤنث اللفظي بخلاف المؤنث الحقيقي وهو المؤ
نث
الذي لا يكون بازائه ذكر من الحيوان سواء كان فيه علامة التانيث
نحو كاظمة او لم يكن نحو عين وكل عضو زوج الا نادرا ومن المؤنث
اللفظي المضاف اما المؤنث والمضاف جزء منه كقوله تع تلتقطه بعض
السيارة ونحو اجبتني شعر هند او فعله نحو اجبتني مشى هند او صفته
نحو اجبتني حسن هند ولا يجوز ان يقال جاءت غلام هند لان الغلام
ليس جزء منها ولا فعلا ولا صفة لها والذي يعرف تانيث النوع
الاخير الصفة او الاشارة كقوله تع هذه النار التي كنتم بها تكذبون
وعود الضمير اليه كقوله تع والشمس وضحيها ولحوق علامة التانيث
فعله كقوله تع والتفت الساق بالساق ووجود علامة التانيث
فيه لفظا او تقديرا وغير ذلك واعلم انه اراد باللفظي ههنا غير ما اراد به
في باب ما لا ينصرف لان اللفظي جعله مقابل الحقيقي ههنا سواء
وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد ولم يتناول المؤنث
الحقيقي وجعله في باب ما لا ينصرف مقابلا للمؤنث المعنوي سواء
كان حقيقيا او لم يكن قوله واذا اسند اليه الفعل فبالتاء اي
اذا

اذا اسند الى المؤنث الحقيقي او الى ضمير مؤنث اللفظي الفعل يجب
الحاق التاء الفعل اللهم الا اذا فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي جاز
التذكير اذا لم يلتبس كما اذا سميت امرأة بزيد كقولهم حضر القاضي اليوم
امرأة وكقوله لقد ولد الاخيطل ام سوء والذي يدل على ان المراد من
الضمير في قوله اذا اسند اليه المؤنث الذي ذكرنا قوله وانت في ظاهر
غير الحقيقي بالخيار اي انت مخير في تانيث الفعل المسند الى ظاهر المؤنث
غير الحقيقي وفي تذكيره نحو طلع الشمس وطلعت الشمس والفرق بين
ما اسند الفعل الى ظاهره وبين ما اسند الى ضميره ان الاول نحو جاءني
موعظة علم منه ان الفعل لما بعده وان الثاني نحو موعظة جاءني من غير
تانيث جاز ان يظن ان الفاعل ضمير المتقدم او انه شيء آخر
منتظر لان اصل الفعل اسناده الى الظاهر الذي بعده واعلم انه
يلزم من قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ان يجب ان يقال طلحة
جاءتني ويجوز ان يقال جاءتني طلحة مع كونه اسم رجل لكونه مؤنثا
لفظيا وهو خلاف المشهور قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر
السالم اي وحكم الجمع الغير المذكر السالم اذا كان الفعل مسندا الى
ظاهره كحكم المؤنث الغير الحقيقي اذا كان الفعل مسندا الى ظاهره في
جواز تذكير الفعل وتانيثه تقول قام الرجال وقامت الرجال قوله

كقولك الشمس طلعت
ولا يجوز الشمس طلع صح

قوله
مطلقاً اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون هذا الجمع جمع المذكر
وبين ان يكون جمع المؤنث حقيقياً كان او غير حقيقي تقول جاءني الرجال
والذبيحات وجاءت الرجال والذبيحات فالتانيث يكون الجمع
في معنى الجماعة والتذكير يكون تانيث الجماعة من باب التانيث اللفظي
وانما لم يعتد بالتانيث الحقيقي لزوم تانيث الفعل اجراءً الباب الجمع مجرى
واحداً ولم يفعل الامر بالعكس لترجح اعتبار التانيث بحسب اللفظ على
اعتبار التانيث بحسب المعنى اولان المذكر اصل والمؤنث فرع
وانما قيد الجمع بغير المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز
تانيثه لا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت لمشابهته
المفرد لوجود صيغة المفرد فيه قوله وضمير العاقلين غير المذكر السالم
اى تقول اذا كان الفعل مسنداً الى الضمير العائد الى الجمع العاقل غير
المذكر السالم فعلت نظراً الى كونه مسنداً الى ضمير مؤنث وفعلوا
نظراً الى كونه مسنداً الى ضمير الجمع المذكر العاقل وانما قيد الجمع العاقلين
بغير المذكر السالم احترازاً عن نحو الزيدون فعلوا فانه لم يجز ان
يقال الزيدون فعلت بما مر قوله والنساء والايام فعلت وفعلن
اى ان كان الفعل مسنداً الى ضمير جمع مؤنث عاقلاً كان كالنساء او
غيره كالعبيد او الى ضمير جمع مذكر غير عاقل نحو الايام جاز الحاق

تاء

تاء التانيث بالفعل نظرًا الى كونه مسندًا الى ضمير مؤنث والحاق نون
الجمع به نظرًا الى كونه مسندًا الى ضمير مؤنث والحاق نون الجمع به نظرًا
الى كونه مسندًا الى ضمير جمع مؤنث نحو النساء والايام والعيون
فعلت وفعلن قوله المثنى ما لحق اخره الف وباء مفتوح ما قبلها
اى المثنى اسم الحق باخره الف وباء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة
وقد ذكرنا الكلام فيه وقوله يدل على ان معه مثله من جنسه اشارة الى علة
لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم المشترك
باعتبار معنييه المختلفين فلا يقال قرآن ويراد به الطهر والحيض بل
يراد به طهران او حيضان والمراد بالمثل في قوله يدل على ان معه مثله
المثلية في اللفظ والمعنى لكنه يشكل بمثل العمرين والقمرين وجوابه
انا لا نسلم انه يشكل بمثل العمرين والقمرين فانه لولا اطلاق عمر على ابى
بكر رضى الله عنهما والقمر على الشمس لما ثلثة بينهما لم يقل العمران و
القمران الا ان كون الشئ مثل غيره في اللفظ قد يكون لاستعارة
ذلك اللفظ له عند الشبه وقد يكون لا لذلك اللهم الا ان يحمل المثل
على المثلية في الافراد والجمع لا المثلية في اللفظ ولكنه خلاف المشهور
قوله والمقصور ان كان الفه عن واو اه اعلم ان الاسم الصحيح نحو زيد
والملحق به نحو ظبى ودلو والمعتل الباء نحو القاضى الحق باخره الف

او یاء ونون من غیر تغییر تقول جاءنی الزیدان والطیبان والقاضیان
ورایت الزیدین والطیبین والقاضیین وهکذا تقول فی الجر
ویرد المحذوف من المنقوص فیقال قاضیان وعمیان فی قاض
وعم لعدم موجب حذفه ولم یذکر المص هذه الانواع للعلم بحکمها
من الحد المذکور والاسم المقصور ان کان الفه بدلا عن واو وهو
ثلاثی قلبت الفه واوا لامتناع اجتماع الالفین وکون اصل هذا
الالف الواو ونحو مصوبین فی عصی وان لم یکن کذلک قلبت الالف
یاء اما تکون الالف بدلا عن الیاء اخف من الواو وذلک اما بان
لا یکون ثلاثیا واما بان یکون ثلاثیا لکن لا یکون الفه بدلا عن
الواو والاول علی ثلثة اقسام احدها ان یکون الفه بدلا عن واو تقول
ملهیان فی ملهی لکثرة حروف الکلمة ولکون الیاء اخف من الواو
والثانی ان یکون الفه بدلا عن یاء تقول اعشیان فی اعشی وثالثها
ان لا یکون الفه بدلا عن یاء ولا واو ونحو حبارریان فی حبارری والثانی
قسمان احدهما ان یکون الفه بدلا عن یاء کقولک ضحیان فی ضحی
والثانی ان یکون غیر بدل عن حرف کقولنا متیان فی مستمنی معنی
قوله والممدود ان کانت همزته اصلیة الی اخره اعلم ان همزة الممدود
اما اصلیة واما للتانیث واما لا اصلیة ولا للتانیث فان کانت
اصلیة

ثبتت بحالها لكونها اصلية تقول في قراة قرآن وان كانت
للتأنيث قلبت واوا ايذانا بزيادتها وفرقا بينها وبين الاصلية
في صحراء صحراوان بسبب اختصاص القلب بالواو ومناسبتها الواو
اكثر من الياء في الثقل وان كانت غير اصلية ولا للتأنيث جاز
الوجهان ردها الى اصلها وهو ظاهر واثباتها على حالها لمشابهتها
الاصلية من حيث كونها غير زايدة تقول في كساء ورداء كسا
وان ورداءان وكساآن ورداآن واعلم ان المراد بالاصلية
ما يكون اصليا او في حكمه ليشمل ما فيه همزة زائدة للالحاق نحو حرباء
تقول حرباءان لكونها في حكم الهمزة الاصلية والمحذوف في اح و
اب يرد الى الاصل وفي نحو يد ودم وجهان قوله ويحذف نونه
للاضافة اي ويحذف نون المثنى لاضافته الى اسم لئلا يوذن
بالانفصال قوله وحذفت تاء التأنيث في حصان واليان اي
وحذفت تاء التأنيث في حصية والية عند تثنيتهما نحو حصيين
واليين مع عدم سقوطها في غيرهما لشدة اتصالها بالكلية وانما
حذفت فيهما لانهما لما لم يعترفا كان المثنى ههنا بمنزلة المفرد
فكما لا يقع في وسط المفرد تاء التأنيث لا يقع في وسط ما
هو في حكم المفرد قوله المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفردة

بتغيير ما قوله ما دل على احاد شامل لغير المجموع نحو رهط وجمع وقوله
مقصودة بحروف مفردة خرج عنه امثال ذلك لعدم دلالتها على احاد مقصودة
بحروف مفردة ما وبقوله بتغيير ما نبه على ان التغيير التقديري كاف لدخل لعدم حرف مفرد ما
فيه مثل عجان فان لفظ حالة الافراد كلفظ حالة الجمع فيقال ناقة عجان
وفوق عجان لكن حركته في الافراد بخلافه حركته في الجمع تقديرا فان
العجان حال كونه مفردا كحمار وحال كونه جمعا كرجال ومعنى الحد المذكور
اسم دال على احاد يقصد تلك الاحاد بحروف مفردة كرجال فانه دال
على احاد يقصد كل واحد من تلك الاحاد بالراء والجيم واللام وانما قال
بحروف مفردة ولم يقل بمفرده لان صيغة المفرد لا يبقى حال الجمع في اكثر
الامر فلم يقصد تلك الاحاد حال الجمع بمفرده بل بقصد بحروف مفردة و
لقائل ان يقول ان قوله مقصودة فائدته فلو قال ما دل على احاد بحروف
مفردة لكفى للفهم الا اذا وجد الدلالة من غير القصد والارادة اعلم ان
الاولى ان يتعلق بحروف مفردة بدل لا بمقصودة قوله فنحو ثمر و
ركب ليس بجمع في الاصح لازم للحد المذكور اى يلزم من الطرد المذكور
ان لا يكون ثمر ولا ركب جمعا لعدم دلالتهما على احاد مقصودة
بحروف مفردة لان الثمر ليس جمع لثمرة لجواز اطلاقه على القليل
وعدم جواز اطلاق الجمع على القليل ولجواز ان يقال عند رحمه

ارطال تمرا ولان المركب ليس جمعا للراكب لانه لو كان جمعا له لكان
جمع كثرة لانتفاء كونه للقلة ولو كان جمع كثرة لم يكن تصغيره على لفظه
لكن تصغيره على لفظه نحو ركيب فلم يكن جمعا وانما قال على الاصح لان فيه
خلافا فقال بعضهم ان التمر جمع تمرة والركب جمع راكب قوله ونحو فلك
جمع ان ويلزم من تعريف الجمع المذكور ان يكون فلك جمعا لا تصغير
مالان الفلك المفرد على وزن فعل والجمع على وزن بلق قوله وهو صحيح
ومكسر اى الجمع صحيح ومكسر لانه اما ان يكون بناء واحده سالما او لا يكون
فان كان الاول فهو صحيح وان كان الثانى فهو مكسر ونحو فلك من الثانى
لانكسار بنائه تقديرا قوله فالصحيح المذكر والمؤنث اى الجمع الصحيح انما
المذكر نحو زيدون جمع زيد واما جمع المؤنث نحو زينبات جمع زينب
قوله المذكر ما الحق اخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها واو
ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه غالبا من جنسه وانما قلنا من جنسه
ليعلم انه لا يقال ضاربون بان يكون بعض افراده ما شيا وبعضها
راكبا وانما قال غالبا لجواز اطلاق الجمع على الاثنين مجازا وانما يصل
مهنا من جنسه استغناء عنه بذكره فى المثنى والاسم ان كان صحيحا او
ملحقا به يلحق باخره هذه الحروف من غير تغيير قوله وان كان اخره ياء
قبلها كسرة حذفت مثل قاضون اى فان كان اخر الاسم الذى يراد

جمع ابلق وانثى

ان جمع هذا الجمع يأتي قبلها كسرة نحو قاض خذف الياء نحو جاءني
قاضون فان اصله جاءني قاضيون نقلت حركة الياء الى ما قبلها
بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذف الياء لالتقاء الساكنين
وكذلك في النصب والجر اعلم انه لو قال مثل القاضون لكان
اولى لان في آخر مفرده ياء ملفوظة وهو القاض بخلاف قاضون فانه
ليس في آخر مفرده ياء ملفوظة وهو قاض لانه حذف الياء لالتقاء
الساكنين قبل ان يجمع غاية ما في الباب انه لا يرد الياء المحذ
دفة لوجود علة حذفها نعم في آخره ياء مقدرة ولهذا لم يجز الاعراب
على الضاد في قاض قوله وان كان مقصورا اي وان كان
الاسم الذي يجمع هذا الجمع اسما مقصورا نحو مصطفى حذف الفه
وبقي ما قبلها مفتوحا تقول في مصطفى جاءني مصطفون اصله
مصطفيون قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت
الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل الالف مفتوحا لعدم موجب
تغييره واعلم انه لو قال مثل المصطفون لكان اولى قوله وشرطه
ان كان اسما فذكر علم يعقل اعلم ان الاسم الذي يراد جمعه بهذا
الجمع اما اسم او صفة فان كان اسما فشرط صحة هذا الجمع فيه
امور ثلثة وهو كونه مذكرا وعلما وعاقلا لكون هذا الجمع اشرف
الجموع

الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العاقل اشرف من غيره فاعطى
الاشرف الاشرف فان فقد فيه مجموع هذه الثلثة كعين او اثنا ن
منها كالمراة او واحدة منها لخواتج علما للفرس لم يجمع هذا الجمع
وان كان صفة فشرط صحة هذا الجمع منه حتى امور احدها ان يكون
مذكرا عاقلا بالمر والثاني ان لا يكون افعل الذي مونثه فعلا نحو
احمر حمراء فرقا بين افعل هذا وبين افعل التفضيل لصحة جمع افعل
التفضيل هذا الجمع نحو الافضلين ولا يشكل باجمع جمعاء لانه يجمع با
لواو والنون مع انه افعل فعلاء لانه ليس بصفة وكلامنا في الصفة
واشار اليه بقوله وان لا يكون افعل فعلاء وهو عطف على قوله مذ كر
والثالث ان لا يكون فعلان الذي مونثه فعلى نحو سكران وسكرى
للفرق بين فعلان هذا وبين فعلان الذي ليس مونثه فعلى فا
لاول لا يجمع هذا الجمع والثاني يجوز جمعه هذا الجمع نحو ندمانون في
جمع ندمان واليه اشار بقوله ولا فعلان فعلى وهو عطف على افعل
فعلاء والرابع ان لا يستوي فيه المذكر والمونث نحو جريح اذا كان بمعنى
المفعول وصبور اذا كان بمعنى فاعل لانهم لو جمعوا هذا الجمع لقيل
جريحون في المذكر وجريحات في المونث فيلزم الاختلاف بين صيغتي
الجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتي المفردين في المذكر والمونث

فيلزم مزية الفرع على الاصل وانما قلنا في فعيل بمعنى مفعول وفي فعول
بمعنى فاعل لانه لو كان الاول بمعنى فاعل والثاني بمعنى مفعول لجاز
جمعه هذا الجمع لعدم استواء المذكر والمؤنث فيهما حاز لدخول تاء التأنيث
عليهما في المؤنث نحو امراة قتيلة بمعنى قاتلة وناقة حلوبة بمعنى
محلوبة فجاز جمعه هذا الجمع لعدم المانع وكذلك القول في مفعال ومفعيل
وفي كل ما كان فيه المبالغة بادخال تاء التأنيث عليه نحو علامة وراوية
لمن يروي الشعر كثيرا او فروقة وضحكة وضحكة لانه يستوي فيه المذكر و
المؤنث واشار اليه بقوله ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث وهو
عطف على فعلان فعلى اذ وان لا يكون المذكر مستويا في اللفظ مع المؤنث
والحاصل انه لا يكون بناء التأنيث نحو علامة ونسابة لكونه هو
ح واعلم انه لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط لاستغنائه عنه بقوله
فذكر بعقل فعسى ان ذكره ههنا لدفع وهم من يتوهم ان المراد با
لتذكير من جهة المعنى فقط او للتأكيد للمبالغة قوله وبحذف نونه بالاضافة
اي وبحذف نون الجمع بسبب الاضافة لما ذكرنا في المثنى قوله وقوسند
نحو ارضين وسنين هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الارض
والسنة والاوزة والحرة واللغة والقلة والشبة وما شابهها جمعت
هذا الجمع وهو الارضون والسنون والحروف الاوزون والقلون
والشبون

والنّبون مع انتفاء الشّرط المذكورة وهي كونه مذكّرًا عاقلًا فلا
يكون الشروط المذكورة شروطًا فاجاب عنه المص وقد مثّل لجمع سنين
وقد تكلّف قوم في توجيهها ومحلّ ان الواو والياء والنون فيها ليست
للاعراب بل عوض عن تاء التّانيث المقدّرة كما في ارضٍ وعن الاعلال
والإدغام كما في سنة واخرة وهو في غاية السّماجة قوله والمؤنّث
ما لحق اخره الف وتاء اي جمع المؤنّث الصحيح على تقدير حذف المضاف
اسم لحق باخره الف وتاء نحو قائمات ولا يتوجّه عليه الاشكال بنحو
التاء لان تاء التّانيث زائدة مطلقًا ليست من نفس الكلمة قوله وشرط
ان كان صفة اي الاسم المؤنّث الذي يراد جمعه بهذا الجمع اما صفة
او غير صفة فان كان صفة فاما ان يكون له مذكّر او لا يكون فان كان
فشرطه ان يكون مذكّره جمع بالواو والنون لئلّا يلزم مزيّة الفرع
على الاصل وح لم يجز جمع مثل حمراء وسكرى وفعيل بمعنى مفعول
وفعول بمعنى فاعل ومفعال ومفعيل بهذا الجمع لامتناع جمع مذكّره
بالواو والنون وان لم يكن له مذكّر فشرطه ان لا يكون مجرّدًا عن
حرف التّانيث نحو حائض وطامث اذا لم يعتبر الحدوث بل
اعتبر انه اسم لحصول ذلك الشيء للفرق بين الصفة باعتبار الحدوث
وبينها باعتبار الثبوت فاذا اعتبر الثبوت قبل حائض و

ف

MAGYAR
TUDOMÁNYOS
AKADÉMIA
KÖNYVTÁRA

وطامث وجمع على حوابض وطوامث واذا اعتبر الحدوث فقيل
حايضة وطامثة وجمع على حايضات وطامثات وان كان اسما غير صفة
بجمع بالالف والتاء مطلقا اى من غير اعتبار شرط لعدم الاحتياج
الى الشرط نحو بيضات وطلحات فذينبات في جمع بيضة وطلحة وزينب
وقد يجمع بالالف والتاء مذكر غير عاقل نحو حمامات وسرادقات قوله
جمع التكسير ما تغير بناء وحده كرجال وافراس لان جمع التكسير تغير بناء
واحده تحقيقا نحو رجال وافراس في جمع رجل وفرس وتقديرا نحو
فلك وعجان في جمع فلك وعجان فان الفلك مفرد كقفل وجمعا
كاسد وان العجان مفرد الحمار وجمعا كرجال قوله وجمع القلة افعل
وافعال وافعلة وفعلة هذا قسمة الجمع باعتبار اخر اى جمع القلة
وجمع الكثرة وجمع القلة الذى يطلق على العشرة فما دونها من غير
قرينة وعلى ما فوقها بقرينة وجمع الكثرة عكس جمع القلة وبينهما
كل واحد منهما للاخر كقوله تعالى ثلثة قروء في موضع اقراء واقسام
جمع القلة افعل كاكلب وافعال كاجمال وافعلة كاذرعة وفعلة كفتية
قوله والصحيح ان جمع المذكر السالم كزيدين وجمع المؤنث السالم
كمسلمات وما اجمع القلة الذى ذكرنا ما جمع الكثرة قوله المصدر اسم
الحدث الجارى على الفعل انما احتاج الى تعريف المصدر ههنا

مع

مع تقدم تعريف المفعول المطلق لان المراد بالمصدر ههنا هو المصدر
العامل والفرق بينهما ظاهر لان كل مصدر لابد له من فعل من لفظه
وليس كل المفعول المطلق كذلك نحو ويله وويحه فالمفعول المطلق اعم من
المصدر فقوله اسم الحدث شامل لغير نحو ويله وبقوله الجاري على
الفعل يخرج عنه نحو ويله وويحه لانه لا فعل له يجري عليه والمراد با
الجاري عليه ان يكون له فعل يذكر المصدر بيانا لمدلوله قوله وهو من
الثلاثي سماعي اي المصدر من الفعل الثلاثي سماعي شرع في الاثنين
وثلثين بناء وفي غير الثلاثي قياسي وهو من افعل افعال ومن فعل
تفعيل وتفعلة وتفعال وفعال نحو كلم تكليما وبصر تبصرة وكرر تكرارا
وكذب كذابا كقوله وكنوا بآيا تنا كذابا ومن افتعل افتعال نحو
اكتسب اكتسابا ومن انفعل انفعال نحو انطلق انطلاقا ومن استفعل
استفعال نحو استخرج استخراجا ومن تفعل تفعل وتفعال نحو تملق تملقا
وتملاقا ومن فاعل مفاعلة وفعال نحو قاتل مقاتلة وقتالا واهل اليمن
يقولون قيتالا ومن تفعلل فعلل فعللة وفعلال ومن افعلل افعلال
نحو احمر احمرارا ومن افعال افعيلال نحو اخمار اخميرارا ومن افعوعل افعيعال
نحو اغدودن اغديدانا قوله وبعمل عمل فعله ماضيا وخيره اي المصدر يعمل
عمل فعله سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى غير الماضي اعني الحال والاستقبال

لان عمله لكونه في تقدير ان مع الفعل والفعل المقدر اما ماض او حال
او مستقبل فاذن يعمل بمعنى كل واحد منها واما قيد عمله بقوله اذا لم يكن
مفعولا مطلقا لانه اذا كان مفعولا مطلقا فحكمه حكم ما ذكره ههنا قوله
ولا يتقدم معمول عليه اي ولا يتقدم معمول المصدر عليه فلا يقال اعجبني
زيدا اضرب عمرو لكونه في تقدير ان الموصول مع الفعل فكما لم يتقدم
ما في حيز صلة ان عليها كذلك لا يتقدم ما في حيز صلة المصدر عليه قوله
ولا يضمر فيه اي ولا يضمر الفاعل في المصدر لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى
والمجموع قياسا على الواحد لكن لا يجوز اضمار في المثنى والمجموع لانه يستلزم
اجتماع التثنيتين في المثنى وهما تثنية المصدر والفاعل واجتماع الجمعين
وهما جمع المصدر وجمع الفاعل قوله ولا يلزم ذكر الفاعل ولا يلزم ذكر
فاعل المصدر نحو اعجبني ضرب زيدا والا لزم الاضمار فيه اذا كان مسندا
الى مضمر وقد بين انه لا يجوز قوله ويجوز اضافته الى الفاعل اي ويجوز
اضافة المصدر العامل الى فاعله كقوله ع ولولا دفع الله الناس وقد
يضاف قليلا الى المفعول محذوفا كان الفاعل كقوله ع من دعاء الخير
من دعاء الخير او لم يكن كقولك اعجبني رسم دار مربع ومصيف لكن
اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول لان احتياج الفعل
او شبهه الى الفاعل اكثر ولهذا قال وقد يضاف بقلة المفيدة للتقليل

ويعلم

ح

ويعلم من قوله ويجوز اضافته الى الفاعل ان عمله منونا اولى ولميته انه
اكثر مشابهة للفعل لكونه نكرة ح كالفعل قوله واعماله باللام قليل اى
واعمال المصدر المعرف بلام التعريف قليل ولميته تعذر تقديره بان
مع الفعل لانه لا يدخل اللام على ان مع الفعل كذلك لا يدخل على المصدر
المقدر بها وقد جاء فى الشعر ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخى
الاجل قوله فان كان مطلقا اى فان كان المصدر مفعولا مطلقا
فهو اما غير بدل او بدل فان كان غير بدل فالعمل للفعل سواء كان
مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او لم يكن كقولك ضربا زيدا لمن رفع السوط
وان كان بدلا من الفعل وذلك بان يكون لازم الحذف نحو سقيا
زيدا فوجهان اى جاز ان يكون الفعل عاملا وجاز ان يكون المصدر
عاملا من حيث انه نائب عن الفعل ويمكن ان يقال ان معناه
جاز ان يكون المصدر من حيث انه هو مصدر عاملا وجاز ان
يكون المصدر من حيث انه بدل من الفعل عاملا قوله اسم الفاعل
ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث اى اسم الفاعل اسم
اشتق من فعل لمن قام به الفعل لله فقوله ما اشتق من فعل احتراز
به عن غير المشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل وشامل لغيره من المشتقات
من الفعل كاسم المفعول والصفة المشبهة واسماء الزمان

واسم التفضيل وبقوله لمن قام به ضرج عنه
واسم الزمان والمكان واسم الآلة ح

والمكان والآلة واسم المفعول لكون الفعل غير قائم بها وبقوله بعد
الحدوث وخرج عنه الصفة المشبهة واسم التفضيل لكونهما
بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث قوله وصيغة من الثلاثي المجرد
على فاعل الى آخره صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل
ولهذا اسم به لكثرة الثلاثي ومن غير الثلاثي على صيغة مضارعه بميم
مضمومة فى قوله وبكسر ما قبل آخره لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو مختار
ومجرور سواء كان ما قبل آخره مكسورا او لم يكن نحو مدخل من ادخل يدخل
ومستخرج من استخرج يستخرج الا ما شذ نحو استحوذ فهو مستحوذ واحصن فهو
محصن والقح فهو ملقح واعشب المكان فهو عاشب واورس فهو موارس
وابقع يابقع قوله ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال اى ويعمل
اسم الفاعل عمل فعله لازما كان او متعديا لكونه مشابها له من حيث الزنة
ودلالته على المصدر كالفعل واحتماله احد الزمانين كالفعل وحصل لام
التاكيد عليه فان ضاربا مثل يضرب من حيث الزنة ودال على الضرب
واحد الزمانين ويمكن دخول لام التاكيد عليه لكن بهذا العمل ان عمل فعله
بشرط كونه للحال او الاستقبال لان الفعل الذى يعمل اسم الفاعل عمله
وهو المضارع ليس بمعنى الماضى واعلم يعمل عمل الماضى لانتفاء المناسبة
بينهما من حيث الزنة فان ضاربا مثل يضرب لا مثل ضرب وشرط

الاعتماد

الاعتماد على صاحب الاعتماد على المبتدا او على ذى الحال او على
الموصوف او بشرط الاعتماد على الهمزة او حرف النفى لانه يتقوى
بذلك على العمل واما فى الصور الثلث الاول فلانه مستعمل فى اصل و
ضعه لانه صفة فى المعنى فلا بد من شئ محكوم به عليه وهو مذكور ح
واما فى الصورتين الاخيرتين فلوقوعه موقعا هو بالفعل والى اعلم
انه لو قال وبشرط عدم وضعه بصفة وبعدم تصغيره لكان اولى
لخروجه بالوصف والتصغير عن مشابهة الفعل اما خروجه بالوصف
فظاهر واما خروجه بالتصغير فلانه وصف فى المعنى وامثلة عمله
بهذه الشرايط لخوز زيد قائم ابوه وجاءنى زيد قائما ابوه ومررت برجل
قائم ابوه وما قائم زيد وا قائم زيد والمراد بقوله يعمل عمل فعله ان فعله
ان كان لازما يكون لازما وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون
ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان
اسم الفاعل كذلك اسم وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال و
المفعول له والمفعول معه وساير الفضلات كذلك يتعدى هو
ايضا اليها والمراد بالحال والاستقبال تحقيقا او حكاية حتى لا يشكل
بمثل قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا
وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال فور فان كان للماضى

وجب الاضافة اى فان كان اسم الفاعل بمعنى الماضى وجب اضافته
الى مفعوله اضافة معنوية لانه غير عامل لانتفاء شرط عمله مع ذكر
مفعوله وانما قال معنى لان هذه الاضافة ليست فى تقدير الانفصال
والذى يصحح جواز قولك مررت بزيد ضاربِ امسِ خلافا للكسائى اى
وجب اضافته خلافا للكسائى فانه قال لم يجب اضافته لانه يعمل
عنده سواء كان بمعنى الماضى او بمعنى الحال او بمعنى الاستقبال وقد
عرف ضعفه ودليله جواز قولهم زيدٌ معطى عمرو درهمًا امس وعمل المعرف
باللام بمعنى الماضى نحو جاءنى الضاربُ زيدًا امس وانت تعرف
الجواب عنهما عقيبه قوله فان كان له معمول آخر اى فان كان الاسم
الفاعل الذى بمعنى الماضى معمول آخر غير الذى اضيف اليه نصب بفعل مقدر
دل عليه اسم الفاعل نحو زيدٌ معطى عمرو درهمًا امس فدرهمًا منصوب بأعطى
المقدر وكذلك ان كان له مفعولان غيره نُصبا بتقدير الفعل نحو زيد
مُعلِّمُ عمرٍو اباهُ افضلَ العلماءِ امس وكذلك اذا كان له سائر الفضلات
قوله فان دخلت اللام اى فان دخلت اللام على اسم الفاعل استوى
الجميع اى الماضى والاستقبال فى عمله لانه فعل بالحقيقة ثم عُدل عن
صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه تقول مررت
بالضاربِ لبوه زيدًا الآن او غدًا او امس قوله وما وضع للمبالغة

اى اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل اسم الفاعل الذى ليس للمبالغة
فى العمل وشرائطه المذكورة وانما عمل مع زوال المشابهة اللفظية
لقيام المبالغة فيه مقام المشابهة اللفظية نقول زيد ضرّابٌ ابوه
عمرا الآن او غدا وزيد الضّرّاب ابوه عمرا الآن او غدا او امس و
امثلة ما وضع للمبالغة مذكورة فى الكتاب فقوله ما وضع مبتدا و
قوله مثله خبره قوله والمثنّى والمجموع مثله اى ومثنّى اسم الفاعل ومجموعه
مثل مفرد اسم الفاعل فى العمل نقول الزيدان ضاربان عمرًا والزيدون
ضاربون عمرا الآن او غدا ونقول الزيدان هما الضاربان والزيدون
هم الضاربون عمرا الآن او غدا او امس وانما احتاج الى ذكر
المثنّى والمجموع لانهما قد لا يكونان على وزن الفعل نحو ضاربٌ وضاربات
وضُرّابٌ وضُرّبٌ زيدًا وانما عملا وان لم يكونا على وزن الفعل
اطرادًا للباب المثنّى والمجموع قوله ويجوز حذف النون مع العمل اى يجوز
نون مثنية اسم الفاعل وجمعه السالم المعرفين بلام التعريف مع
العمل اى مع نصب ما بعدهما تخفيفًا واستطالةً بالصلة لكون
اللام بمعنى الموصول كبيت الكتاب قوله احافظو اعورة العشيرة
لا بأبهم من ورائهم نطف وانما لم يتعرض لحذف النون عند
الاضافة لانه معلوم فى باب المثنّى والمجموع ويعلم انه لا يجوز

حذف النون مع العمل من غير التعريف تخفيفا لانه ليس بصلة ح

قوله اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه اى اسم المفعول اسم اشتق من فعل لمن وقع عليه ذلك الفعل فقوله ما اشتق من فعل احتراز عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى اسم المفعول وسيأتى لغير من المشتقات المذكورة عند تعريف الفاعل وبقوله لمن وقع عليه خرج عنه نحو ضرب قوله وصيغته من الثلاثى على مفعول وصيغة اسم المفعول من الثلاثى المجرد على وزن المفعول غالبا وبه سمى لكثرة الثلاثى ومن غير الثلاثى المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر اى بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر لفظا نحو مدخل من ادخل يدخل او تقديرا نحو مختار ومحمر قوله وامره فى العمل والاشتراط اى دام اسم المفعول فى عمله عمل فعله واشتراط عمله كامر اسم الفاعل فى عمله واشتراط عمله من كونه بمعنى الحال او الاستقبال والاعتماد على ما حبه او الهمزة او ما وعدم اشتراط كونه بمعنى الحال او الاستقبال مع الالف واللام وعلته ما مر نحو مضروب بعمل عمل يضرب ومعطى بعمل عمل يعطى نحو زيد مضروب غلامه ومعطى ابوه درهما الآن او غدا وزيد المضروب غلامه الآن او غدا او امس ومن جملة شرائط عمله ان لا يكون موصوفا ولا مصغرا لما ذكرنا

قوله اسم

معنى الثبوت اى الصفة المشبهة
اسم اشتق من فعل لازم لمن قام ذلك
الفعل به على معنى الثبوت صح

فى اسم الفاعل قوله الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به
فقوله ما اشتق من فعل احتراز به عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى صفة
مشبهة وبقوله لازم يخرج اسم الفاعل والمفعول وافعل التفضيل المشتق
من المتعدى وبقوله لمن قام به يخرج عنه اسمان والمكان والآلة وبقوله
على معنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل اللازم وافعل التفضيل المشتق من
اللازم كقائم وافضل ولقائل ان يقول لا نم انه يخرج بهذا القيد افعل
التفضيل المشتق من اللازم لانه يدل على زيادة الثبوت فيدل على نفس
الثبوت فلو زاد على الحد قيدا آخر وهو قولنا فقط لخرج عنه اسم التفضيل
قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اى وصيغة الصفة المشبهة
مخالفة لصيغة اسم الفاعل ومختلفة ايضا على حسب السماع تقول فى حَسُنَ
حَسَن وفى صَعُبَ صعب وفى ظرف ظريف قوله وتعمل عمل فعلها
اى وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط الزمان
لعدم اعتبار الزمان فى مدلولها لان المراد من قولنا زيد حسن
ثبوت الحسن لا حدوثه لكن يشترط اعتمادها على صاحبها او لهمزة
او ما لما ذكرنا فى اسم الفاعل قوله وتقسيم مسائلها ان يكون الصفة
المشبهة اى تقسيم مسائل الصفة المشبهة ان يكون الصفة
المشبهة بلام التعريف او بغير اللام وعلى التقديرين فمعمولها اما

مضاف واما معرف بلام التعريف ومجرد عنهما فهذه ستة اقسام
حاصلة من ضرب اثنين في ثلثة وعامل واحد من النقادير الستة
معمولها اما مرفوع واما منصوب واما مجرور فبضرب ثماني عشرة مسئلة
حاصلة من ضرب ستة في ثلثة والمرفوع منها ستة والمنصوب ستة
والمجرور ستة فالرفع في المرفوعات الستة على الفاعلية والنصب في المعارف
من المنصوبات الستة على التشبيه بالمفعول وفي النكرات منها على
التمييز والجر في الجرورات الستة على الاضافة قوله وتفصيلها
حسن وجهه اي تفصيل مسائل الصفة المشبهة الثماني عشرة حسن
وجهه برفع وجهه ونصبه وجره وحسن الوجه برفع الوجه ونصبه
وجره وحسن وجه برفع الوجه ونصبه وجره والحسن وجهه برفع وجهه
ونصبه وجره والحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره والحسن وجه
برفع وجه ونصبه وجره قوله واثنان منها ممتنعان اي اثنان من
هذه الوجوه الثماني عشرة ممتنعان احدهما الحسن وجهه بجر وجهه
والثاني الحسن وجه بجر وجه لعدم افادة الاضافة فيهما خفة ولا
امتناع اضافة ما فيه اللام الى نكرة قوله واختلف في حسن وجهه
اي واختلف في صحة مسئلة واحدة منها وهي حسن وجهه فقال
قوم انها لا تصح لاستلزامها اضافة الشيء الى نفسه لان الوجه
هو

هو الحسن وقال قوم انما تصح ومنعوا استلزامها اضافة الشئ
الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه قوله والبواقي ما كان فيه ضمير ايها
والبواقي من الثماني عشرة بعد اسقاط مسئلتين منها او ثلث
اقسام ثلثة احدها احسن وهو ما كان فيه ضمير واحد المتحقق
ما يحتاج اليه من غير زيادة ومسائله حسن وجهه برفع وجهه
وحسن الوجه بالاضافة وحسن الوجه بتنوين حسن ونصب الوجه
وحسن وجها والحسن وجهه برفع وجهه والحسن الوجه با
لنصب والجر والحسن وجها وحسن وجه بالاضافة وثانيها
حسن وليس باحسن وهو ما كان فيه ضميران اما حسنه
فلوجود المحتاج اليه واما عدم احسنيته فلوجود الزائد على المحتاج
اليه ومسائله وجهه نصب الوجه وجره والحسن وجهه نصب الوجه
وجره وثالثها قبيح وهو ما لا ضمير فيه لعدم المحتاج اليه وهو
الضمير ومسائله الحسن الوجه برفع الوجه حسن الوجه برفع الوجه وحسن وجه برفع وجه
والحسن وجه برفع وجه قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها اشارة
الى ضابطة يعرف بها ما فيه ضمير واحد وما فيه ضميران وما ليس فيه
ضمير وتقرير ذلك ان الضمير المذكور في الوجه مدرك بالحس لكونه بارزا
واذا عرفت ذلك فنقول متى رفعت بالصفة ما بعدها فلا

ضمير فيها لامتناع وجود فاعلين لعامل واحد وح يكون الصفة
كالفعل في انها لا يثنى ولا يجمع ويكون تذكيرها وتانيثها با
عتبار فاعلها الظاهر وان لم ترفع بالصفة ما بعدها كان فيها
ضمير الموصوف سواء نصبت ما بعدها او جررته لاحتياج الصفة
الى الفاعل قوله فتؤنث وتثنى وتجمع اذا تحقق وجود الضمير
فيها اذا كان ما بعد الصفة منصوبا او مجرورا تؤنث وتثنى
وتجمع بحسب الضماير المستكنة فيها الراجعة الى موصوفها تقول مررت
بهذا الحسنة الوجه ومررت برجلين حسني الوجهين ورجال حسني
الوجوه لوجوب مطابقة الضمير العايد الى المظهر واذا عرفت انه
اذا كان ما بعد الصفة مرفوعا لم يكن في الصفة ضمير وانه اذا كان ما بعدها
منصوبا او مجرورا كان فيها ضمير فنقول اذا كان ما بعدها مرفوعا فا
ما ان يكون فيما بعدها اي في الوجه في مثالنا ضمير او لا يكون فان
كان كان فيها ضمير واحد وان لم يكن لم يكن فيها ضمير وان كان ما بعدها
منصوبا او مجرورا فلا يخ من ان يكون فيما بعده ضمير او لا يكون فان
كان الاول كان فيها ضميران وان لم يكن كان فيها ضمير واحد قوله
واسم الفاعل والمفعول غير متعديين مثل الصفة فيما ذكر اي اسم الفاعل
الغير المتعدي الى مفعول ثان مثل الصفة المشبهة في جواز المسائل
واسم المفعول الغير المتعدي ح

قوله والا وفيها ضمير اي

الست

الست عشرة المذكورة في الصفة المشبهة لان جواز هذه المسائل
في الصفة المشبهة انما هو لشبهها باسم الفاعل والمفعول فجوازها فيهما
بطريق الاولى تقول زيد قائم الاب مضروب الاب بالرفع الاب
ونصبه وجره وهكذا الى اخر المسائل وانما قيد اسم الفاعل والمفعول
بغير المتعديين لانهما لو كانا متعديين لم يجز فيهما هذه المسائل لالتباس
لانه يدري انهما لو كانا متعديين وجوزنا تلك المسائل وقلنا
زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه مثلا لم يعلم ان اباه في المثال
الاول مفعول لضارب وفاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال
الثاني لم يعلم انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول له اقيم مقام
الفاعل نصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذا
لو قلنا زيد ضارب ابيه فزيد معطى ابيه لم يعلم ان ابيه في المثال
الاول مفعول ضارب وفاعل له اضيف اليه وان ابيه في المثال
الثاني مفعول اول لمعطى اقيم مقام الفاعل ومفعول ثان له اضيف
اليه وليست الصفة واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين
كذلك اذ لا مفعول لهما فلا يحصل الالتباس فقط اسم التفضيل
اسم مشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره اي اسم التفضيل
اسم مشتق من فعل لموصوف مع زيادة على غيره فقوله ما اشتق

من فعل شامل لغيره من المشتقات من الفعل وبقوله لموصوف يخرج
اسماء الزمان والمكان والالة لانها ليست لموصوف وقوله بزيادة
على غيره يخرج اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لانها ليست
بزيادة على غيرها وانما قال اسم التفضيل ولم يقل افعل التفضيل ليتناول
خيرا وشرا اعلم ان الحد المذكور يشكل بمثل احنك الشاتين
وآبل من حنيف الحناتم لانها غير مشتق من فعل قوله وهو افعل
اي اسم التفضيل على وزن افعل غالبا قوله وشرطه ان يبنى من
ثلاثي مجرد ليمكن اي وشرط اسم التفضيل ان يبنى من فعل ثلاثي
مجرد من الزوايد ليمكن بناء افعل منه الا يرى انك لو اردت بناءه
من استخرج فان لم تحذف منه شيئا لم يمكن وان حذفت الزوايد
حتى قلت هو اخرج لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج او كثير الاستخراج
اعلم انه يشكل بمثل افلس واولى واعطى واجرى لانه ليس مبنيا
من ثلاثي مجرد فاذن لو قال وشرطه غالبا لكان اصوب قوله
ليس بلون ولا عيب اي وشرطه ايضا مع كونه ثلاثيا مجردا
ان لا يكون لونا ولا عيبا لان من اللون والعيب افعل لغير
التفضيل نحو احمر واعور فلو بني منهما افعل التفضيل التبس
احدهما بالاخر الا يرى انك لو قلت ح هو احمر لم يعلم ان المراد
ذو

ان يبنى من ثلاثي مجرد

ذو حمرة ام زيد في الحمرة اعلم ان المراد بالعيب هو العيب الظاهر حتى
لا يشكل بمثل اجهل واضل سبيلا ولقائل ان يقول يشكل ذلك
بمثل احمق فانه من العيب الباطن مع انه لا يبنى منه احمق للتفضيل و
يمكن ان يجاب عنه بان قلنا ان كان من العيب الباطن بجواز ان
يبنى منه افعل التفضيل ولا يلزم منه ان يبنى افعل التفضيل من
كل عيب باطن قوله كان قصد غيره اى ان قصد التفضيل كان
الثلاثي المذكور وهو الرباعي نحو دخرج وغير المجرد من الزوايد نحو
استخرج والالوان والعيوب نحو الحمرة والعور يوصل الى تفضيله
بثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو مثل اشد واكثر واقبح مما
كان مناسبا له نحو هو اشد منه استخراجا واكثر بياضا واقبح
عيبا فاء المثال الاول لغير المجرد الثلاثي والثاني للون والثالث
للعيب قوله وقياسه للفاعل اى وقياس اسم التفضيل ان
يبنى للفاعل دون المفعول لانه لو بني لكل واحد منهما لحصل الا
لتباس ولو رجح المفعول على الفاعل لبقي اكثر الافعال بلا تفضيل
لانه في اكثر الامر للفعل اللازم ولان المبالغة في الفاعل امس منها
في المفعول ولان الفاعل اكثر من المفعول قوله وقد جاء للمفعول
اى وقد جاء اسم التفضيل مبنيا للمفعول لكنه قليل كقولهم هو اغدر
روا ألوم

واشهر واشغل واعرف وغيرها قوله ويستعمل على احد ثلثة اى ويستعمل
اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهو ان يكون مضافا نحو زيد افضل
القوم او مع من نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل
وانما يستعمل مع احد هذه الثلثة ليعلم المفضل والمفضل عليه فاذا لا يجوز
ان يقال زيد الافضل من عمرو لحصول الاستغناء بكل واحد من اللام
ومن عن الآخر لدلالة كل واحد منهما على تعيين المفضل والمفضل عليه
ولا يشكل بمثل قوله ولست بالاكثر منهم حصى لكون من بمعنى فى كانه
قال ولست بالاكثر فيهم كقولهم زيد الافضل من بين الرجال ولا يجوز
ايضا ان يقال زيد افضل لعدم تعيين المفضل عليه الا ان يعلم فيجوز
بغير احد من هذه الامور كقوله تع يعلم السر واخفى فاذا اضيف فله
معنيان اى فاذا استعمل اسم التفضيل مضافا كان له معنيان احدهما
وهو الاكثر ان يقصد زيادته على من يضاف اليه ح يشترط اليه
ان يكون من جملة ما يضاف اليه وداخلا فيه لمشاركته المضاف
اليه ولهذا لا يقال الملائكة افضل البشر وبالعكس ولا الحر
لا الحر الين الكتان بل يقال افضل من البشر والين من الكتان و
لا يلزم من دخوله فى المضاف اليه التناقض لانه داخل فيه من جهة
الشركة وغير داخل فيه من جهة التفضيل قوله فلا يجوز يوسف احسن اخوته
اى فلا

اى فلاجل انه يشترطان يكون داخلاً فى المضاف اليهم لم يجز ان
يقال يوسف احسن اخوته لاستلزامه اجتماع النقيضين لانه
بتقدير اضافة الاخوة الى الضمير العايد الى يوسف لزم ان يكون خارجاً
عنهم والا لزم اضافة الشئ الى نفسه وبتقدير انه يشترط فيه انه من
جملة المضاف اليهم يكون داخلاً فيهم فيلزم ان يكون داخلاً فيهم و
خارجاً عنهم وهو اجتماع النقيضين قوله والثانى ان يقصد زيادة
مطلقة اى والمعنى الثانى الذى يقصد به حين كونه مضافاً هو انه يقصد به
تفضيل وزيادة مطلقة لا على ما يضاف اليه فيكون هذه الاضافة
للتخصيص والتوضيح نحو نصيب الشعراء من جلدته قوله فيجوز مسئلة يوسف
احسن اخوته انما لاجل انه يقصد به زيادة مطلقة ولا يقصد به تفضيل
على ما يضاف اليه يجوز ان يقال يوسف احسن اخوته لانه لا يلزم اجتماع
النقيضين لعدم دخوله فى المضاف اليه قوله ويجوز فى الاول الافراد
والمطابقة الى من هو له اى ويجوز فى المضاف بالمعنى الاول الافراد
فى جميع الاحوال نحو زيد افضل القوم الزيدان افضل القوم الزيدون
افضل القوم لكونه مشابهاً لافعل من من حيث انه ذكر المفضل
عليه فى كل واحد منهما ويجوز المطابقة نحو زيد افضل القوم الزيدان
افضلا القوم الزيدون افضلوا القوم هند افضل النساء الهندان

فضليا النساء الهندات فضليات النساء لكونه مخالفا لافعل
من من حيث وجود الاضافة فيه وعدمها في افعل من قوله واما
الثاني والمعرف باللام فلا بد من المطابقة اي واما المضاف باطلاق
الثاني وهو المضاف لمجرد التوضيح والتخصيص والمعرف باللام
فلا بد فيهما من المطابقة لكونهما مستحقين للمطابقة وعدم المانع
عن المطابقة وهو مشابهتهما افعل من لعدم ذكر المفضل عليه
فيهما وامثلتهما ظاهرة قوله والذي لمن مفرد مذكر لاعتبار الاسم
التفضيل الذي مع من لا يستعمل الا مفردا مذكرا لضرورة من
كالجزء منه وح لا يمكن تثنية اسم التفضيل ولا جمعه ولا تأنيثه قبل ذكر
من والا لزم الحاق علامة التثنية والجمع والتأنيث قبل مضي الاسم
بتمامه ولا بعده لعدم جواز الفصل بشيء بين الاسم وبين علامات
تثنية وجمعه وتأنيثه قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء
وهو في المعنى صفة لمسبب مفضل الاخر اي افعل التفضيل لا
يعمل في مظهر الا اذا كان جاريا على شيء وهو في المعنى صفة لمسبب
لذلك الشيء مفضل باعتبار ذلك الشيء مفضل على نفسه باعتبار
غير ذلك الشيء حال كون هذا التفضيل منفيا كقولهم ما رأيت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن جار على رجل وهو في المعنى
صفة

صفة لمسببه وهو الكحل والكحل مفضل باعتبار الرجل ومفضل على
نفسه باعتبار غير الرجل اعنى عين زيد حال كون هذا التفضيل منفيا
وانما لم يعمل فى المظهر اذا لم يوجد الشرط المذكور لعدم كونه بمعنى الفعل
لعدم دلالة الفعل على التفضيل ودلالته على التفصيل وانما قال و
لا يعمل فى مظهر لانه يعمل فى المضمر من غير هذا الشرط لان العمل فى
الظاهر اقوى فيحتاج الى شرط قوله لانه بمعنى حسن الى اخره اشارة
الى علة عمل اسم التفضيل عند حصول الشرط اى انما عمل ح لانه بمعنى حسن
لان معنى قولك ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد
هو بمعنى قولك ما رايت رجلا حسن فى عينه الكحل مثل حسنه فى
عين زيد بخلاف ما اذا لم يوجد هذا الشرط فانه لم يكن بمعنى حسن
مع انهم لو لم يعملوا اسم التفضيل ح لرفعوه ولو رفعوا الاسم التفضيل
فى مثالنا المذكور وهو احسن لكان خبرا مبتداء فيلزم الفصل بين
احسن ومعموله الذى هو منه باجنبى وهو الكحل وهو غير جايز قوله ولك
ان تقول احسن فى عينه الكحل من عين زيد اى ويجوز لك ان تقول فيه
بعبارة اخرى احصر من الاولى مع كون معناهما واحدا وهى ان تقول
ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد قوله وان قدمت
ذكر العين اى وان قدمت ذكر العين على اسم التفضيل جاز فيه عبارة

والكحل مبتدأ صح

اخرى من غير ذكر من معها كقولك ما رايت كعين زيد احسن فيها
الكحل اى ما رايت كعين زيد عينا احسن فيها الكحل وهو مثل ما انشده
سيبويه مررت على وادى السباع ولا ارى كوادى السباع حين
يظلم واديا اقل به ركب اتوه نائبة واخوف الا ما وفى الله سالما
لانه قدم المفضل عليه وهو وادى السباع على افعل التفضيل وهو اقل
من غير ذكر من ولا ارى فى محل النصب بانه حال وعامله مررت وكوادى
السباع مفعول ثان لقوله ولا ارى وحين جملة ظرفية حال من وادى
السباع وواديا منصوب بانه مفعول اول لقوله ولا ارى وان
جعلنا ارى بمعنى ابصر كان كوادى السباع حالا عن واد ومتعلقا بلا
ارى واقل صفة لواديا وركب فاعل اقل واتوه صفة ركب ونائبة
تمييز عن اقل واخوف عطف على اقل وما فى قوله الا ما بمعنى من
وسالما منصوب بانه حال عن ضمير اخوف او تمييز بمعنى سرا
فيكون صفة واقعة موقع المصدر قوله الفصل ما دل على معنى فى
نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة فقوله ما دل على معنى شامل
للكلم الثلث وبقوله فى نفسه يخرج الحرف وبقوله مقترن باحد الازمنة
الثلثة يخرج الاسم وينبغى ان يراد بما الكلمة وبالدلالة الدلالة
الاولية وبالاقتران الاقتران بحسب اصل الوضع حتى لا يتوجه

النقض

النقض المذكورة فى حد الاسم قوله ومن خواصه فقوله ومن خواصه
اشارة الى انه ذكر بعض خواصه لكونه اشهر واكثر استعمالا والاربعة
الاولى مخصوصة باول الفعل والاخيران باخره وانما اختص قد بالفعل
لانه لتقريب الماضى الى الحال او لتقليل الفعل وعما لا يوجد ان الا فى الفعل
وانما اختص سوف والسين لانهما لتخصيص الفعل المضارع المشترك
بين الحال والاستقبال بالاستقبال وانما اختص الجوازم بالفعل لاختصاص
الجزم به لكونه فى الفعل عوضا عن الجر فى الاسم وانما اختص تا التانيث
الساكنة بالفعل لان وضعها للدل على ان فاعل الفعل مؤنث وانما
قيد التاء بالساكنة لان المتحركة داخلة على الاسم وانما اختص نون
فعلن والمراد به الضمير المرفوع البارز المتصل لامتناع ثبوت
الضمير المرفوع المتصل البارز فى الاسماء والحروف واما فى الحروف
فظاهر واما فى الاسم فلانها لو اتصلت بالاسم لزم اجتماع الالف
فى المثنى والواو فى الجمع فلم يتصل به فى الواحد ايضا اطرادا
للباب قوله الماضى ما دل على زمان قبل زمانك اذا الماضى فعل دل على
زمان قبل زمان انت فيه وهو زمان الحال فقوله اذا دل على زمان
شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد با
لدلالة انما هو بحسب اصل الوضع لئلا ينتقض بمثل لم يضرب و

وان ضربت ضربت وزوجت وبعت انشاء والمراد بما هو
الفعل لئلا ينتقض بمثل امس ولم يصرحه للعلم به قوله مبني على الفتح مع غير
الضمير المرفوع المتحرك والواو خبر بعد خبر اي الماضي مبني على الفتح لفظا نحو
ضرب او تقديرا نحو رمى او خبر مبتداء محذوف اي هو مبني وانما بني على الحركة
لوقوعه موقع الاسم وبني على الفتح لكونه اخف وانما قال مع غير الضمير المرفوع
لانه لو كان مع هذا الضمير وجب سكونه نحو ضربت لكراهتهم اجتماع
اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفعل
بفاعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا وانما قال
مع غير الواو لانه لو كان مع الواو وجب ضمه للمجانسة نحو ضربوا قوله
المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت وقوله ما اشبه الاسم شامل
للماضي لكونه مشابها له لوقوعه موقعه وقوله باحد حروف نايت يخرج
الماضي والباء فيه للسببية او للمصاحبة وقوله لوقوعه مشتركا تبيين
للجهة التي بها يشبه الاسم بسبب احد حروف نايت او معه وهي وقوع
كل واحد منهما مشتركا ومخصصا اما اشتراك الاسم فكرجل واما تخصيصه
فنحو هذا الرجل واما اشتراك الفعل المضارع فنحو يضرب لكونه
مشتركا بين الحال والاستقبال واما تخصيصه فبالسين او
سوف نحو سيضرب وسوف يضرب قوله فالهمزة للمتكلم تبيين

لمعان

في
لمعاني حروف نأيت فالهمزة علامة للمتكلم المفرد مذكرا كان
او مؤنثا نحو اضرب لموافق لفظ انا والنون للمتكلم مع غيره نحو نضرب
لموافق لفظ نحن مذكرين كانا او مؤنثين او احدهما مذكرا والآخر مؤنثا
ومجموعا كان او مثنى وقد يستعمل للواحد للتعظيم كقولك نحن نقص
عليك احسن القصص والتاء للمخاطب المذكر ومثناه وجمعه نحو تضرب
يا زيد وتضربان يا زيدان وتضربون يا زيدون وللمخاطبة المؤنث
تضربان يا هندان ومثناه وجمعه نحو تضربين يا هندان وتضربن يا هندات لموافق
لفظ انت وللمؤنث الغائبة والغائبتين نحو هند تضرب والهندان
تضربان والياء للغائب غير المؤنث والمؤنثين وهو المفرد المذكر
ومثناه ومجموعه ومجموع المؤنث الغائبة تقول زيد يضرب والزيدان
يضربان والزيدون يضربون والنساء يضربن قوله وحرف المضارعة
مضموم في الرباعي ومفتوح فيما سواه بيان لحركات هذه الحروف والاصل
فيها الفتح لكونه اخف وانما ضمت في الرباعي وهو ما كان على اربعة
احرف نحو اكرم ودحرج وقاتل وكرم فرقا بينه وبين الثلاثي الا ترى
انك لو قلت من اضرب وضرب اضرب بفتح الهمزة في مضارعهما
حصل الالتباس ولم يفعل بالعكس لكون الرباعي اقل فيدخل في
غير الرباعي نحو افتعل وانفعل واستفعل وغير ذلك قوله ولا يعرب

من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون التاكيد ولا نون جمع المؤنث و
انما لم يعرب غير المضارع من الافعال لعدم علة الاعراب فيه
وانما اعرب هذا النوع لمشابهته الاسم على ما مر وانما لم يعرب
هذا النوع اذا اتصل به نون التاكيد لانه كواعرب على ما قبله
لم يعلم انه مسند الى الواحد او الى غيره في نحو هل يضربن ولو اعرب
عليه لجرى الاعراب على ما يشبهه التنوين وهو غير جايز وانما لم
يعرب ايضا اذا اتصل به نون جمع مؤنث لان هذه النون اوجبت
تسكين ما قبلها فيما سماعا فعلن وفعلن وعند حصول السكون
يتعذر الاعراب وفي عبارة الكتاب نظر لانه يدل على ان غير
المضارع لا يعرب اذا لم يتصل به النون المذكور ويعرب اذا اتصلت به
وليس المراد ذلك بل المراد انه لا يعرب من الفعل الا المضارع ويعرب
المضارع اذا لم يتصل به النون واذا كان كذلك فجعل قوله اذا
لم يتصل به قيدا في المفهوم من كلامه وهو ان المضارع يعرب
لا قيدا في المذكور وهو لا يعرب غير المضارع اذا لم يتصل به النون
قوله واعرابه رفع ونصب وجزم اي اعراب الفعل المضارع رفع و
نصب وجزم وليس له جر لئلا يلزم مزية اعرابه على اعراب الاسم
قوله فالصحيح المجرد من ضمير بيان لتفصيل اصناف المضارع في الاعراب
فانه

فانما يختلف في الاعراب ليعطى كل صنف ما يستحقه من الاعراب
فالصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع الذى هو للتثنية والجمع مؤ
نثا كان او مذكرا او المخاطبة المؤنثة اعرابه بالضمة حال الرفع وبالفتحة
حال النصب وبالسكون حال الجزم تقول هو يضرب ولن يضرب
ولم يضرب والمراد بالصحيح الفعل المضارع الذى لا يكون في
اخره الف ولا واو ولا ياء قوله والمتصل به ذلك بالنون اى واعراب
المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع لاحد الامور المذكورة
بثبوت النون حال الرفع وبحذفها حال الجزم والنصب وهو خمسة
امثلة وهى هما يضربان وانتما تضربان وهم يضربون وانتم تضر
بون وانت تضربين ولن يضربا ولن يضربوا ولن تضربى ولم تضربا
ولم تضربوا ولم تضربى وانما جعل اعرابها بالحروف لمشابهتها
صورة المثنى والمجموع في الاسماء وانما سقط النون حال الجزم
لانه بمنزلة الحركة في المفرد فكما سقط الحركة حال الجزم فكذلك
النون وانما سقط النون حال النصب لكون الجزم في الافعال
بمنزلة الجر في الاسماء فكما يتبع النصب الجر في الاسماء كذلك
النصب الجزم في الافعال قوله والمعتل بالواو والياء اى واعراب الفعل المضارع
المعتل الاخر بالواو والياء نحو يغزو ويقضى بالضمة تقديرا حال

الرفع لاستثقالهم الضمة على الياء والواو وبالفتحة لفظا حال النصب
تقول هو يغزو ويقضي ولن يغزو ولن يقضي لخفة الفتحة و
بحذف الحرف حال الجزم لم يغز ولم يقض لانه اذا لم يجب الحكم بالحركة
حذف الحرف قوله والمعتل بالالف الى واعراب المعتل بالالف نحو
يخشى بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب تقديرا الفعل المضارع
لن يخشى لعدم قبول الالف الحركة وبحذف الحرف حال الجزم لفقدان
الحركة قوله وبرفع اذا تجرد عن الناصب والجازم اشارة الى عامل رفع
المضارع وهو كونه مجردا عن العوامل اللفظية اعني ناصب المضارع
وجازمه نحو يقوم زيد قوله وينتصب بعد بان ولن وكي واذن اشارة
الى نواصب الفعل المضارع وهي ان واذن ولن وكي وان المقدرة
بعد احد الحروف المذكورة فلما فرغ من عدها قال فان نحو اريد ان
تحسن الي وان تصوموا خير لكم وهو ظاهر وان في المثالين
المذكورين منصوبان لان يكون ناصب المضارع ولا يحتمل ان
يكون مخففة من المثقلة لاختصاص المخففة بالافعال الد
اخلة على المبتدا والخبر لوجود ذكر سوف والسين او قد او
حرف النفي مع ان المخففة الا ان النصب في المثال الاول بالفتحة
لفظا وفي المثال الثاني بحذف النون قوله والنهي رفع بعد العلم
اي ان

اى ان التى يقع بعد العلم نحو علمت ان سيقوم او ان لا يقوم
هى ان المخففة من المثقلة وليست ان الناصبة للفعل المضارع
لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء و
الطمع الدالين على ان ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم دالا
على ان ما بعدها معلوم التحقق والمراد بالعلم كل ما هو بمعنى العلم
واعلم انه اذا دخل ان المخففة من المثقلة المضارع لابد ان يكون
المضارع مع السين او سوف وقد او مع حرف النفى ولهذا اورد
ممثلين ليكون كالعوض من المحذوف للتخفيف وللفرق بين
ان الناصبة والمخففة قوله والتى بعد الظن فيها الوجهان اى وان التى
(يقع)
بعد الافعال الدالة على الظن فيها الوجهان اى جاز ان يكون ناصبة
وجاز ان يكون مخففة من المثقلة نحو ظننت ان يقوم وان سيقوم
لجواز وقوع كل واحد منهما بعد الظن قوله ولن نحو لن ابرح اى
مثال لن الناصبة قوله نحو لن ابرح ومعنى لن نفى الاستقبال
ولهذا لا يستعمل الا مع الفعل المستقبل وهو آكد من لا فى نفى الاستقبال
وقيل انها للتأبيد قوله واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى
اذن انما ينصب الفعل المضارع بشرطين احدهما ان لا يكون
ما بعدها معتمدا على ما قبلها اى لا يكون ما بعدها معمولا لما قبلها

والا لزم توارد العاملين على معمول واحد وهما اذن وما قبلها و
الثاني ان يكون الفعل مستقبلا لكونه جوابا وجزاء وهما لا يمكنان
الا في الاستقبال كقولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة فان
فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يجدك
اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن لاظنك
كاذبا وجب الرفع قوله واذا وقعت بعد الفاء والواو فالوجهان اي
اذا وقعت اذا بعد الفاء كقولك مجيبا لمن قال انا اتيك فاذن اكرمك
او بعد الواو كقولك ما اذن لا يبتسون جاز الرفع لاعتماد ما بعدها
على ما قبلها وجاز النصب لان الفعل مع الفاء لما كان منصوبا
مستقلا من غير النظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها
وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعنى السببية اي ومثال
اسلمت كي ادخل الجنة ومعنى السببية اي يكون ما قبلها
قبلها سببا لما بعدها فان الاسلام سبب لدخول الجنة ومعنى
ناصبة للفعل المضارع عند الكوفيين وهو اختيار المص ولبس
بحرف جر وليس النصب بعدها باضمار ان كما هو مذهب البصريين
لدخول اللام عليه كقولك لكيلا يكون على المؤمنين حرج قوله
وحتى اذا كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن لجواز قولك اليوم

سرت

ط بالنظر الى ما قبلها اي ينصب ما بعدها حتى باضمار ان بشرطان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا ح

سرت امس حتى ادخل البلد بالنصب او الرفع هو الاخبار عن الحال
المترقب عند ذلك السير من غير نظر الى حصول وحتى يكون بمعنى كى ان
للسببية وهو غالب نحو اسلمت حتى ادخل الجنة بمعنى كى ادخل الجنة
وقد يكون بمعنى الى ان بمعنى انتهاء الغاية نحو سرت حتى تغيب
الشمس بمعنى الى ان تغيب الشمس لان السير ليس سببا لغيبوبة
الشمس واعلم ان بعد ما لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف الجر
على الفعل فاضمر ان ليكون ما بعدها في تقدير الاسم حتى في المثال الاول
من الامثلة المذكورة في الكتاب بمعنى كى وما بعدها مستقبل تحقيقا
وفي المثال الثاني يحتمل ان يكون بمعنى كى وبمعنى الى وما بعدها
غير مستقبل تحقيقا بل بالنظر الى ما قبلها وفي المثال الثالث بمعنى
الى وما بعدها مستقبل تحقيقا فقوله فان اردت الحال تحقيقا او
حكاية اى فان فقد كون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها
وذلك اما باعتبار ادراك الحال تحقيقا نحو سرت اليوم حتى ادخل البلد
وانت مخبر عن السير حال الدخول او تقديرا كقولك اليوم
سرت حتى ادخل البلد امس وانت سرت ودخلت
امس وقصدت الاخبار عن تلك الحال كانت حرف ابتداء
فيرفع ما بعدها واعلم ينصب حتى لكون حتى حرف ابتداء لا

لا حرف جر لامتناع تقدير ان بعدها لكون ان الداخل على المضارع
للقطع والرجاء الدالين على الاستقبال وتحقق المنافاة بين
الحال والاستقبال قوله وجب السببية اى اذا كانت حرف
ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال
اللفظى بين ما بعدها وما قبلها وجب تحقق الاتصال المعنوى
ليتحقق الغاية التى هى مدلولها كقولهم مرض فلان حتى لا يرجونه
فالمرض هو سبب عدم الرجاء قوله ومن ثم امتنع الرفع فى كان سرت
حتى ادخلها فى الناقصة اى ومن اجل ان حتى يكون حرف ابتداء
ح امتنع ان يقال كان سيرى حتى دخلها بالرفع فى كان الناقصة
لانه على تقدير الرفع كان ما بعدها جملة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها
فيبقى كان الناقصة بلا خبر وهو غير جايز لفاد المعنى ومن اجل
ان ما قبلها يجب ان يكون سببا لما بعدها ح امتنع ايضا ان يقال
اسرت حتى ادخلها بالرفع لانه ح يكون ما بعدها خبرا مستانفا
مقطوعا بوقوعه لا تعلق له لما قبلها وما قبلها سبب لما بعدها
وهو مشكوك فيه لوجوب حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع
المسبب مع الشك بوقوع السبب وانه ع قوله وجاز فى كان سرت
اى اذا كان تامة جاز ان يقال كان سيرى حتى ادخلها بالرفع لعدم
المانع

حتى ما قبلها

وهو لزوم المحال وهو بقاء كان الناقصة بلا خبر وفاعل جاز ضمير عايد
الى الرفع اى وجاز الرفع فى كان مسبوق قوله وايهم سار حتى يد
خلها بالرفع اى اذا كان الاستفهام عن تعيين الفاعل نحو ايهم سار
حتى يدخلها جاز الرفع لعدم لزوم المحال وهو الحكم بوقوع المسبب
مع الشك فى وقوع السبب لان سبب الدخول هو السير لا الساير المعين
وههنا وقع الشك فى السير وانما وقع فى تعيين نفس الساير قوله
ولام كى نحو اسلمت لادخل الجنة اى مثال لام كى اسلمت لادخل الجنة
والنصب بعدها باضمار ان وانما سميت لام كى لانها بمعنى كى و
انما وجب تقدير ان بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف جر
الفعل فقدرت ان ليكون ما بعدها فى تقدير الاسم قوله ولام
الجحود لام تاكيد بعد النفى لكان اى لام الجحود الذى ينصب الفعل
بعدها بتقدير ان هى لام زائدة لتاكيد النفى الداخل على كان كقوله
وما كان الله ليعذبهم والفرق بين هذه اللام ولام كى للتعليل بخلاف
هذه اللام يلزم اختلال المعنى بحذفها بخلاف هذه لكونه زائدة وانما
وجب تقدير ان بعدها لما ذكرنا فى لام كى قوله والفاء بشرطين
الخ اى وينصب ما بعد الفاء باضمار ان بشرطين احدهما ان يكون
ما قبلها سببا لما بعدها لانه انما عدل عن ان النصب ليدل عليه و
الرفع

والثاني ان يكون قبلها احد الامور العشرة المذكورة في الكتاب لان ما
قبلها ليس سببا لما بعدها الا عند تحقق احد هذه الامور ولهذا لم يجز
النصب في الموجب الا في الضرورة كقوله سأترك منزلي لبني تميم
فالحق بالحجاز فاستريحا واراد به ان الحق استريح مثال الامر ذرني
فاكرمك ومثال النهي لا تشتمني فاضربك ومثال النفي لا يقضى
عليهم فيموتوا ومثال الاستفهام فهل لنا من شفعاء فيشفعوا
لنا ومثال التمني يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما ومثال العرض
الا تنزورنا فنكرمك وتقدير الاول ليكن منك زيارة فاكرام مني
وتقدير الثاني لا يكون منك شتم فضرب مني وتقدير الثالث
لا يكون قضاء عليهم فموتهم وتقدير الرابع هل حصول شفعاء فشفاعة
فشفاعة لنا وتقدير الخامس ليت لي كونا معهم ففوزا عظيما و
تقدير السادس ليس منك زيارة فاكرام مني وانما كان تقدير
كذا لانه تما قصدان الاول سبب الثاني وجب اضماران ليعلم انه
كذلك وتما اضماران ما بعد الفاء في تقدير المصدر وهو للعطف فوجب
ان يجعل ما قبله ايضا في تقدير المصدر لئلا يلزم عطف الاسم على
الفعل فاذا تقرر ذلك فنقول ايتيني فاكرمك جملة واحدة
لانه في تقدير ليكن منك اتيان فاكرام مني واذا كان كذلك
لم يكن

لم يكن الجزاء بمنزلة الشرط والجزاء على الحقيقة وانما سمّاه
النحاة جوابا بنظرا الى المعنى قوله والواو بشرطين الجمعية وان يكون
ما قبلها مثل ذكر اى ينصب ما بعد الواو باضمار ان بشرطين احدهما
الجمعية والثاني ان يكون قبلها احد الامور الستة المذكورة والعلة
في اشتراط الشرطين هي العلة المذكورة في الفاء والاحكام كالاحكام
فيها لان الواو للعطف كالفاء فاضمر ان بعدها لبعد الجمعية ويلزم
منه جعل الفعل الذي قبلها في تقدير المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم
مثال النفي لا احدث وتجفوني كان المراد نفي اجتماع الامرين و
مثال الاستفهام هل تعينني واكرمك كالمسئول عنه اجتماع
الامرين اعني الاعانة والاكرام ومثال النهي قوله لا تنه عن خلق
وتأتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم فالمنهي عنه ههنا هو النهي
عن الشيء مع طلب مثله ومثال الامر زرني واكرمك فالمطلوب هو
الزيارة مع الاكرام ومثال التمني ليت لي مالا وانفق فالمتمنى
هو حصول المال مع الانفاق ومثال العرض الا تنزل وتصيب
خيرا فالمعروض عليه النزول مع اصابة الخير وبهذا معنى الجمعية
في كل واحد منها تقدير الاول لا يكون مني حدثة وجفاء منك وتقدير
الثاني هل حصول اعانة منك واكرام لك مني وتقدير الثالث

لا يكن منك نهي عن حصول خلق وانيان بمثله وتقدير الرابع
لا يكن منك زيادة واكرامك لي ومني وتقدير الخامس
ليت لي حصول مال وانفاقه مني وتقدير السادس الا
يكون منك نزول واصابة جبر مني قوله واو بمعنى الى ان
ينصب الفعل بعدها باضمار ان لانه بمعنى الى وحتى والا واو با
ما كان يلزم تقدير ان بعدها حتى يكون الفعل معها في تقدير
المصدر لاختصاص هذه الاشياء بالاسماء بقول لالزمنك او
تعطيني حقي هذا ما ذكره المصنف في الشرح والذي ذكره غيره ان
او حرف العطف كالواو الا انها للشك والواو للجمع وانما اضمرت ان
بعدها ليعلم ان الثاني لم يدخل في حكم الاول بل المراد ان القصد في
اللزوم لاجل الاعطاء وما قدر في تقدير المصدر قدر قبل او كذلك
ليكون عطف الاسم على الاسم فيكون تقديره ليكن مني لزوم او
اعطاء منك وهو في تقدير قولنا لالزمنك الى ان تعطيني او حتى
ان تعطيني او الا ان تعطيني قوله والعاطفة اذا كان اسما
ينصب بعد الحروف العاطفة الفعل المضارع بتقدير ان اذا
كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم
كقوله للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف

قوله

قوله ويجوز اظهار ان مع لام كى والعاطفة اى ويجوز اظهار ان
مع لام كى ومع الحروف العاطفة على الاسم اما مع لام كى فللفرق بين
لام كى ولام الجحود ولم يفعل بالعكس لكون لام الجحود زائدة ولام
كى غير زائدة واما مع الحروف العاطفة فلكراهتهم عطف الفعل
على الاسم ظاهرا قوله ويجب مع لا فى اللام اى ويجب اظهار ان
مع لا اذا كان قبلها اللام لئلا يتوالى اللامان واعلم انه يمتنع اظهار
ان مع غير اللام كى والعاطفة لدلالة القرينة عليها وكون الحذف
احصر فالتزموا حذفها فهذه الحروف التى تضمر بعدها ان ثلثة اقسام
قسم يمتنع اظهار ان بعده وقسم يجب وقسم يجوز قوله وينجزم بلم
ولما الى وينجزم الفعل المضارع بهذه الكلمات وهو اشارة الى
جوازم الفعل وهى قسمان احدهما جوازم فعل واحد والآخر جوازم
فعلين الاول اربعة وهى لم ولما ولام الامر ولا فى النهى قوله
وكلم المجازاة عطف على لم وهو القسم الثانى من القسمين
المذكورين اعنى جوازم الفعلين وهو ضربان مضرب حرف واحد
وهو ان ومضرب اسم يتضمن معنى ان للاجازة والاقتصار
وهو ضربان ظرف وغير ظرف والظرف ما ان لا يستعمل الا مع ما
وهو حيث واذ لمنعهما عن الاضافة المانعة عن الانجزام

لان المضاف اليه مرفوع لوقوعه موقع الاسم والرفع والجزم متنا
فيان واما ان يستعمل مع ما ومجردا عنها نحو اين في المكان و
متى في الزمان كقوله تع اينما تكونوا يدرككم الموت وكقوله اين
تصرف بنا الغداة تجدنا نصرف العيس نحوها للتلاق وكقوله
متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا وكقوله
متى تاته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد واما ان
لا يستعمل مع ما وهو اني كقوله فاصبحت اني تاتيها تلتبس بها كلا
مركبيها تحت رجليك شاجر وغير الظروف ما ومن واي ومهما وا
مثلته كقوله ارى العمر كنزا ناقصا كل ليلة وما تنقص الايام والدهر
ينفد ومن يكرمني اكرمه وكقوله تع ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى و
كقوله تع مهما تاتنا به من آية والاصل في مهما على وجهين احدهما ما ما
على ان ما الثانية زائدة فهو بمنزلة ما ثم ابدل من الالف الهاء لتحسين
اللفظ والثاني ان يكون مه واقعا قبل ما فكان قائلا قال اني اني
افعل ما لا تقدر عليه فقال المخاطب مه ما تفعل افعل ثم جريا مجرى
كلمة واحدة ويجزم به كما يجزم بما وانما لم يتضمن هذه الاسماء معنى لو
مع انها حرف الشرط ايضا لان اصل حرف الشرط ان يكون للاستقبال
ولو ليس كذلك بل للمضي قوله واما مع كيفما واذا فشاذ اي الجزم
بكيفما

بكيف واذا شاذ لاستحالة المعنى فى كيفما لانه من المستحيل ان يكون
على اى حال هو عليها وللمنافاة بين اداتى الشرطية لان اذا
للتخصيص وان الشرطية للعموم وقد يجزم باذا فى ضرورة الشعر كقوله
واذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر وكل غيابة فستجلى والكوفيون
يجوز الجزم بكيف مع ما وبدونها قوله وبان مقدرة عطف على قوله لم
اى وتجزم الفعل بان مقدرة وقد يجئ بيانه قوله فلم يغلب المضارع
ماضيا الى آخره فلما فرغ عن تعداد الجوازم شرع فى تبيين معانيها
فقال لم لقلب المضارع الى معنى الماضى ولنفيه ولما مثل لم فى قلب
المضارع الى معنى الماضى ونفيه قوله وتختصان اى لم ولما بالاستقبال وجواز
حذف الفعل اشارة الى الفرق بين لم ولما بعد اشتراكهما فى ما ذكر
اى وتختص لما بالاستغراق نفى الفعل فى الزمان الماضى الى زمان الحال
فلم لنفى فعل وما لنفى قد فعل نقوم ندم زيد ولم ينفعه الندم اى عقيب
الندم ولم يلزم الاستمرار الى وقت الاخبار وتقول ندم زيد ولما
ينفعه الندم لزم استمرار عدم النفع من الماضى الى وقت الاخبار لازيادة
معنا ما بزيادة ما وتختص ايضا لما بجواز حذف فعل نحو ندم
زيد ولما اى ولما ينفعه لان اصل لم زيدت عليه ما فنابت مناب
الفعل وقد جاء حذف الفعل مع لم شاذا كقوله واحفظ ودعنك

التي استودعتها يوم الاغارب ان وصلت وان لم واعلم انه قد
يفصل بين لم والفعل حملا على الجار في ضرورة الشعر كقوله فاصبحت
مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش توهل ولما مشترك
بين كونه اسما وبين كونه حرفا الا انه اذا كان اسما فهو مخصوص بالماضي
واذا كان حرفا فهو مخصوص بالمضارع قوله ولام الامر اي ولام الامر
لام يطلب بها الفعل وان كان الفعل مبنيا لزمته مطلقا وان كان مبنيا
للفاعل لزمته مسندا الى المتكلم والغائب واما في غيرهما فنادر كقوله تع
فبذلك فلتفرحوا قوله ولا للنهي ضده اي لا التي للنهي ضد لام الامر
وهو الذي يطلب به الترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع
المبني للمفعول والفاعل مخاطبا كان او غائبا او متكلما قوله و
كلم المجازاة تدخل على الفعلين اعلم ان كلم المجازات وهي المذكورة
من قبل تدخل على الفعلين لتدل على ان الاول سبب للثاني فالاول
سبب والثاني مسبب وسمي الاول شرطا والثاني منهما جزاء واعلم ان المراد
بالسبب هو السبب في العقل لئلا يشكل بمثل قولنا ان كان النهار موجودا
فالشمس طالعة مع ان النهار سبب للاول في الخارج لان حصول
الاول في العقل سبب لحصول الثاني فيه ثم ان الشرط والجزاء ان
كان مضارعين نحو ان تقم اقم فجزم كل واحد منهما واجب لكون كل واحد
منهما

منهما معربًا والجازم موجودًا وان كان الشرط مضارعًا والجزاء
ماضيًا نحو ان تضرب ضربت فالجزم ايضًا واجب في الاول لكونه
معربًا ووجود الجازم فيه واشار للمحل اليه بقوله فان كانا مضارعين
الى قوله فالجزم اى فالجزم واجب وان كان الشرط ماضيًا والجزاء
مضارعًا نحو ان ضربك اضرب فالوجهان في الجزاء الرفع والجزم
اما الرفع فلان حرف الشرط لم يعمل في الشرط الذى هو اقرب اليه
فلان لا يعمل في الجزاء الذى هو ابعد منه اولى واما الجزم فلكونه معربًا
ووجود الجازم ومثال الجزم كثير ومثال الرفع قوله زهير وان
اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم واشار اليه بقوله
وان كان الثاني اى وان كان الجزاء مضارعًا دون الماضي
والعلة الاولى ضعيفة لان الثاني معرب والجازم موجود وان
كانا ماضيين نحو ان قمت قمت فلا جزم في كل واحد منهما لكونهما
مبنيين قوله واذا كان الجزاء ماضيًا بغير قد لفظًا او معنًى
الى آخره اشارة الى بيان الجزاء الذى يمتنع دخول الفاء عليه والجزاء
الذى يجوز ولا يجب والجزاء الذى يجب والضابطة فيه انه اذا
اشر حرف الشرط في الجزاء معنى قطعًا لم يجز دخول الفاء عليه لعدم
الاحتياج اليه وان احتمل تاثيره وعدم تاثيره فيه جاز الامران

MAGYAR TUDOMÁNYOS AKADÉMIA KÖNYVTÁRA

واذا لم يؤثر قطعا يجب دخول الفاء فيه ليدل على انه جواب الشرط
فاشار الى الاول بقوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى (بالجر الفاء)
اى اذا كان الجزاء ماضيا لفظا نحو ان ضربت ضربت او معنى نحو
ان ضربت لم اضرب ولم يقترن به قد لفظا ولا معنى لم يجز دخول
الفاء عليه لتحقق ما يؤثر حرف الشرط فيه وهو جعله للاستقبال وانما قال
بغير قد لفظا او معنى لانه لو كان مع قد لفظا كقوله تعالى ان يسرق فقد
سرق اخ له من قبل او معنى كقولنا ان كان قميصه قد من قبل صدق
وجب دخول الفاء لانتفاء ما يؤثر حرف الشرط فيه لان الغرض منه المضي
المحقق واشار الى الثانى بقوله وان كان مضارعا مثبتا او منفيا
بلا فالوجهان اى وان كان الجزاء مضارعا مثبتا جاز الامران دخول
الفاء من حيث انه جعل خبر مبتدا محذوف فلم يؤثر فيه حرف الشرط
نحو ان قمت فيقوم اى فهو يقوم وترك الفاء من حيث انه لم
يجعل خبر مبتدا بل جواب الشرط وهو اولى لان عدم الحذف اولى من
الحذف نحو ان قمت يقم وكذلك ان كان الجزاء مضارعا منفيا بلا
جاز الوجهان دخول الفاء كقوله تع ومن يؤمن بربه فلا يخاف
بخسا ولا رهقا اى ان جعل للنفى الاستقبال فلم يكن لحرف
الشرط تاثير فيه لامتناع اجتماع العلتين على معلول واحد وجاز
ترك

ترك الفاء ان جعل لا لمجرد النفي فكان لحرف الشرط تأثير فيه لجعله
للاستقبال وانما قيد المنفي بلا لان المنفي بما او بلن يجب دخول الفاء
عليه لامتناع تأثير حرف الشرط فيه لان المراد بالمنفي بما هو الحال مع كونه
جوابا للشرط وبالمنفي بلن هو الاستقبال واشار الى الثالث بقوله و
الا فالفاء يعني اذا لم يكن الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى ولم يكن
المضارع مثبتا ولا منفيا بلا وجب دخول الفاء لامتناع تأثير
حرف الشرط فيه سواء كان جملة اسمية كقوله تعالى افان مت فهم
الخالدون او امرا كقوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا او نهيا
كقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار او استفهاما
ان تركنا فمن يرحمنا او دعاء كقولك ان اكرمتنا فرحمك الله وان كان
ماضيا مقترنا بقد لفظا او تقديرا كما مر او منفيا بما او لن كما مر الى غير
ذلك ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء كقوله تعالى وان تصبهم سيئة
بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وانما جاء اذا مع الجملة الاسمية
موضع الفاء لدلالتها على التعقيب كالفاء لانها للمفاجاة وانما لم
يجيء موضع الفاء في غير الجملة الاسمية لان اذا التي للمفاجاة لا
تدخل الا على الجملة الاسمية الا نادرا قوله وان مقدرة بعد الافعال
الخمسة اذا قصد السببية اي يجزم فعل المضارع بان مقدرة

اي ويجيء اذا للمفاجاة مقترنة بالجملة الاسمية موضع الفاء صح

بعد الافعال الخمسة التي هي الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض
اذا قصد ان الاول سبب الثاني نحو اسلم تدخل الجنة اي ان تسلم
تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة واين بيتك
ازرك اي ان تعرفني بيتك ازرك وليته عندنا يحدثنا اي ان
كان عندنا يحدثنا والا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب
خيرا والمعنى في ان وقع الاول وقع الثاني لان الاشياء الخمسة
المذكورة يتضمن معنى الطلب والطلب لا يكون الا لغرض فيكون
في ضمن هذه الخمسة المذكورة سبب لمسبب وليس الخبر كذلك فانه ليس للطلب
ولهذا لا يجزم في النهي اعلم ان المراد بالامر ههنا هو الامر تحقيقا
او قوة ليدخل فيه نحو حسبك ينم الناس فان حسبك ينزل اكتف
كانه قال اكتف ينم الناس قوله وامتنع لا تكفر تدخل النار لان
المضمر يجب ان يكون من جنس المظهر فتقديره ان لا تكفر تدخل
النار وهو محال خلافا للكسائي فانه جوزه اعتمادا منه على وضوح
المعنى قوله مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل عن الفاعل المخاطب
بحذف حرف المضارعة هذا تعريف امر المخاطب المبني للفاعل وليس
بتعريف لمطلق الامر لخروج الامر الغائب والمتكلم وامر
المخاطب المبني للمفعول عنه فقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل

لغيره

اي امتنع ان يقال لا تكفر تدخل النار

لغيره من امر الغائب والمتكلم وامر المخاطب المبني للمفعول وقوله
من الفاعل المخاطب يخرج الغائب والمتكلم نحو ليضرب زيد
ولاضرب انا وامر المخاطب المبني للمفعول نحو لتضرب انت
وقوله لحذف حرف المضارعة يخرج مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا
في القراءة الشاذة ومثل اما تضرب زيدا لانه ليس لحذف حرف
المضارعة قوله وحكم اخره حكم المجزوم اي وحكم اخر هذا الامر حكم
اخر المجزوم نحو اضرب واغز وارم واخش بحذف الواو والياء
والالف كما تقول يغز ويرم ويخش وفي التثنية اضربا
واغزوا وارميا واخشيا بحذف النون كما تقول يغزوا ويرميا
ويخشيا وانما كان حكمه حكم اخر المجزوم تشبيها له بما فيه لام الامر
من حيث ان كل واحد منهما لطلب الفعل وانما قال وحكم اخر المجزوم
ولم يقل مجزوم لكونه مبنيا عند البصريين لعدم علة الاعراب
وعدم مشابهته الاسم باحد حروف ناب يناب قوله فان كان بعد
ساكن اشارة الى كيفية اخذ الامر من الفعل المضارع وهي ان
يحذف حرف المضارعة وان كان بعد حرف المضارعة
متحركا سكن اخره واجعل الهاوية امرا تقول اغز وفي ضارب
ضارب والهاء في قوله بعده عائد الى حرف المضارعة متحرك

ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده ساكن وهو
بر باعى زيدت عليه همزة وصل متحركة ليمكن النطق به وتلك
الهمزة مضمومة ان كان بعد الساكن ضمة للاتباع ومكسورة
فيما سواه سواء كان بعد الساكن كسرة نحو اضرب من تضرب
او فتحة نحو اعلم من تعلم لتعذر الضمة والفتحة لحصول الالتباس
الا ترى انك لو قلت من تضرب اضرب بضم الهمزة لالتبس
بالماضى الرباعى المبنى للمفعول ومضارع الرباعى للمتكلم ولو
قلت من تضرب بفتح الهمزة لالتبس بامر الرباعى ولو قلت
من تعلم اعلم بضم الهمزة لالتبس بمضارع مامر بسم فاعله للمتكلم
ولو قلت من تعلم اعلم بفتح الهمزة التبس بماضى الرباعى ولما فرغ
عن كيفية بناء الامر الثلاثى اورد امثلته وهى اقتل واضرب
واعلم فالاول مثال ان يكون بعد الحرف الساكن مضموم والثانى
مثال ان يكون بعد الحرف الساكن مكسورة والثالث مثال
ان يكون بعد الساكن مفتوح وان كان بعده ساكن وهو
رباعى ردت الهمزة المحذوفة من المضارع لانتفاء الموجب
حذفه وهو اجتماع الهمزتين او الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين
وتكون مفتوحة مقطوعة لكونها اصلية مفتوحة فى الاصل
تقول

تقول تكرم اكرم وانما حذفت الهمزة من المضارع لكراهة
اجتماع الهمزتين في المتكلم نحو اكرم وحذفت في الباقي نحو يكرم
وتكرم اطرادا للباب قوله فعل ما لم يسم فاعله وهو ما حذف فاعله
اي فعل ما لم يسم فاعله فعل حذف فاعله واسند اليه ما يقوم
مقام الفاعل للاختصار او للابهام او الجهل بالفاعل او غيره
والغرض من ذكره ههنا كيفية بنائه فان كان الفعل ماضيا ضم
اوله وكسر ما قبل اخره للتمييز بين بناء الفاعل وبين بناء المفعول
ولم يقتصر على ضم الاول لئلا يلتبس بمضارع ما لم يسم فاعله
في اعلم ولا على كسر ما قبل اخره لانه لم يتميز في علم هذا اذا لم يكن في
اول الفعل همزة وصل ولا تاء اما اذا كان في اوله همزة
وصل فيضم الحرف الثالث مع ضم الهمزة لرفع الالتباس
في انطلق واقتدر واستخرج انطلق واقتدر واستخرج
بضم الهمزة والحرف الثالث وانما لم يقتصر على ضم الهمزة
لحصول الالتباس بالامر عند سقوط ضم الهمزة في الدرج
في نحو قولك الا انطلق والا اقتدر والا استخرج واما اذا
كان فيه التاء نحو باب تفعل وتفاعل فيضم التاء مع ضم حرف
الثاني تقول في تعلم وتجاهل تعلم وتجوهل بضم التاء والحرف

دبرجع ٩ دبرجع ٩

الثاني لئلا يلتبس مجهول بمضارع ومجاهل والثاني في قوله والثاني
مع التاء عطف على الثالث وقوله خوف اللبس اشارة الى علة جميع
ما ذكره من قبل ومعتل العين الافصح قيل وبيع اعلم ان في بناء
ما لم يسم فاعله في الفعل الماضي المعتل العين ثلث لغات احدها
قيل وبيع واشار اليه بقوله الافصح قيل وبيع واصلهما قول وبيع
نقلت حركة الواو الياء الى ما قبلهما بعد سلب حركته فقلب الواو
ياء لانكسار ما قبلها فصار بيع وقيل والثانية قيل وبيع بالاشمام
وهو تهيئة شفتين للفظ بالضم من غير التلفظ به ولا يدركه الا البصير
وهو فصيح ليوذن بان اصل ما قبلهما الضم واشار اليه بقوله وجاء الاشمام
والثالثة قول وبوع بالواو الساكنة وضم الاول وهو قليل ووجهه
انه حذفت الحركة من الواو والياء للاستثقال ثم قلبت الياء في بيع
واو الضم ما قبلها واشار الى هذه اللغة بقوله والواو وهو عطف
على الاشمام اي جاء الواو اعلم ان قوله ومعتل العين الافصح قيل
وبيع على اطلاقه ليس بجيد لان عور وصيد ليس كذلك بل الاصوب
ان يقول المعتل العين المقلوبة الفا قوله ومثله باب اختير وانقيد
دون استجير واقيم اي مثل بناء ما لم يسم فاعله من الماضي المعتل
العين من الثلاثي بناء ما لم يسم فاعله من باب اختير وانقيد في
انه

فی انه یجوز فیه ثلث لغات دون باب استخیر واقیم اما الاول فلان اصل
اختیر وانقید اختیر وانقود فان تبر وقود مثل بیع وقول فی وقوع
الضمة علی الفاء ووقوع الکسرة بعدها علی الواو والیاء فجاز فیه ما
جاز فی بیع وقیل واما الثانی فلان اصل استخیر واقیم هو استخیر واقوم
وهما لیسا مثل بیع وقول فی وقوع الضمة علی الفاء والکسرة بعدها
علی الیاء والواو فلم یلزم ان یجوز فیه ما جاز فی مثل قیل وبیع وان
کان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره ای ان کان الفعل الذی
یراد ان یبنی منه ما لم یسم فاعله مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل
آخره لیتمیز عن بناء الفاعل ولم یجز الاقتصار علی احدهما لان ا
الاقتصار علی فتح ما قبل الآخر لم یفد فی مثل یعلم وعلی الضم فی
مثل یخرج تقول فی مثل یضرب یضرب قوله ومعتل العین
ینقلب فیه الفا ای ان کان المضارع الذی یبنی منه ما لم یسم فاعله
معتل العین ینقلب عینه الفا واوا کان او یاء تقول فی یقول
ویبیع یقال ویباع لان اصلهما یقول ویبیع فنقلت
حرکة الواو والیاء الی ما قبلهما فکانت فی موضع الحرکة
مع انفتاح ما قبلهما فقلبت الفا فصار ایباع ویقال قوله
المتعدی وغیر المتعدی ای الفعل اما متعد واما غیر متعد لانه

اما ان يتوقف فهمه على متعلق اولا يتوقف والاول هو المتعدي
نحو ضربت فان فهمه يتوقف على شئ يتعلق به ضرب الضارب
والثاني غير المتعدي نحو قعد فان فهمه لا يتوقف على شئ يتعلق به
قعود القاعد وغير المتعدي يصير متعديا باحد ثلثة اشياء وهي الهمزة
نحو اذهبت زيدا او تضعيف العين نحو فرحت زيدا وحرف الجر
نحو ذهبت بزيد قوله والمتعدي يكون اي المتعدي يتعدى
الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا والى اثنين لاقتضاء معناه
اياهما وهو على ضربين احدهما ان لا يكون المفعول الثاني فيه
عبارة عن الاول ويجوز الاقتصار على احدهما كاعطى وكسى
نحو اعطيت زيدا درهما وكسوت زيدا جبة والثاني ان
يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول ولا يجوز الاقتصار
على احدهما كعلم نحو علمت زيدا فاضلا وينعدى الى ثلثة
مفاعيل كاعلم واري وابناء وبناء واخبر وخبر وحدث الا ان
اعلم واري تعديتهما الى ثلثة بالاصالة بلا خلاف فان علم متعد
الى مفعولين فاذا ادخل عليه الهمزة تعدى الى ثلثة مفاعيل لزيادة
الهمزة للفعل معنى يزيد بسببه مفعول اخر فاذا قلت اعلمت
زيدا جاهلا كان معناه جعلت زيدا ذا علم بان عمرا جاهل
وكذ

وكذلك ارى واما البواقي فمتعدية بنفسها الى واحد والى آخر
بواسطة حرف الجر تقول انبأتك عن زيد وقد يحذف حرف الجر فاضلا
لكنها لما كانت فيها معنى الاعلام اجريت مجراه في تعديتها الى
ثلثة مفاعيل قوله وهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت اي
هذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل حكم مفعولها الاول كمفعولي
اعطيت بمعنى انه يجوز حذف مفعولها الاول كما يجوز حذف كل
واحد من مفعولي اعطيت ويجوز ان تذكره مفردا من غير ذكر المفعولين
الاخيرين ويجوز ان تذكر المفعول الاخيرين كما انه يجوز ان
تذكره المفعول الاول لاعطيت منفردا عن الثاني ويجوز ان تذكره
مع ذكر الثاني قوله والثاني والثالث كمفعولي علمت اي حكم مفعولي
هذه الافعال الثاني والثالث كحكم مفعولي علمت بمعنى انه يجوز
ترك مفعوليهما الثاني والثالث معا ولا يقتصر على احدهما كما
ان لا يقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعولي هذه الافعال
الثاني والثالث هما مفعولا باب علمت على الحقيقة تقول
اعلمت زيدا عمروا خير الناس واعلمت زيدا من غير ذكر الثاني
والثالث واعلمت عمروا خير الناس واعلمت زيدا من غير
ذكر الثاني لمفعول الاول ولا تقول اعلمت زيدا عمروا من

غير ذكر المفعول الثالث ولا اعلمت زيدا اخير الناس من غير ذكر الثاني

قوله وافعال القلوب ظننت الخ اعلم ان افعال القلوب ما ذكر

وهي تدخل على الجملة الاسمية اعني المبتدأ والخبر لبيان ما تكون

تلك الجملة عبارة عنه من ظن او علم فان الثلثة الاولى للظن والثلثة

الاخيرة للعلم وزعمت للدعوى والاعتقاد فتكون للعلم ويكون

للظن مثلا اذا كان زيد قائما عبارة عن علم قلت ظننت زيدا قائما

وتنصب الجزئين اي المبتدأ والخبر معا الا عند موانع

نذكرها وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب لانها لا تحتاج

في صدورها الى الجوارح والاعضاء الظاهرة بل يكتفى فيها القوة

العقلية قوله ومن خصايصها ان لا يقتصر على احدهما الخصايص

جمع خصيصة وهي ما اختص بالشئ ولا يشاركه فيه غيره ذلك الشئ

اي ومن خصايص افعال القلوب انه لا يقتصر على احد مفعوليها

وان جاز ان لا يذكرا معا كقوله تع ويوم يقول نادوا شركائي الذين

زعمتم اي زعمتموهم اياهم لكون هذه الافعال داخلة على المبتدأ والخبر

فكما انه لا بد للمبتدأ من الخبر وبالعكس لا بد لاحد المفعولين من

الآخر وليس باب اعطيت كذلك لانه غير داخل على المبتدأ

والخبر وفيه نظر لجواز حذف كل واحد من المبتدأ والخبر لما مر على

ان

ان احد مفعولي باب حسب واقع في قوله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة من قرأ بالياء
المعجمة اي ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله البخل
هو خيرا لهم قوله ومنها جواز الالغاء الخ اي ومن خصايص هذه الافعال
الغاؤها اذا توسطت هذه الافعال بين المفعولين نحو زيد
ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت لاستقلال
مفعوليهما كلاما لكونهما مبتدأ وخبرا على تقدير الغائها مع ضعف
عملها بالتوسط او التأخر واعلم ان تقدم معمول احد مفعوليهما عليها
كتقدم احد مفعوليها عليها في الغاء نحو متى تظن زيد منطلق لان متى معمول المنطلق
وتقدم معمول المفعول كتقدم المفعول ولم يجز الالغاء في باب اعطيت
اذا تأخر او توسط لعدم استقلال مفعوليه كلاما والمراد بالالغاء
ابطال العمل لعارض وهو التوسط او التأخر مع جواز العمل ويعلم
من قوله جواز الالغاء جواز العمل اذا تأخرت او توسطت و
يعلم من قوله اذا توسطت او تأخرت انه لا يجوز الالغاء اذا
تقدمت وينبغي ان يعلم ان الاعمال اولى اذا توسطت والالغاء
اولى اذا تأخرت وهذه الافعال تكون في معنى الظرف ح فمعنى
زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني قوله ومنها انها تعلق قبل

الاستفهام والنفي واللام اى ومن خصائص هذه الافعال تعليقها
وهو وجوب ابطال العمل لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل
الاستفهام او النفي او لام الابتداء تقول علمت ازيد عندك ام
عمرو وعلمت ما زيد في الدار وعلمت لزيد قائم لاقتضاء كل واحد
من هذه الثلثة صدر الكلام فلو علمت لم يكن لهذه الاشياء في صدر
الكلام لكن الجزئيين الذين معاني قولك علمت ازيد عندك ام
عمرو وفي موضع النصب لان العلم وقع عليها بالحقيقة وعدل
عنه محافظة للفظ فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي واللام
ابتداء ومن حيث المعنى رعيت هذه الافعال ومعناه انه علمت
احدهما بعينه عندك لان المعنى علمت جواب ذلك وجوابه بالتعيين
وانما قال الاستفهام ليتناول الاسم كقولك لتعلم اى الخزيين احصى
وانما قال قبل الاستفهام لانه لو كان بعد الاستفهام لم تعلق لخواتم
علمت زيدا افوه ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها
ضمير شيء واحد اى ومن خصائص هذه الافعال جواز كون
فاعلها ومفعولها ضمير شيء واحد نحو علمني وعلمك اى علمت
نفسي وعلمت نفسك ولم يجز في سائر الافعال فلا يقال ضربني وضربتك
لان الغالب في سائر الافعال تعلق فعل الفاعل بغيره فلو جمع

بينهما

بينهما سبق الفهم الى المغايرة بينهما فلو قيل ضربتني سبق الفهم الى ضربتني
انت فلو قيل هذا الوهم عدل الى مراد النفس فقيل ضربت نفسي وضربتك تفاك
ولا ترفع حركة المضمر هذا الالتباس مع قيام هذا الغالب يكون هذا الغالب
قويا ويجوز اشتباه هذه الحركة بغيرها عند غفلة السامع وليس كذلك
هذه الافعال لانها تتعلق بالاعتقادات والقلوب من العلم والظن
ولا شك ان علم الانسان وظنه متعلقان بصفات نفسه اكثر
من صفات غيره فاذن لم يحتج فيها الى مراد النفس لانتفاء المقتضى لا يراده
وهو الالتباس واعلم ان افعال القلوب وغيرها يشتركان في انه لا يجوز
ان يكون فاعلها ضميرا يعود الى المفعول المتقدم فلا يصح زيدا ظن
منطلقا ولا زيدا ضرب على ان يكون فاعل ظن وضرب ضميرا عائدا الى
زيد لان المفعول فضلة فلا يجوز ان يصير معتمدا وكذا لم يجز غلام هند
ضربت على ان يكون فاعل ضربت ضمير هند قوله ولبعضها معنى آخر
يتعدى به الى واحد اى ولبعض هذه الافعال معنى آخر لا يتعدى
به الى اكثر من مفعول واحد لحظ من الظنة بمعنى التهمة فانه
ح لا يتعدى الا الى مفعول واحد ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب
بظنين ان تهم وعلمت بمعنى عرفت كقوله تعالى ولقد علمتم
الذين اعتدوا منكم في السبت اى عرفتهم ووجدت من واجد

الضالة بمعنى الاصابة تقول وجدت ناقتي اذا اصبتها ورأيت
رؤية البصر تقول رأيت زيدا اذا ابصرته قوله الافعال الناقصة
اي الافعال الناقصة افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة
مخصوصة نحو كان زيد عالما فكان جعل زيدا على صفة كونه عالما في الزمان
الماضي ولقائل ان يقول ان سائر الافعال يقرر الفاعل على صفة
فان ضرب مثلا في ضرب زيد يقرر زيدا على صفة الضاربية
وجوابه ان المراد انه تقرر فاعله على صفة غير صفة مصدره فان
كان في قولنا كان زيد قائما يقرر زيدا على صفة قيامه في الزمان
الماضي والقيام غير مصدره وليس ضرب في قولنا ضرب زيد
كذلك وانما سميت هذه ناقصة لنقصانها عن سائر الافعال
من حيث انها لا تدل على الحدث ومن حيث انها لا تتم برفوعها
قوله وهي كان وصار اي هذه الافعال كان وصار الى قوله وليس
قوله وقد جاء ما جاءت حاجتك اي وقد جاءت ما بمعنى نفي تقرير الفاعل
على صفة في قوله ما جاءت حاجتك فان ما احتمل ان يكون للنفي
وح كان جاءت مسندا الى ضمير شيء تقدم ذكره مثلا اذا كنت
محتاجا الى شيء ما كالفارة مثلا ولم يحصل ذلك الشيء بل يحصل
شيء آخر دون حاجتك كالكبل مثلا فيقال ما جاءت حاجتك

بعقد حاجتك

اي

اى ما جاءت هى على قدر حاجتك واحتمل ان يكون ما للاستفهام
وح كان معناه اى شئ جاءت حاجتك واسمه ضمير يعود الى ما و
انما جاز تانيثه لكون ما عبارة عن الحاجة فى المعنى عن الحاجة وقيل ان هذه
الكلمة اول ما اشتهرت من قول الخوارج لابن عباس حين اتاهم
من قبل على رضى الله عنه ليستدعى منهم الرجوع الى الحق قوله و
قعدت كانها حربة اى وقد جاء قعد بمعنى تقرير الشئ على صفة
اى بمعنى صار فى قول الاعرابى ارهف شفرته حتى قعدت
كانها حربة اى صارت شفرته والظاهر انه مخصوص بمحله ولم يعرف
فى غيره فلا يقال قعد زيد كاتبا بمعنى صار كاتبا قوله وتدخل على
الجملة الاسمية اى هذه الافعال تدخل على الجملة الاسمية وهى المبتداء
والخبر لاعطائها اسناد الخبر الى المبتداء حكم معناها ويحتمل ان
يريد بالخبر الجملة الاسمية لانها خبرية فيكون معناها لاعطاء
هذه الافعال الجملة الاسمية حكم معناها واعلم انى لم اعرف فائدة
الحكم فى قوله حكم معناها فترفع الجزء الاول اعنى المبتداء بانها
اسمها وتنصب الجزء الثانى اعنى الخبر بانه خبرها تشبيها بالفاعل و
المفعول نحو كان زيد قائما فكان افاد معناها وهو الزمان الماضى
فى زيد قائم وهكذا فى الكل قوله فكان تكون ناقصة اى كان

ثلثة انواع احدها ناقصة وهي ثلثة احدها لتقرير المبتدا على
صفة الخبر في الزمان الماضي فقط سواء كان دائما نحو كان الله قادرا
او منقطعا نحو كان زيد غنيا واشار اليه بقوله لثبوت خبرها
ماضيا دائما او منقطعا وثانيها ان يكون بمعنى صار كقوله تبيها
قفر والمطي كانها و قوله قطا الحزن قد كانت فراجا بيوضها
اي صارت واشار اليه بقوله وبمعنى صار وهو معطوف على
قوله لثبوت خبرها وثالثها ان يكون فيها ضمير الشان وح يقع
بعدها جملة تفسر ذلك الضمير كقوله اذا ما كان الناس صنفان شامت
واخر مثن بالذي كنت اصنع فان قيل اذا كان الامر كذلك كان
الواجب عليه ان يقول فكان تكون ناقصة وتامة وزائدة و
الناقصة ثلث لامتناع كون اقسام الشي قسيمة له وايضا لم
خصص الاول بالناقصة مع ان الاخيرين كذلك قلنا انما
عدل عن ذلك لئلا يطول الكلام وانما خصص الاول بالناقصة
دون الاخيرين لوجود الاسم غير الناقصة للاخيرين دون الاول
والثاني ان يكون تامة واشار اليه بقوله ويكون تامة وهو عطف
على قوله يكون ناقصة والتامة فعل حقيقي بمعنى حدث ووقع
وثبت يرفع ما بعدها بالفاعلية كما يرفع ما بعد الفعل الحقيقي بها
كقولهم

كقولهم كانت الكاينة والمقدر كاين والثالث ان يكون
زائدة واشار اليه بقوله وزائدة اى يكون زائدة وهى قسمان
احدهما ان يكون زائدة فى اللفظ دون المعنى نحو زيد كان قائم
لافادتها الزمان الماضى والغائها فى اللفظ والاجود تاخيرها ح وثانيهما
ان يكون زائدة فى اللفظ والمعنى كيف نكلم من كان فى المهد
صبيا وانما دخلت هنا تحسينا للكلام كقوله وتاكيدا له ونصب على الحال
وانما ذكر هذين القسمين وان لم يكن ناقصة فيهما لكونهما موا
فقة للناقصة فى اللفظ قوله وصار للانتقال اى صار للانتقال
من الشئ الى الشئ اما باعتبار العوارض نحو صار زيد غنيا وصار
زيد الى عمرو واما باعتبار الحقايق نحو صار الماء هواء قوله واصبح
وامسى واضحى اعلم ان هذه الافعال الثلثة تجئ لثلثة معان احدها
لاقتران مضمون الجملة باوقاتها الخاصة التى هى الصباح والمساء
والضحى نحو اصبح زيد عالما واضحى زيد اميرا وامسى زيد عارفا وثانيها
ان يكون بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اى صار وليس المراد
انه صار فى الصبح على هذه الصفة وثالثها ان يكون تامة وهى
ح تفيد معنى الدخول فى هذه الاوقات نحو اصبح زيد اذا دخل
فى الصباح قوله وظل وبات اعلم ان ظل وبات تجيئان

لاقتران مضمون الجملة باوقاتها وبمعنى صار ويكون تامة م

وكذلك البواقى م

ملعنيين احدهما لاقتران مضمون الجملة باوقاتها اى ظل لاقتران
مضمون الجملة بالنهار وبات لاقتران مضمون الجملة بالليل تقول
ظل زيد معلما وبات زيد مكرما والثانى بمعنى صار كقوله تعالى ظل
وجهه مسودا وهو كظيم فانه لا يختص زمانا دون زمان قوله
وما زال وما برح وما فتئ وما انفك الى اخره اعلم ان هذه الافعال
الاربعة لدلالتها استمرار خبرها لاسمها مذ قبله اى فى زمان يمكن
قبوله فى المعتاد نحو ما زال زيد اميرا اى مذ كان قابلا للامارة
لا فى حال كونه طفلا ففاعل قبل فى قوله قبله ضمير يعود الى فاعلها
وضمير المفعول يعود الى خبرها قوله ويلزمها النفى اى يلزم هذه
الافعال حرف النفى ليدل على استمرار خبرها لفاعلها فيكون هذه
الافعال ح بمنزلة كان لدخول النفى على النفى المستلزم للاثبات
لكون هذه الافعال للنفى ودخول حرف النفى عليها ولهذا لم
يجز ان يقال ما لا زال الا عالما كما لم يجز ان يقال كان زيد الا عالما
لما مر قوله وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها اى ما
دام لدلالة توقيت فعل بمدة ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس
ما دام زيد جالس اى اجلس دوام جلوس زيد بمعنى زمان
دوام جلوسه على تقدير حذف المضاف ومن ثمه احتاج الى كلام
قوله
لانه

لانه ظرف ومن اجل ان معناه كذا احتاج الى كلام آخر لانه ظرف
الظروف يحتاج الى كلام لانه فضلة والفضلة لا يجيء الا بعد المسند و
المسند اليه قوله وليس لنفي مضمون الجملة اى وليس لنفي مضمون
الجملة الاسمية في الحال عند اكثرهم لاستعمال العرب كذلك تقول
ليس زيد قائما الآن ولا تقول غدا وقيل لنفيه مطلقا اى حالا كان
او غيره عند بعضهم قال الله الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم
فهذا نفى لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيمة فهى لنفى
المستقبل ويمكن ان يجاب عنه الآية بانه تعالى لما اخبر ان العذاب
يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فكانه ثابت ومحقق في الحال
لتيقن وجود ما اخبر الله تعالى عنه وللمستدل بهذه الآية ان يقول
ما ذكرتم خلاف الظاهر والاصل خلافه وجوابه ان مخالفة الظاهر
لاستعمال العرب قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها اعلم ان تقديم
اخبار هذه الافعال على اسمائها جايز بالاتفاق في الكل لكونها
افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها
واما تقديم اخبارها على انفسها فعلى ثلثة اقسام واشار اليه
بقوله وهى في تقديمها عليها اى هذه الافعال في تقديم اخبارها
على انفسها على ثلثة اقسام احدها انه يجوز وهو من كان

الى راجع على الترتيب المذكور في الكتاب لكونها افعالا صريحة
والمانع من التقديم منتف والثاني انه لا يجوز وهو الاول
فاول ما وهو على ضربين احدهما ان يكون ما فيه نافية والثاني
ان يكون مصدرية بمعنى الدوام وعلى التقديرين لا يجوز تقديم
اخبارها على انفسها اما اذا كانت ما نافية فلامتناع تقديم
ما فيه حيز النفي على النفي واما اذا كانت ما مصدرية فلامتناع تقديم
معمول المصدر على نفس المصدر ولم يخالف في امتناع تقديم
اخبار هذه الافعال على نفسها الا ابن كيسان واتباعه في غير ما
دام ووجه قوله ان ما النافية كما دخلت للافعال الوالية
على النفي صارت للاثبات بمنزلة كان فكما جاز تقديم خبر كان
على نفسها جاز تقديم هذه الافعال على انفسها واشار الى هذا
القسم بقوله وقسم لا يجوز الى قوله في غير ما دام والقسم الثالث
مختلف فيه وهو ليس فذهب بعضهم الى انه لا يجوز تقديم
خبره على نفسه لكونه للنفي وامتناع تقديم معمول النفي عليه
وذهب اكثر البصريين الى انه يجوز لكونه فعلا وجواز تقديم
معمول الفعل على نفسه واجيب عن دليل الاولين بمنع امتناع
تقديم معمول النفي عليه مطلقا وانما يمتنع ان لو كان حرفا اما
اذا كان

اذا كان فعلا فلا يمتنع ويدل عليه قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس
مصروفا عنهم ووجه الاستدلال به ان يوم يأتيهم معمول المصروف
الذى هو خبر ليس فلو لم يجز تقديم خبر ليس لم يجز تقديم معمول خبر ليس
على ليس لامتناع وقوع المعمول الا من حيث يصح وقوع العامل
فيه وقائل ان يقول كان الواجب على المصنف ان يجعل ليس
وما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه ويمكن ان يجاب
عنه بانه لم يعتد بمخالفة ابن كيسان واعتد بالمخالفة في ليس
لان طائفة كثيرة منهم من المعتبرين على امتناع تقديم خبرها على
نفسها قوله افعال المقاربة اعلم ان هذه الافعال من اخوات
كان لتقرير الفاعل على صفة الا انه افردها بالذكر لاختصاص
خبرها بالفعل المضارع وامتناع تقديم خبرها عليها وجواز تقديم خبر كان عليها
وعرفها بانها افعال وضعت لدنو الخبر رجاء او حصولا
او اخذا فيه قوله فالاول عسى اى الذى لدنو الخبر رجاء عسى
وهو غير متصرف بمعنى انه لا يبنى منه المضارع واسم
الفاعل والامر والنهى حملا على لعل لتضمنهما معنى الانشاء
فاشبه لعل لكون كل واحد منهما لطمع الحصول والاشفاق
ولهذا لا يستعمل في المحالات فلا يقال عسى زيد ان يطير قوله

وتقول عسى زيد ان يقوم وعسى ان يخرج زيد اشارة
الى انه يجوز فيها لغتان احديهما ان يذكر لها مرفوع ومنصوب
لكن يلتزم ان يكون منصوبها الفعل المضارع مع ان
تقديرا لمعنا كما فى الترجي وتقويته له مع ان اصله ان يكون
اسما قياسا على خبر كان الا انه صار متروكا وقد شذ مجيئه
صريحا كقوله عسى الغوير ابؤسا وهى جمع البؤس والبأس
اى الشر والشدة واشار اليه هذه اللغة بقوله تقول عسى
زيد ان يقوم فزيد اسم عسى وان يقوم فى محل النصب بانه
خبره اى عسى زيد القيام على تقدير حذف المضاف واللغة
الثانية ان يذكر لها مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا
فى اللغة الاولى واستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب
والمنسوب اليه كما استغنى فى علمت انك زيد قائم عن المفعول
الاخر وهذا كما يقال فى سمعت انه متى كان مفعولا الاول
مما يسمع اقتصر عليه وان كان مما لا يسمع لم تقتصر ويتعدى
الى المفعولين فهى ناقصة على هذه اللغة ايضا واشار اليه
بقوله وعسى ان يخرج زيد اعلم انه يحتمل ههنا شيئا آخر
وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفى يخرج ضمير يعود
الى

الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى فعلى هذا يكون
من اللغة الاولى ويلزم من هذا الجواز تقديم خبرها على اسمها
فعلى الوجه الاول تقول عسى ان يقوم الزيدان والزيدون
وعسى ان تقوم الهندات وعلى الوجه الثاني تقول عسى ان يقو ما
الزيدان وان يقوموا الزيدون وعسى ان يقمن الهندات
واما قوله عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا فلم يحمل الا
الوجه الاول والا لزم الفصل بين اجزاء الصلة والموصول
باجنبي ومنهم من جعل عسى في اللغة الاولى ناقصة وفي اللغة
الثانية تامة اعلم انه اذا قيل زيد عسى ان يقوم جاز ان يضمر في
عسى وان لا يضمر استغناء بالضمير الموجود في ان يقوم عائد
الى زيد وعلى التقديرين فزيد مبتدأ وما بعده خبره تقول على الوجه
الثاني الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا
وهندات عسى ان تقوم والهندان عسى ان تقوما والهندات
عسى ان يقمن وعلى الوجه الاول الزيدان عسيا ان يقوما و
الزيدون عسوا ان يقوموا وهندات عسين ان تقوم
والهندان عسيا ان تقوما والهندات عسين ان يقمن
قوله وقد يحذف ان اي وقد يحذف ان عن الفعل المضارع

في اللغة الاولى وتشبيها بلعل كقوله عسى الكرب الذي امسيت
فيه يكون وراءه فرج قريب دون اللغة الثانية لامتناع
وقوع الفعل فاعلا قوله والثاني كاد اي والقسم الثاني هو الذي
وضع لمقاربة حصول الخبر لا على مقاربة رجائه وهو خبر محض
فلذلك تصرف وفاعله اسم محض وخبره فعل مضارع ليدل على
تقريب حصول الخبر من الحال من غير ان لدلالته على الاستقبال
المنافي للحال نحو كاد زيد يجيء وقد يدخل ان على خبر تشبيها بعسى
كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا قوله واذا دخل النفي على كاد
فهو كالافعال على الاصح اي اذا دخل النفي على كاد يكون كاد للنفي كما ان
الافعال المثبتة اذا دخلت عليها النفي كانت للنفي لان من شان حرف
النفي ان ينفي ما يدخل عليه ايجابا كان او سلبا وانما قال على الاصح لاختلاف
فيه كما صرح به بعد ذلك قوله وقيل يكون للاثبات اي وقال
بعضهم ان النفي اذا دخل على كاد كان للاثبات ماضيا كان مستقبلا
اما اذا كان ماضيا فكقوله تع وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا فالذبح يدل
على الفعل فما كادوا يدل على الاثبات واما اذا كان مضارعا فلتخطئة
الشعراء ذا الرمة في قوله اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى
من حب مية يبرح ووجه الاستدلال به انهم فهموا من قوله لم

يكد

يكد رسيس الهوى الاثبات وهو زوال رسيس الهوى من حب مية
واذا لم يكن لتخطيتهم وجه واذا فهموا منه الاثبات كان للاثبات
والجواب عن الاول انا لا نم ان ذبحهم فى ثان الحال دليل على
الاثبات وهو مقاربتهم الذبح فى اول الحال لاختلاف الوقتين
ويدل عليه تعنتهم فى قوله تع اتتخذون هزوا وقوله تع وادع
لنا ربك يبين لنا ما هى وغير ذلك واعلم ان العرف فى مثل
قولنا ما كاد زيد يسافر يفهم الاثبات فانه يفهم منه انه سافر
بعد ان لم يقارب السفر وهو الذى حملهم على الحكم بانه للاثبات
وعن الثانى انا لا نم ان فهمهم الاثبات دليل على انه للاثبات لجواز
ان يكون من خطاءه مذهب من قال انه للاثبات والصواب ان
لا يحمل على الغلط بل يحمل على ان مراده ان الهجر اذا غير المحبين لم
يقارب حين التغيير وهو ابلغ من نفى نفس التغيير **قوله** وقيل
يكون فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال اى وقال بعضهم
ان كاد اذا دخل عليه حرف النفى يكون فى الماضى للاثبات كقوله تعالى
وما كادو يفعلون وقد ذبحوا وقد عرفت الجواب عنه وفى المستقبل
كالافعال التى تكون للنفى كقول ذى الرمة اذا غير الهجر المحبين
الى آخر البيت **قوله** والثالث طفق وجعل وكرب اى

بفتح الراء يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب حامى

اى بمعنى اخذ فى الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب

والثالث وهو الذي الدنو الخبر اخذا فيه جعل وطفق وكرب واخذ
واوشك فانه مخالف لعسى لانشاء معنى الانشاء ولكاد لحصول
الشروع فيه لكن الاربعة الاولى تستعمل استعمال كاد لقرب
معناها من معنى كاد تقول طفق زيد يفعل وجعل زيد يقول و
قال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك يستعمل استعمال عسى نادرة
على اللغتين نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد
ونادرة استعمال كاد نحو اوشك زيد يخرج قوله فعلا التعجب ما وضع
لانشاء التعجب اي فعلا التعجب وهما ما افعله وافعل به افعال وضعت
لانشاء التعجب فلم يدخل فيه مثل تعجبت وعجبت لانهما ليسا للانشاء
والتعجب انفعال النفس عند رؤية ما خفي سببه وخرج عن نظيره قوله
وله صيغتان اي وللتعجب صيغتان احديهما ما افعله والثانية
وافعل به وهي غير متصرفة بمعنى انه لا يكون منهما مضارع ولا
امر ولا نهي ولا تثنية ولا جمع لكونهما مشابهة للحرف لكونهما لا
انشاء
الذي اصله ان يكون من الحروف نحو ما احسن زيدا واحسن
بزيد قوله ولا يبنيان الا مما يبنى منه اي فعل التعجب لا يبنيان
الا مما يصح بناء افعل التفضيل منه لكون كل واحد منهما للمبالغة
والتاكيد فلا يبنيان الا من ثلاثي وليس بلون ولا عيب

ويتوصل في تعجب ما يمتنع بناء فعلا التعجب منه بمثل ما يتوصل به
الى التفضيل وهو مثل ما اشد تقول ما اشد استخراجه وما اكثر حمرته
وما افبح عوره واشد باستخراجه واكثر لحمرته وافبح بعوره قوله
ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير ولا فصل اى لا يتصرف
في صيغتي التعجب بتقديم ولا تأخير ولا فصل لتضمنه معنى الانشاء
الموجب لعدم التصرف فلا يقال ما زيدا احسن ولا يقال ايضا ولا ازيدا ما احسن
بزيد احسن ولا يقال ايضا ما احسن اليوم زيدا بفصل الظرف
وهو اليوم بين ما احسن ومعموله لما ذكرناه واجاز المازني الفصل
بالظرف لما سمع من العرب ما احسن بالرجل ان يصدق لم
حضه الاشياع في الظرف بما لم يتسعوا في غيره قوله وما ابتداء نكرة
عند سيبويه اشارة الى بيان اعراب ما افعله ما مبتداء نكرة بمعنى
شيء عند سيبويه والجليل واصله احسن زيدا او الجملة التي بعده اعني
الفعل والفاعل والمفعول في محل الرفع بانه خبره وما موصولة عند
الاخفش والجملة التي بعدها صلتها وهي مع الصلة في محل الرفع بانه
مبتداء خبره محذوف تقديره الذي احسن زيدا شيء وما استفهامية
عند قوم فهي مبتداء وما بعدها خبرها وتقديره اى شيء احسن
زيدا وهذا التقديرات باعتبار الاصل لانها بمعناها الان

قوله وبه فاعل عند سيبويه اه اشارة الى بيان اعراب افعل
به عند سيبويه اى به ذا افعل به فاعل افعل عند سيبويه والباء زائدة
كما في قوله تع وكفى بالله الا انها لازمة ههنا للدلالة على الانشاء و
اصل افعل بزيدا افعل زيد بمعنى صار زيد ذا فعل كاغدا
البعير اذا صار ذا اغدة فالهمزة للصيرورة فغير عن لفظ الخبر الى
لفظ الامر وليس ثمة مراد لا معنى للامر ههنا ولا فرق بين قولنا
احسن بزيد وبين قولنا ما احسن زيدا واذا كان الامر على ما
ذكرنا لم يكن فيه ضمير لان الاسم المذكور بعده فاعل له ولهذا لزم
صورة واحدة قوله مفعول عند الاخفش عطف على قوله فاعل وهو
اشارة الى اعرابه عند الاخفش اى وبه مفعول به عند الاخفش
اذ هو المتعجب منه كما كان بعد ما افعل افعل هذا يكون افعل
امرا لا خبرا فيكون فيه ضمير مرفوع بانه فاعله لكن ذلك الضمير ضمير
المصدر عند بعضهم كانه قال يا حسن احسن بزيد وضمير
المخاطب عند بعضهم اى انه امر لكل واحد مخاطب بان يجعل
زيدا حسنا بان يصفه بالحسن هذا اصله ثم اجرى مجرى الامثال
فلم يغير عن لفظ الواحد تقول يا رجل ويا رجلان ويا رجال
احسن بزيد فالباء عند الاخفش لما للتعدية وذلك اذا

اذا كانت الهمزة فى احسن بزيد للصيرورة يصير احسن بواسطة
الباء متعديا والا للزيادة للتاكيد مثلها فى قوله تع ولا تلقوا با
يديكم الى التهلكة وذلك اذا لم يكن الهمزة للصيرورة وفاحسن
متعديا قوله افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم
اى افعال المدح والذم التى يوب لها فى النحو افعال وضعت
لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته وشرف وكرم و
قبح وعور من افعال المدح والذم لانها لم توضع للانشاء قوله
فمنها نعم وبئس اى من افعال المدح نعم ومن افعال الذم بئس
قوله وشرطها ان يكون الفاعل اى وشرط هذه الافعال ان
يكون فاعلها احد الامور الثلثة وهو ان يكون معرفا بلام
التعريف العهدى نحو نعم الرجل زيد ان يكون مضافا الى معرف بلام
التعريف نحو نعم صاحب الرجل زيد او يكون مضمرا ذلك المضمر اما
مميز بنكرة منصوبة نحو رجلا زيد اى نعم الرجل رجلا زيد واما
مميز بما بمعنى شئ غير موصوفة كقوله تعالى فنعم ما هى فما ههنا
نكرة بمعنى شئ موصوفة بالنصب على التمييز وهى المميزة لفاعل
نعم نحو نعم شيئا هى اى فنعم الشئ شيئا هى وهى ضمير وهى المخصوص
بالمدح قوله وبعد ذلك المخصوص اى وبعد ذكر الفاعل يذكر

المخصوص بالمدح او الذم لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكر مفسرا اوقع
في النفس قوله وهو مبتداء ما قبله خبره اشارة الى اعراب
المخصوص اى المخصوص بالمدح او الذم مبتداء فالجملة التى قبله
خبره ولم يخ الخبر الى ضمير المبتداء لقيام لام تعريف العهد مقامه
او خبر مبتداء محذوف على تقدير سؤال وهو انه لما قيل نعم الرجل
فكانه من هو فقيل زيد اى هو زيد فعلى الوجه الاول يكون
نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثانى جملتين قوله وشرطه
مطابقة الفاعل اى وشرط المخصوص بالمدح او الذم ان يكون
مطابقا للفاعل فى الجنس والافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التانيث تقوم نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم
الرجال الزيدون ونعمت المراة هند وانما وجبت المطابقة
لكونها عبارة عن الفاعل فى المعنى قوله وليس مثل القوم الذين
كذبوا وشبهه متاول جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
شرط المخصوص مطابقته الفاعل فى الجنس وليس كذلك فى الآية
لان المكذبين ليس من جنس مثل القوم واجاب عنه بانه متاول
اى متاول بتقدير حذف المضاف عن الذين اى ليس مثل
القوم الذين كذبوا اباءنا او بان الذين صفة القوم والمخصوص محذوف
وهو

وهو مثلهم اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم قوله وقد يحذف
المخصوص اذا علم اى وقد يحذف المخصوص بالمدح او الذم اذا دلت
عليه القرينة كقوله نع فنعم العبد اى نعم العبد ايوب وكقوله نع فنعم
الماهدون اى فنعم الماهدون نحن يدل عليه سياق الآية قوله
وساء مثل بئس اى وساء يستعمل استعمال بئس فى جميع
احكامها ويكون بمعناها وان استعمل فى الاخبار نحو ساءنى هذا
الامر نحو ساءت المرأة هندا اى بئست المرأة هند وكقوله نع
ساء مثلا القوم الذين كذبوا اى ساء المثل مثلا مثل القوم
الذين كذبوا على تقدير حذف المضاف ليكون المخصوص من جنس
الفاعل قوله ومنها حبذا وفاعله ذا اى ومن افعال المدح حبذا
وهو مركب من حب الشئ وحب اذا صار محبوبا ومن ذا
وفاعله ذا ويراد به المشار اليه فى الذهن كما يراد بالرجل فى
نعم الرجل زيد ولا يتغير عن هذا اللفظ سواء كان المخصوص
مفردا او مثنى ومجموعا او مذكرا او مونثا تقول حبذا زيد
والزيدان والزيدون وحبذا هند والهندان والهندون
وبعد ذا يجئ المخصوص بالمدح وانما يتغير عن هذا اللفظ لانهم
جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فكرهوا التصرف فيه

ولهذا قال بعضهم حبذا مبتدأ وما بعده خبره او لانهم عاملوه
معاملة المضمر في نعم واعراب مخصوص نعم في كون المخصوص مبتدأ
ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف قوله ويجوز ان يقع قبل اه
اي ويجوز ان يقع قبل ذكر مخصوص حبذا تمييز على وقف المخصوص
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو حبذا رجلا
زيد وبعده نحو حبذا زيد رجلا لكون فاعله مبهما واتم لم يجب
بخلاف نعم اذا كان فاعله مضمرا لمزية الفاعل الملفوظ على الفاعل
الغير الملفوظ ويجوز ايضا ان يقع قبل ذكر مخصوصه حال موافق له
فيما ذكرناه نحو حبذا راكبا زيد وبعده نحو حبذا زيد راكبا والعامل
في التمييز والحال ما في حبذا من معنى الفعلية وذو الحال هو ذا المشار
لان زيدا المخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح لفظا
او تقديرا والمدح بالركوب فيكون راكبا حالا عن الفاعل
لا عن المخصوص قوله الحرف ما دل على معنى في غيره فعوله
ما دل على معنى كالجنس لانه يشترك فيه الثلثة وبقوله لخرج
الاسم والفعل قوله ومن ثم احتاج في جزئيته الى الاسم او فعل
اي ومن اجل ان الحرف دل على معنى في غيره احتاج الى الاسم
او الفعل في ان يصير جزءا من الكلام من مسند او مسند اليه
لان د

لان دلالته على معناه الافرادى مشروطة بذكر متعلقه قوله
حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل ومعناه الى ما يليه تخومرت
بزيد وانا مار بزيد ولهذا سميت حروف الاضافة وسميت
ايضا حروف الجر تسمية باعتبار معمولها وانما قال الى يليه ولم
يقل الى الاسم ليتناول قوله بمار جبت فانه ليس باسم لكنه
فى تقدير الاسم والمراد بمعنى الفعل اسما الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال
وكل شئ استنبط منه معنى الفعل قوله وهى من والى وحتى اما
قوله حاشا وعدا وخلا اشارة الى عدها وهى ثمانية عشر على ما
ذكره قوله فمن للابتداء شروع فى بيان معانى هذه الحروف
ومعانى من بحسب ما ذكره اربعة احدها ابتداء الغاية ويعرف
بما يصح له الانتهاء نحو سرت من البصرة وثانيها التبيين
ويعرف بصحة وضع الذى مكانه كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الاوثان وثالثها التبعيض ويعرف بصحة وضع البعض
مكانه نحو اخذت من الدراهم ورابعها الزيادة ويعرف
بانها لو اسقطت لم يخل المعنى والزائدة لا تكون الا فى غير
الموجب نحو ما جاءنى من احد وهل جاءنى ممن احد ولا تقتضر

اى حروف الجر حروف
وضعت لافضاء
الفعل او معناه
الى يليه ح

من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يزيدونه في الموجب
ايضا قوله وقد كان من مطر وشبهه متاول اشارة الى دليلهم
وهو ان من تزاد في الموجب لمجيء قولهم قد كان من مطر
وشبهه كقوله ع يغفر لكم من ذنوبكم واجاب عنه مبتدأ متاول
وتاويل قولهم انه محمول على انه اريد به الحكاية كانه سمع من
يقول هل كان مطر فحكى كلامه وقال مجيبا له قد كان من مطر
او محمول على التبعيض اي قد كان شيء من مطر وتاويل الآية ان
من التبعيض لانه لا يغفر جميع الذنوب ولا ينافيه قوله تعالى
ان الله يغفر الذنوب جميعا لانه خطاب لامة محمد عليه السلام
وقوله يغفركم من ذنوبكم خطاب لامة نوح عليه السلام
على قوله يغفر الذنوب جميعا غير باق على عمومه قوله والى
للانتهاء وبمعنى مع قليلا اعلم ان الى لها معنيان احدهما انتهاء
الغاية فهي في مقابلة من ويعرف باستعماله فيما له ابتداء
نحو سرت من البصرة الى الكوفة والثاني ان يكون بمعنى مع
وهو قليل كقوله ع من انصاري الى الله اي مع الله قوله
وحتى كذلك اي وحتى لانتهاء الغاية كالى وبمعنى مع كثيرا
وانما يشبه حتى بالى في انتهاء الغاية دون كونه بمعنى مع
لان كون

لان كون الى بمعنى مع قليل وكون حتى بمعنى مع كثير قوله ويختص با
لظاهر اشارة الى فارق لفظى بين الى وحتى وهو ان حتى
يختص بالظاهر استغنا، عن با ولئلا يختلط الضمير ببعضها
ببعض لجواز وقوع المرفوع والمنصوب والمجرور بعد حتى
خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا بمثل قوله فلا والله
لا يلقى الناس فيّ حنائك بن ابى يزيد وهو شاذ عند الاولين
قوله وفى للظرفية وبمعنى على قليلا اعلم ان فى لمعنيين احدهما
الظرفية وهى حلول الشئ فى غيره حقيقة نحو الماء فى الكوز او مجازا
نحو النجاة فى الصدق وثانيهما ان يكون بمعنى على وهو قليل
كقوله ولاصلبنكم فى جذوع النخل اى على جذوع النخل قوله و
الباء للالصاق اى قالبا استعمل لمعان احدها الالصاق
نحو مررت بزيد اى التصق مرورى بموضع يقرب منه زيد
ونحو اقسمت بالله وثانيها الاستعانة نحو كتبت بالقلم اى باستعانة
القلم وثالثها المصاحبة نحو خرج زيد بعشيرته ورابعها المقابلة
نحو بعت هذا بهذا وخامسها التعدية نحو ذهبت بزيد و
سادسها الظرفية نحو جلست بالمسجد وسابعها الزيادة
قياسا كما فى الجر فى النفى نحو ما زيد بقائم وفى الاستفهام نحو هل
زيد بقائم او غيره قياس كما فى غير النفى والاستفهام وهو

اما فی المرفوع نحو جسبک زید و اما فی المنصوب نحو الفی یده

قوله و لام للاختصاص ای اللام تستعمل لمعان احدها

الاختصاص نحو الجل للفرس و المال لزید و الثانی التعلیل

نحو ضربته للتادیب و الثالث الزیادة کقوله مع رد

فلکم ای رد فکم و الرابع بمعنی عن اذا استعمل مع القول

کقوله تعالی و قال الذین کفروا للذین امنوا لو کان خیرا

ما سبقونا الیه و لیس معنی الایة ان الکافرین خاطبوا

المؤمنین لانه لو کان کذلک لوجب ان یقول ما سبقتمونا

الیه فعلم ان معناه قال الذین کفروا عن الذین امنوا و فیه

نظر لانه ذکر فی الکشاف و غیره من التفاسیر ان هذا کلام الکفار

فانهم قالوا للمؤمنین لو کان ما اتی به محمد خیرا ما سبقنا

هؤلاء اعنی المؤمنین لا یقال لو کان کذلک لقال ما سبقتمونا

لانا نقول لا یلزم ذلک لجواز انهم خاطبوا بعض المؤمنین کما کا

بر هم مثلا و اراد وا بقولهم ما سبقونا البعض الآخر منهم

کما صاغر هم مثلا او خاطب بعض الکفار بعضهم بان ما اتی

به محمد علیه السلام لو کان خیرا ما سبقنا المؤمنین و الحاصل

ان یکون بمعنی و او القسم فی موضع التعجب فی اسم الله تعالی

کقول الهذلی لله لا یبقی علی الایام ذو حید بمشمخر به الظیان

و الاس

والآس اى والله لا يبقى فتعجب من فناء العالم حتى لا يبقى كبش
متحصن بحيد هذه صفته والحيد جمع الحيدة وهى عقدة فى قرن
الوعل وبالجملة كل نتوء فى الجبل او غيرهما وهى تجمع على حيود و
حيد كبدرة على بدور وبدر والظيان نبت طيب الرائحة و
يقال باسمين البر قوله ورب للتقليل اعلم ان رب للتقليل
كما ان كم للتكثير ولها احكام اولها ان لها صدر الكلام لكونها
لانشاء التقليل والثانى اختصاصها بنكرة موصوفة بمفرد نحو رب
رجل كريم اجتمعت به او جملة اسمية نحو رب رجل ابوه عالم او
فعلية نحو رب عرف ابوه العلم اجتمعت به اما اختصاصها
بالنكرة فلعدم الاحتياج الى المعرفة واما وصف النكرة فلتحقق
القليل الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف الشئ صار اخص
مما لم يوصف وانما قال على الاصح لان فى وجوب وصف النكرة
خلافا والاصح وجوب وصفها والثالث ان يكون فعلها اى
جوابها وعاملها فعلا ماضيا لوصفها للتقليل المتحقق وانما قال
محذوف غالبا لجواز حذفه غالبا لحصول العلم به فاذا قلت رب
رجل اكرمنى فاكرمنى صفة لرجل وجواب رب محذوف وانما
قيد الحذف بالغالب لانه قد يظهر نحو رب رجل كريم لقيته قوله

وقد تدخل على مضمر مبهم يميزه اى وقد تدخل على مضمر يميز ذلك المضمر بنكرة
منصوبة تخوره رجلا وهذا الضمير مبهم كالضمير في نعم رجلا زيد و
حق هذا الضمير ان يكون مفردا مذكرا دائما عند البصريين تقول
ربه رجلا ورجلين ورجالا وربه امرأة وامرأتين ونساء
لكونه راجعا الى مقدر ذهني لا الى شئ مقدر ذكره فيجب مطابقته
خلافا للكوفيين فانهم قالوا بمطابقته هذا الضمير للتمييز في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث قوله وتلحقها ما فتدخل
على الجملة اى وتلحق رب ما الكافة وتدخل على الجملة اذا قصدوا
تعليل النسبة المفهومة من الجمل تخو ربما قام زيد وربما قائم
ولا يقال ربما يقوم زيد لان رب للزمان الماضي واما قوله تع
ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فهو بمنزلة الماضي لصدق
الوعد به ولحقه فهو اذن بمنزلة الموجود الحاصل فيود بمنزلة
ود وبوكد ما قلناه قوله تع فسوف يعلمون اذا الاعلان في اعنا فهم
اذا باذ وهي للمضي وجمع بينه وبين سوف التي هي للاستقبال
لانه بمنزلة الموجود لتقربه من الرتب قوله وواو ما اى واو
رب وهي الواو التي يبتدا بها في اول الكلام بمعنى رب ولهذا
تدخل على النكرة الموصوفة ويحتاج الى جواب مذكور او محذوف
ماض

ماض كقوله وبلدة ليس لها انيس اى رب بلدة قوله وواو
القسم اعلم ان الواو ينوب فى القسم عن الباء فى اقسمت بالله
عند حذف الفعل لغير السؤال ولهذا لا يقال اقسمت والله ولا والله
اخبرنى اولا لتخبرنى وهى اعنى واو القسم مختصة بالظاهر فلا
يقال وك لاستغناه بالباء عنها قوله والتاء مثلها اى والتاء
مثل الواو فى انها لا تستعمل مع الفعل والسؤال وتختص بالظاهر
لكنها مختصة باسم الله فقط اى لا تستعمل فى غير كلمة الله مع تفضلها
عن الواو الذى هو انقص من الباء قوله والباء اعم منهما فى الجمع
اى والباء اعم استعمالا من الواو والتاء لاستعمالها فى الجميع اى
مع الفعل وحذفه ومع السؤال وغيره ومع المظهر والمضمر بخلاف
الواو والتاء ثم الواو اعم استعمالا من التاء لاستعمالها فى جميع الظواهر
لغير السؤال بخلاف التاء قوله ويتلقى القسم باللام وان ويتلقى
القسم بجواب فيه اللام او ان اذا كان مثبتا وحرف النفى ان
اذا كان منفيا وتفصيله ان الجواب اما جملة اسمية فان كانت
منبتة لزمها ان نحو والله ان زيدا قائم او اللام نحو والله لزيد قائم
وقد يجمع بينهما نحو والله ان زيدا لقائم وذلك للتاكيد ولربط
الجواب بالقسم وان كانت منفية لزمها ما او لا نحو والله ما زيد

واما جملة فعلية فان كان جملة اسمية ح

بقائم او قائمًا او والله لازيد في الدار ولا عمرو وان كانت فعليّة
مثبتة فان كان فعلها ماضيًا لزمها اللام مع قد نحو والله لقد قام
او بدونها نحو والله لقام وقد يكون قد وحدها نحو قول نع قوافل
من ذكرها وان كان فعلها مضارعًا لزمها اللام مع نون التأكيد
وبدونه نادرًا نحو والله لاقومن او لاقوم وان كانت منفية فان
فعلها ماضيًا لزمها ما او لا نحو والله ما قام زيد او لا قام زيد و
ان كان فعلها مضارعًا لزمها ما او لا مع نون التأكيد وبدونها
نحو والله لا افعلن او لا افعل والله افعلن او ما افعل ولكن يجوز
حذف حرف النفي اذا كان فعلها مضارعًا منفيًا لدلالة الحال عليه
كقوله تع تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ قوله وقد يحذف جوابه
اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اى وقد يحذف جواب القسم اذا اعترض
اى توسط القسم نحو زيد والله قائم او تقدم على القسم ما يدل عليه نحو
زيد عالم والله لانه يغنى عن اعادته قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء
اى للمجاوزة اذا كان حرفًا نحو رميت عن القوس وعلى للاستعلاء
اذا كان حرفًا نحو زيد على السطح وقد يكون عن وعلى اسمين اما
عن بمعنى الجانب ح كقوله ولقد ارانى للرماح دريئة من عن يمينى
واما مى واما على فبمعنى فوق كقوله غرت من عليه بعد ما تم ظمؤها
وبها

وهما اسمان ههنا بدليل دخول من عليهما قوله والكاف
للتشبيه اعلم ان الكاف التشبيهية في اكثر الامر تجوز بدكالاسد وقد
يكون زائدة كقوله ج ليس كمثله شئ والذي يدل على زيادة
انه لولاه لزم نفيه تعالى لانه نفي مثل مثله وهو مثل مثله ج لان ا
المماثلة من الجانبين وقد يكون اسما كقوله بيض رفاف كنعاج
جم يضحكن عن كالبرد المنهم اى مثل البرد والذي يدل على اسميته
ههنا دخول عن عليه ويختص الكاف بالظاهر استغناء عنه با
مثل وقد يدخل على الضمير كقوله كهما انهم اوعال اذا قرما قوله ومذ ومنذ
للزمان للابتداء اى مذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان الماضي
كما ان من لابتداء الغاية في المكان تجوز ما رايته مذ سنة واحد كذا
اى ابتداء عدم الرؤية من سنة كذا وجيئان للظرفية في الزمان
الحاضر اذا كان بمعنى في تجوز ما رايته مذ شهرنا او يومنا واذا تقدم
احكامهما في الظروف ولا يحتمل ان يكون المراد بالمثال الاول
في الكتاب لابتداء الغاية وبالمثال الثاني الظرفية لان العرب
لا يريدبهما اذا دخلا على اللفظ الدال على زمان انت فيه الا الظرفية
قوله وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اى هذه الثلثة فيها معنى
الاستثناء اذا جررت بها ما بعدها يكون حروفا واذا نصبت

ما بعدها يكون افعالا فاعلوها مضمر فعدا من عدا بعد ووخلا من
خلا الجلود وحاشا بمعنى جانب وانما قيد هذه الثلثة بقوله لاستثناء
كانت حرف جر قوله الحروف المشبهة ان وان انما سميت هذه
الحروف الحروف المشبهة بالفعل لكونها مشابهة للفعل من حيث
كونها على ثلثة احرف فصاعدا وفتح اواخرها ولزومها الاسم ووجود
معنى الفعل في كل واحد منها على ما يجئ وهي ستة ان وان وكان
ولكن وليت ولعل قوله ولها صدر الكلام اى ولهذه الحروف
صدر الكلام لدلالة كل واحد منها على نوع من انواع الكلام وذلك
يقتضي تقدمها ليحصل العلم في اول الامر بان الكلام من اى نوع من
انواع الكلام من تمن او تعجب او استدراك او غير ذلك قوله
سوى ان وهي بعكسها اى لهذه الحروف صدر الكلام سوى ان
فانها بعكس هذه الحروف اى لا يكون لها صدر الكلام لكونها مع ما
بعدها معمولا العامل وحق المعمول ان يكون متاخرا فجاءت على اصلها
قوله ويلحقها ما الى ويلحق هذه الحروف ما الكافة وحق تلحق عن
العمل على الوجه الافصح لخروجها عن مشابهة الفعل لفظا وهي
فتح اواخرها ولعدم لزومها الاسم ويعلم من قوله على الافصح انه
يجوز اعمالها وقد جاء قول الشاعر النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام
لنا الى

لنا الى حمامنا ونصفه فقوى بالوجهين والغرض من الحاق
ما بهذه الحروف الحصر فى التاكيد فان افادة معنا ما فى الجملتين
الاسمية والفعلية فى الكل قوله وقد تدخل ح اى وقد تدخل هذه
الحروف على الافعال حين اتصال ما بها ليفيد معانيها فى الجملة
الفعلية كما افادت فى الجملة الاسمية فنقول انما قام زيد انما
يقوم زيد قوله فان لا تغير معنى الجملة شروع فى بيان احوال
كل واحد منها على التفصيل واشارة الى الفرق بين ان المكسورة
وان المفتوحة فقال ان لا تغير معنى الجملة بل تؤكدها فاذا قلت
ان زيدا قائم افدت به ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد
والمبالغة وان تغير معنى الجملة لانها مع الجملة التى بعدها فى حكم المفرد
قوله ومن ثم وجب الكسر فى موضع الجمل والفتح فى موضع المفرد
اى ومن اجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وتبقى الجملة
على حالها مع زيادة التاكيد وجب الكسر لفظا او حكما فى كل
موضع تبقى الجملة بحالها ومن ان ان المفتوحة تغير معنى الجملة
وتجعلها فى حكم المفرد وجب الفتح لفظا او حكما فى كل موضع
يكون ما بعدها فى محل المفرد واذا كذلك تعين موضع كل واحدة
من المكسورة والمفتوحة قوله فكسرت ابتداء وبعد القول

لازم من الفرق ان كسرت بناءً على الفرق المذكور اذا وقعت
ابتداء لكونه موضع الجملة نحو ان زيدًا قائم وكسرت ايضًا بعد
القول نحو قول ان زيدا قائم لان مفعول القول جملة وكسرت ايضًا
بعد الموصول نحو جاءني الذي اباه عالم لان صلة الموصول لا
يكون الا جملة وكذلك اذا دخل على خبرها اللام كقوله بلغ بعلم انك
لرسوله واذا وقعت جواب القسم لا تكون الا جملة وفتحت
ان كانت مع ما بعدها فاعلة نحو بلغني ان زيدًا عالم اي علمه
لوجوب كون الفاعل مفردًا او فتحت ايضًا او وقعت مفعولة
نحو كرمت ان زيدًا عالم اي علمه لوجوب المفعول مفردًا او فتحت
ايضًا اذا كانت مع ما بعدها مبتداء نحو عندي انك عالم لوجوب
كون المبتداء مفردًا وكذا ان وقعت خبر مبتداء كقولك العجب
ان الضرب ضرب زيد لان اصل الخبر ان يكون مفردًا او فتحت
ايضًا اذا كانت مع ما بعدها مضافًا اليها نحو عجبت من انك عالم واعجبني
اشتهارك انك فاضل لوجوب كون المضاف اليه مفردًا ولا اشكال
بما اذا كان المضاف اليه جملة مثل اكتب حيث انك جالس
لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردًا فاعتبر الاصل في حيث
فتحت بعدها فقد قالوا انك اشارة الى وجوب الفتح بعد
لولا

لولا الابتدائية نحو لولا انك منطلق انطلقت لان ما بعد لولا
مبتدا خبره محذوف ووجوب كون المبتدا مفردا وكذلك
يجب الفتح بعد لولا التي للتحضيض لانه فاعل او مفعول لان
لولا التي للتحضيض يجب دخولها الفعل لفظا او تقديرا
نحو لولا ان زيدا قام ولولا زيدا ضربته بمعنى هلا قوله ولولا انك
لانه فاعل اشارة الى بيان وجوب فتحها بعد لولا نحو انك قائم لو
قوعه موقع المفرد لكونها فاعلا لفعل محذوف اى لو وقع فبانك
قوله فان جاز التقديران جاز الامران اى فان كان موضع
جاز فيه التقديران تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز فيه الامران
الفتح والكسر نحو من بكر مني فاني اكرمه فان جعلت تقديره فا
نا اكرمه وجب الكسر لكونها واقعة ابتداء وان جعلت
تقديره من بكر مني فجزاؤه الاكرام وجب الفتح لوقوعها خبر المبتدا
وهو موضع المفرد وكقوله وكنت اذا زيدا كما قيل سيدا اذا ما
انه عبد القفا واللهازم فان كان المراد اذا هو عبد القفا وجب
الكسر لوقوعها ابتداء وان كان المراد فاذا عبوديته حاصلة
وجب الفتح لوقوعها مبتدا خبرها حاصلة قوله ولذلك جاز العطف
على اسم المكسورة لفظا او محلا بالرفع دون المفتوحة اى ولاجل

ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة المفتوحة تغيرا جاز العطف
على محل اسم المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو وعلى محل
اسم المكسورة حكما نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو فعمرو معطوف
على محل زيد لان ان المفتوحة مع الاسم والخبر في تاويل الجملة لكونها
قائمة مقام المفعولين ومنه قوله تعالى ان الله بريء من المشركين
ورسوله برفع رسوله ولم يجز العطف على اسم ان مفتوحة بالرفع
لتغير معنى الجملة بها قوله ويشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا اي
ويشترط في العطف المذكور مضي الخبر لفظا نحو ان زيدا قائم
وعمرو او تقديرا نحو ان زيدا وعمرو قائم واما قبل مضي الخبر لفظا
او تقديرا فلم يجز فلا يقال ان زيدا وعمرو قائمان لاستلزامه
كون الشيء الواحد معمولا لعاملين مختلفين لان قائمان
من حيث انه خبر معمول للابتداء خلافا للكوفيين فانهم جوزوا
العطف المذكور قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا لان خبر ان مرفوع
عندهم بما ارتفع به قبل دخول ان فلا يلزم عمل عاملين في معمول
واحد وهو ضعيف لان نسبة ان الى المسند والمسند اليه
على السوية فلو عمل في احدهما دون الآخر لزم الترجيح بغير مرجح
وهو محال ولا ينفعهم جواز مثل ان الزيدين والعمرون ذاهبون

لمعنى

لمعنى الخبر معهنا حكماً تقديره ان الذين ذاهبون والعمرون
ذاهبون لكن حذف خبر ان للعلم به قوله ولا اثر لكونه مبنياً خلافاً
للمبرد والكسائي اشارة الى بطلان قول الكسائي والمبرد فانهما
ذهبا الى ان اسم المكسورة اذا كان مبنياً جاز العطف على محله قبل
مضي الخبر لفظاً او حكماً نحو انك وزيد ذاهبان لاستعمال بعض العرب
ذلك فاشار الى بطلانه بقوله ولا اثر لكون الاسم مبنياً لان المانع
المذكور موجود وعدم استعمال الفصحاء ذلك قوله ولكن كذلك ان
ولكن مثل ان المكسورة في انها لا تغير معنى الجملة وفي جواز العطف
على محل الاسم بعد مضي الخبر لفظاً او حكماً نحو ما حرج زيد ولكن بكر جالس
وعمرو لان لكن للاستدراك والاستدراك لا ينافي معنى الابتداء
كما لا ينافيه النافية بخلاف ما في سائر الحروف فلم يجز العطف على اسمه
لزوال الابتداء قوله ولذلك دخلت اللام مع المكسورة اي ولاجل
ان ان المكسورة لا تغير معنى الابتداء وسائر هذه الحروف تغيره
دخلت لام الابتداء مع المكسورة ولم تدخل مع خبر المكسورة على
الخبر نحو ان زيداً لقائم او على الاسم اذا فصل بين الاسم وبين المكسورة نحو ان
في الدار لزيداً او على ما بين الاسم وبين المكسورة نحو ان في الدار
لزيداً وما بين الاسم والخبر نحو ان زيداً لطعامك لاكل وانما اشترط

فی دخول اللام علی الاسم الفصل بین ان وبین الاسم لانه یمتنع
دخول لام الابتداء علی الاسم اذا لم یفصل نحو ان لزیدا قائم لکرا
منهم اجتماع حرفین متفقین فی المعنی ولهذا لم تدخل هذه اللام
علی ان قوله وفی لکن ضعیف ای دخول هذه اللام مع لکن علی
الخبر او علی الاسم اذا فصل او علی ما بینهما ضعیف وان لم ینزل
معنی الابتداء لان وجود اللام یوذن بالانفصال ولکن
یوذن بالاتصال لکونها للاستدراک وقد جاء مع ضعفه فی
قوله ولکننی من حبها العمید واجیب عنه بان اصله ولکن
انی فنقلت حرکة الواو والهمزة الی النون فحذف النون
الاولی لکراهة اجتماع النونات ثم ادغمت النون فی النون
قوله فتخفف ان المکسورة فیلزمها اللام ولتخفف ان المکسورة
فیلزمها اللام ح فرقا بین المخففة من الثقیلة وبین ان النافیة
فی مثل ان زید قائم بمعنی ما زید قائم و یلزمها هذه اللام ایضا
عند عملها وان لم تشبه بالنافیة لفظا او المعنی وقال بعضهم
عند العمل لاحتیاج الی الاسم قوله ویجوز الغائها ای ویجوز الغاء
ان المکسورة اذا خففت لبطلان مشابهتها الفعل لفظا
ویعلم من قوله ویجوز الغائها جواز اعمالها لان الافعال
الخ

التى حذف منها شئ تعمل لخولم يكن زيد قائم فلذلك الحروف
المحذوفة عنه شئ تعمل قوله ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتداء
اى ويجوز دخول ان المكسورة المخففة على الافعال العاملة فى
المبتداء والخبر نحو بانى كان وظننت لبطلان عملها ح ولحصول
تاكيد الجملة الابتدائية ح الذى هو مقتضاها ولهذا اختصت
بهذه الافعال كقوله ع ان نظنك من الكاذبين وان وجدنا
اكثرهم لفاسقين خلافا للكوفيين فى التعميم فانهم عمموا دخولها على
الافعال سواء كانت عاملة فى المبتداء والخبر او غير عاملة واستدلوا
بالاية ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعدى وهو
خارج عن القياس واستعمال الفصحاء عند البصريين فلا اعتبار به
قوله ولخفف المفتوحة فتعمل فى ضمير شان مقدر اى لخفف المفتوحة
كما لخفف المكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب فى ضمير
شان مقدر لتخفف مقتضاها وهو افادة معناها فى الجملة الاسمية
ولان المفتوحة اكثر مشابهة من المكسورة وعلة المكسورة
المخففة كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم تعمل المفتوحة المخففة
فى الظاهر فقدروا عملها فى ضمير الشان مقدر لئلا يخط الاقوى
على الاضعف وقد مر هذا من قبل قوله فتدخل على الجمل مطلقا

اى قد دخل المفتوحة المخففة على الجمل مطلقا اى اسمية كانت او فعلية
سواء كان فعلها داخل على المبتداء والخبر او غيرداخل عليهما لا
ن مقتضاها وهو افاده معناها فى الجملة الاسمية حاصل ح قوله
وشذ اعمالها ان المفتوحة المخففة فى غير ضمير شان مقدر كقوله
فلو انك فى يوم الرخاء سالتنى فراقك لم ابخل وانت صديق
قوله ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفى اى
ويلزم ان المفتوحة اذا دخلت على الافعال احد الامور المذكورة
وبيانه على التفصيل ان الفعل ان كان ماضيا منفيا فلا بد من
حرف النفى نحو علمت ان ما خرج زيد ولا يشكل بقوله تعالى
وان ليس للانسان الا ما سعى لانه ليس لما كان جامدا فكانه
ليس بعدها فعل ولانه متضمن معنى النفى مع الفعل ولان فى معنى
قولنا وان ما حصل للانسان الا ما سعى وان كان مثبتا فلا
بد من قد نحو علمت ان قد خرج زيد وان كان الفعل مضارعا
مثبتا فلا بد من السين او سوف معه كقوله تعالى علم ان سيكون
منكم مرضى وان كان مضارعا منفيا فلا بد من حرف النفى
كقوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا وكقوله تعالى احسب
ان لم يره احد وعلمت ان لا يخرج زيد وجميع ذلك اما ليكون
كالعوض

كالعوض عن تخفيفها واما لئلا يلتبس بان المصدرية
وانما قال مع الفعل لانها لو كانت مع الاسم كبيت الكتاب
في قصيدة كسبوف الهند قد علموا ان هالك كل من يخفى و
يشتعل لم يلزمها احد هذه الامور لانه ح لا شبهة بان المصدرية ولم
يحتج الى التعويض لان التغيير مع الفعل اكثر وهو الحذف ووقوع
الفعل بعدها وليس مع الاسم الا الحذف وقما كان التغيير مع الفعل
اكثر مما هو مع الاسم عوض مع الفعل ولم يعوض مع الاسم قوله
وكان للتشبيه اى كان للتشبيه نحو كان زيدا الاسد يعنى زيد
كالاسد ثم انها تخفف وح قد تعمل وتلغى على الوجه الافصح لكونها
اضعف من ان قد جاء وخير مشرف اللون كان ثدياه حقان
قوله ولكن للاستدراك اى معنى لكن للاستدراك وهو وسط
بين كلامين متغايرين بالنفى والاثبات معنى سواء كانا
تغايرا لفظا او لم يكن فيستدرك بها النفى بالايجاب نحو ما جاءنى
زيد لكن عمرو جاءنى وفارقنى زيد لكن عمرو حاضر والايجاب
بالنفى نحو جاءنى زيد لكن عمرو ما مجيئى وجاءنى زيد لكن عمرو غائب
وتخفف فتلغى ح كاخواتها ويجوز ذكر الواو معها كقوله تعالى وما كفر
سليمان ولكن الشياطين كفروا بتخفيف لكن ورفع الشياطين

في بعض القراءة السبع فرقا بينهما وبين لكن الذي هو حرف العطف
قال بعضهم انه لا يجوز معها ذكر الواو لانها اذا خففت كانت
حرف العطف فلم يجز معها ذكر الواو لامتناع دخول حرف العطف على
مثله قوله وليت للتمني واجاز الفراء ليت زيدا قائما اي ليت يستعمل
للتمني كقوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب وجوز الفراء ليت زيدا قائما
اجراء للمجرى التمني وجوز الكسائي ايضا لكن بتقدير كان اي ليت زيدا
كان قائما فقائما في المثال المذكور حال عند الفراء وخبر كان عند
الكسائي والذي حملهما على ذلك قول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا
جعا واجيب عنه بان رواجعا منصوب على الحال من الضمير المقدر في
الخبر المحذوف اي ليت ايام الصبا لنا رواجعا والذي يدل على
قول الفراء عدم جواز نصب الجزئين في كان ولعل وعلى ضعف قول
الكسائي عدم جوازان زيدا قائما على تقدير كان قوله ولعل للترجي
وشذ الجر بها اي ولعل للترجي وقوع امر بقوله تعالى لعل الساعة قريب
وفيه ترجى للعباد والفرق بين الترجي والتمني ان الترجي لا يكون
الا في الممكنات والتمني في الممكنات والمستحيلات فان الانسان
يتمنى الطيران الى السماء ولا يترجاه والجر بلعل شاذ ومثاله ما رواه
ابو سعيد السيرافي عن ابن دريد في شرح الكتاب وهو قوله وراع
دبا

دعا يا من يجيب الى النداء فلم يستجب عند ذلك مجيب فقلت ادع
اخرى وارفع الصوت دعوة لعل انى المغوار منك قريب قال لعل
جارة ههنا هى مع المجرور فى محل الرفع بانه مبتدأ وما بعدها خبره
كما ان لولاك كذلك وقال لاحتياج الى عامل نحو بحسبك زيد وهل
من احد فى الدار وقال ابن الحاجب الجر بها على سبيل الحكاية اما
بمعنى انه وقع ابى المغوار مثلاً مجروراً فى موضع اخر فالشاعر حكاية
على ما كان مجروراً واما بمعنى انه سمى الرجل بابى المغوار بالباء فيجب
ان يحكى بالباء فى الاحوال الثلث وهذا القول جيد لو لم يكن الجر بها
لغة قبيلة لكنها عقلية فلم يكن هذا القول جيد قوله والحروف
العاطفة الواو والفاء اعلم ان الحروف العاطفة عشرة على الافصح
وهى ما ذكره وتشترك فى امر واحد وهو ادخال الثانى فى اعراب الاول
فالاربعة الاول اعلم ان الاربعة الاول وهى الواو والفاء وثم
وحتى تشترك فى الجمع بين الاول للجمع ثم تفترق كل واحد منها
بشئ مختص به قالوا والجمع المطلق من غير اعتبار ترتيب
اولم يكن نحو جاءنى زيد وعمرو فانه لم يعلم منه مجيئهما معاً ولا تقدم
احدهما على الآخر والذى يدل عليه قولهم ما هى الا حيوتنا الدنيا
نموت ونحيا والقائلون منكرون للبعث فالموت بعد

الحلوة مع انه مقدم عليها وقولنا العامل بين زيد وعمرو واختصم زيد
وعمرو والفاء للجمع مع الترتيب من غير مهلة عرفا نحو مررت بزيد فعمرو
وكقوله تعالى فجعلنا العلقة مضغة فجعلنا المضغة عظاما
فكسونا العظام لحما وثم مثل الفاء في كونها للجمع مع الترتيب
الا انها مع المهلة والتراخي تقول مررت بزيد ثم عمرو فعمرو متأخر
وان وحتى مثل ثم في كونها للجمع مع الترتيب والمهلة لكن زمان
مهلتها اقل من زمان مهلة ثم فحتى واسطة بين الفاء وثم
قوله ومعطوفها جزء من متبوعه اي ومعطوف حتى اشترط
ان يكون جزءا من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا ليتحقق الغاية
التي هي معنى حتى ولا يحصل الغاية الا بذكر الاقوى والاضعف
بعد حتى بالنسبة الى ما قبلها كقولك في القوة مات الناس حتى
الملوك والانبياء في الضعف قدم الحاج حتى المشاة و
لو قلت بالعكس فيهما لم يجز قوله وأو وأما لم لاحد الامرين
مبهما اي هذه الثلثة تشترك في انها لتعليق الحكم بالمعطوف
او المعطوف عليه مبهما اي لا على التعيين قوله وام المعطوف عليه
مبهما اي لا على التعيين قوله وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام
اشارة الى تخفيف معنى ام والغرض الى تحقيق معنى ام وا

واما

وامّا فان ام امّا منصلة او منقطعة فان كانت منصلة ولا يستعمل
في الامر والنهي وفي غيرهما يلزم ان يكون استعمالها مع همزة الاستفهام
يليها احد الامرين المستويين ويلي المستوى الآخر الهمزة بعد ثبوت
العلم لحصول احدهما عنده لا على التعيين لطلب التعيين والمراد
بقوله يليها احد المستويين انه ان كان يلي ام المتصلة اسم مفرد
وفعل وجملة اسمية او جملة فعلية يلي الهمزة ذلك بخلاف او و
امّا لا نه يلزم ان يليهما احد المستويين والآخر الهمزة نقول
اضربت زيدا او عمرو اولا يكون السؤال معهما بعد ثبوت
العلم لحصول احدهما عنده لطلب التعيين قوله ومن ثمّ لم يجز اربت
زيدا ام عمروا اى ومن اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين و
يلي المستوى الآخر الهمزة لم يجز ان يقال اربت زيدا ام عمروا
الا على شذوذ ذلك ما يلي احدهما الاسم وما يلي الآخر الفعل
اعلم انه وجدت نسخة قرئت على الشيخ وعليها خطه كان فيها
على الاصح بعد قوله والآخر الهمزة وكان فيها بدل قوله ومن ثمّ
لم يجز ومن ثم ضعف وهو قريب من الاول لكن شرح المواقف
ما ذكرناه اولا قوله ومن ثمّ كان جوابا بالتعيين دون ان
ومن اجل ان الطلب مع ام لاحد الامرين اللذين علم ثبوت

احدهما من غير تعيين لطلب التعيين كان الجواب باحدهما با
لتعيين لا بلا او نعم لانه لا تعيين المسئول عنه مثل اذا قيل ازيد
عندك ام عمرو كان الجواب زيد او عمرو بخلاف او واما لان السؤال
معهما سؤال عن احدهما لا على التعيين فجوابه لا او نعم فان اجيب
بالتعيين كان الجواب زيد اعلى المسئول عنه قوله والمنقطعة
كبل والهمزة اشارة الى معنى ام المنقطعة والفرق بينها وبين
او واما دمعنا ما معنى بل مع الهمزة وهي للاستعمل الآن الخبر و
الاستفهام اما الخبر فقولك لشبح رايته انه لابل قطعا فاذا حصل
الشك في انه شاة قلت ام شاة قاصدا الى الاضراب عن الاخبار
الاول والاستيناف سؤال فكانك قلت بل هي شاة واما الاستفهام
فقولك اعندك زيد ام عمرو سئلت اولا عن حصول زيد ثم
اضربت عن ذلك السؤال الى السؤال عن حصول عمرو وجوابه
لا او نعم واذا عرفت معناها عرفت الفرق بينها وبين او
واما قوله واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او اشارة
الى الفرق بين او واما وهو ان اما العاطفة يلزم ان يكون
قبل المعطوف عليه بها اما اخرى ليعلم في اول الامر كون الكلام
مبنيا على الشك لجواز ان اما زيد واما عمرو ولم يلزم ذلك في او بل
جاز

بل جاز الاتيان بها او بترك قوله ولا وبل ولكن لاحدهما معينا ان
هذه الثلثة يشترك فى اثبات الحكم لاحد الامرين معينا فالنفى
ما وجب للاول عن الثانى تقول جاءنى زيد لا عمرو وبل للاضراب
عن الاول منفيا كان او موجبا تقول ما جاءنى زيد بل عمرو واذا
وقع الاخبار عن زيد غلطا وتقول ما جاءنى زيد بل عمرو وهو
يحتمل امرين احدهما ان يكون معناه ما بل جاءنى عمرو وهى ح
للاضراب عن نفى مجئ زيد الى اثبات مجئ عمرو وثانيهما ان
يكون معناه بل ما جاءنى عمرو وهى ح لبيان من سبب اليه عدم المجئ
ولكن للاستدراك ولازمه للنفى لانها للمغايرة بين المعطوف
والمعطوف عليه معنى وههنا تفصيل وهو ان يقال انها اما ان
يعطف المفرد على المفرد او الجملة على الجملة فان كان الاول كان قبلها
النفى ليتحقق التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه تقول ما جاءنى
زيد لكن عمرو وان كان الثانى لزم ان يكون قبلها او بعدها النفى
لما ذكرناه تقول لم يقم زيد لكن قام عمرو وقام زيد لكن لم يقعد عمرو
قوله حروف التنبيه وانما سميت هذه الحروف حروف التنبيه
لتنبيه المخاطب بها وانما جئ بها فى اول الكلام لئلا يفوت الغرض
على ان يكون غافلا ولهذا اختصت باوايل الكلام والله اعلم

ان الا واما يختصان بالمركبات كقوله تعالى الا انهم هم المفسدون
وكقوله اما والذى ابكى واضحك والذى امات واحيى والذى
امره الامر وان ها تدخل المفردات التى هى اسماء الاشارة فقط
نحو هذا وهاتا وتدخل المركبات كقوله ها ان تا عذرة ان لم
يكن قبلت فان صاحبها قد تاه فى لبلدة قوله حروف النداء
اعلم ان حروف النداء خمسة وهى يا وايا وهيا واى والهمزة
وهى لتنبيه المدعو ودعائه ليجب ويسمع ما تريد منه وانما جعل
لهذه الحروف باب آخر سوى التنبيه لخصوصيتها لشئ زايد على ما فيه
حرف التنبيه وهو طلب اقبال المدعو قوله يا اعمها اى يا اعم هذه الحروف
استعمالا لانها تستعمل فى العرب والبعيد والمتوسط وفى غيرها
ترتيب وهو ان ايا وهيا للمنادى البعيد واى والهمزة
للقريب لكن الهمزة للمنادى الاقرب قوله حروف الايجاب
نعم وبلى وانما سميت هذه الحروف حروف التصديق والايجاب
لانها متصدقة لما سبقها فنعم متصدقة ومقررة لما سبق من
الكلام مثبتا كان او منفيا استفهاما كان او خبرا تقول
لمن قام زيد ولم يقل زيد والم يقم زيد وان لم يقم زيد نعم تصديقا
لما قبله بحسب اللغة دون العرف الا يرى انه لو قيل لك
اليس

اليس لي عندك كذا مالاً فعلت نعم لالزمك القاضي به تغليباً للعرف
على اللغة قوله وبل مختصة بايجاب النفي اي بلى مختصة بايجاب بعد
النفي استفهاماً كان ذلك النفي او خبراً تقول في جواب من يقول
لم يقم زيد او الم يستفهم يقم زيد بلى اي بلى قد قام زيد ومنه قوله تعالى
الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا ولو قيل في جوابه نعم
لكان كفراً لان نعم مقررة لما قبلها نفياً كان او ايجاباً الا ان
يحمل على المعرف قوله واي اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم
اي اي تقول لمن قام زيد اي والله قوله واجل وجير وان اي
هذه الثلثة تصديق للمخبر كقولك في جواب من يقول قام زيد
اجل او جير وكقول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني
اليك ان وصاحبها والمراد بالمخبر في قوله تصديق بالخبر هو
المتكلم لا الذي اخبر بخبر والا لم تقع تصديقاً للدعاء قوله حروف
الزيادة ان وان اه انما سميت هذه الحروف حروف الزيادة
لانها قد تقع زائدة ابداً والغرض من هذه الحروف التاكيد و زيادة صح
الفصاحة او غيرهما ولما فرغ عن عدها شرع في بيان مواضع
زيادتها وقال فان مع ما النافية فان المكسورة تزاد بعد ما
النافية لتاكيد النفي كقوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا

ودولت اخرينا وقلت زيادة ان المكسورة بعد ما المصدرية
نحو اجلس ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وبعد لما نحو لما ان
قمت قوله وان مع لما اي وتزاد ان المفتوحة بعد لما كقوله تعالى
فلما ان جاء البشير وتزاد ايضا بين لو والقسم نحو والله ان
لو قمت قمت وقلت زيادتها بعد الكاف كقوله كان ظبية
تعطوا الى ناضر السلم على تقدير جر ظبية قوله وما مع اذا ومتى
اي يزاد ما بعد اذا شرطا نحو اذا ما اكرمتني اكرمك وبعد متى شرطا
نحو متى ما تكرمني اكرمك وبعد اين شرطا نحو اينما تكن اكن وبعد
اي شرطا كقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وبعد ان
شرطا كقوله تعالى واما تذهبن بك وينبغي ان يعلم ان ما اذا
ازيدت بعد ان شرطا ادخل نون التاكيد على فعلها في الاكثر
لانه لما اكد حرف الشرط كان تاكيد الفعل اولى فقوله شرطا قيد في
جميع ما ذكرنا من نحو اذا الى ان ويزاد ايضا بعد بعض حروف
الجر كقوله فبما رحمة من الله ومما خطاياهم وانما قال بعض حروف
الجر لانها لا تزاد مع كل حروف الجر وقلت زيادتها بين المضاف
والمضاف اليه نحو غضبت من غير ما جرم اي غير جرم قوله
ولا مع الواو اي وتزاد لا بعد الواو الواقعة بعد النفي تاكيدا له

نحو ما

نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ويزاد ايضا بعد ان المصدرية كقوله
لئلا يعلم اهل الكتاب وما منعك ان لا تسجد قوله وقلت
قبل اقسم اى وقلت زيادة لا قبل اقسم كقوله لا اقسم قوله
وشذت مع المضاف اى وشذت زيادة لا بين المضاف
والمضاف اليه كقوله فى بئر لا حور سرى وما شعر اى فى بئر
حور والحور جمع حايرٍ من حار اذا هلك قوله ومن والباء و
اللام اى يزاد من والباء واللام وقد تقدم ذكرها فى باب حروف
الجر على التفصيل فلا تعد ها ولقائل ان يقول ان الكاف تزاد
وقد مر ذكره ايضا فوجب عليه ذكرها او عدم ذكر من والباء و
اللام ويمكن ان يجاب عنه بانه انما اختص الباء واللام ومن
بالذكر لشهرتها دون الكاف لكثرة زيادتها وندرة زيادة الكاف
قوله حرفا التفسير اى وان انما سميت حرف التفسير لوقوعها
تفسيرا لكقوله ع واختار موسى قومه اى من قومه وكقوله تعالى
ونادينا ه ان يا ابراهيم قوله وهى مختصة بما فى معنى القول
اى ان يكون مفسرة للكلام فيه معنى القول لا نفس القول
لو كتبت له ان قم فلو قلت قلت له ان قم لم يجز لعدم
جواز وقوعه تفسيرا لنفس القول فاى اعم استعمالا من

ان لجواز ان يفسر بها ما ليس في معنى قول وما هو في معنى قول
صريح وغير صريح ولا يفسر بان الا ما في معنى القول غير الصريح
قوله حروف المصدر ما وان انما سميت هذه الحروف مصدرية
لانها تجعل ما بعدها في حكم المصدر والاولان اعني ما وان المخففة
مختصان بالجملة الفعلية فانهما تدخلان الجملة الفعلية و
تجعلانها في حكم المفرد الذي هو المصدر اعجبني ما صنعت اي
صنعك وقوله تعالى فما كان جواب قومه الا ان قالوا اي الا
القول والثالث هو ان المثقلة المفتوحة تختص بالجملة الاسمية
لما عرفت انها تدخلها وتجعلها في تاويل المفرد والذي هو مصدر
خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او في معناه نحو اعجبني ان
زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو
اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيد قوله حروف التحضيض هلا
والا اعلم ان هذه الحروف تدل على القوم على الترك اذا ادخلت
على الماضي نحو هلا قرئت شيئا وعلى الحدث والطلب على الفعل
اذا دخلت على المضارع نحو قوله تعالى لو ما تاتينا بالملائكة قوله
ولهذا صدر الكلام اي لهذه الحروف صدر الكلام فوجب
تقديمها كما مر قوله ويلزم الفعل لفظا او تقديرا اي يلزم دخول
هذه

دخول همزة الحروف الفعل او يلزم الفعل همزة الحروف لفظاً
نحو هلا ضربت زيداً او تقديراً نحو هلا زيداً ضربته اى هلا ضربت
لكونها لطلب الفعل قوله حرف التوقع وانما سميت حرف التوقع
لانها يخبر بها من يتوقع الاخبار فهى اذا دلت على الماضى قربته الى
الحال نحو قد قامت الصلوة ولهذا الاعتبار سميت حرف التقريب
واذا دخلت المضارع كانت للتقليل كقولهم ان الكذوب
قد يصدق ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقسم نحو قد والله
قمت وقد يراد بها التخفيف فى المضارع نحو قد يعلم المعوقين
وقد يحذف الفعل بعده كقوله از ف الترحل غير ان ركابنا لما تزل
برجالنا وكان قد اى وكان قد زالت قوله حرف الاستفهام الهمزة
وهل الاستفهام طلب قوله ولها صدر الكلام اى للهمزة وهل
صدر الكلام لكونهما النوع من انواع الكلام وجب تقديمها
كما مر وهما يدخلان على الجملة الاسمية نحو ازيد قائم وهل قلم زيد
قائم والفعلية نحو اقام زيد وهل قام زيد الا ان يكون الخبر
فى الجملة الاسمية فعلاً جاز استعمال الهمزة ولم يجز استعمال
هل الا على شذوذ ولا يقال هل زيد قام لان اصل هل عنى
قد كقوله تعالى هل اتى على الانسان كما لا يقال قد زيد خرج

لا يقال هل زيد خرج فان فيه معنى ما ذكرتم ان لا يقال
هل زيد خارج لامتناع ان يقال قد زيد خرج قلنا انما جاز
حملا لها على اختها وهي ان زيد خارج وانما لم يحمل على اختها في مثل
هل زيد خرج لان هذه الجملة اقرب بباب هل فاعتبارها
في نفسها اولى من حملها على اختها قوله والهمزة اعم تصرفا اي
الهمزة اكثر تصرفا في الاستعمال من هل تقول ازيدا ضربت
دون هل وتقول ايضا انضرب زيدا او هو اخوك منكرا للضرب
وهو على صفة الاخوة دون هل وتقول ايضا ازيد عندك
ام عمرو دون هل ويختص ام المتصلة بالهمزة دون هل وتقول
ايضا ثم اذا وقع وافمن كان واو من كان اي تدخل الهمزة
على الحروف العاطفة ولم تدخل هل عليها كل ذلك لكون الهمزة
اصلا في الاستفهام بخلاف هل ولانها اقصر من هل فقوله دون
هل ظرف لقوله تقول ازيدا ضربت وهو قيد في الكل قوله حروف
الشرط ان ولو واما اعلم ان هذه الثلثة حروف الشرط ولها
صدر الكلام لانها نوع من انواع الكلام فان للاستقبال وان
دخل على الماضي اي فان تجعل الفعل الذي تدخل عليه يعني الاستقبال
سواء كان الفعل ماضيا نحو ان ضربت ضربت او مضارعا
نحو ان

نحو ان تضرب اضرب لو عک ای لو للماضی وان دخل المضارع
ای جعل الفعل بمعنی الماضی سواء دخل الماضی نحو لو ضربت ضربت
او المضارع نحو لو تضرب اضرب وقد یجیء بمعنی ان کقوله تعالی
وَلَاَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ اَعْجَبَتْكُمْ وقد یکون بمعنی ان
الناصبة کقوله تعالی وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ او کقوله تعالی وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ
فَيُدْهِنُونَ وکقوله تعالی يَوَدُّ اَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ولا یجوز ان یکون
ههنا لو للشرط للامتناع لانه لا جواب لها قوله وتلزمان الفعل
لفظا او تقدیرا ای ان ولو یلزم دخولهما الفعل لفظا نحو ان ضربت
ضربت او تقدیرا نحو قوله تعالی وان احد من المشرکین استجارک
ولو انتم تملکون ای وان استجارک احد ولو تملکون انتم فاحد وانتم
مرفوعان بانهما فاعلان لفعلین محذوفین ویفسرهما الظاهر
لسببا بفاعلین لافعال بعدهما ویؤید ذلک انک لا تقول ان قومک
تضرب زیدا بل تقول ان قومک تضربوا زیدا وینبغی ان تعلم
ان مفسر المحذوف مجزوم ان کان مضارعا نحو ان زید یقم لیطابق
المحذوف وان الاسماء المتضمنة معنی ان لا یحذف فعالها
فی الاختیار لکونها فرع ان فلا ینصرف فیها مثل تصرف نعم یجوز
حذفها عند الضرورة کقوله فمن یحن نؤمنه بیت وهو آمن

ومن لا يجزئ عسى منًّا مفرغًا قوله ومن ثم قيل لو انك اى ومن
اجل انهما يلزمان الفعل لفظًا او تقديرًا قيل لو انك بفتح ان لانه
فاعل فعل محذوف ولاجل انهم اذا حذفوا الفعل فسره بفعل ولم
يفسروه ههنا التزموا ههنا ان يكون خبر ان فعلًا ليكون كا
لعوض عن المفسر فقالوا لو انك انطلقت ولم يقولوا لو انك
منطلق هذا اذا امكن تقدير الفعل اما اذا تعذر وذلك بان يكون
الخبر جامدًا جاز ترك الفعل للضرورة نحو انه حجر لكان جمادًا
لتعذر الاتيان بالفعل قوله واذا تقدم القسم اى ان تقدم القسم
فى اول الكلام على الشرط لزم ان يدخل حرف الشرط الفعل الماضى لفظًا
او تقديرًا او معنى نحو والله ان اتيتنى او لم تأتنى لاكرمنك لانه
لما بطل عمل حرف الشرط فى الجواب لكونه جوابًا للقسم طلب ان لا يعمل
فى الشرط لئلا يتخالفا فوجب ان يكون ماضيًا وكان الجواب
للقسم لفظًا لكونه اهم لتقدمه على الشرط وللشرط معنى لكونه
مشروطًا ومعلقًا بالشرط ولم يتعرض للمعنى لكونه معلومًا و
الشك فى اللفظ قوله وان توسط اى وان توسط القسم بتقديم
الشرط عليه او بتقديم غير الشرط عليه جاز ان يعتبر القسم وجاز
ان يلغى اى جاز ان يجعل الجواب جوابًا للقسم لفظًا ولزم حرف الشرط الماضى
وجاز

وجاز ان يجعل الجواب جوابا للشرط ولم يلزم حرف الشرط الماضي
ويصير القسم ملغيا تاباعتبار القسم مع تقدم الشرط عليه نحو ان
اتيتني اولم تأتني فوالله لاكرمنك فلتوفر مقتضى كل واحد من
الشرط والقسم بان يكون الجواب للقسم والقسم مع مابعده
جواب الشرط وح يلزم دخول الفاء على القسم واما اعتبار مع
تقدم غير الشرط عليه نحو انا والله ان اتيتني اولم تأتني لاكرمنك
فالجعل القسم وجوابه وهو لاكرمنك سادا مسد جواب الشرط
وجعل المجموع خبر المبتداء فيرفع الى ما وقع القسم اوّل الكلام
متقدما على الشرط واما الفائه مع تقدم الشرط عليه نحو ان تأتني
والله آتك وتكثره العناية بالشرط لتقدمه فالشرط مع الجزاء سادا
مسد جواب القسم واما الفائه مع تقدم غير الشرط عليه نحو انا و
والله ان تأتني آتك فالجعل الشرط والجزاء خبر المبتداء وجعل
مجموع المبتداء والخبر سادا مسد الخبر جواب القسم قوله وتقدير
القسم كالتلفظ الى لقوله اى وتقدير القسم قبل الشرط اوّل الكلام
كتلفظ القسم قبل الشرط فى كون الجواب للقسم لفظا ولزوم
الشرط اى لقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم وكقوله
وان اطعتموهم انكم لمشركون فلولا تقدير القسم قبل الشرط

فيهما لوجب جزم المجزومين ودخول الفاء على انكم لمشركون
قوله واما للتفصيل اى اما وضعت لتفصيل النسب نحو اما زيد
فعالم واما بكر فجاهل لكنهم لم يلتزموا تكرارها كقوله تعالى واما
الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ولم يذكر بعده
اما اخرى فلكونه معلوما من الاول ويدل على كونه للشرط لزوم
الفاء في جوابه والقصد بان الاول مستلزم للثاني قوله والتزم
حذف فعلها اى والتزم حذف الفعل الداخل عليه اما لان المقصود
هو الاسم الواقع بعدها دون الفعل وانما حذف الفعل جعل الجزء الاول
مما في خبر جوابها بين اما وبين فائها عوضا عن المحذوف وهو
الاسم الواقع بعدها كراهة ان يلي الفاء اما لكراهتهم ان يلي آلة
الشرط آلة جزاء الشرط الا يرى ان معنى قولك اما زيد فمنطلق
مهما يكن من شئ فزيد جزاء جوابها والمراد من قوله مطلقا ان
الاسم الواقع بعد ما جزء مما في خبر جوابها سواء كان مرفوعا او
منصوبا وسواء كان بعد فاء الجواب ما يمنع التقديم او لم يكن
وقال بعضهم ان الاسم الواقع بعد اما ليس جزء مما في خبر الفاء
لامتناع عمل ما في جزء الجزاء فيما قبله بل معمول الفعل محذوف
مطلقا اى سواء كان ما بعد الفاء ما يمنع التقديم او لم يكن وسواء
كان

كان مرفوعا لخواما زيد فمنطلق او منصوبا لخواما يوم الجمعة فزيد
منطلق اى مهما ذكر زيد فى يوم انطلاقه فهو منطلق فى الاول ومهما
تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق فى الثانى وهو ضعيف والا لجاز النصب
فى الاول بتقدير تذكر والرفع فى الثانى بتقدير حصل او ذكر لكنه لم
يجز بالاتفاق وقال بعضهم ان الاسم الواقع بعد اما جاز لتقديم
على جوابها اى لم يكن ما بعد الفاء ما يمنع التقديم فمن الاول يعنى
انه جزء ما فى خبر جوابها فهو اما مبتدا لخواما زيد فمنطلق فانه جاز
ان يكون ظرفا لمنطلق متقدما على الفاء وان لم يكن جاز التقديم
على جوابها ان ما بعد الفاء ما يمنع التقديم فمن الثانى يعنى انه ليس
جزء اسما فى خبر جوابها بل معمولا لفعل محذوف لخواما يوم الجمعة
فان زيدا منطلقا لامتناع عمل ان فى ما قبلها لاقتضائها صدر
الكلام والحق ان الباب كله واحد فانه كما لا يجوز ان يعمل ما
بعد فاء الجزاء فيما قبلها وان جاز ذكر ما هو المقصود مقدما
على فاء الجزاء لغرض فليجز فى ان ايضا لذلك الغرض وفيه
نظر لوجود المانعين فى احدى الصورتين ووجود مانع فى
الصورة الاخرى وجوابه انهما لا يمنعان عن عمل ما بعدهما فيما
قبلهما لغرض والا لجاز اما زيدا فانه منطلق بتقدير تذكر و

وجاز اما يوم الجمعة فذيد منطلق برفع يوم الجمعة بتقدير لحصل
او تذكر لكنه لا يجوز بلا حلاف قوله حرف الردع اى حرف الردع
كلا لانه وضع للردع والتنبيه على الحق وانما يستعمل اذا سمع
محال او تقول على الانسان مثلا اذا قيل فلان يشتمك فقلت
كلا اى ارتدع عن هذا وتنبه وقد جاء كلا بمعنى حقا وهو حرف
التحات لكونها لتحقيق الجملة كان وقيل ان كلا فى قوله تعالى كلا ان
الانسان ليطغى ان راه بمعنى حقا والاسم عند بعضهم لكنه بنى ملوا
فقده لفظا لكلا الذى للردع قوله تاء التانيث الساكنة تلحق الماضى
اى انما تلحق تاء التانيث الساكنة الفعل الماضى ليدل على تانيث
فاعله اى ليعلم انه مسند الى فاعل مؤنث نحو قامت هند
وانما قيد الفاء بالساكنة احترازا عن المحركة نحو قامَتْ فانها تلحق
الاسم والمراد بالساكنة هى الساكنة بالذات لئلا يشكل بمثل قامَا
فانها ساكنة بالذات ومتحركة بالعرض وهو التقاء الساكنين
وقال الماضى لان هذه التاء لا تلحق غيره من الافعال فان كان
الفاعل ظاهرا غير حقيقى فجوازان فى الحاق التاء وعدمه نحو طلعت
الشمس وطلع الشمس واعلم ان قوله فان كان ظاهرا
غير حقيقى فهو مكرر لانه ذكر من قبل قوله واما الحاق علامة التانيث

اى

اى واما الحاق علامة التثنية وعلامتى الجمع اى المذكر والمؤنث
عند اسناد الفعل الى الظاهر فضعيف لعدم احتياجها الى هذه
العلامات بخلاف الحاق علامة التأنيث الفعل عند اسناده الى غير
حقيقى لا يقال قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قمن النساء
وعلى تقدير الحاقها نحو اكلونى البراغيث ليست بضمائر لئلا يلزم
اضمار قبل الذكر من غير فائدة بلا علامات الحقت بالفعل لتدل
على احوال الفاعل كتاء التأنيث والفرق بين علامة التأنيث
وعلامتى التثنية والجمعين انه يعلم التثنية والجمع من لفظ المثنى
والمجموع قطعا وقد لا يعلم التأنيث من لفظ المؤنث قوله التنوين
نون ساكنة تتبع حركة الاخر لتأكيد الفعل فقوله نون ساكنة
احتراز عن المتحركة والمراد بالساكنة هو الساكنة بحسب الذات
لئلا يشكل بالتنوين المتحركة لالتقاء الساكنين فانها ساكنة
بحسب الذات وقوله تتبع حركة الاخر احتراز عن نون ساكنة
فى غير الاخر فانها لا تسمى تنوينا وقوله لتأكيد الفعل احتراز
عن نون التأكيد نحو اضربن وهو خمسة انواع احدها تنوين
التمكن وهو تنوين الاسم ليدل على ان له مكانة فى الاستحقاق نحو
زيد ورجل والثانى تنوين التنكير وهو تنوين يدل على كون

الاسم الداخل هو عليه نكرة وهو الفارق بين المعرفة والنكرة
نحو سيبويه وسيبويه ما والثالث تنوين العوض وهو الذى
تلحق الاسم اما عن الياء او علامة له نحو جوار واما عن المضاف اليه
نحو يومئذ اى يوم اذ كان كذا فلما حذف المضاف اليه وهو كان كذا
عوض التنوين عن المضاف اليه والرابع تنوين المقابلة وهو الذى
يقابل نون جمع المذكر السالم ولا يوجد الا فى جمع المؤنث السالم
نحو مسلمات فان التنوين فيها بمنزلة النون الذى فى مسلمين
وانما قلنا ذلك لانه لا يمكن ان يكون احدى هذه التنوينات
اما بيان انه ليس تنوين التمكن والتنكير فلوجوده فيه علما غير
منصرف واما بيان انه ليس عوض عن المضاف اليه فلان
المعنى غير موافق له واما بيان انه ليس بتنوين الترنم فلو
جوده فى غير اواخر الابيات والانصاف المصرعة والخامس تنوين
الترنم وهو الذى تلحق اواخر الابيات والانصاف لمصرعة لتحسين
الانشاد كقوله يا ابتا علك او عساكا قوله ويحذف من العلم
اى ويحذف التنوين من الموصوف بابن مضافا الى علم اخر
نحو جاءنى زيد بن عمرو لشدة اتصال الموصوف بالصفة وقد مر
البحث عنه ويعلم منه انه لو كان صفة لغير العلم او كان مضافا
الى غير

الى غير العلم نحو جاءنى رجل ابن عالم وجاءنى زيد ابن اخى ولم يحذف
التنوين ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن صفة
نحو زيد بن عمرو ولعدم شدة الامتزاج واعلم ان وجود التنوين
فى الموصوف بالابن فى اللفظ وهمزة ابن فى الخط مثلا زمان
فاذا اسقط التنوين لفظا اسقط الهمزة خطا واذا اثبت التنوين
لفظا اثبت الهمزة خطا فكانهم قصدوا الى تخفيفها خطا كما قصدوا
الى تخفيفها لفظا ولهذا لم يحذف الفه فى المثنى وان وقع صفة لعلم
مضافا الى علم آخر لانه لم يكثر كثرة المفرد واعلم ان حكم الابنة كحكم
الابن فى جميع ما ذكرنا قوله نون التاكيد حفيفة ساكنة ومشددة
مفتوحة اى نون التاكيد نوعان احدهما حفيفة ساكنة والثانى
ثقيلة مفتوحة مع غير الالف واعلم ان الثقيلة ابلغ فى التاكيد من
الحفيفة ومجئ الحفيفة ساكنة على الاصل لكونها مبنية ومجئ المشددة
متحركا لالتقاء الساكنين ومجيئها مفتوحة لخفة الفتحة وانما قيد
كونها مفتوحة بقوله مع غير الالف لانها لو كانت مع الالف لكانت
مكسورة وهى فى المثنى والجموع المؤنث نحو اضربان لكونها
شبيهة بنون المثنى فيهما تقول اضربَنْ اضربانِ اضربُنْ اضربن
اضربانّ اضربنّان قوله ويختص بالفعل المستقبل اى ويختص

نون التأكيد خفيفة كانت او ثقيلة بالفعل المستقبل الذى
فيه معنى الطلب نحو الامر والنهى والقسم والاستفهام والعرض
والتمنى وغير ذلك نحو اضربن ولا تضربن والله لاضربن وهل
تضربن والا تضربن وليتك تضربن وانما اختص هذا النون
بما فيه معنى الطلب لانه لا يؤكد ما لا يكون مطلوبا ويعلم من قوله
بالفعل المستقبل انه لا يدخل الماضى ولا الحال لانه لا يؤكد الا ما
فيه طلب والمطلوب لا يكون الا فى المستقبل وقلت فى
النفى اى قلت زيادة نون التأكيد فى النفى فلا يقال زيد
ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا
تشبيها له بالنهى ولزمت فى مثبت القسم اى ولزمت
نون التأكيد فى جواب القسم المثبت لان القسم موضع التأكيد
ويعلم من قوله لزمت فى مثبت القسم انها لا يلزم فى غيره
وكثرت فى مثل اما تفعلن اى وكثرت فى مثل اما تفعلن
اى كثرت زيادة نون التأكيد على الفعل اذا زيدت ما على حرف
الشرط لانهم اكدوا حرف الشرط باكدوا الفعل ايضا بالنون
لئلا يختط المقصود بالذات وهو الفعل عن غير المقصود بالذات
وهو ان وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم اى وما قبل
نون

نون التاكيد مضموم مع ضمير المذكرين وهو الواو فى جمع المذكر
السالم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين نحو اضربن
قوله ومع المخاطبة مكسورة اى ما قبل هذا النون مكسور
فى المخاطبة ليدل الكسرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين
تقول انت اضربن وهل تضربن فى اضرب وهل تضربان قوله
وفيما عداه مفتوح اى وما قبل نون التاكيد فيما عدا ضمير المذكرين
والمخاطبة مفتوح طلبا للخفة وهو فى الواحد المذكر غائبا كان
او مخاطبا وفى المؤنث الغائبة نحو اضربن وهل تضربن و
هند هل تضربن ولا يرد بقوله وفيما عداه التثنية والجمع و
ان تناوله ظاهر لفظه لانه يذكر بعد احكامهما قوله وتقول فى
التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان اى وتقول فى المثنى
اضربنان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان فى
جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نونى التاكيد
لئلا يجتمع نونات متوالية قوله ولا تدخلها الخفيفة اى ولا
تدخل نون التاكيد الخفيفة المثنى وجمع المؤنث فلا يقال
اضربان واضربنان لانه سيلزم اما تحرك النون واما
حذفها لالتقاء الساكنين على غير حده وهما متعذران حلا فالبوس

فانه اجاز وجوز الساكنين على غير حده وهو التقاء الساكنين
اللذين لا يكون اولهما حرف مد ولينا وثانيهما حرف مدغم فى اخر
والتقاء الساكنين اللذين يكون كذلك يسمى التقاء الساكنين
على حده نحو مدّوا الثوب وكقوله تع ولا الضالين ونحو اضربان
وانما جوزوا التقاء الساكنين على حده ولم يجوزوا على غير حده
لان الساكن الذى ما كان مدغما فى مثله فكانه متحرك ولان وجود
حرف المد كعدمه قوله وهما وغيرهما مع الضمير البارز اى ونون
التاكيد الخفيفة والمشددة مع غير المثنى وجمع المؤنث الخ
من ان يكونا مع ضمير بارز او لا يكونا فان كانا مع ضمير بارز
كانتا كالكلمة المنفصلة تقول فى اضربوا اضربن بحذف الواو
كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضربوا القوم وتقول فى اضربى
اضربن بحذف الياء كما تقول اضربى القوم لحذف الياء وان
لم يكونا مع ضمير بارز كانتا كالمتصل تقول فى اضرب اضربن
وانما قال فى غيرهما لانه ذكر كيفية لحوق نون التاكيد بالمثنى
وجمع المؤنث وليس المراد بيان اتصال النون بالافعال الصحيحة
لكونه ظاهرا بل المراد اتصال النون بالافعال المعتلة قوله
ومن ثم قيل هل ترين اى ومن اجل ان النون مع الضمير البارز
فى

فی غیر المثنی وجمع المؤنث کالکلمة المنفصلة ومع غیر الضمیر البارز
کالمتصلة تقول فی ترین ترین بکسر الیاء لانه لما حذف النون
التقی ساکنان الیاء ونون التاکید فکسرت الیاء کما کسرت
اذا اتصلت بالکلمة المنفصلة نحو لم تری الناس وتقول فی
ترون ترون بضم الواو کما تقول فی الکلمة المنفصلة نحو قوله
تعالی ولا تنسوا الفضل وتقول فی تری واغزهل ترین واغزن
بفتح الیاء والواو کالمتصلة لانه لما اتصل به نون التاکید وجب
رد المحذوف لعدم علة حذفه ح ووجب فتح الیاء والواو کما
یجب فتح اخر الکلمة المتصلة بالکلمة الاخری وتقول فی اغزوا
امرا للجمع المذکرین المخاطبین اغزن بحذف الواو وضم الزاء
واغزی القوم بحذف الیاء وکسر الزاء فالمثالان الاولان
لکون النون مع الضمیر البارز اعنی الیاء للمخاطبة والواو للجمع
المذکرین المخاطبین والمثال المتوسطان لکون النون مع
الضمیر البارز وهما لامر الجمع المذکرین المخاطبین والیاء لامر
المخاطبة قوله والمخففة تحذف للساکن وفی الوقف ای نون التاکید
المخففة تحذف لامرین احدالا وهو اما التقاء الساکنین کقوله لا تهین
الفقیر علک ان ترکع یوما والدهر قد رفعه ای لا تهین والذی

يدل على تقدير كونك انه لولاه لقيل لا تهن لانه مجزوم ح و
اما الوقف اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا فيا سا على التنوين
وح يجب رد ما حذف لنون التاكيد لعدم موجب حذفه
وهو نون التاكيد فتقول في اضربن واضربن اضربوا برد
الواو واضربي برد الياء وتقول في هل تضربن يا امراة
وهل تخشون يا قوم هل تضربن وهل تخشون باعادة نون
الاعراب ما ذكرنا وهو انتفاء موجب البناء بخلاف التنوين
فان حذفه في الوقف لا يوجب رد المحذوف عند الفصحاء
تقول في جاءني قاض وجه الفرق ان التنوين لازم للاسم
المنصرف المجرد عن اللام والاضافة ونون التاكيد ليس
لازم للفعل فجاز ان يقدر النون المحذوف للوقف كما
لم يعدم من الاصل فيرد ما حذف لوجوده ولم يجز ان يقدر
التنوين المحذوف للوقف كذلك فلم يرد ما حذف له في
حكم الملفوظ قوله والمفتوح ما قبلها تقلب الفا اي ونون
التاكيد التي يكون ما قبلها مفتوحا تقلب الفا عند الوقف
تقول في اضربن يا رجل اضربا فيا سا على الوقف في الاسم
ويكون علامة التاكيد باقية بوجه مع كون الفه مناسبة

189

للالف وانما لم يقلب ياء اذا كان مكسورًا او واوًا اذا
مضمومًا قياسيًا على الوقف فى الاسم لانه لم يعلم
بقاء علامة التاكيد فانك اذا قلت فى
يا زيدون اضربن اضربوا فى
الوقف وفى يا امرأة اضربن
اضربى فى الوقف
لم يعلم انه بدل
عن النون
او المحذوف
المردود تم
الكتاب
بعون الله

ستبقى خطوطى برهة بعد منيتى على انها تبقى وتبلى انا ملى
فيا ناظرا فيها سل الله رحمة لكاتبها المرهون تحت
الجنادل الخط يبقى زمانًا بعد كاتبه وكاتب الخط تحت
الارض مدفون يا رب واغفر لعبد كان كاتبه يا قارى الخط
بالله امين

وقد وقع الفراغ عن تسويد هذا الكتاب ٢ شهر صفر ١٥٢

٩٨٨

BIBLIOTHECA ACADEMIAE SCIENTIARUM HUNGARICAE
MAGYAR TUDOMÁNYOS AKADÉMIA KÖNYVTÁRA
BUDAPEST

Arab O. 113.

۳۰ نومرولی رغبت کتبخانه‌سنده کلیتله بولنان کتب متنوعه‌دن بعضیلری

پاره	غروش
۱۵	اصول لسان رومی قسطنطنیدی پاشا
۱۵	مفصل نظریات جزا محکمهٔ تجارت اجرا باش معاونی ومکتب حقوق شاهانه جزا قانوننامهٔ همایونی معلمی قاؤر زاده محمد عزیز
۲۰ ۲	کلزار طبیعت حلمی بك
۳	آقتریس
۲	کفران نعمت
۲	ندیمه
٦	مغدوره یاخود عبرتبخش ایکی مثال
۲۰ ۲	بی‌چاره کنج

پاره	غروش
۵	دمدمه معلم ناجی
۱	رهبر جغرافیا
۲۰	فرانسزجه‌دن ترکجه‌یه لغت فوأد بك
۵	الده بولنسون فرانسزجه‌دن ترکجه‌یه لغت ادهم بك
۲۰ ٦	خرج تعرفه‌سی شرحی
۵	کوچك کاتبن محمد جلال بك
۳	زادهٔ شاعر محمد جلال بك
۲	الواح شاعرانه محمد جلال با
۲۰	[illegible]

پاره	غروش
۹۵	حقوق تجارت (۱-۸) جلد احمد رشید پاشا
۲۰ ۸	اراضی قانوننامه‌سی وطاپو
۲	نماز خواجه‌سی
۵	تالیاده بر جولان
۱۲	کتابت عسکریه
۱۵	مکاتیب خزینه‌سی ضیاءالدین
۲۰ ۱۲	قصص انبیا (۱-۵)
۲۰ ۲	نمونهٔ انشا
۱٦	دومکه میدان محاربه‌سی (۱-۳) پلونا قهرمانی
۰	ترتیب جدید قوا

پاره	غروش
۲	معکس خیال مقبوله خاتمك
۲۰ ۲	تجربه‌سز عشق احمد راسم
۲۰ ۲	مکتب اوقداشم احمد راسم
۲۰ ۲	غم هجران « «
۲۰ ۲	سودای سرمدی احمد راسم
۵	مشاق حیات احمد راسم
۲۰ ۲	مصحح مولد شریف احمد راسم
۲۰ ۱	ادغارالله بسله‌سی
۱۰ ۱	لطائف نادیده

بالجمله ذکور رشدیه مکتبلرینه مخصوص کتب ورسائلك اسامیسیله

فیأتنی مبین جدولدر

اسامیٔ کتب	فیأت مقطوعه‌سی پاره	فیأت مقطوعه‌سی غروش	اسامیٔ مؤلفین	ملاحظات
برنجی سنه				
مصحف شریف (هدیه‌سی)		١٠	.	
تجوید	١٠		حافظ فرید افندی	
برنجی علم حال	١٠		.	
وظائف اطفال	١٥		مرحوم مصطفی حامی پاشا	
یکی صرف عثمانی		١	قومیسیون مخصوص	برنجی سنه
المشذب	٢٠	١	حاجی ذهنی افندی	صرف قسمی
بنا	٥		.	
حساب عملی	٢٠	١	جلال بك	برنجی سنه
یکی جغرافیا	٢٠	١	عزمی »	
علم اشیا		٢	اسماعیل جنانی »	برنجی سنه
قرائت	٢٠	١	رشاد »	» قسم
ایکنجی سنه				
مصحف شریف (هدیه‌سی)		١٠	.	
تجوید	١		حافظ فرید افندی	
نعمت اسلام	١٥		حاجی ذهنی افندی	
مفصل صرف عثمانی		٢	قومیسیون مخصوص	
زهیر اخلاق	١٠	١	علی عرفان افندی	
المشذب	٢٠	١	حاجی ذهنی افندی	صرف قسمی
مقصود	٥		.	

Qâfiye sachi
arab kérimat
988/1580

تعلیم فارسی	٥			
رهبر فارسی	٢٠		حبیب افندی	
حساب عملی		٢	جلال بك	ایکنجی قسم
فذلکهٔ فن جغرافیا	٢٠	٢	علی جواد بك	
تاریخ اسلام	٢٠	٢	محمود اسعد افندی	
علم اشیا	٣		اسماعیل جنانی بك	ایکنجی قسم
قرائت	٢٠	٣	رشاد بك	« «

اوچنجی سنه

مصحف شریف (هدیه سی)		١٠		
درکتا	١٥		امام زاده مرحوم اسعد افندی	
المشذب		٢	حاجی ذهنی افندی	نحو قسمی
عوامل	٥			
نحو عثمانی	٣٠	١	قومیسیون مخصوص	
خلاصهٔ رهنمای فارسی	٣٠		حبیب افندی	
منتخبات کلستان		١	نعیم بك	
حساب عملی		١	جلال «	اوچنجی سنه
عملی هندسه	٢٠	٢	حسن «	
ممالك محروسهٔ شاهانه جغرافیاسی	٢٠	١	علی توفیق بك	
فذلکهٔ تاریخ دولت علیهٔ عثمانیه		٣	عبدالرحمن افندی	
اوروپا جغرافیاسی	٢٠		عارف بك	
علم اشیا	٢٠	٢	اسماعیل جنانی بك	
حفظ الصحه	١٠	١	احمد راسم «	اوچنجی قسم
قرائت	٢٠	٣	رشاد بك «	« «

پوسته اجرتی اوله رق یوزده اون ایکی نسبتنده علاوه ایدلمیدر

184

Arab
9.113.


cm 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18
C M Y K
GREY SCALE 20 STEPS
R G B
0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19